
كتاب
العربية
20
روميلا ثابار
الهند
الألفية الثالثة
CLOCK
medyassin
تصوير
احمد ياسين
ترجمة
محمد خير ندمان
1432 هـ - 2011م





الهند

الألفية الثالثة

ح وزارة الثقافة والإعلام، المجلة العربية، 1432هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ثابار، روميلا

الهند.. الألفية الثالثة. / روميلا ثابار؛ محمد خير ندمان - الرياض، 1432هـ

568 ص ؛ 21x14 سم

ردمك: 978-9960-612-89-8

1 - الأسلحة النووية - الهند 2 - الأسلحة النووية - تجارب

أ. ندمان، محمد خير (مترجم) ب. العنوان

ديوي 623.45 3522/ 1432

رقم الإيداع: 3522/ 1432

ردمك: 978-9960-612-89-8

تحرير: روميلا ثابار

الهند

الألفية الثاثة

ترجمة

محمد خير ندمان

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011 م



20



20

رئيس التحرير

د. عثمان الصيني

www.arabicmagazine.com

لمراسلة المجلة على الانترنت

info@arabicmagazine.com

الرياض: طريق صلاح الدين الأيوبي (الستين) - شارع المنفلوطي

تليفون: 4778990-1-966 فاكس: 4766464-1-966

ص.ب 5973 الرياض 11432

المحتويات


@Ahmedyassin90

تعريف بالمساهمين

كريشنا كومار: بروفيسور في التعليم في جامعة دلهي، نشر عدة كتب حول التعليم باللغة الإنجليزية، من ضمنها: البرنامج السياسي للتعليم، الطابع الاجتماعي للتعلم، والتعلم من الصراع. كما أنه كاتب مقال وقصة قصيرة معروف باللغة الهندية، ويكتب أيضاً للأطفال.

دروف راينا: عالم في المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا ودراسات التنمية في دلهي، يعمل حالياً في مجالات النظرية الاجتماعية وتاريخ العلوم، وهو محرر مشارك مع عرفان حبيب في كتاب «تحديد تاريخ العلوم: حوارات مع جوزيف نيدهام (1999)».

بينا آجاروال: بروفيسور في الاقتصاد في معهد النمو الاقتصادي في جامعة دلهي، آخر كتبها هو «مجال المرء نفسه: حقوق الأرض والجنسين في جنوب آسيا» الذي فاز بجائزة إدجار جراهام للكتاب في 1996 (جامعة لندن)، جائزة إي. كي. جوماراسوامي للكتاب في 1996 (رابطة الدراسات الآسيوية، الولايات المتحدة)، وجائزة كي. إتش. باثيجا 1995-1996 (جامعة بومباي).

رستم باروشا: كاتب، مخرج وباحث دراما مستقل يعيش في كالكوتا، من كتاباته: «مسألة إيمان»، «باسم العلماني»، و«سياسة الممارسة الثقافية».

ديبانكار جوبتا: يحاضر في مركز دراسات الأنظمة الاجتماعية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، له عدة كتب منها: «دراسة النظام الطبقي: فهم التسلسل الهرمي والاختلاف في المجتمع الهندي (2000)».

سونيل خيلناني: يحاضر في كلية بيركبيك بجامعة لندن، وقد اكتسب شهرته بسبب كتابه «فكرة الهند».

جوبال جورو: بروفيسور متخصص في المهاتما غاندي في قسم السياسة والإدارة العامة في جامعة بيون.

جافيد ألام: أستاذ يدرس في جامعة هيماشال براديش في شيملا، منذ خمسة وعشرين عاماً، وزميل المجلس الهندي لأبحاث العلوم الاجتماعية، له كتاب «الهند تعيش مع الحداثة (1999)»، و«الهيمنة والمعارضة (1985)».

ب. سيناث: صحفي مستقل يعيش في مومباي.

برابهات باتنايك: أستاذ الاقتصاد في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، ألف كتاب «التراكم والاستقرار تحت الرأسمالية (1997)»، وحرر كتاب «لينين والإمبريالية».

كوشيك باسو: أستاذ اقتصاد في جامعة كورنيل، آخر كتبه هو «مقدمة للاقتصاد السياسي: دراسة في الأسس الاجتماعية والسياسية للاقتصاد (2000)».

ن. رام: رئيس تحرير مجلة «فرونتلاين» في شيناي.

ماهيش رانجاراجان: زميل سابق في مكتبة ومتحف نهرو التذكاري في نيودلهي، ومؤرخ في التغيير البيئي، وله كتابات سياسية في الصحافة، آخر كتبه هو «مختارات أكسفورد للحياة البرية الهندية (1999)».


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

هل ستسلك الألفية طريقنا؟


@Ahmedyassin90

روميلا ثابار

بداية الألفية هي اللحظة التي لا تتغير فيها أرقام التقويم فقط، بل تؤسس لنهايــة ماض وتوقــع مستقبل بصــورة درامية أكثر من التغــيرات التقويمية الأخــرى، وتصبــح اللحظة أطول عندمــا يكون هناك بعضــ التفكير في الماضــي والمستقبل؛ فالمستقبل ليس منعطفاً منفرداً؛ لذلك ربما من المناسب عرض مجموعة مقالات تتطلع إلى المستقبل وما قد يخبئه للهند، وأن يتناول المقال التمهيدي لمحات مــن الماضي. العد بآلاف السنين قد يكون معتاداً تقريبــاً لأولئك المهتمــين حالياً بماضــي الهند؛ فحكاية النشــاط الإنساني عمرها آلاف السنــين، والقصة الأكثر تواصلاً واستمــراراً تعود في بعض المناطق إلى الألف السابعة قبل الميلاد.

كمقياســ للوقت، تبدو الألــف سنة غير واقعية إلى حد مــا، وامتدادها الطويل يميل إلى طمس بصمة الأحداث والشعب. ومفاهيم الوقت تحددها الطريقة التي يتم بها قياس الوقت، سواء بالتغيير الذي تحدثه المواسم لتحدد معــالم السنة أو من خلال علــوم الأنساب التي تضم قوائم الأجيال أو على نطــاق مذهل من خــلال تغيير مواقــع الكواكب أو من خــلال القياسات الدقيقة، من خلال حساب اللحظات التي تتجمع لتصبح يوماً أو بحساب الأيام وتجميعها في أسابيع ثم في شهور، وسنين، وقرون، وألفيات. الوقت كابتــكار إنساني ربمــا تم تصوره كنمط أكــثر تنوعاً سابقاً، أمــا حالياً فيتم

تسطيحه ليتحول إلى تقويم متجانس.

من المعتقد أن وحدة العشـرة (الأساسية للقرن والألفية) ربما تم اقتراحها بسبـب وجود عشـرة أصابع في اليدين، لكن الأرجـح أن العد بالعشرات شجع هـذه المقاييس للزمن، وفي النهاية تحولت إلى نظام لا يمكن محوه من خـلال استخدامه في إطار ترتيب زمني لإعادة بنـاء التاريخ. وبالنسبة إلى المحـاولات الأخيرة التي قامت بها أجهزة الإعـلام لتقديم ترتيبات زمنية محكمـة للأحداث التي يفترض أنها عظيمة خـلال آلاف السنين الماضية، فإن حقيقة أن القرون والألفيات هي مجرد مقاييس اعتباطية للوقت بالنسبة إلى المؤرخ لا يكاد أحد يتذكرها. هذه المقاييس ملائمة للتعامل مع الترتيب الزمني للوقت، ولكنها لا تحمل قيمة تاريخية جوهرية كبيرة.

كانت أهمية الألفية مختلفة دائماً عن مجرد حدث يتعلق بالتقويم؛ فالارتباط مـع تقويم هو محدد عرضي إلى حد ما، ومفهوم الألفية محاك بشكل رئيس حـول توقع مستقبل أفضل يجلب ظروفاً استثنائية تستمر -بالمعنى الحرفي للكلمة- ألف سنة. في الفكـر المسيحي كان ذلك مرتبطاً بمجيء المسيح، ثـم تحولت الفكرة تدريجياً من إسقاط لمستقبـل مثالي إلى مقياس للوقت، حتـى لو بقيت اللحظة المحددة لبدايتها مثار جـدل، ولكن بإقرار التقويم الغربـي المستخدم حالياً وتحويـل الألفية إلى حدث تقويمي، قمنا بشكل ما بعلمنة الفكرة؛ لتعني -في الدرجة الأولى- نقطة محددة من الزمن، ولكنها

نقطة نأمل أن تنبئ بمستقبل أفضل. الإصرار على أن يكون عام 2000 بعد الميلاد بداية للألفية يبين مرة أخرى أننا أصبحنا تحت سيطرة تسرُّع وجشع التسويق وحدَّة إلحاح تجار السوق لتحقيق الأرباح حتى من اللحظة من الوقت.

حساب التاريخ لبداية الألفية أمر جديد مع أن المفهوم يعود إلى زمن أبعد بكثير؛ لذلك يمكن أن تكون هناك حسابات متعددة للتغيير الألفي للتاريخ مستمدة من عهود متنوعة. الجدل يركز على إذا ما كان يجب اعتبار سنة 2000 أم 2001 السنة الأولى للألفية الجديدة. الحساب يعتمد على التقويم الغربي الحالي (التقويم الغريغوري) الذي أصبح في وقت متأخر، عام 1582، النسخة المحسنة والمحدثة للتقويم الجولياني الذي تأسس في العهد الروماني، ومع أن التقويم الغريغوري هو التقويم المعمول به في الهند فإن فترة الألف سنة لم تكن دائماً مركزية لحسابات التقويم الهندي القديمة.

لقد كان هناك دائماً افتراض أن الزمن يمكن أن يقاس، وقد تأخذ المقاييس شكل التقاويم والفترات ولها وظيفة عادية، أو أنها تقاس بالأشكال الخيالية المبتكرة التي تكتسبها من حسابات الفلكيين وعلماء الرياضيات القدماء. وعلى مدى عدة قرون في الهند كانت الفترة الزمنية المستخدمة بشكل واسع هي (سامفات) في 58 قبل الميلاد، والمعروفة أيضاً باسم (كريتا)، وفترة (مالافا)، وفيما بعد فترة (فيكراما)، والتي كان يطلق عليها هذا

الاســـم نسبةً إلى قبيلة معروفة أو لقب ملكي. الأسماء قادت إلى تفسيرات تاريخيــة متعــددة. ويتم ربط الفترة الآن مع (آزيســI)، وهو ملك معاصر من شمــال غرب الهند، ولكن ربما يكون من الجدير الاستفسار عن إذا ما حددت نقطة في حسابات الفلكيــين؛ لذلك اكتسبت اسم (كريتا) الذي يعني (أكمــل). ومن المثير للاهتمام أن أوجاين (مدينــة يربط البعض بينها وبــين فترات مالافا) كانت تعتبر الــذروة عند حساب خطوط الطول، أما الألفيات فإنهــا -استناداً إلى هذه الحسابات- جاءت وذهبت مرتين دون أي اهتمام عام بالتاريخ.

فترة شاكا لعام 78 بعد الميلاد تستخدم من قبل الحكومة الهندية، إضافة إلى التقــويم الغريغوري، وربما كان هذا هو تاريــخ صعود كانيشكا (ملك كوشانــا) إلى الحكم، مع أن المؤرخين غير متفقين على ذلك. وعلى أساس هــذه الفترة لا يزال لدينا 78 سنة على حلول الألفية، وقد استخدمت عدة فــترات تاريخية أخرى، منها: فترة شيدي لعام 248-9 بعد الميلاد، وفترة جوبتــا لعام 319 بعد الميلاد، وفترة هارشا لعام 606 بعد الميلاد، وهكذا. بعض هذه الفترات تمجد حكاماً، وتحتفل بتاريخ الصعود للعرش، وبعضها الآخــر يشــير إلى حدث مهــم خلال فترة الحكــم، وأخــرى تتعلق بمواقع النجــوم والكواكب، وتضم عموماً فترة زمنيــة أكثر شمولاً، مثل حساب بداية الدورة الحالية للوقت (الكاليوجا) بتاريخ يوازي 3102 قبل الميلاد.

الأديان التي أسسها أشخاص معروفون تاريخياً تختار بشكل عام حدثاً في تاريخ المؤسس لتبدأ فترة عهداً زمنياً؛ فالبوذيون استخدموا تاريخ موت بـوذا، وتم حسـاب هذا التاريخ على أنه يوافـق 486 أو 483 قبل الميلاد، مـع أن تاريخ 544 قبل الميـلاد استخدم أيضاً ، ولكـن اتضح أنه خاطئ، ويتضمـن دورة إضافيـة مدتها ستون عاماً. هـذه التواريخ استخدمت في المصـادر البوذية القديمـة، لكن بعض العلماء المعاصريـن شككوا في دقتها واقترحـوا تواريـخ قريبة من 400 قبـل الميلاد، مع أن هـذه التواريخ أيضاً مثـيرة للجدل، ويؤرخ التقويم الغريغوري لميلاد المسيح مع أنه يختلف عنه بفارق سنوات عدة.

السنـة الإسلامية تبدأ عـام 622 بعد الميلاد، تاريـخ بداية فترة الهجرة، عندما هاجـر محمد -صلى الله عليه وسلم- من مكـة إلى المدينة. وعندما أعلـن الإمبراطـور المغولي أكبر عن دينـه الجديد، والـذي يستند إلى فهمه الخاص للأديان العديـدة المنتشرة في الهند، قام في الوقـت ذاته باستبدال التقـويم الهجـري بتقويم تاريخي إلهي بـدأ في السنة التـي وصل فيها إلى الحكـم، والتـي صادفت عـام 963 للهجـرة. وكان تبني الفـترة الزمنية الجديـدة رمزيـاً لعدة أفكار، بمـا في ذلك توقع أن الإسـلام سيستمر ألف سنـة فقط، ومن المثير للاهتمام أن هذا التقويم استخدم أيضاً خارج البلاط الملكـي، كما هو الحال مثلاً في نقش (جاينا) من باتان، حيث كتب تاريخ

تكريس الصورة استناداً إلى تقويم (فيكراما) وتقويم إلهي، ويحمل النقش تأبيناً للإمبراطور المغولي.

وهكذا فإن التقاويم يمكن أن تكون مشحونةً بالمعاني الأيديولوجية للاحتفال بذكرى أحداث متنوعة. التقويم البوذي والتقويم الإسلامي كلاهما يستخدمان في عدة مناطق في آسيا، خصوصاً لحساب المهرجانات الدينية. وتبني التقويم الغريغوري حدث كجزء من التغيير الذي سببه الحكم الاستعماري، واستخدام تقويم موحد كان واحداً من الأعمال المتعددة التي سهلت إخضاع مجتمع المستعمرة لسلطة القوة الاستعمارية، وتقديم تقويم الطرف المهيمن في العالم المعاصر. أصبح التقويم الغريغوري عملياً أكثر من التقاويم الأخرى؛ لأنه كان التقويم الرسمي في عالم القوى الاستعمارية، واستمرار هيمنته يضمن تبنيه على نطاق عالمي، وهو أكثر أهمية الآن؛ لأنه مهم جداً من أجل التواصل الإلكتروني.

التقاويم تمثل تقنية الوقت؛ حيثما تنطوي مفاهيم الوقت على أرقام هائلة، يتم التعامل معها بشكل أفضل في مجموعات تعتبر أحياناً دورات متتالية للوقت. الحسابات الصغيرة التي يمكن التعامل معها بشكل أفضل تستند إلى الوقت الخطي، وهو الوقت الذي يمر في دورة ليس لها بداية ونهاية محددتان، وهذه الحسابات كانت تُشبَّه أحياناً العنقاء (الطائر الذي كان يعتقد أنه نهض من رماده؛ حيث تعتبر نهاية أحدهما بداية للآخر)،

وتم تصـور الوقت الخطي كسهم أو سلـم له بداية ونهاية محددتان، وهناك خط مستقيم يصل بين الاثنتين.

تقـاويم الزمن الخطـي تقاس بأشـكال تتعلق بالهمـوم الاجتماعية. من بـين أوائل هذه التقاويم كانت حسابات الزمـن استناداً إلى عدد الأجيال، وحساب عدد الأجيال استنـد إلى القرابة، سواء كانت حقيقية أو تخيلية. دقة علم الأنساب كانت أقل أهميةً مقارنة بالتركيز على السلالة التي ربطت بـين الأجيال. الزمن الخطي، من مجرد مقياس للوقت، أصبح يهيمن على النشاط الاجتماعي، خصوصاً بعد اختراع الساعة الميكانيكية، وهي أكثر دقـة من العقـارب الشمسية والساعات المائية. ويعتقـد أن الساعة الزمنية مكنـت من تنظيم العمـل في الصناعة من خلال تأكيـد الالتزام بساعات العمـل. الدقة في التوقيـت بالطبع مرتبطة مع تشغيـل السكك الحديدية؛ حيث كانت أساسيـة للتنسيق بين القطارات. الشعـار السياسي بانضباط القطارات على التوقيت له علاقـة بالقبول الاجتماعي للانضباط أكثر من علاقته بالقطارات؛ لذلك يقال إن الزمن الخطي يولد أحياناً القلق.

المفاهيـم الهندية للوقت اعتبرت من قبـل بعض العلماء المعاصرين دورية وغـير خطية؛ لذلـك فإنها لا تتلاءم مع تشجيع الحسـ التاريخي. المفهوم الـدوري للوقت كان يعتبر سبباً رئيسيـاً في الغياب المفترض للتاريخ. وقد أظهرت الأبحاث مؤخراً وجود فكرة الوقت الخطي في المفاهيم الهندية،

وأبـرزت أساليـب يمكن خلالهـا أن تتقاطـع الأشكال الدوريـة والخطية للوقـت بتبني نظرة مركبة للوقت. الوقت الدوري مائع؛ لأن نقاط نهاياته غامضـة. إيجاد الوقت الدوري كان من صنع الخيال، وكان مجازياً ورمزياً يرتبط مع علم الأساطير والكونيات، وكان مفهوم الوقت الدوري يحكم النظرة إلى الكون والتغيير الكوني.

حسـاب الوقت الدوري في الهند تضمن أرقامـاً ضخمة: امتداد دورة رئيسيـة واحدة تضمـن 4. 320. 000 سنة. وجـود الصفر في العصور القديمة قد يفسر جزئياً هذه الأرقـام؛ فقد كانت ضخامتها مصدر سخرية المهتمـين بالتاريخ الهندي الذين نشـأوا على الفكرة المسيحيـة القائلة إن عمـر الكون لا يتعدى ستة آلاف سنة، لكـن السخرية تضاءلت في أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور نظريات الوقت الجيولوجي التي افترضت أن عمر الكون يصل إلى ملايـين السنين وبروز فكرة «الوقت العميق» الذي يستحيل حسابه. بحلول نهاية القـرن، كان علم الآثار الذي استعار تقنية الطبقات مـن الجيولوجيا يعيد تاريخ النشاط الإنسـاني إلى عدة آلاف من السنين.

الدورات الزمنية الهندية لم تكن تستند إلى التحقيقات الجيولوجية، ومع ذلـك كانت هناك حاجة إلى فترة زمنيـة طويلة لاستخدامها في الحسابات النظريـة والرياضية الضرورية لعلم الفلك القـديم. استخدم أكثر من نظام،

لكن أكثرها شيوعــاً كان نظام (ماهايوجاس)؛ أي الدورات العظيمة. كل واحــدة من هذه الدورات، منذ لحظة الخلق وحتــى لحظة الإبادة النهائية، تضمنــت أربع دورات أصغر هي دورات: كريتــا، تريتا، دفابارا، وكالي، وبعضهــا اكتسبت اسمها من النرد؛ وبذلــك تم الربط بين الوقت والقدر. نمط الدورات الأربع كان على الشكل التالي: الأولى، كريتا، مدتها 4000 سنــة، وفيهــا فترتان من الشفــق في البداية والنهاية، مــدة كل منهما 400 سنة؛ الثانية، تريتا، مدتهــا 3000 سنة، وفيها فترتان من الشفق في البداية والنهاية، مــدة كل منهما 300 سنة؛ الثالثة، دفابــارا، مدتها 2000 سنة، وفيهــا فترتــان من الشفق في البدايــة والنهاية، مــدة كل منهما 200 سنة، والرابعــة، كالي، مدتهــا 1000 سنــة، وفيها فترتان مــن الشفق في البداية والنهايــة، مدة كل منهما 100 سنة. مجموع هذه السنوات هو 12. 000 سنة إلهية؛ لتحويلها إلى سنوات بشرية، يجب ضربها بـ360، بحيث يصل الرقــم النهائي إلى 4. 320. 000 سنة إنسانية. المقاييس الإلهية للزمن هي دائمــاً أكبر بشكل غير متناهٍ من المقاييــس الإنسانية. يوم من أيام (براهما) يساوي مثلاً أربع دورات زمنية من نوع (يوجاس). حساب الـ(كاليوجا) مريح إلى حد ما؛ لأنه يضم فترة زمنية مدتها 432. 000 سنة، وهذا يعطينا بضعة آلاف من السنين قبل النهاية الكارثية للدورة.

لم تكــن هــذه أرقامــاً اعتباطيــة، وكان المقصــود من الحسابــات إعطاء

الانطباع بوجود مصداقية في الحسابات، مهما كانت الأرقام مبالغاً فيها. مضاعفات الـ12 قللت التوالي الحسابي. كان المراد تقديم الزمن وفق أرقام مرتبة قابلة للتقسيم، وذات علاقة رياضية بعضها مع بعض. بعض هذه الأرقام موجودة أيضاً في علم الفلك لبلاد ما بين النهرين والعصور الهلنستية. بحلول القرن الثالث قبل الميلاد، كانت منطقة غرب آسيا تحت السيطرة الهلنستية. الفلكيون وعلماء الرياضيات الهنود والهلنستيون كان بعضهم على اطلاع على نظريات بعضهم الآخر، ويقال إن بعض النصوص الإغريقية ترجمت إلى اللغة السنسكريتية. العلاقة تم تلخيصها بعبارة جاءت فيما بعد على لسان الفلكي الشهير فاراهاميهيرا الذي قال إن الإغريق يجب أن يعاملوا على أنهم من علية القوم بسبب سعة معرفتهم في علم الفلك، حتى لو كانوا اجتماعياً من طبقة اجتماعية متدنية. تبادل المعرفة بين الهند وغرب آسيا استمر حتى فترات متأخرة. العلماء الهنود في بلاط هارون الرشيد في بغداد قدموا أفكاراً جديدة حول: علم الفلك، الرياضيات، والطب. من بين الأمور التي يتم الاستشهاد بها كثيراً مفهوم الصفر وشكل الأرقام؛ فكلاهما كانا مساهمتين مهمتين للمعارف العربية، وفيما بعد الأوروبية.

الرقم التنازلي للدورات الأربع تم ربطه مع انحدار مجتمعي أوسع كما كان شائعاً لعدة أنماط من الدورات الزمنية القديمة. (العصر الذهبي) يقع

في بداية الدورة، وكل دورة تبتعد أكثر عنها. عصر (كريتا) تميز بدورة حياة مثل (ميثوسيلاه) (شخص يعيش حياة طويلة جداً ذكر في التوراة)، وحجم جسم أكبر من الحجم الطبيعي، ويتميز المجتمع بأنه يطبق قواعد (دارما) (الواجبات الدينية على الأفراد). وتدريجياً، تراجعت كل هذه الخصائص إلى أن وصلت إلى دورة حياة (كاليوجا) القصيرة التي يكون الجسم فيها ضعيفاً وصغيراً، ولا يكون فيها وجود لـ(دارما)، وتصور هذه الدورات الأربع كثور يقف على قوائمه الأربعة في عصر (كريتا) ثم تسقط قدم في كل عصر من العصور.

اختفاء (دارما) الافتراضي في عصر (كاليوجا) استوجب إدخال اللازمة المنطقية بأن هذا كان عصراً تم التخلص فيه من كل المعايير، بحيث تستولي الطبقات الدنيا في المجتمع على وظائف الطبقات العليا، وينقلب العالم رأساً على عقب. التجار المحترمون ينحدرون؛ ليصل بهم الأمر إلى عصر الزيت وتقشير الرز ليكسبوا قوت يومهم. في بعض النصوص هذا لا يقود في النهاية إلى الدمار الكارثي للكون؛ حيث إن (الإله الأعظم بالنسبة إلى الهندوس) فيشنو في تقمصه الإلهي العاشر في شخص (كالكين) (الإله الأخير لدى الهندوس) يولد براهمي (الحقيقة المطلقة) ثم يعيد وضع المعايير و(الواجبات الدينية للأفراد) (دراما). يستهل عصر الإله (كريتا) مرة أخرى. هذا الوصف لـ(كاليوجا) له فوائده؛ لأنه عندما يتم تحدي

المعايير يتم الاستشهاد بحتمية التدهور في كاليوجا.. أصبحت كاليوجا تفسيراً لغير المتوقع.

قدوم (الإله الأخير) كالكين ليس خاصاً بديانة (فيشنافا) (إحدى ديانات الهندوس). في القرون الأولى للعصر المسيحي امتزجت عدة عقائد وديانات وأيديولوجيات، وأصبح هذا بوتقة للأفكار الجديدة. المنطقة التي حدث فيها هذا امتدت من شمال الهند إلى وسط آسيا وعبر غرب آسيا إلى شرق المتوسط. حركة الشعوب المتواصلة (الرعاة، التجار، البحارة، المبشرين الدينيين، والجيوش) كانت الإطار الذي تشجعت خلاله هذه الحركة بسبب أرباح التبادل التجاري. كانت هناك حوارات متعددة بين البوذيين، والزرادشتيين، والمانويين، والمسيحيين، والفيشنافيين، وأدى هذا إلى بروز تماثل واختلافات في طريقة تفكيرهم.

من بين الأفكار المتوازية كانت المفاهيم المتشابهة حول شخصيات المخلص. أكثر المخلصين شهرةً هم: بوذا ميتريا، يسوع المسيح، سوشيانت الزرادشتي، وكالكين. الظهور يتوافق مع مفهوم أن الطائفة الدينية كانت تتعرض للاضطهاد أو الظلم من قبل سلطة سياسية معادية أو أن العقيدة كانت في تراجع. بوذا ميتريا لم يظهر بعدُ، لكنه سيأتي كخليفة لجاوتاما بوذا. الراهب البوذي الصيني فا–هسين الذي زار الهند في القرن الخامس الميلادي، يشير إلى اعتقاد شائع بأنه عندما تنحدر العقيدة الدينية فإن

علـى البوذيين أن يهربوا إلى الجبال. إعادة تأسيس العقيدة الدينية ستحتاج إلى ظهـور بوذا ميتريا. الشـيء ذاته ينطبق علـى السوشيانت عندما تصل الزرادشتية إلى مرحلة صعبة.

ولكـن أقـرب أنواع الترابـط مع فكـرة أن الألفية ليست مجـرد مقياس زمنـي موجودة في بعض الفكر المسيحـي. التنبؤات حول قدوم ملك البر والاستقامة في النهاية منتشرة في عدة أجزاء من الإنجيل، لكن هناك وصفاً مطولاً للألفيـة في إنجيل (كتاب الوحي). يوحنا، مؤلف هذا الجزء، يؤكد أن القـدوم المستقبلي للمسيح الـذي سيحكم لمدة ألف سنة ويمسح دموع الفقراء، سينهي الاضطهاد والظلم ويحقق وضعاً يسوده العدل، وكل هذا سيحدث قبل يوم القيامة الذي سينهي كلاً من الزمن والتاريخ.

هنـاك بالطبع فرق بين همـوم هؤلاء المخلصين؛ فميتريـا سيعيد تأسيس الدين ويكافئ المؤمنين، بينما المسيح سيهتم بوضع حد للظلم الذي تعرض له المسيحيون على يد الرومان، وللاعتراض على الكنائس المسيحية المبنية حديثـاً في غرب آسيا. نشاطات كالطين تركـز على استعادة معايير مجتمع (فارنا) (تقسيم طبقي هندوسي يقسم فيه المجتمع إلى أربع طبقات) بحيث تعـود الطبقات إلى وظائفها وموقعها؛ لذلك فإن مجيء الألفية لم يكن مجرد العودة إلى ظروف مثالية، ولكن له أجندة خاصة.

مفاهيم الزمن عادة تعكس الأزمنة السابقة على أنها (العصور الذهبية)،

وهـذه أدخلت في نمط الماضي. فكـرة الألفية تصور عـادةً ترتبط بالزمن الذي سيأتي في مستقبل غير محدد. تدريجياً، في كثير من إسقاطات الزمن، يتحول العصر الذهبـي للماضي إلى المستقبل الطوباوي، إما بشكل خطي يتوقـع الألفيـة والطوباوية المثلى للجنـة، أو كنوع من العـودة إلى الدورة الجديدة. لقـد كانت الرغبة في مجتمع مثالي تشكل حلم الألفية على مدى القـرون القليلة الماضية لعدد من الحـركات التي تؤمن بأن المسيح سيحكم الأرض لمدة ألف عام، والأحلام هي ما يشكل انتصارنا على الزمن.

التوقـع الأكثر هـدوءاً لاحتمـال اليوتوبيا (المدينة الفاضلـة) أخذ شكل حركة لا تـكاد تكون مفهومة بعيداً عن انتظـار أن يتحقق المجتمع المثالي عـن طريق العقيدة الدينية، نحو حـركات لتحقيق مجتمع عادل من خلال أعمال إنسانية. الأخلاق الاجتماعية أصبحت شرطاً أساسياً مسبقاً. أصبح احتمال إيجاد اليوتوبيا بواسطة الرجال والنساء أمراً يتم الحديث والكتابة عنـه في عـدد من الثقافـات، لكنه كان يغفـل عندما يكـون هناك تدخل إلهـي. في الأشـكال المتغيرة تاريخيـاً للبوذية، على سبيل المثـال، التعاليم المبدئية بتركيزهـا على الأخلاق الاجتماعية تميـل إلى التلاشي في حضور الآلهـة المتعددة. نحن لم نستكشف بجدية الاهتمام بالأخلاق الاجتماعية في عـدد من التقاليـد الفكرية الهندية إلا في النصوص الدينية الواضحة، ولكـن هنا وفي أماكن أخرى انفصلت بعض حالات اليوتوبيا المتوقعة عن

الصيغـة الإلهية، وأصبحت تعتمد بصورة أكثر تحدياً على الإرادة والجهود الإنسانية. حتمية الاعتقـاد الديني تحركت جانباً، وتقدمت أفكار وأفعال النسـاء والرجـال إلى الواجهة. كان هذا على الرغم مـن حقيقة أن (المدن الفاضلة) هي بالتعريف سريعة الزوال. وقد حملت كلمة اليوتوبيا في اللغة الإغريقيـة توريـةً بمعنى (المـكان الجيد) و(المكان غـير الموجود) – مجتمع مثالي، ولكنه غير حقيقي.

وعلى الرغم من ذلك، احتمال قيام الرجال والنساء بإيجاد اليوتوبيا كان مفهومـاً قوياً. في البحث عن المثاليـة، كان بعض المفكرين الأوروبيين في القرن الثامن عشر على استعداد لتخيل أن المجتمعات الآسيوية مختلفة وربما طوباويـة، لكن الخيال تبخـر بسبب الإصرار في القـرن التاسع عشر على (التطور) الذي لا يسمح بوجود العصور الذهبية القديمة، ويصر على رأي لاذع في النظـر إلى المشـرق بصورة رومانسية، لكن مسـار التطور شجع علـى التفكير في أن المـدن الفاضلة قد تكون وشيكـة الحدوث. قد يقول البعض إن الماركسية تجسد أحدث هذه الرؤى. التحول من المخلص الرمز إلى الرجـال والنساء يسمح لنـا الآن بالحديث عن قدوم ما يمكن أن يكون الألفيـة التي تتحقق عن طريق الجهد الإنساني، وتحولها بحيث تصبح أكثر واقعيةً قليـلاً أصبح ممكناً إذا تعلمنا كيف نحمي ذلـك الذي يقربنا إليها. إنـه بهذا المعنى المجتمع الهندي المستقبلـي المتوخى هنا، وعلى الرغم من

أن المثـالي قد لا يمكن تحقيقه؛ فإن من المفيـد دراسة ما هو ممكن وأين تقبع الحواجز، وهذا هو الغرض من هذه المجموعة من المقالات.

تطلعـات الألفية هـي بالتحرك إلى الأمام نحو مجتمـع أفضل؛ فمثل هذا التحـرك يجب أن تكون له أولويات لهـا بدورها تبعات، وبعض جوانب الأولويـات والتبعات تتناولهـا المقالات القادمة. هـذا ليس مجرد خوض في علـم المستقبـل؛ لأن الأولويات مرتبطـة بشكل قريب مـع متطلبات الحاضـر واحتمالات تلبيـة هذه المتطلبـات بطرق جديـدة في المستقبل. المحاولـة ليست لتصوير يوتوبيا تجريديـة؛ فالأولويات يتداخل بعضها مع بعضـ، وهناك تداخل حتمي بين المقالات، لكن طبيعة التداخل له أهميته الجوهرية.

التغـير الألفي ينظر إليـه البعض على أنه يستهـل يوتوبيا أصبحت ممكنة بميزات جديـدة، وأكثر هذه الميزات عرضة للمناقشـة هي العولمة والثورة التكنولوجيـة في الاتصالات. كل التغييرات عندما يتصادف وجودها مع حـدث تقويمي قريب تعطي القـوة الأكبر لفكرة تغيـير درامي ما بعد عام 2001 في إطار المستقبل الهندي والتطورات المحتملة نحو مجتمع مثالي، ولكـن كما هو الحال بالنسبة إلى مثل هذه الافتراضات، يجب التحقق من هذا أيضاً ، والمقالات محاولة للقيام بذلك.

الأفـكار تنبثق من هموم القرن العشرين التـي ستستمر معنا في المستقبل

القريب. بشكل أو بآخر، تتضمن هذه الهموم قضايا تتعلق بالهوية، التفاوت الطبقي والاقتصادي، الديمقراطية، دور المجموعات المهمشة حالياً مثل: الأقليات، معنى الثقافة، التعليم، تقنية الاتصالات، الإعلام ومشاكل البيئة. بعض المقالات تدور حول جانب واحد من موضوع ما، بعضها يتناول أكثر من جانب، وبعض القضايا يتم مناقشتها في أكثر من مقالة. المراد هنا ليس تغطية جميع النشاطات، ولكن التركيز على عدد قليل منها قد تبدو حالياً أكثر أهمية من غيرها. ماهية هذه النشاطات تظهر في عدة مقالات. وتشابك التوقعات والأفكار التحذيرية يثير الإعجاب، رغم تنوع المواقف الأيديولوجية للكتاب. الغاية من هذه المقالات ليس تقديم برنامج عمل لتأسيس يوتوبيا، ولكن لإيجاد توعية للأبعاد المتعددة لهذا التشابك للهموم الذي يسهم في صنع مجتمع أفضل. هناك تساؤل حول حتمية أنماط محددة واستكشاف لما يمكن أن يسهم في أنماط بديلة.

بالنظر إلى الوراء على القرن العشرين يبدو لي أن من بين أهم همومه قضية الهوية، وخصوصاً الهويات التي تربط بين العرق، والجنسية، والدين. الهويات في الفترة الأخيرة في الهند نجمت عن مواجهات في البداية بين الوطنية والاستعمار. التيار القومي كان من النوع الشمولي الذي يسعى إلى هوية متجانسة. وقد شهد النصف الأخير من القرن مواجهة متصاعدة بين هذه الهوية وتلك التي تؤيدها القومية الإقصائية المتجذرة في

أيديولوجيات مثل الأصولية الإسلامية في الهند والحركة الموازية المؤيدة للقومية الهندوسية. القومية الإقصائية في الهند تعرف الهوية من خلال الحشد السياسي المستند إلى دين معين. الثقافات الأخرى يتم إقصاؤها أو تعتبر ثقافة تابعة، ولكن تمييز هوية واحدة على أنها الهوية الشرعية لا يعني فقط وضع مكافأة للتعصب، ولكن ذلك يعني أيضاً تشجيع تجزئة المجتمع. أولئك الذين يتعرضون للإقصاء والتهديد يتحولون للعيش في مجتمعات معزولة جسماً وروحاً، ومع وجود ماض بهويات متعددة؛ فإن إقصاء هذه الهويات يمثل تجربة مخيفة.

إن رعاية التعصب أصبحت شائعة بصورة متزايدة، ويتم التعبير عنها بصيغ من العدوانية بشكل أكثر تواتراً وعلناً من قبل جماعات هندوسية معينة تدعي أنها تحمي الديانة الهندوسية وتعلق على المسلمين والمسيحيين مع إمكانية الرد من قبل أولئك المستهدفين. مثل طرق التعبير هذه يمكن أن تنشأ بسبب الجهل، لكنها في أغلب الأحيان تكون بسبب تحريف متعمد للمعلومات حول الآخرين. أحياناً تأخذ أشكالاً خبيثة كما هو الحال في أعمال الشغب والقتل والاغتصاب، لكن التعبير الأكثر عمومية يكون لتعصب فوري لا يتزعزع، وهذا يبقي التوتر والعنف ميزةً ثابتةً للمجتمع. بما أن العداء يولد من الداخل من خلال ما يتم تعليمه بشكل منتظم في المدرسة، ما يتم إبرازه من خلال الإعلام، وما يعتقد أنه (معرفة

عامة)، يستغرق الأمر عدة أجيال قبل أن يتم تطهير التعصب -إذا تم ذلك أصلاً، وحتى عند ذلك تبقى الندبات. القومية الإقصائية قد تنتج مكاسب سياسية فورية لأولئك الذين ينشرونها ويدعون إليها، لكن الأذى الذي تسببه للنسيج الاجتماعي لا يمكن إصلاحه تقريباً.

تجزئة المجتمع يمكن منعه بطرق مختلفة إحداها الابتعاد عن القومية الإقصائية من خلال التحول إلى العلمانية. التكامل القريب للدولة مع متطلبات المجتمع المدني والديمقراطية يمكن أن يشكل البداية، وهذه الإمكانية يتم تجاهلها عمداً على الغالب؛ لأنها تتطلب تغييرات مهمة في طريقة عمل المؤسسات. على سبيل المثال سيتطلب ذلك ليس مجرد المساواة بين الجميع أمام القانون، ولكن أيضاً قدرة الجميع على اللجوء إلى القانون (تصبح القدرة على اللجوء إلى القانون ضرورة في مجتمع يكون من الصعب فيه على المحرومين حتى التقدم ببلاغ أولي في أقسام الشرطة). ويتطلب الأمر الإصرار على العدالة بين الجنسين، وتعرف حقوق الإنسان بحيث تشمل: توفير التعليم، المراكز الصحية والرعاية الاجتماعية من قبل الدولة. كما تفترض حق ممارسة الدين الذي يختاره المرء. وتعريف مكونات المجتمع على أساس الأغلبية والأقلية وفقاً للانتماء الديني هو نفي للديمقراطية والمجتمع العلماني في آن معاً.

لقد كان ولا يزال هناك ازدواجية واضحة أخرى في المجتمع الهندي

بـين أولئك الذين يمتلكون امتيازات بطرق مختلفة وأولئك الذين عليهم أن يعيشـوا بطريقة أو بأخرى. هذه الازدواجية، التفـاوت أو عدم المساواة، يمكـن أن يتم تضييقها حتى يتـم القضاء عليها في أفضل الحالات، أو يمكن توسيعها؛ ليصبح تجاوزها أمراً مستحيلاً تقريباً. مسألة أن يتمكن النمو من خـلال العولمة من إنهـاء الازدواجية أو حتى يقلصها قضيـة قابلة للنقاش، وهنـاك اعتقاد يقـول إن العولمـة ستزيـد التواصل لكنهـا ستشجع تجزئة المجتمعات. وإذا تصدع مجتمعنا أكثر من هذا في الألفية الجديدة فسيكون علينـا أن ندرس كيـف ستؤثر هـذه التجزئـة في الجدل حـول الهويات والفوارق؛ فهل سيتوجب ذلك إعادة رسم الخريطة؟

قومية الطبقة العليا اضطرت لإفساح المجال أمام قومية الطبقة الوسطى، وهـذا بدوره يواجه حالياً مطالب من المحرومين، وهي مطالب لها علاقة مباشـرة مع طبيعـة الديمقراطية الهندية. حرية التصويـت بحرية ممنوعة في بعضـ الأماكن، والحرية تعني أكثر من التصويـت، ويتضمن معناها حرية الاختيار، كما تتطلب تقليص القيـود الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى الحـد الأدنى. محك الاختبار لحريـة الفرص والاختيار هو المواقف تجاه تمكـين المـرأة، ودرجة الاستعـداد لإقرار أن هذه هي نقطـة الانطلاق من الوضع الحالي.

الاعـتراف بالفوارق الاقتصاديـة جزء من أجندة التيـار القومي لكن له

أهميــة أكبر لدى المنظمات المتطرفة. الحــركات الثورية المتعددة في مناطق مختلفــة من العالم في القــرن العشرين استمدت إلهامها مــن محاولات إنهاء الفــوارق. إذا استمر عــدم المساواة، كما هو متوقع، سيتــم إيجاد أشكال مــن التعبير المتطرف في محاولــة لمواجهة ذلك. ربما يــبرز شكل جديد من الاشتراكية، أو حركات أخرى لشكل مختلف نوعياً من الدولة من الأشكال المعروفة حتى الآن.

هناك ميول نحو وضع مطالب على الدولة، لكن هناك تردد في الإصرار علــى العمل؛ لأن هذا سيحتــاج إلى إعادة هيكلة الكثير مــن المؤسسات. ربما يجب تذكير الدولة بوظيفتها كآلية لتحسين الحكومية – الوظيفة التي تتراجع عنهــا، ويمكن تحقيق هذا بالصورة المثلى بتدخل أكثر بلاغة وتأثيراً مــن المجتمع المدني للسيطرة على التجــاوزات المحتملة للدولة، لمنع تحكم مصالح محددة وضمان أن يضيــق نشاط الدولة الفوارق بفعالية. وتقليص عدم المساواة سيتطلب تغيير مواقــف المؤسسات الحكومية، خصوصاً في ظل الافتراض الضمني الحالي بأن المواطنين لهم أوضاع غير متساوية.

أود عنــد هــذه النقطة أن أتحــول باختصار إلى بعض الأفــكار التي تمت مناقشتهــا في المقالات وربما أضيــف تعليقاً، والتعليقــات تنشأ عن بعض الأسئلــة الضمنية في المقــالات. وأود أن أكرر أن المقــالات تتعلق بشكل أساسي بالألفيــة كنقطة يجب التوقف عندها، لإجراء تقييمات، والتفكير

بما قد يخبئه المستقبل لنا. كتاب المقالات طلب منهم أن يفكروا في احتمالات التغيير في المجتمع الهندي من منظور مصلحتهم الخاصة، ولم يكن هناك أي توجيهات محددة أخرى.

المستقبل يبدأ بالإرث الذي نتركه للجيل القادم. وإلحاحه يصبح واضحاً بالالتزام بتعليم الطفل، وانعدام الاهتمام بتعليم الطفل الهندي يشير إلى إهمال خطير في تقييم إمكانات المجتمع الهندي. هل هذه استمرارية بليدة من الماضي حين كان التعليم يعتبر استثماراً لإثراء القلة المحظوظين؟ ربما عدم اهتمام السياسي ينبع من الخوف من الناخب المثقف. وعلى الرغم من وجود الكثير من الحديث عن امتلاك الهند للقدرات التي تؤهلها للسيطرة على أنظمة الاتصالات الحديثة في كل أنحاء العالم، هناك حديث قليل جداً عن ضرورة محو الأمية على مستوى واسع في الهند أو الحاجة إلى توسيع جبهات محو الأمية لتشجيع الفكر الإبداعي المستقل. الذين يمتلكون علوم المعرفة الحديثة ويعرفون الأشكال التي تتوفر فيها، وأولئك الذين يعيشون من دون تعليم، أو في أفضل الأحوال تعليم قليل جداً، أو تعليم لم يعد مفيداً، يمكن أن يأخذوا شكل تيارات متوازية وينفوا أساسيات محو الأمية.

التعليم يتعلق بأكثر من مجرد محو الأمية. سيطرة الدولة على محتوى التعليم يمتد ليشمل أسلوب التعليم الحديث، والذي يعاني من عقبة اختيار المناهج التدريسية وعدم تشجيع الفكر المستقل والنقدي. إمكانية الوصول إلى

المعرفة لأعداد كبيرة ستبقى مرهونة باستعداد الدولة لتقديم التسهيلات واسعة النطاق المطلوبة. مثل هذه التسهيلات يجب المطالبة بها بأصوات أكثر ارتفاعاً. السهولة التي تميع فيها الدولة محتوى التعليم يجب أن تكون عاملاً تحذيرياً. الإثراء الذي يقدمه تعليم التاريخ، على سبيل المثال، من خلال ربطه ببقية العلوم الاجتماعية، يفقد قيمته بسبب إعادة التفسير التاريخي إلى علم التاريخ الاستعماري في القرن التاسع عشر، حتى التعليم عن طريق الإنترنت، والذي يحمل إمكانات تكنولوجية ضخمة، يمكن تحويله إلى مجرد غزل مع التكنولوجيا. ربما يحل هذا مكان تقييم مستمر ومهم لمحتوى التعليم.

الجامعات لم تعد المراكز الوحيدة للأبحاث في العلوم، وأحياناً حتى في العلوم الاجتماعية. حرية اختيار الموضوعات للأبحاث غالباً تقرر الأفضلية التي لدى العلماء لمعاهد البحث خارج الجامعات. إذا استمر هذا التوجه فإنه سيغير طبيعة الحوار بين العلماء والآخرين، ناهيك عن تغيير وظيفة الجامعات. الحقول المتوازية للمعرفة قد لا تلتحم إلا إذا أوجدت العمليات الاجتماعية حواراً مختلفاً.

التغيير المتوقع سيضم بعض التحول في المؤسسة الأسرية. نحن نعرف من الماضي أن الأشكال التي تأخذها العائلة متضمنة في الملامح التاريخية للمجتمع وتتغير بالتغير التاريخي. إحدى الميزات الرئيسية في هذا

التغيير هي المساواة بين الجنسين. هل ستغير المرأة عبر نطاق من الطبقات الاجتماعي المعايير التي تم وضعها لتتوافق مع متطلبات الرجل؟ تغيير قوانين الميراث وضمان حق متساو للمرأة في الإرث يمكن أن يكون أحد الخيارات لتعزيز قوة التفاوض عند المرأة، حتى لو شكل هذا تهديداً لسيطرة الرجل على الممتلكات. هناك رفض لمنح دخل مستقل للمرأة؛ لأنه يصور كإسفين يحطم الأسرة.

هناك اعتراف قليل بمساهمة المرأة في صنع المجتمع والثقافة، ومع ذلك فإن هذا الاعتراف سيطور رؤيتنا للثقافة الهندية. إن ما ننظر إليه على أنه ثقافة يجب أن يفهم على أن يحتوي مفاصل متعددة. إرث الماضي يفترض توازي التيارات بين الثقافة (العالية) التي تعبر عنها اللغة السنسكريتية والفارسية والثقافة الشعبية التي يتم التعبير عنها بشكل أوسع باللغات الإقليمية أو أسلوب المعيشة للمحرومين الذين بدأوا يظهرون مؤخراً فقط في الصور التي تمثل الماضي. الدفاع عن (بارامبارا) (تتابع معلمين وحواريين في الثقافة الهندية التقليدية) كتقليد يوزن غالباً في الحفاظ على الثقافة (العالية)، ولكن في أسوأ الحالات، يمكن أن تكون (بارامبارا) لهواً وتسليةً لغوغاء لا مبالين يدعون أنهم يحمون ما يقولون إنه ثقافة.

يوجد التقليد من خلال اختيار وتفسير العناصر الثقافية، وهي عملية يتم إعادة النظر فيها حتماً من قبل كل جيل من الأجيال، سواء من خلال

الوعي أو اللاوعي، في إطــار حاضرها التاريخي. هذا ينطوي على عملية فلــترة، عملية تشكل سياســة الثقافة. إذا كان هناك حــوار حول العملية، الغاية منها، ومبررات الاختيار، فإن الاعتراف بالثقافات المتعددة وشرعيتها يكــون أكثر سهولة. ثقافة الجماعات المسيطرة كثيراً ما تكون ثقافة هيمنة، ولكــن يجب النظر إليها أيضاً في ضوء التعابير الثقافية الأخرى التي تقاوم الهيمنة. نحن بحاجة إلى إعــادة التفكير بتعريفنا لتعددية الثقافات الهندية مع اختفاء البعض وتغير البعض الآخر، لا أن نقلصها إلى أشكال مثل دودة الأميــا، معتقدين أنها ستتكاثر عن طريق الانشطــار من ثقافة أصلية يقال إنهــا لا تتغير وأبدية. تثمين مصدر ثقــافي واحد ومحدد يمكن أن يعني نفي الثقافة. ادعاء (حماية) الثقافة يتــم تحفيزه غالباً من خلال النية باستهداف أولئك الذين يستكشفون التنوع الثقافي.

التنوع يرتبط أيضاً بقضايا التحديث.. قد يقول البعض إن التحديث تقدم من خــلال العولمة، لكنه أحياناً يأخذ شكل مجــرد تقليد أو محاكاة الغرب، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأكثر حداثةً هم الهنود في الشتات. ومع ذلك، ربمــا لأسباب تتعلق بتغريبهم عــن المجتمع المحلي الكبــير، يتطور البعض بصــورة شكلية فقط رغم طريقة الحياة الغربيــة، وفي مواقفها الاجتماعية هناك مؤيدون للتيار المحافظ وما يقولون إنه تقليد. العولمة يمكن أن تؤسس لمحاكاة التغريب، كما تستطيع ذلك أيضاً الأنظمة الاضطهادية: لا يحتاج

أي منهمـا إلى تغيـير المجتمـع في أساسياتـه. التحديث يتطلـب تغييرات راديكاليـة خاصة في المؤسسات المعاصرة، بشـكل لا يسمح بإعطاء مزايا تتعلق بالوراثة أو العلاقات العامة. يقال إن الحداثة تحرر الفرد من الهويات الموجـودة، وربما يتعلق الأمر بإدراك الهويات الجديدة وإبعاد القديمة؛ فهل يمكن إعطاء الهويات الجديدة اتجاهات هادفة؟

يقـال غالبـاً إن الدليـل علـى أن الديمقراطية ضربـت الآن جذورها في الهنـد هو إجـراء انتخابات دوريـة. هذا ضروري، لكنه غـير كاف؛ لأن الانتخابات، كما سبق وقلت، يمكن أن تكون مجرد وسيلة لتقديم رعاة بدلاً مـن انتخاب ممثلين. عـلاوة على ذلك، المساواة التـي تدعيها الديمقراطية يمكن جعلها غير مؤثرة من خلال عدم مساواة اقتصادية مفرطة.

من المهم أيضـاً بالنسبة إلى الديمقراطية أسلـوب ممارسة النفوذ السياسي عندما يتعلق الأمر بوظيفـة المؤسسات غير المنتخبة، ومن بينها المؤسسات القانونية والقضائية وحرية المعلومـات. النظام القضائي يراد به ضمان أن السياسيـين والإداريين لا يسيئون استخدام مواقعهم في إطار الديمقراطية. وعندما تصبح الإساءة حقاً من حقوق المنصب؛ فإن ذلك لا يتلاءم بالطبع مـع طريقة عمل الديمقراطية وعدم قدرتنا علـى منعها أو حتى الاحتجاج عليها يعكس ضعفنا كمواطنين.

حـق الحصول علـى المعلومات تعترف بـه الدولة لكنه يطـوق بـ(بعض

الاستثناءات) التي تعمل بشكل ضبابي على منع الشفافية. تستطيع الحكومة أن تعبر خلال جميع اقتراحات التوظيف الديمقراطي ومع ذلك تحتفظ بسلطتها الاستبدادية ما دام أن ما قبلت به هو هامشي. السيطرة على المؤسسات يمكن أن يكون كناية عن تفكيك استقلاليتها كما حدث بشكل متكرر في الآونة الأخيرة.

العلاقات بين المواطن والدولة ستكون ذات صلة بشكل خاص مع جماعات مهمشة مثل جماعة المنبوذين (الداليت)، القبائل المبرمجة، الطبقات المتخلفة، وحالياً ينضم إلى هؤلاء بشكل متزايد المسلمون والمسيحيون. الداليت يسعون إلى المساواة، الكرامة واحترام الذات، وهي أمور هم محرومون منها في إطار الحداثة المقيدة التي تعتنقها الطبقة الوسطى. الانسحاب من حالة موصوفة له فرص محدودة، ومع أن هذه الحالات قد تتزايد، سيبقى هناك رفض بين أولئك المجبرين على العيش كمواطنين من مستوى أدنى. إن مدى تأثير المعونات التكنولوجية على تقليص الإعاقة الطبقية الموجودة حالياً أو زيادتها لا يمكن تقييمه إلا من خلال التغيرات الأخرى.

المسلمون، المسيحيون، والجماعات المهمشة الأخرى لديهم برنامج عمل مشترك، لكن القلق بشأن المساواة، الشرف والكرامة أو البحث عن الأمن جميعها متشابهة. سياسة النضال من أجل المساواة، الأمن

والحقوق الديمقراطية مرتبطـة أيضاً مع علمنة المجتمع الهندي، ويمكن أن تُعطـى هذه العملية توجُّه من خلال المحاذاة بين الذين يكافحون من أجل المساواة والأمـن وتشكيل مجتمعات قومية هنديـة باستخدام برامج عمل الأيديولوجيات غير العلمانية.

يمكن أن تعمـل المؤسسات الديمقراطية، ومع ذلـك تفشل الديمقراطية، عندما يتجاوز الوزراء واللجان والبيروقراطيون والشركات القوية قرارات وضعت من قبـل منظمات قاعدية تمثل الناس العاديـين. الفقراء لا يزالون يمثلـون الطبقـة الوسطى، العمـال الذيـن لا يملكون الأرضـ، المزارعون الهامشيـون والحرفيـون الريفيـون، ويمكـن أن يضاف إلى هـؤلاء الطبقة الحضريـة الدنيا المتزايدة المستمدة من فقراء الريف. استياء المحرومين قد لا يأخـذ شكل الثورة لكن هناك طرقاً أخرى للتعبير عن عدم الرضا، وبعض أنواع الإرهاب مرتبطة بعدم الرضا هذا. وإدراك الناس العاديين لحقوقهم ورفضـ إعطائهم فوائد النمو قد يزيد مع تصاعد حجم الجماعات المنبوذة (الداليت).

هـل سيكون للماركسيـة، التي حاولـت إعادة هيكلـة المجتمعات في الماضـي، صلة ببنـاء مجتمعـات جديـدة في المستقبل وتشكيـل معارضة للأشـكال الجديدة من الاستغـلال أم أن الماركسية مرتبطة بلحظة تاريخية مضـت؟ الأشكال المختلفـة للماركسية في مناطق مختلفـة من العالم تظهر

مرونتها وهذا قد يولد أشكالاً مختلفة. هناك اعتقاد أن الهدف الأساسي للماركسية هو تحقيق حرية الإنسان، وأن احتمال تحقيق هذا غير ممكن في النظام الرأسمالي بسبب الطبيعة الاستغلالية والجشعة للرأسمالية. هناك حاجة لإعادة هيكلة الأساليب من أجل تجاوز الرأسمالية. جاءت العولمة كشكل من أشكال الرأسمالية، لكنها لم تحقق نبوءة النجاح الباهر في العالم الثالث من حيث التجديد الاقتصادي؛ لأن العولمة غالباً ما تسبب توسع الطبقة الوسطى، لكنها تترك الذين يقبعون تحت خط الفقر دون تغيير.

هناك توقع بأن القرن القادم سيشهد نمو الاقتصاد الهندي، ليس بشكل اختياري بل بشكل قسري، لكن ستكون هناك ضرورة لتغيير الترتيبات السياسية لكبح توسع عدم المساواة وما ينتج منها من توترات. سنحتاج إلى أن نلتزم بترتيب يضمن أن إعادة توزيع الثروة سيكون أكثر عدالة. الاعتماد على عوامل خارج سيطرة الهند يزيد بسبب تطور تقنية المعلومات والاتصالات والعولمة. أكبر تحد نواجهه هو المشاركة في التعامل مع البرمجيات، لكن النمو الاقتصادي لا يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه؛ لأن هناك عوامل كثيرة تقلصه مثل: ارتفاع عدد السكان، عدم كفاية إمدادات الطاقة، تقصير الحكومة، وعدم القضاء على الأمية. توفير وعمل الطاقة الكهربائية قد يكون عقبة لا يمكن التغلب عليها إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه حتى إمداد الكهرباء إلى العاصمة غير منظم وغير مضمون.

توفر واستخدام واستقلال تقنية المعلومات سيعتمد على هيكل سياسة مناسب، وهذا يعني في مجتمعنا الربط بين أولئك الذين في تقنية المعلومات والحكومة، وهذا سيتطلب رصد الدرجة التي سيسمح للحكومة فيها بالتدخل في تقنية المعلومات.

نظرياً، إذا لم يتم التحكم بالإنترنت وتقنية المعلومات من قبل الدولة فإن الذين لديهم القدرة على استخدامها سيدعون أنهم تخلصوا من الخوف بأن يصبحوا عقولاً مغلقة، لكنهم سيكونون مجرد جزء صغير من السكان. هل سيضمن نوع المعرفة التي سيسعى إليها هذا الجزء وجود مجتمع ملتم بحرية الفرد والقيم الإنسانية؟ الإتقان التكنولوجي وحده ليس صمام أمان كاف ضد التوجه المتزايد في الهند بقبول نوع ناعم من الفاشية وعدم الاعتراف بها على أنها في حقيقة الأمر فاشية، لكن مدخلاً حساساً اجتماعياً في محتويات ما يتم توفيره خلال التقنية الجديدة يمكن أن يشجع على إحداث تغيير جذري.

ستؤثر أجهزة الإعلام بشكل هائل على طموحات المجتمع الهندي، خصوصاً الإعلام المرئي والمسموع، والذي يرتبط أيضاً مع تقنية المعلومات. حتى الآن، عمل راديو (أول إنديا) و(دورداشان) على نشر آراء الحكومة بغض النظر عن الحزب الذي يكون في السلطة. بعد أن تذوقت الحكومة فوائد السيطرة على راديو (أول إنديا) و(دورداشان)

فإنهـا مترددة في السمـاح لها بالتحول إلى نظام خدمـة بث عامة؛ لذلك فهـي ستستمر في كونها آليات لـ(صنع القبول). الدعاية الإعلامية ماكرة. أولئـك الذين يعملون داخـل النظام يطـورون غالباً طريقـة تفكير تتقبل بارتيـاح بيانات مـن وزارة المعلومات والإذاعة، لكـن الاستقلال يتطلب استقلالاً مادياً أساساً، لإضافة إلى الثقة بالقدرة على إدارة مؤسسة مستقلة بأقل تدخل ممكن من الدولة. الصراع سيكون بين تحرير راديو (أول إنديا) و(دورداشـان) من قبضة الحكومة، وفي الوقت ذاته منعها من التحول إلى دمى تردد ما تريده هذه الجهة الجديدة التي تتحكم فيه –اللوبي التجاري. التكنولوجيـا وحدهـا لا تستطيـع أن تحقـق استقلال راديـو (أول إنديا) و(دورداشـان). البراعة التقنية هي أقل درجات التحسن؛ فهي تستطيع أن تساعد في نشـر الدعاية الحكومية بصورة أكثر فعاليـة، والسؤال المركزي يتعلق بمحتوى واستقلالية البرامج.

التطـور التكنولوجـي بشكلـه الحـالي ليس ذا قيمة حياديـة؛ فالتدمير الصامـت الكامن في تراجع حالة البيئة لقـي اهتماماً ثانوياً، وهذه ليست ظاهرة جديدة لكن زيادتها الكمية تؤدي الآن إلى تغيير نوعي. في الماضي كان تراجـع الوضع البيئي الناتج من النشاطات الإنسانية يميل إلى أن يكون قليـلاً في مداه ومن الممكن تقبله، لكن الوضع تغير حاليًا وهناك محاولات –علـى سبيل المثـال– للحفاظ على الغابـات من قبل السـكان المحليين،

لكنهم نـادراً ما يسمح لهم بذلك، على الرغم مـن حقيقة أن مشاركتهم أساسيـة لمنـع التدهور البيئي. الجهـات المسؤولة عن تدهـور البيئة، بما في ذلـك الشركات العملاقـة، المتعاقدون، والسياسيـون، أصبحوا يشكلون مجموعـة ضغـط قوية جـداً، والمعارضون لهـم يخافون مـن تهديداتهم، والتغيرات السكانية التي تلت إدخال التكنولوجيا الجديدة تستطيع أن تغير المجتمعـات الموجودة. ومع ذلك نادراً ما يتم وضـع التشوهات جنباً إلى جنب مع توقعات مستقبل وردي لدى دراسة نتائج التغيرات التكنولوجية والبيئية، كما يحدث مثلاً لدى بناء السدود.

ومـع ذلك يمكـن استخدام المعلومـات والتكنولوجيـا الحديثة للتحكم في التدهـور البيئي. تقارير مسح فروع المعرفـة المتداخلة التي تعتمد على الكومبيوتـر، على سبيل المثال، يمكن أن تقـرر التأثير المحتمل لبناء مصانع في منطقـة معينة. حالياً، مثل تقاريـر المسح هذه من غير المحتمل أن تحمل سلطـة أكبر وجهات نظـر مجموعة شـركات أو رجل سياسـة. تشريعات الدولـة حول هذه الأمور يجب أن تصبح أقل صعوبة وتعقيداً؛ حتى يمكن تجنب دمار البيئة والمجتمع الإنساني. وفي موضوع متصل، تم تقديم طلب بأن المناطق التي قد تتعرض للغمر بسبب بناء السدود أو بسبب موقعها في منطقة تنمية صناعية يجب استكشافها دائماً بشكل طارئ لتسجيل الآثار العمرانيـة والتاريخية. هذا الطلب موجود لدى هيئة مسح الآثار في الهند

منذ ثلاث سنوات ولم يتم اتخاذ قرار بخصوصه بعد، ومع ذلك هناك مبالغة كبيرة من قبل المتحدثين الرسميين والسياسيين حول مدى إلحاح حماية تراثنا التاريخي العظيم.

التدهور البيئي يلامس الكوارث المخيفة التي عشنا خلالها في القرن العشرين والتي نأمل ألا تتكرر في القرن الحادي والعشرين. بعض هذه الكوارث كانت حوادث مثل تشيرنوبل وبوبال، لكنها كانت حوادث من صنع الإنسان، ويمكن أن تتكرر هذه الحوادث إذا كانت صمامات الأمان معطلة أو إذا سمحنا بأن يتحول العالم الثالث إلى مكب للنفايات السامة. كوارث أخرى مثل محرقة الهولوكوست في ألمانيا واستخدام قنابل ذرية في ضرب اليابان كانت أفعالاً متعمدة. وقد حركت هذه الكوارث طريقة كارثية في التعامل مع المشاكل السياسية. الهولوكوست أظهرت احتمال حدوث (التطهير العرقي) على نطاق لا حدود له وتكررت في عدة حركات إثنية عنيفة كرست للقضاء على الآخر. استخدام القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكي فتح الطريق لتصعيد الأسلحة النووية. السلاح النووي قد يستخدم للتخويف فقط، لكن هناك دائماً خوف من أنه قد يستخدم في الحرب، وليست هناك حماية ضد مثل هذا الجنون. التهديد الأكثر قرباً من حيث التكرار والحجم سيأتي من الإرهاب، وهذا يتطلب استخدام العقل ووجود وكالة استخبارات ماهرة أكثر من القنابل النووية.

ادعـاءات الاكتشافـات الطبية بأنها قـادرة على إطالـة العمر وتقليص المعانـاة من المرضـ تتوازن مـع الأمراض الوبائيـة التي لا تـزال تتفشى في الأرضـ. تم القضاء علـى الجدري في الهند، لكـن مرض الايدز حل محلـه، وتبين دراسة حديثة أن الفيروس ربمـا انتشر بسبب حادث في أحد مختـبرات شركة صيدلانية تنافس مـن أجل صنع لقاح، وهذه حالة كارثية أخرى تظهر كيـف تأخذ المكاسب التجارية أولويـة على الحياة البشرية. لقد دخل العالم الآن حقل الهندسة الوراثية والذكاء الاصطناعي، وكلاهما يحمـل إمكانات لانتهاكات واسعة بقدر ما تحمل ممن إمكانات لتخفيف المعاناة الإنسانية. إن العنصر الأخلاقي في مثل هذه النشاطات يصبح أمراً ضرورياً.

على مستوى يفترض أن يكون أقل تدميراً بدأ التعصب الديني يحل محل التعددية الدينية والتوجهات المبدئية نحو علمنة المجتمع المدني. في الوقت الذي كان فيه العداء بين الشرائح الدينية يأخذ طابعاً محلياً، أصبح الآن ينتشر على مساحات واسعة ويسبب أحداث عنف كبيرة يحاول البعض تبريرها بادعـاء أن جذورها تقبع في التاريخ. من المفيـد أن تتذكر أن الألفية الثانية بعـد الميلاد، والذي يقول البعض إنهـا كانت فترة عداء حاد بين الهندوس والمسلمـين، هـي في الواقع فترة خلاقـة في كلتا الديانتـين، أحياناً بشكل مستقـل، وأحياناً بشـكل متحد. القراءة المشوهـة للماضي تؤدي بشكل

غير ضروري إلى إيجاد مجتمع متصدع في الوقت الحاضر.

الماضي التاريخي يظهر أن التكنولوجيا المتشابهة لا تصنع مجتمعات متطابقة. تكنولوجيا العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي كانت متشابهة، لكن المجتمعات التي تشكلت حولها كانت متنوعة. البنى الاجتماعية المدعومة من تكنولوجيا متشابهة كانت تتأثر بتشابك عدد آخر من الظروف والقرارات، من بينها الخيارات الاجتماعية التي تتخذها هذه المجتمعات؛ لذلك فإن ليس من المحتوم أن تصبح بعض مجتمعاتنا في هذا العصر نسخاً عن مجتمعات أخرى. نستطيع أن ندمج خيارات ذكية وحساسة وأخلاقية في مؤسساتنا الخاصة. احتمال اتخاذ مثل هذه الخيارات أصبح أكثر سهولة. بداية الألفية قد تكون بحق فترة للتفاؤل. ليس علينا أن ننتظر مجيء المخلص مهما كان شكله واسمه. علينا أن نختار إيجاد مجتمع يستوعب ممارسة الأخلاق الاجتماعية، حيث تحمي المساواة والعدالة الإنسانية وحقوق الإنسان الحرية الفردية وتكون أولويات في النشاط الاجتماعي. قد يكون هذا هو استثمارنا للأجيال التي تدخل الألفية الجديدة. الحاضر هو مرحلة انتقالية غير مؤكدة والتوقعات ليس لها حدود. هل نملك الشجاعة الكافية لنتخذ مثل هذه الخيارات ونعمل وفقاً لخياراتنا؟ عند ذلك فقط نستطيع أن نقول إن هناك ألفية مقبلة في اتجاهنا.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

ببطء وببعض الثبات


@Ahmedyassin90

كريشنا كومار

لغـة التأمل المثقف عادةً ما تعتبر الحاضـر والماضي ميادينها النسبية، وفي حـين تجد الكتابة المثقفة الراحة والثقـة ضمن هذين الميدانين، فإنها تحاول إقناع القارئ عن طريق الإشارة إلى حوادث ونزعات كأدلة على الحقيقة. عنـد الكتابة عن المستقبل، لا يتسنى للمرء الاعتمـاد على الحوادث، وإذا كان المرء يكتب عن المستقبل البعيد فلن يتسنى له الاعتماد على النزعات؛ لأن النزعـات بطبيعتهـا قصـيرة الأمد. ما يمكـن فعلاً للمـرء أن يشير إليه كمؤثـر حقيقي علـى المستقبل هو إيقاعات التاريخ طويلـة الأمد. بالطبع يستحيـل أن يكـون هناك تناغم تـام في الآراء حول حجـم أو نوعية هذه الإيقاعات، وفي النهاية قد يكون الأمر كله محض ملاحظة وإدراك حسي.

إدراكي لعالمنا اليوم يتشكل معظمه من طبيعة تاريخ الحكم الاستعماري. الأصـوات الكثيرة المتعددة التي نسمعها في العلوم الاجتماعية لا تقدم أي رأي مقبـول بلا جدال حول فيما إذا قـدم الاستعمار تفسيراً وافياً مفهوماً للنظام العالمي الحالي، كما أن هـذه الأصوات الجمة لا تفسر أيضاً الفروق والهوات الحادة غير الملتئمة بين مجتمعات الغرب الثابتة والثرية ومجتمعات مستعمراتـه السابقة المتململة وغير الواثقة من حاضرهـا أو مستقبلها. أنا أرى أن الحركـة الدارجـة والدؤوبة للعولمة ما هـي إلا جزء من الإيقاعات الاستعمارية، وآمل أن يجد قرائي العون عند معرفة هذه الدلائل والمؤشرات

الاستدراكية قبل أن يمضوا إلى الأمام في قراءة وتمحص تنبؤاتي.

بالإضافة إلى مسألة المنهج والأسس، تواجه الكتابة التنبؤية أيضاً مشكلة الموقف تجاه المستقبل. استطلاع المستقبل والتنبؤ به لا يعني بالضرورة أن المرء يعتبره مصيراً حتمياً. بالطبع لا يمكننا أن ننكر أن بعض مخرجات الماضي وبعض القرارات الحالية حتمية لا يمكن ثنيها؛ لذلك يجب علينا النظر إلى المستقبل المباشر على أنه حتمي لا يمكن ثنيه، ولكن المستقبل البعيد أمر مختلف. لن يكون خيال الأجيال القادمة التي لم تولد بعد بالضرورة أوسع أو أثقب في خيال آبائنا وأجدادنا أو من خيالنا نحن اليوم.

وعلى الرغم من ذلك أؤمن بقوة بأن قد يكون لهذه الأجيال القادمة إدراك أوسع للمستقبل من إدراكنا له. يبدو أن القرن العشرين كان بشكل عام منغلقاً على نفسه، غير آبه بأي عصر غيره في بلدنا هذا، يبدو أن الكهنة والمنجمين فقط دون غيرهم لديهم اهتمام واضح بالمستقبل. ولعل أفضل وأوضح دليل على عدم اكتراث الهند بالمستقبل لا يصعب تقصيه، وهو إهمال الأطفال وتعليمهم على مدار نصف قرن من الاستقلال. هناك دول أخرى عبرت عن عدم اكتراثها بالمستقبل بطرق أخرى. أظهرت الولايات المتحدة مثلاً عدم اكتراثها بالمستقبل عن طريق دأبها غير المنتهي في التسلح النووي، على الرغم من ويلات هيروشيما التي سببتها في الماضي.

لم يبدأ الناس بإعارة بعض الاهتمام للمستقبل إلا في الآونة الأخيرة؛

حيث تجلى هذا الاهتمام في وعي الناس بموضوع البيئة وما تتعرض له من انتهاكات. الازدياد المطرد في معارضة الطاقة النووية والهندسة الوراثية من شأنه أن يقدم لنا مؤشراً، على أن اهتمام البشرية بالمستقبل في تزايد مطرد، كما أن هذا يؤشر على رغبة الإنسان في تشكيل مستقبل إيجابي أكثر إشراقاً.

لو كتبت هذا الكتاب في أواخر السبعينيات من المؤكد أني كنت سأنظر إلى حصولنا على الاستقلال كأهم حدث بالنسبة لنا في القرن العشرين، حدث غيّر كل معالم وذاتية وواقع الهند. في ذلك الوقت كان هناك اعتقاد سائد بأن صراع الهند الناجح المثمر ضد الحكم الاستعماري هو جزء من قصة عالمية لا تنتهي، مخاضها انتصار الضعفاء على ظالمين قاموا على مدار قرنين كاملين ببسط سيطرتهم عليهم ونشر سيادتهم المستبدة في جميع أرجاء العالم عن طريق العنف والخداع وإنكار القيم والمبادئ الإنسانية، ولكن عندما كتبت الآن، بعد مضي عشرين سنة على الاستقلال، يبدو من المؤكد أن الصراع ضد السيطرة الاستعمارية ليس الخاتمة على الرغم من أنه كان بالتأكيد مرحلة مهمة جداً في العقدين الأخيرين، وبات من الواضح تماماً أن الصراعات المناهضة للاستعمار، وهي التي أدت إلى ولادة ما يسمى حديثاً بدول العالم الثالث، لم تغير نظام الاقتصاد العالمي على الإطلاق. لقد استمرت القوى الاستعمارية سابقا وحلفاؤهم بفرض

سيادتهــم واستبدادهم عــن طريق نظام أسعار غير عــادل وتجارة الأسلحة والفوائد المركبة.

مــن ناحية أخرى فإن الــدول التي كانت محتلة سابقاً من قبل هذه الدول ظلــت ترزح تحت وطأة الفــخ والخزعبلات التي توهمهم بــأن بإمكانهم التنعم في ظل نظرة الغرب إلى الحياة، واستمر الغرب في إقناع هذه الدول بأن لهم حياة رغدة إذا حذوا حذوه وانصاعوا لقيادته. ليس من المستغرب نهائيــاً إذاً أن الهند التي رسمت قــدوة للمجتمعات المستضعفة المحتلة في الكفــاح ومحاربة المعتــدي والتفاني في التحرر منه قــد أصبحت الآن تابعاً للغــرب؛ فها هي الهنــد الآن تحاكي الغــرب في شتى طــرق التطور. لقد أثبتت الهند هــذه التبعية عندما أجرت تجربتها النووية (راجستان) لتبرهن قيمتها ومكانتها في عيــون الغرب. وفي رد متوقع، قامت باكستان بعمل مماثــل وأجرت تجاربها النووية من جهتها، على الرغم من أن رجال ونساء باكستــان العاديين كانــوا زملاءنا في محاربة الاستعمــار؛ لذلك فكلانا في (الهنــد وباكستان) أثبت للعالم أننا نشترك في أمر واحد، وهو إعجابنا غير المحــدود بقوة الغــرب وطرق التطور المادي التــي يتبعها، وهذا يدل على أننــا الآن لا نرى أي مشكلة في النظام العالمي الحالي الذي أحبطناه وأعقنا حركته قبل نصف قرن من الزمان.

ويجــدر بنا هنا الإشــارة إلى الوهــم الذاتي الغربي، وهــو وهم الغرب

عن الغرب نفسه؛ فما زال قادة الغرب السياسيون والفكريون يؤمنون بأن الغرب يملك وسيظل يملك القدرة على المحافظة على النظام العالمي واستقراره؛ ذلك لأن قدرتهم على قراءة وتأويل مؤشرات تفكك النظام العالمي باتت مقيدة ومثقلة بمصالحهم الوطنية وبطموحاتهم الأنانية ورغبتهم في تحقيق النجاح تلو الآخر. لم يتغير إطلاقاً إيمانهم العميق بشرعية العنف والعدوانية كوسيلة لإرساء النظام. يبدو أن قدرتهم على التفكر والتأمل في الدروس والعبر من الحكم الاستعماري والصراعات المناهضة له قد اندثرت. تساعد الأنظمة المؤسسية المعنية بالمشورة والنصيحة (مثل البنك الدولي واليونسكو) في إبقاء بصيص من الأمل بأن الفقر سيزول عن طريق إجراءات سطحية مثل عولمة الفرص ونشر التعليم ومحو الأمية. كما أن الثقافة الغربية تقلل من أهمية التحديات التي تفرضها النزعات الدينية ومحاولات إعادة إحيائها في دول العالم الثالث المتقلب.

يبدو أن الظاهرة الوحيدة في هذا المضمار، والتي قد يتنبه لها علماء الغرب ويحذرون منها بشكل جدي، هي ظاهرة التطرف الإسلامي، ولكن حتى هذا الشكل من النزعة الدينية قد لا يلقى من الغرب الطريقة الصحيحة للتعامل معه؛ فهم قد يعتبرونه مجرد قوة من بقايا تقليد ما، وأنها ستندثر وتتلاشى تماماً عندما تحل الحداثة وتأخذ مكانها في جميع نواحي الثقافة التقليدية. ليس ثمة أحد يعير اهتماماً لهذه القضية التي أرى أنها

إشارة جدية على خطأ جوهري وسوء تقدير في أجندة الغرب الاستعمارية.

هناك بعيداً عن خضم هذه الصورة المزعجة المتشائمة، إذا بدأنا التطلع إلى مستقبل الهند، سنجد قوتين رئيسيتين مألوفتين لدينا، وتمارس هاتان القوتان بشكل دؤوب تأثيراً دائم الازدياد على كل شيء. هاتان القوتان هما: الديمقراطية ذات الأحزاب المتنوعة، والتقاليد. المنطق المعقد الذي ينبع من تداخل هاتين القوتين أظهر نفسه على مدار القرن الحالي (القرن العشرين) بطريقة متقطعة. دعنا نتناول الديمقراطية أولاً. لقد أدت الديمقراطية إلى إبطاء حركة الرأسمالية والتصنيع، ويبدو أنها عازمة على المضي قدماً في المضمار ذاته مستقبلاً. من الواضح أن الديمقراطية انتشرت وثبتت جذورها في الهند على الرغم من وجود كم هائل من معوقات الديمقراطية مثل الفقر المتفشي في المجتمع الهندي وانتشار الأمية بشكل واسع.

أدى انتشار الديمقراطية إلى إرساء عدالة اجتماعية ومساواة، واعتبار هذه الأمور أكثر أهمية من النمو المادي للأمة. في كل مكان بإمكان المرء رؤية بؤس وغضب الفقراء والمشردين، حيث إن حاجاتهم ومصائبهم تعمل كعائق في وجه ما يسمى عجلة النمو. الضجة والبلبلة الاجتماعية التي نشهدها اليوم هي نتيجة لهذا العائق، ولا يمكنني إلا أن أتوقع تزايد العائق وما ينجم عنه من بلبلة اجتماعية في المستقبل. من ناحية، تقع سيطرة

الدولـة على المصـادر الطبيعية تحت تهديد كبير نتيجـة لازدياد الوعي بين الناس بحقوق الغالبية العظمى المضطهدة. ومن ناحية أخرى، هناك تزايد مستمر ملحوظ في عدم رضا النخبة من المجتمع عن مؤسسات الدولة وفي غلظتهـم وجشعهم. يمكن القول إن المؤسسـات والإجراءات الديمقراطية في ظـل الحكم الديمقراطي العادل نظرياً حصلـت على استقرار وقوة قبل التطـور الصناعـي، وهذه الحقيقة تقدم لنـا أساس القـول إن معدل النمو الاقتصـادي لا يمكن أن يرتفع بشكل منفصل عن المطالبات بالمساواة. من الطبيعـي أن تطالب الطبقات المختلفة بمطالـب مختلفة من الدولة؛ وبالتالي كلما زاد التباين بين الطبقات زاد التباين في الضغوط على الدولة وعملها، ولكـن المطالب التي تطالب بها الأغلبية المقهـورة القادرة على التصويت والانتخاب –وهي عادة ما تكون الجماعات الفقيرة المعدمة المقهورة– لها الفرصـة الكبرى في أن تثبت أنها الأقـوى والأكثر تأثيراً في الدولة، وهذا الأمـر لا يسعد النخبة كثيراً. قد تجد النخبـة عزاءها بسبب الإنجاز الجزئي لحملهـا بدولة هندية متطورة (أو غربيـة) بالشكل المطلوب في حقيقية أن نمـواً صناعيـاً أكبر قد يكون جلب لنا تحللاً وتبعـثراً اجتماعياً أكبر وأشمل ممـا عانته أوروبـا أثناء الثـورة الصناعية وما تبعها من تغـيرات اجتماعية. ليس أمراً بسيطاً تجنب العواقب الوخيمة والكوارث التي حلت بالمجتمع القبلي الأصلي في أمريكا الشمالية وباليهود في ألمانيا.

يعتبر انتشار القراءة والكتابة والتعليم في الريف عاملاً مهماً يدعم هذا السيناريو. لفترة طويلة كانت الفرص التعليمية محدودة جداً لثلثي الشعب الهندي الذي يعيش في القرى. الثورة المسماة بالثورة الخضراء خلقت فسحة للتغيير في هذه الصورة العامة للريف الهندي، ولكن هذا التغيير شمل نوعاً واحداً من سكان الريف هم المزارعون الذين يملكون مساحات ضخمة من الأراضي والأملاك. وبدا أن التأثيرات على المدى البعيد لهذه الثورة ليست (خضراء) إطلاقاً. في الحقيقة، نحن الآن في منتصف ثورة ريفية حقيقية رثة، وهذه الثورة وليدة زيادة الوعي الديمقراطي وبروز أصناف جديدة من القيادة ما بين الفلاحين والقرويين. من المعقول جداً أن نتوقع تزايداً في نوعية القيادة الريفية في حالة تزايد فرص التعليم وصنع السياسات المحلية الإقليمية.

انتشار تعليم المرأة بشكل واسع ودخولها إلى ساحات صنع قرار محلية وإقليمية له أثره أيضاً. تميل أصوات النساء عادة إلى فرص إدراك أدق للتفاصيل بخاصة في مواضيع تتعلق بأمور الحياة اليومية، وقد أثرت أصواتهن في الرأي العام. في الحملات ذات البعد المحلي، يمكننا بسهولة مشاهدة الدور الذي تلعبه النساء في التصدي لقرارات تعسفية –وعادة تتعلق بالفساد– أصدرتها قيادات أعلى مستوى منهن، هذه القيادات التي تصدر قرارات غير صالحة تحت اسم خطط تطوير يبدو نظرياً أنها ناجحة.

أنا أتوقع من القيــادة النسائية أن تعزز المقاومة الريفية للادعاءات المخادعة التي تصدرهــا الدولة وبعض المؤسسات قد يكون وصول النساء كصوت قــوي إلى الساحــة الوطنية عملية مطولة مضنية، ويعــود ذلك إلى أكثر من سبــب. من هذه الأسباب أن تحسن نوعية التعليم لا يحصل إلا ببطء شديد للغايــة، كما أن القيادة الذكرية للنخب التقليدية ستشكل تحدياً قاسياً وفظاً في وجــه الممثلات الإنــاث للطبقات المستضعفة. حــق الانتخاب زاد من سرعة التطور الصناعي، وسيتضاعف هذا التطور أكثر وأكثر بفعل مساهمة النساء في مؤسسات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، من المؤكد أن عودة النشــاط والحيوية والرأسمالية في أواخر القرن العشرين ستحول النساء إلى سلع استهلاكية؛ لأن الرأسمالية الآن هي المحرك الوحيد للنمو الاقتصادي، أو على الأقل قي الوقت الراهن، ليس للنساء خيار غير مقاومتها.

يمكــن ملاحظة تأثــيرات المقاومة الريفيــة التضامنية بشــكل خاص في استخــدام الماء وتوليد الطاقة. وسيــؤدي النمو التلقائي السريع للديمقراطية مصحوبــاً بمحددات تفرضهــا الطبيعة إلى عرقلة كل الطــرق نحو توسيع سريع لمنشآت كبيرة في هذين المجالين؛ مما سيجبر صانعي القرار على إرساء مشاركة عادلة لتحقيق نمو أكبر.

الحلــول الإبداعيــة في إدارة المياه وتوليــد الطاقة قد تقدم لنــا كسراً من الارتيــاح، ولكن لا بــد من متطلبــات النمو الاقتصــادي. الصراع حول

(النارمادا) قد يكون له تبعـات غامضة، ولكن مضامينه بشأن طموحات الدولة فيما يتعلق بطاقة المياه والري هي مضامين جدية، ويمكن التنبؤ بها؛ أي أن استحـداث مشاريع لا عقلانية مثـل (ساردارساروفار) و(تيهري) سيتطلـب ظروفاً درامية مثل طـوارئ منتصف السبعينيـات. لا يمكننا أن نستبعد إبطال الحقوق والمعايير الديمقراطية لفترات قصيرة بين الحين والآخر -دعنا نتذكر التبعة المشؤومة لـ(بوخران) والصيف الحربي لـ(كارغيل) -، ولكـن المؤشرات تدل علـى أن الخيال البيروقراطي الـذي يبدو اليوم كأنه سيدمـر وادي (نارمـادا) برمتـه سيتقلص وسيتلاشـى. في كل من الطاقة والإنتاجيـة الزراعية يعمل المستقبـل في طياته إمكانية تغيير، خصوصاً من حيث زيادة الكفاءة في استخدام المصادر والمساهمة المسؤولة والتجديد.

إذا لم تسمـح الديمقراطية الشعبية لمحرك النمو الاقتصادي بتحقيق سرعة عاليـة في مناطق مـا لفترات طويلة تكفي لإحـداث تخريب للمؤسسات الاجتماعيـة والثقافيـة؛ فعلينا أن نتوقع من هـذه المؤسسات أن تظل ذات تأثير بطرق قد تزعج الكثير منا اليوم.

أنـا مهتم بشكل خاص بدور العائلة، ولكن علي أولاً أن أذكر باختصار الدور الذي يلعبه الدين والقبيلة؛ فهاتان القوتان كانتا نشيطتين في تشكيل وصياغـة الأمور والقـرارات السياسية على طول القـرن العشرين، ولكن أولئـك الذيـن يؤمنون بالقيـم التحررية المدنية لم يعتـد عليهما؛ وبذلك لم

يتعرفـوا إلى طبيعتها وماهيتها بشكل جيد؛ مما أدى إلى عدم مقدرتهم على التعامـل معهما نتيجة لعدم كفاءتنا أو عـدم رغبتنا في فهم هاتين القوتين، ووجـب علينا دفع أثمان باهظة جاءت على شكل آلام ومعاناة لا يستهان بهـا. لـو فهمنا الدين بشكل أفضـل وقيمناه جيداً كعامـل قوي في الحياة العامـة لكان قـرار التقسيـم وطبيعته أهـدأ، ولكانت علاقتنـا بعدئذ مع باكستان أكثر رشداً وأقـل عنفاً. وينطبق الشيء ذاته هنا على القبلية، على الرغـم من أن دورها لم يتمخض حتى وقتنا هذا عن عدد مهم من حوادث الرعـب علـى مستوى كبير، ونستثنـي من ذلك (بيهـار)، في حين تتسع المشاركـة الديمقراطيـة وتتعمق الاتجاهـات السياسية يمكـن القول إن كلاً مـن الدين والعرف (القبلي) يكتسب قوة إضافية، على الرغم من أنه يبدو سطحياً أن أهمية الدين والعرف آخذة في التقلص. إن كيفية تعامل مديري الديمقراطية -وهم السياسيون والمدنيون والقضاة والمشرفون على الإعلام والإعلاميـون والباحثون والمعلمـون- مع تزايد طاقـات الدين والعرف ستحـدد مدى ونمط العنـف الذي سيعانيه مجتمعنا بـين الحين والآخر. قد تـؤدي أصوات (الداليت) (المضطهدين) في الساحـة السياسية إلى إبطال نزعة التعصب الأعمى، ولكـن هذا الصراع سيكون طويل الأمد ومحفوفاً بالمخاطر والصعوبات.

التركيبات التقليدية للديمقراطية -مثل الانتخابات والإجراءات النيابية-

ستساعـد أحيانـاً، ولكنهـا لن تنجـح في كل حلقة من حلقـات التجول باستخدام الدين لأهداف سياسية في العقود القادمة.

أبـدت العائلـة -كمؤسسة اجتماعيـة وثقافية بشـكل رئيسي- مرونة رائعة وتكيفاً مثالياً على مدار قرن ونصف القرن؛ فمن ناحية بقيت العائلة طوال هذه المدة مصـدراً قوياً للاستمرارية والثقة والتماسك الثقافي. كان مـن المتوقع أن تـؤدي الحداثة إلى جرف الكثير من الأقاليـم التقليدية التي كانت تسود فيها العائلة، ولكن ذلك لم يحصل كما كان متوقعاً. ما حدث هـو أن العائلة سمحت للقوى الأخرى بالحصـول على تأشيرة دخول إلى تلك الأقاليم؛ فنحن نرى هذه الميول (الإسكانية) عند العائلة إذا نظرنا إلى تربيـة الأطفال لقد وجدت المدرسـة والسوق والإعلام فسحة لها في هذا المضمـار، ولكن تظل العائلة لاعبـاً للدور الأساسي بـلا منازع. في هذه المرحلـة التي نمر بها الآن يبدو أن الإعلام العالمـي وتكنولوجيا المعلومات تضـع العائلـة تحت ضغوط لم يسبـق لها مثيل في التاريـخ في بعض شرائح المجتمـع الهندي، ولكـن حتى هذه المرحلة قد تكون مجـرد مرحلة عابرة مثـل غيرها من المراحل العابرة التـي تخوفنا منها ولكن سرعان ما تبعثرت وتلاشت.

إذا نظرنا عن كثب إلى العائلة، وركزنا اهتمامنا على طبيعة ونمط العلاقة بـين الكبار والأطفـال سنجد أن استمراريـة أو قرب البالغـين والأطفال

بالمقارنة مع التمييز بينهما، استمرت كما هي على الرغم من الضغوط التي مارستها العديد من التيـارات القوية الداعية إلى التغيير والقادمة من داخل العائلة ومن خارجها. من أهم هذه القوى التي تمارس الضغوط على طبيعة العلاقة بـين الكبار والأطفال داخل العائلة الواحـدة هي المدرسة وما نجم عنهـا من تحول جذري في روتين حياة الطفل اليومية. من القوى الأخرى التـي تلعب دوراً مهما إلا الاقتصاد المركز على المستهلك والفن المعماري الجديد للبيوت الحديثة في المدن والتلفاز.. إلخ.

تتحـدد أنـواع وأنماط هذه القوى عـن طريق عمليـة التحديث العامة، والتي تخضـع للتأثير المباشر للتطـور الصناعي، وتهدف هـذه القوى إلى تحفيز الطفـل على اعتناق مبادئ مثل الاستقلاليـة والفردية. لقد حاولت هذه القوى، ولكن عبثاً، أن تجبر الدولة والمجتمع على الاعتراف بالطفولة كصنـف خاص من المواطنـة يتطلب اهتماماً ورعايةً خاصـةً، وإضافة إلى فشلهـا في هذا الأمر، فشلت هذه القوى في نـزع العائلة عن عرش صنع القـرارات الحاسمـة المهمة، قرارات مثل مدة وطبيعـة التعليم الذي يتلقاه الطفـل وطريقـة التشغيل وحتـى اختيار شريـك الحياة عندمـا يقبل على الزواج.

مـن المدهش -على الرغـم من أن ذلك ليس دائماً أمـراً مستحباً- أن العائلة من الطبقة الوسطى في المدينة ظلت مترابطة في هذه الأمور التقليدية

في طبيعة استمراري علاقة الطفل بالكبار، هذه الأمور التي تسلح البالغ بالمسؤولية الرئيسية وتعطي الطفل مساحة محدودة في ساحة الحوار مع الراشدين. لقد كانت مدة مئة وخمسين عاماً -هي تقريباً الفترة التي أمضيناها متعايشين مع التنقل والتحول الاجتماعي المبني على التعليم- كافية لإعطاء حركة/عملية مستوى يرقى بها إلى ما يمكن تسميته بحقبة إيقاعية. لو لم تتخلَّ العائلة عن استمرارية علاقة الطفل والبالغ ولم تتبنَّ استقلالية الطفل كمبدأ مهم، لدل ذلك على أننا قد نكن مخطئين عندما نتوقع أن يكون مسار العائلة الهندية مجرد عودة لما اعتقدنا أنه حدث في الغرب. أنا لا أعني أن الضغوط على العائلة كمؤسسة اجتماعية لن تزداد مع استمرار خطى التطور الصناعي، ولا أعني أيضاً أن الفردية والاستقلالية أثناء الطفولة لن تحصلا على أي التفات أو اعتراف بوجودهما أو أهميتهما. كل ما أقصد هو أن العائلة لن تستسلم، وأن الطفولة -كمرحلة متميزة بحد ذاتها ومنفصلة- قد لا تظهر في ثقافتنا. استمرارية التقليد في خضم كل هذه التغيرات الاجتماعية هي المصطلح الوحيد الذي يمكننا استخدامه للإشارة إلى هذه الظاهرة. سنضلل أنفسنا إذا اخترنا أن ننظر إلى هذه الظاهرة على أنها قصة قصيرة تميز فترات التحول والانتقال فقط.

دعوني الآن أتناول بعض المضامين العامة المذهلة بعض الشيء لهذه القصة من حيث تأثيرها في نظامنا الاجتماعي المتغير. مرونة العائلة تعني

أن البيت سيبقى المصدر الأساسي للتحفيز على السلوكيات الحميدة أثناء الطفولة، وسيبقى البيت أيضاً الحاوي الأساسي للإحباط في الشبيبة، حتى عندما تتضاعف مصادر الإحباط مثل التنافس غير الحر والبطالة. في الواقع، كلما زادت إخفاقات الحكومة في الوفاء بوعودها المتواصلة بتحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة سيتعزز دور العائلة أكثر فأكثر كملجأ يحتمي به وتضمن فيه الجراح وتشحن فيه الطاقات والهمم ويبدأ منه رحلات متجددة نحو حياة أفضل. سيكون لهذا الدور للعائلة -وهو تعزيز نفسها وصيانة منعتها- أهمية قصوى بالنسبة لغالبية السكان الريفيين الذين يصنفون حالياً قبائل متأخرة ومجتمعات حرفية وعمال بلا مأوى (داليت) وجماعات.

حتى عندما تمنع التحالفات الانتخابية الانتقالية تقدماً رئيسياً في مشكلات ريفية جوهرية مثل البطالة والاستخدام غير المنظم للموارد الطبيعية، سيظل أطفال الشعوب الريفية يذهبون إلى المدرسة ويستمرون في الدراسة بأعداد كبيرة على مدى القرن الجديد من هذه الألفية. سيتفاقم الضغط على التعليم الثانوي وستتضاءل فعالية الإجراءات الحالية التي تقصي الأطفال عن التعليم العالي. قدرة التعديل والإصلاح والتجديد الذاتي ستظل ضعيفة في نظام التعليم، وأي إصلاح ثانوي قد يحدث سيكون نتيجة حاجة ملحة وليس نتيجة نظرة مستقبلية أو إرادة سياسية؛

حيث إن إصلاحاً كهذا سيكون نتيجة نضال شبابي وسياسة طلابية. في حالة طلاب المدارس من أول جيل ستقوم العائلة والمجتمع بأفضل استخدام للمصادر المتوافرة حتى عندما يتساءل هؤلاء الأطفال عن القوى غير الواضحة -بل السيئة- لرأس المال والدولة. تختلف العائلة الريفية عن العائلة المدنية ذات الطبقة الوسطى؛ ففي الطبقة الوسطى المدنية، ستتعرض العائلة لضغوط كبيرة بسبب فوضى الحياة المدنية وضرورة حماية ما تبقى من تركيبها النووي. ستزود العائلة الريفية صغارها بروح الشعب القوية القادرة على بناء التصميم والعزم والمنافسة والإيمان بأهمية الفرد. سيعود الفضل في خلق روح الشعب هذه في العديد من العائلات الريفية أولاً وآخراً إلى الأمام إلى آلام المثقفة. أما آلام المدنية في الطبقة الوسطى -وهي أقل حظاً- سيجب عليها الصراع والكفاح في هذا الدور، حيث إن عليها مواجهة ضعف أو انعدام الحافز لدى أطفالها للقيام بسلوكيات معينة بسبب غياب وضوح الأهداف وعدم تناغمها. أما الأزواج في هذين النوعين من العائلة (الريفية والمدنية) فلن يتمكنوا من تقديم أي مساعدة على الإطلاق لزوجاتهم في هذه الصراعات الاجتماعية العائلية. في الواقع أنا أتوقع أن يعيش العديد من أجيال الأزواج حياة الحيرة، ضائعين ما بين ما يجب فعله وما لا يجب.

من العوامل الرئيسية التي تدعم هذا السيناريو انخراط النساء بشكل

كبير في العالم الخارجي، بخاصــة في مؤسسات المجتمع المدني، حتى عند استمرارهن في تحمل أعباء العائلة والبيت. وجود المرأة ومشاركتها الفعالة في الساحــة العامة يعد بفرض علاجات جذرية علــى النظام القديم، ليس في الهند فحسب بل في غيرها من الدول. في المناطق المحيطة بنا، بخاصة في بنغلادش وباكستــان والتبت، أضحت النساء قادرة وعازمة على تغيير المعايير التي استفحلت في هذه المجتمعات في النصف الأخير من هذا القرن إذا توجهنــا ناحية الغــرب قليلاً، نرى أن النساء يظهــرن كموجة صامتة. الطقوس السائدة في مجتمعنا هــذا والخزعبلات السائدة المتفشية فيما بيننا ساعدت علــى استمرار تابعية النساء للرجــال وانصياعهن لرئاسة وحكم أزواجهن. لو أن التعليم تم استخدامه لكسر هذه الرابطة التقليدية لما وجب على النساء الانتظار طوال هذه الفترة. لم يكن هناك مجال للرومانسية على الإطــلاق، ولكن العنف الذي تعرضت له النســاء على طول تلك السنين كان لا بــد أن يتوقــف، ولكن للأسف في هذه النهايــة من مسلسل ظهور المــرأة كقــوة اجتماعية يعتَدّ بها فإنه من المتوقــع أن تواجه النساء المزيد من العنــف والبربريــة، حيث إن الرأسماليــة والترسانة العسكريــة الاقتصادية العالمية تبذلان كل ما بوسعهما لطحن الضعيف والقضاء عليه.

الاتصــالات السريعة وتوافــر المعلومــات عاملان من عوامــل الصناعة المتطورة التي سأنتقل الآن للحديث عنها. هذان العاملان متصلان بشكل

وثيق بأي تأمل بالمستقبل؛ لأنهما مرتبطان بتوزيع السلطة والطاقة وبحافز الاستقلالية الإقليمية. هذه العلاقة تعطي سمة سياسية معقدة ومحيرة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، بخاصة في بلد كهذا يملك مساحات أرض شاسعة وأعداد سكان ضخمة جداً وتنوعاً لغوياً وثقافياً واسع النطاق. ولأن الرسائل يمكن إرسالها عبر مساحات شاسعة بسرعة الضوء، فإن عمر الرسالة لن يكن أطول مما تسمح به الرسالة التي تليها؛ لذلك فإنه في حين أن السرعة تتغلب على عائق المساحة أو المسافة، فإن بإمكانها أيضاً القضاء على قدرة المرسل والمرسل إليه على مجاراة الوقت أو التعامل معه أو التحكم به؛ وبذلك تقل أهمية هذه الرسائل لأنفسها. ما يسمى بثورة الاتصالات والتشديد الزائد على المواصلات تحت قيادة التجارة العالمية وكذلك التشديد على الدعاية عن طريق أدوات قوية في نشر المعلومات مثل التلفاز، كل هذه الأمور أدت إلى الشعور بأن كل ما حولنا مؤقت، وهذا هو الشعور الذي نقلته إلينا الثورة الصناعية في الأيام الغابرة. ليس مدهشاً الآن أن الاتصالات السريعة قد أعادت الحياة إلى الأصوات الدينية والتقاليد، حيث إن كلاً منهما يدعو إلى الاستقرار. وبالطريقة ذاتها أدت العولمة إلى شحن حكمة وإدارة الولاءات الإقليمية والمحلية. هذه المجالات المتناقضة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة) ستصبح أكثر وأكثر أهمية من ناحية التغيرات السياسية والاجتماعية، حتى ولو

حاولت المصالح العليا بكل طاقاتها الحفاظ على السيطرة الاحتكارية على الأقمار الصناعية وتدفق الأخبار. قد يتوقع المرء أن التدين والتقاليد ستتجدد ولادتها بفعل المعايير الديمقراطية، ولكن بالرغم من ذلك سيمر الدين والتقاليد أيضاً بعمليات واسعة من التعديل والتكيف كاستجابة للقوى الاجتماعية الجديدة التي خلقتها الديمقراطية.

يمكن القول في هذا المقام إن علامات المستقبل يمكن قراءتها إلى درجة كبيرة مدهشة؛ فمثلاً، حركة دعم المناهضات السياسية والاقتصادية المحلية أو الإقليمية -بخاصة بما يتعلق باستغلال المصادر مثل الماء والمطالبة بالعدالة الاجتماعية- أصبحت الآن أسهل بكثير بفضل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، ولكن ثمار هذه المناهضات تصبح أصعب وأصعب من حيث إمكانية الحفاظ عليها، كما أن هذه الثمار معرضة لإساءة الاستخدام في ظل مناخ رأي عام دائم التحول والتبدل. تعابير المطالبات القادمة من أسفل دائمة التغير، وينطبق الشيء ذاته على معادلات القوة والسلطة القادمة من أعلى. في ظروف كهذه، سيشعر الناس بحاجة ملحة إلى تحقيق سيطرة أكثر ديمومة على حياتهم، وسيقودهم هذا الشعور إلى ملاجئ بشتى أنواعها؛ ملاجئ يدعي كل منها أنه القادر على إضفاء الشعور بالاستمرارية. هذه الملاجئ الدافئة ستشمل روابط العائلة والقرابة المحكومة بمعايير معينة وسلوكيات محددة أشرت إليها سابقاً، ولكن هناك

أيضاً أشكالاً تأسست حديثاً لإعادة إحياء الدين.

سيجب على الأجيال الجديدة القادمة من الديمقراطيين العلمانيين التعامل مع الجديد من درجات وأشكال الزعفران. وإذا استمرت المؤسسات الإقليمية والدولية في ضعفها كما هي اليوم في وجه الهندسة المنظمة للثقافات والجينات وحوائج الناس فسيكون هناك لا محالة كل مبرر لولادة حركات (طالبانية) في العديد من المناطق النائية التي عادة ما تكون مرجعاً خصباً لمثل هذه الحركات. القوى المناقضة لهذه الحركات مثل تلك التي تدعو إلى الفردية والعقلانية ستظل في صراع ولكن صراعها سيكون ضمن رغبتها بحماية ممتلكاتها إلى أن يوجد رأي سياسي قوي وشائع قادر على مقاتلة السياسة الدينية بشكل أكثر جزماً.

فيما يتعلق بالتعددية اللغوية للهند يمكن أن تتوقع من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات أن تعزز الذاتية اللغوية للجماعات المختلفة بما فيها الذاتيات المهمشة الصغيرة، وقد يشمل ذلك عملية خلق التزامات محلية وإقليمية في وجه التأثير التوحيدي للعولمة وما ينطلي عليها من مبادئ. قد يكون ظهور ذاتيات جديدة لمجموعات صغيرة على هامش السياسة والحياة المدنية أمراً مهماً ذا مغزى بالنسبة للشمال الهندي الرئيسي، حيث هنا أقبلت نوعية من اللغة الهندية محفزة سياسياً ورسمية وقامت بتهميش وكبت المصطلحات الشعبية؛ مما أدى إلى إرجاء

انتشــار التعليم لعــدة عقود. الأشــكال المحكية للغة الهنديــة وغيرها من اللغــات الموجودة في الهند ستحصل علــى مراكز أفضل في الساحة العامة وسيحــدث هذا الارتقاء بمراكز هذه اللغات نتيجة الوسائل العامة الجديدة التــي تجلب الأفراد مــن أقاليم متنافرة وتحفزهم علــى التخاطب والحوار، والعامل الآخر الذي سيــؤدي إلى هذا الارتقاء هو انتشار القراءة والكتابة بين عامة الريفيــين. هذه الأشكال المحكية، والتــي تستنبط القوة والدعم من أسفل عن طريق الصحــوة السياسية والنشاط السياسي في المجتمعات الريفيــة، ستساعد على توطيد تعزيز المحدثات الإقليمية المحلية في المناطق الصغــيرة المهمشة؛ مما سيؤدي إلى تناغم سياســي أكبر في مناطق (فندهيا) و(غانجتــك). هنا وفي كل مكان آخر في البلد، سيضع التحصين السياسي للأقاليــم البائية مطالب صعبة على عملاء العولمة الأجانب والمحليين، وقد تــتراوح هذه المطالب مــن المشاركــة في الإفادة من المصــادر إلى توظيف تفضيلــي لأبنــاء وبنات المجتمع المحلــي. وإذا انتشر التعليــم فإنه سيكون حجر عثرة مزعجة في وجه هذه العملية بشكل يخالف مصالح السياسيين الفاسدين المرتشين وبطانتهم التي تؤازرهم.

يتعرض نظام التعليم لضغوط معينــة الآن منذ فترة من الزمان. سيجلب المستقبــل المزيد مــن الضغــوط، بإضافة أعبــاء إضافية ومطالــب متزايدة وكذلــك عن طريق تعزيز الضغوط الحالية ومفاقمتها، وحتى الآن كان نمو

هذه الضغوط غير منتظـم ورديء النوعية، وأدى غياب الخبرة الكافية إلى عدم القدرة على تفهم هذه الضغوط واستيعابها بشكل مقبول. من المتوقع أن تستمـر مصادر هذه الضغوط في المستقبـل، وذلك يعود إلى حقيقة أن تبعـات وركام الإصلاح هائلة للغاية إلى درجـة تجعل من الصعب التغلب عليهـا. والمصادر الجديدة للضغوط ستعقد الوضـع أكثر فأكثر عندما تغير طبيعة وميكانيكية عمل المصادر القديمة. تعتبر المصادر الجديدة المتمثلة في أحدث تكنولوجيات تخزين ونشر المعلومات تحدياً للنظرية التعليمية؛ فهي ستفرض أسئلة غير تقليدية على فهمنا لفكرة التعليم والتعلم، بل حتى على فهمنا للطفولة ومضامينها. ستخلق تكنولوجيا المعلومات الحديثة مشكلة رئيسيـة عن طريق تقليص محيط الطفل وبيئته، والتي يفترض أنها جزء مهم وعامـل مؤثر في التعليم. أصبح الآن من الصعب للغاية التواصل والتفاعل مع البيئـة الملموسة للحقيقة المحيطة بالمرء بسبـب انتشار عالم (الإنترنت) وما يقدمه من فرص الاندماج الاجتماعي في مجتمعات افتراضية موجودة علـى (الإنترنت) وكذلك فرص الحصول على المعلومات بسرعة فائقة؛ مما يهمش دور البيئة الفيزيائية المحيطة. التعليم التقليدي المبني على اللقاء بين الطالـب والمعلم في بيئة فيزيائية واحـدة أضحى في خطر، حيث إنه قد لا يجـاري مغريات الإنترنـت الذي يقدم فرصاً مريعـة وسهلة للتخلص من البيئة المحيطة وحرية اختيار بيئة بديلة حسب الرغبة.

أكبر تحد يقع في صميم التعليم التقليدي الطبيعي (الذي يكون فيه الطالب والمعلم في مكان فيزيائي واحد) هو إمكانية التعامل والتعايش والتفاهم مع الشخص الآخر. عندما يغيب هذا التحدي ويصبح كل فرد حراً في اختيار مع مَن يتعامل ومع مَن لا يرغب التعامل عندها سيموت مصدر حيوي من مصادر التعليم، وهذا المصدر هو تعلم القيم الإنسانية ومعنى الإنسانية وكيفية النمو الطبيعي كإنسان. في التعلم الإلكتروني الذي ينزع المرء من بيئته، قد يرتكب المرء خطأً إهمال الآخرين من الفقراء والمرضى والعجزة ومن هم مختلفون عنه بشكل أو آخر، ويندرج الشخص في مسار يرى أنه يناسبه أكثر؛ لأن هناك أشخاصاً يشبهونه بغض النظر عن مكان وجودهم. عندها تصبح المعرفة وهماً؛ لأنه يتم الحصول عليها من بيئة قد تكون مغايرة تماماً للبيئة المحيطة به. القليل جداً من محتويات عالم (الديجتال) هو واقعي أو صورة صادقة للواقع. كيفية تأثير هذا الواقع الخيالي في عالم (الديجيتال) على أطفال الإنترنت غامضة وصعبة الفهم، وسيكون هذا الأمر محور اهتمام العديد من لجان التقصي التي ستتشكل في الربع الثاني من القرن الواحد والعشرين. يمكننا أن نتخيلهم يناقشون ويحللون أسباب تدني مستوى التعليم وانحطاط أداء الطلبة وضعف الوسائل التعليمية وعدم كفاءة مخرجات التعليم في ظل كل هذه التكنولوجيا وهذا التقدم في تقنيات الاتصالات والتعليم.

ولكــن أزمتنــا في الهند من نوع آخر، وهذه الأزمــة تتلخص في وجود أشكال بربرية مــن استغلال الأطفال ونسب عالية من البطالة بين الشباب في نفس الوقت الذي نرى فيه أشكالاً بربرية من الغنى الفاحش والتسابق في المباهــاة بالمال والجاه. في ظل هذا الوضع الفوضوي المأساوي، ستقدم التكنولوجيــا الحديثة بعضــ المتنفس لفترة محدودة ويتجســد هذا المتنفس في خــداع الناســ الأقــل حظــاً بإيهامهــم أن التعليم عن بعــد وتوظيف معلمــين غير مدربين للإشراف علــى هذا التعليم قد أوجــد لهم مكاناً في النظــام التعليمي، وأعاد إليهم حقهم الشرعي في التعليم. ولكن سرعان ما سيبــدأ المغامرة ثانية وكأن شيئاً لم يحــدث لتضميد جراحنا. من المتوقع أنه بحلــول ذلك الوقت سيكون عدد الناس الذيــن يهتمون بالتعليم قد ازداد أضعافــاً مضاعفة، وأن هذه الأعداد الكبيرة من المهتمين بالتعليم ستمارس ضغوطاً حقيقية على النظام لخلق توجه للإصلاح. ولكن السيناريو الأكثر احتماليــة هو أن الأعداد المتزايــدة من الأطفال المتعلمــين ستخرق النظام وستجعل الامتحانات المدرسية -التي تعتبر الآن الأداة الرئيسية التي يمكن استخدامهــا لصيانة النظام الاجتماعي- غير شرعية، وستحفز ثورة شبابية عارمة تطول جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من أن حادثة كهذه ستكون لا مركزية، إلا أن تأثيراتها على المدى البعيد ستكون إيجابية حتماً.

قبل أن أنحي جانباً كرتي الكريستالية التي أنظر من خلالها إلى المستقبل

علـي أن أستمـر بعض الوقـت هنا في الحديـث عن الحـوادث العرضية وقدرتنـا على التعامل أو التكيـف معها. يمكن للحوادث أن تحصل في أي مكان والعـالم الآن منظم ومنمق في غاية الاتـزان والتناغم لدرجة كبيرة؛ لذلك فإن أي حادث في أي مكان لن يقتصر على ذلك المكان وحده دون الانتشـار إلى أماكن أخـرى نظراً إلى الترابط والتشابـك والتداخل ما بين الأماكن المختلفة مـن عالمنا هذا الكلام ينطبق أيضاً على الحوادث الجيدة، مثـل ذلك الـذي تنبأ (آرثـر كلارك) بحدوثـه في كوريـا الشمالية، تلك الحادثـة التي أدت بالقوى المدنية بالتسـارع إلى نزع سلاحها النووي. ما يؤرقني هـو أن نصل إلى درجة ندعو الحوادث ونغريها بأن تحدث ونوجه سيئـات أنفسنا وشرور نوايانا باتجاه ناس سيعانون منها بشكل مباشر هناك العديـد من المجالات في الحياة العامة التي تبدو جاهزة لهذه الرغبة بإيجاد أو فرض مناسبة ما لعرض القدرات ولكن علي هنا أن أبدأ بالطاقة النووية والأسلحـة النوويـة الفتاكة التي بدأنـا بامتلاكها مؤخراً، علـى الرغم مما يقولـه الكثيرون من الأشخاص المطلعين، خصوصـاً أولئك القريبين من الدولـة وإداراتهـا. أعتقد أن الدولة الهندية ارتكبت خطـأً جسيماً عندما اختـارت أن تصنـع طاقة نووية؛ وبالتالي الحصول علـى القنبلة النووية في هـذه الظـروف النفسية والسياسية التي نمر بها. امتـلاك الطاقة النووية قد يكون أمراً مغرياً لأسباب نعرفها كلنا، ولكن يجب علينا ألا ننسى ما يمكن

أن تجلبـه هذه الطاقة من ويلات وحسـرات لا يمكن لأي شعب تحملها أو نسيانها؛ فذكرى (بهوبـال) ما زالت حية، ولن يرغب أحد منا في تكرار تلك المأساة البشرية. كارثة واحدة مثل كارثة (بهوبال) تكفي لتلقننا درساً قاسيـاً؛ فجدير بنا أن نكبح جماح بعض رغباتنا ومطامعنا الوطنية وميولنا الجشعـة نحـو إهمال العواقب الوخيمـة المتوقعة جـراء تفانينا في التسرع والتسابق في التسليح.

من المؤسف جداً أن جارتنا وابنة عصبتنا باكستان لا تملك ديمقراطية ثابتة راسخة ولكنها تملك أسلحة نوويـة. بالطبع لا يمكن النظر إلى الديمقراطية علـى أنها ضمان أكيـد ضد استخدام قنبلة نووية. علينـا جميعاً أن نتذكر أن أول مستخـدم للطاقة النوويـة لأهداف عسكرية تدميريـة هو أمريكا الديمقراطية، ولكن الخطر الأكبر يكمن بالطبع في امتلاك قيادات عسكرية لا ديمقراطيـة للأسلحـة النووية. إهمالنا لواجبنـا الصعب في بناء علاقات طيبـة طويلة الأمد مع جارتنـا باكستان قد يكلفنا الكثـير بخاصة إذا ظل الوضع كما هـو: الحوارات الهندية الباكستانية حالياً ما زالت تحت تحكم الدبلوماسيين والجنود العاملـين والمتقاعدين. إذا حصل أي حادث نووي في آي من هذيـن البلدين أو إذا حصلت مناوشة نووية بين هاتين الجارتين فإن مثل هذا الحدث المؤسف سيضفي خيالاً طويلاً جداً من الظلام والبؤس علـى هذه الألفية وإن حدث هذا فإن هذه المقالة ستصبح بلا معنى. يجب

علينا لأسباب أخلاقية وعقلانية إلا نألوا جهداً في تقليص قدراتنا النووية وطموحاتنا في قهر غيرنا،حتى ولو لم يقدم غيرنا على حجم طموحاتهم النووية من ناحيتهم. لن يكون هناك معنى حقيقي لمساهمة الهند في جعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أماناً لهذه الأجيال وللأجيال القادمة إلا إذا كانت الهند قدوة يحتذى بها في هذا المجال. إذا قمنا بدور القدوة في محاربة الطاقة النووية سنكون عندها فعلاً ملتزمين بالروح الهندية السلمية.

هناك حوادث تدميرية أخرى يمكن لنا تجنبها ومن هذه الحوادث ما يمكن أن يحدث في الزراعة ومصادر الماء والصحة. أكبر تحد في وجه العقلانية والمنطق الآن هو تطوير واستخدام البذور المعدلة وراثياً، وجاء هذا التحدي وليد اللحمة بين العلم الحديث والرأسمالية ويعتبر أضخم تحد منذ ولادة القنبلة النووية. لقد تمكنت الديمقراطيات الغربية في الآونة الأخيرة من احتواء مخاطر الحرب النووية، ولكن قدرتهم على التعامل مع الهندسة الوراثية ليست واضحة بعد. ونظراً إلى ضخامة ريفنا وسكان الريف في بلدنا فهناك الكثير من الأشياء التي يجب أن نتخوف منها بسبب البرامج التي تطلقها الشركات مثل (مونسانتو) الهادفة إلى السيطرة على الحلقة الغذائية من البذور إلى خيارات المستهلك. إذا سمحنا لهذه الجماعات الهندسية أن تحدث في المستقبل، فسيكون لها القدرة على تغيير مسار الأحداث؛ هذا المسار الجديد الذي ابتدعته القوى الديمقراطية. ستكون

قدراتنـا في مجاراة مجاعات كهذه وغيرها من الويلات البيئية محدودة جداً؛ لأنه لن يتوافر لدينا وقتئذ متسع من الوقت نظراً إلى عدد السكان الهائل.

وأخيراً دعوني أتحدث الآن عن البيئة الطبيعية والصحة. من المعروف أن أنهارنا وغيرها من مصادر الماء في حالة يرثى لها. لقد استجبنا لمشكلة تلوث المـاء بتسليح بيوتنا ومكاتبنـا بالفلاتر باستخدام عبـوات المياه المعدنية في ترحالنا. هذه الاستجابة كسولة وغير مجدية، ولا يمكن تصنيفها كاستجابة حقيقيـة أو صحوة جماعية ستقاوم مخاطـر تواجهنا. فمن الواضح أننا لن نفعـل شيئاً لحـل مشكلة تلوث المـاء في المستقبل القريـب وإذا بدأنا أخذ التدابـير اللازمة لمواجهة هذه الآفة في المستقبل البعيد فربما سنفاجأ بأنه قد فات الأوان بالنسبة إلى بعض أنهارنا مثل (غانجا) و(النارمادا). أعتقد مثلاً أن أفضـل طريقـة لصنع مظلة تحمينا من الشمس الحارقة في الحفاظ على غاباتنا وليس قطع أشجار غاباتنا لصنع المظلات. من الواقعي إذاً القول إن التأخـر في الاستجابة سيفاقم المعضلة. علينـا أن نستعد للتعايش مع نتائج تراخينا وإهمالنا للماء والأشجار لعصور مقبلة.

هنـاك سيناريو مشابه بانتظارنا على الجبهـة الصحية. الأمراض السارية القديمـة ستظـل تخيـم بشبحها على حياتنـا الآن ستظل تجعـل من حياتنا مسلسـلاً غـير منتهٍ من الخوف والقلـق. أحد أهم أسبـاب استمرار خطر هذه الأوبئة هـو رضانا بشكل جماعي مشترك عـن العيش بين الأنقاض

والأوساخ وسوء التغذية. في يومنا هذا، لا أرى أي مؤشر يدل على أن جهود (غاندي) في وضع صحة العامة على رأس الأجندة الوطنية ستحقق أي نجاح. لا يمكنني إلا القول إن لا شيء سيلقننا درساً إلا أن ينتشر وباء معين ويتفشى بيننا حتى نتعلم أننا أخطأنا ونبدأ إعادة حساباتنا وتغيير سلوكياتنا، مع أني أعتقد أننا سنغير سلوكنا لفترة وجيزة فقط وسرعان ما ستعود إلى الكرَة القديمة كل ما يمكن أن نقوله لأنفسنا هو أننا معتادون على هذا النوع من التعلم. أما بالنسبة إلى سوء التغذية فبإمكان حكم ديمقراطي إجبارنا على ضمان تزويد الطعام لكل زاوية في البلد، ولكن هذه الخدمة الدنيا لن تكون كافية لإعطاء كل طفل فرصة عادلة للنمو بشكل طبيعي وسليم. ستحتاج الديمقراطية لعدة أجيال حتى تحقق ذلك.


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

الحاضر في الماضي:

مسارات للتاريخ الاجتماعي للعلم


@Ahmedyassin90

دراف راينا

يعـود تاريخ العلـم الحديث إلى ثلاثمئة أو أربعمئـة عام، بحسب الزمن الذي يضع فيه المؤرخون -أو المؤرخون ذوو التوجه الاجتماعي- جذور العلـوم الحديثـة (كرومبـي 1994 وكوهـين 1985 وشابـين 1996)، وبحسـب ما يحدد مؤرخو الفكر مولد الحداثـة نفسها (تولمين 1990)؛ فمخطـط تاريخ العلـم يواجه التناقض القائم علـى أن 90 في المئة من كل العلم الذي يخضع لبحثه قد تم إنتاجه في السنوات الخمسين الأخيرة بينما المؤرخـون مهتمون عموماً بدراسة العلوم التي أنتجت في القرون السابقة (سودركفيست 1997)، وهكذا فإن العلم الحالي يغمر مؤرخ العلم الذي يدرس الماضي وفي الوقت ذاته يجرد المؤرخ من مهاراته ما لم يكن متمرساً في العلـوم (سودركفيسـت 1997: 9-10). إن مجال دراسة تاريخ العلم يقـع ضحية التخصص في العلوم، وقبل المباشـرة في تفحص بعض مسائل واهتمامـات مؤرخي العلم في الألفية التالية سيكون من المناسب النظر في تطـور تاريخ العلم كمجـال للبحث والتغير في طبيعـة وتنظيم العلم على مدى العقود الثلاثة الأخـيرة والتي يمكن بالاعتماد عليها تأسيس مستقبل هذا المجال.

حاول تاريـخ العلم كفرع جديد، بالنظـر إلى أن أشكاله الأخرى تعود إلى الـتراث العلمـي اليوناني القـديم والعربـي، أن يسجل تاريـخ الفكرة

وتطور العقل الإنساني والتنوير الذي رآه المفكرون في تطور العلم، والرياضيات بشكل خاص تشكل مثالاً للتطور البشري (كرومبي 1994 في عمله المذكور)، وقد حذت بهم محاولات رسم هذا التاريخ، الذي حاولوا أن يعطونا عنه صورة عالمية، إلى النظر في علوم الثقافات الأخرى وحضاراتها أيضاً (بفايفر في عمل سيصدر)، وهكذا وبشكل باكر في التاريخ العلمي كانت المعرفة بالعلوم غير الغربية عنصراً من عناصر هذا الفرع، وفي نحو النصف الثاني وبشكل خاص في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ومع ميل الدول القومية الحديثة للاستقرار في أوروبا بدأ الحوار حول ماضي العلم، إضافة إلى عوامل أخرى بالتوجه على أساس عملية التحول الصناعي للعلم والتمايز الإدراكي والمؤسساتي الذي كان مميزاً لتلك المرحلة (لودان 1993: 1–34)، وعلاوة على ذلك برزت الحاجة إلى تحديد الهويات القومية ذاتها وأصبح الجدل حول الأولويات هو المميز الأهم لتلك المرحلة، كما أصبح العلم في هذه الأمم الأوربية العامل الأهم في تطور الأمة (أداس 1990).

التقاطع مع هذه التطورات كان توجهاً فاعلاً ضمن حركة التنوير معتمداً بشكل فكري على تطور الرياضيات في القرن التاسع عشر، وهذه الرؤية وجدت التعبير الأكثر إسهاباً عنها لدى كوندورست، وتكرر ذلك في السياق ما بعد الثوري للقرن التاسع عشر بشكل نظرية في التطور

الاجتماعي طرحها كومت (سفين-إريك ليدمان 1997)، وفي أواسط القرن التاسع عشر تبلور تياران في الإرث الفكري والثقافي للقرون الماضية، تشكل هذان التياران من خلال الدول القومية والمؤسسات العلمية الجديدة وضمن أطر الواقعية الاستدلالية التي حاول العلم من خلالها تسجيل تاريخ تقدم العقل الإنساني الذي يتمثل في أفضل صوره في تاريخ العلم، لقد برزت صيغة أوروبية بحتة وهذه الصيغة خضعت لاحقاً لتحول صناعي ضمن نظم التعليم ومناهج الجامعات واكتسبت أبعاداً لمشهد عقلي بدا أطول من أن يمكن تجاوزه (بلاوت 1993).

طوال معظم فترة تاريخ العلم المنتج إلى حين ثلاثينيات القرن العشرين تم إيلاء مسألة فهم مصادر الحداثة أو العلم الحديث الأهمية العظمى، وانغمس المؤرخون الاجتماعيون في دراسة الظروف التي شكلت بروز الثورة العلمية في القرن السابع عشر في أوروبا وهذه الأبحاث حصلت على معلوماتها من منظور مقارن سعى في الوقت ذاته لفهم عدم نشوء العلم الحديث خارج الغرب (فلوريس كواين 1994) وصورة العلم كعنصر ثقافي عالمي وضعت الإطار لدراسة تاريخ العلم خارج الغرب (كنينغهام وويليامز 1993: 407-32)، هذه الصورة بدأت تتعرض للانتقاد من عدة منظورات وتمت مناقشتها بشكل كاف في الأدبيات، وأحد المواضيع التي تثير الاهتمام حالياً هو تحول العلم وصوره المتداولة

بين الباحثين حول العلم، وستمكننا مناقشة مختصرة من إلقاء لمحة على الاتجاهات في مجال الدراسة التاريخية للعلم في الهند والتي من المتوقع حدوثها في المستقبل.

يتشكل تاريخ العلم بطرق مهمة من خلال الأطر السائدة في عالم العلم، حتى الآن كل من فلسفة العلم وتاريخ العلم أخذ مثاله وموضوعه في دراسة النمو السريع لعلم الفيزياء والرياضيات الذي اعتمد تطورها عليه (مع أن العكس صحيح أيضاً)، والتحول الكوهني في تاريخ العلم أو التحول الاجتماعي كما يشار إليه (مع أن كوهن نفسه لم ينظر إليه بهذه الطريقة) كان ناتجاً عن ارتباط مع الشكل التاريخي للثورة العلمية بقدر ما كان متعلقاً بالفيزياء والفلك، وفي السياق الحالي يظهر الكثير من الجدال حول مفهوم العلوم التقنية كيف أن الأفكار المعاصرة حول العلم الكبير تشكل فهمنا الحالي للعلم، إضافة إلى الأصناف التاريخية التي نستخدمها للنظر إلى الماضي، ومع ذلك وطوال العقدين الماضيين فقد تراجع مثال الفيزياء معطياً مكانه لمثال علوم المعلوماتية والعلوم الحيوية، وقد كان هذا ناتجاً من التطورات السريعة في علوم الحاسوب وعلوم المعلوماتية من جهة، والعلوم الحيوية من جهة أخرى. ومن المحتمل أن يغير هذا محور التركيز لدى مؤرخي العلم الذين ينظرون الآن إلى أجزاء من تاريخ العلم، ويمكن أيضاً أن يؤثر في نظرتنا إلى تاريخ الحياة العلمية في الماضي.

إضافة إلى ذلك فإن الضجيج في المحيط الدولي للاقتصاد السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، سيشعل على الأغلب الكثير من الجدل حول الأولويات فيما يتعلق بالتنوع الحيوي والزراعة والعموميات الدولية، وقد بدأت الشركات متعددة الأمم في رسم طيف حيوي للمعارف العرقية النباتية في العالم الثالث ومن خلال هذا التدخل للخبراء فإن هذه المعارف ستدخل في دورة صناعة المال في الشمال، وغالباً ما يتم إسكات العالم الثالث لجعله يشتري هذه المنتجات بعد إعادة تعبئتها «في السوق الصيدلانية العالمية التي يسيطر عليها الغرب» (آنت إلزينغا 1999: 73–113). تأثير التغيرات داخل العلم والنظام العالمي الذي يتم تشكيله بالتشارك والاقتصاد السياسي الذي يوجه برامج البحث لدى الجماعات الأكاديمية المختصة في هذا المجال، كل تلك العوامل تنعكس في التغيرات المتلازمة ضمن نظام البحث العلمي على الصعيدين المحلي والعالمي، وهذا يدفع للتغيير في تاريخ العلم أو كيفية فهم المؤرخين لموضوع بحثهم.

إن نشوء نمط جديد من إنتاج المعرفة هو تغيير للصور الثابتة (غيبونز وليموجز وناوتوني وشفارتزمان وسكوت وتراو 1994) التي حددت حتى الآن الحوار في تاريخ العلم، فطوال العقود القليلة الماضية رأينا البروز التدريجي لمعاهد البحث المتوضعة خارج إطار الجامعات التي كانت

تقليدياً هي المركز لإنتاج المعرفة، في مناطق العالم حيث كان نظام البحث في الجامعات قوياً، لم يسبب هذا التغيير اضطراباً كبيراً في وظيفة إنتاج المعرفة بل على العكس فإن النمط الجديد لإنتاج المعرفة يجري بالتوازي مع نظام البحث الجامعي، ومع ذلك فإن صناع السياسة والتكنوقراطيين كانوا يروجون للارتباطات بين الجامعات والصناعة من أجل إبقاء الجامعات فاعلة على ضوء التقليل من نصيبها من الميزانية وإبقاء الصناعة منافسة، وفي مناطق أخرى من العالم كان هذا التطور على حساب نظام البحث الجامعي وحتى في بلدان مثل الهند التي عادة تأخذ بعض الوقت لمجاراة ركب العالم، أصبح واضحاً أن معظم النشاط البحثي على الصعيد الدولي يجري في عدة مراكز ومعاهد ذات أهمية وطنية (باسو وناغبول 1998) بعض هذه المراكز هي من الجامعات الراقية أو من مراكز البحث التي تم إنشاؤها بعيداً عن الجامعات التقليدية، ماذا سيكون أثر ذلك في تاريخ العلم؟

تاريخ العلم مع تطوره في الغرب منذ عصر النهضة وصاعداً دخل موضوعه بقيم تملي كون المعرفة العلمية ينتجها أشخاص ذوو فكر عقلاني وعبقرية ويجلسون في أبراج منعزلة للعلم مثل المراكز الحديثة لإنتاج المعرفة وبالتحديد في الجامعات. علماء الاجتماع الذين درسوا المعرفة عملوا كثيراً على ترسيخ الصورة التي تبدي إنتاج المعرفة كعملية إنتاج جماعي للطاقة

ويبدو هذا واضحاً في الابتعاد عن الأوصاف التي تركز على نظرية معرفة قائمـة على الفردية بل على العكس تنظـر إلى المعرفة العلمية المصدقة على أنها نتاج جماعات منتجة للمعرفة تحصل على معلوماتها بشكل أوسع من خلال المجتمع؛ وبالتالي ينتج النظام الاجتماعي ونظام العالم الطبيعي بشكل تشاركـي (دنيس 1997 وإلزينغـا 1996)، وإضافة إلى ذلك ومع ظهور فرق كبـيرة وشبكات للبحث العلمي والتقني أخـذت صورة العالم الذي يعمـل وحده في مختبره؛ فمثـلاً أوراق البحث الصادرة عن هيئة CERN في جنيـف كانت تحمـل أسماء نحـو 300 عالم. هذه التغـيرات سيكون لهـا أثر في قصة التاريخ من ناحيتين؛ فمن ناحيـة فإن التطورات الداخلية ضمن النظرية الاجتماعية والتطورات الخارجية ضمن العلوم ستدفع محور التركيـز بشكل أكبر نحـو العلم كنشاط اجتماعي وعمليـة لإنتاج المعرفة ومـع ذلك فستستمر السير البطوليـة موجودة ويمكن للمرء حتى أن يتوقع تدخل النواحي الاجتماعية بشكل أكثر سخفاً، كيف؟ الأوصاف الشائعة للعلـم ومحاولات الترويج للعلم حاولت كثـيراً مخاطبة العنصر الإنساني في وصـف الاكتشاف العلمي وخاصة السير العلمية، ولكن ذلك يعني المزيد من استخدام تفاصيل من سير حياة العلماء لجعلهم يبدون أكثر إنسانية بدلاً من توضيح كيـف أن العلم يصبح أو يكون نشاطـاً اجتماعياً، وبكلمات أخرى فإنه لم يتخل عن نفسه بوصفه عملية اجتماعية لإنتاج المعرفة.

كان النقاش حتى الآن متعلقاً بالعوامل الداخلية لتاريخ العلم كفرع أكاديمي سيؤثر في شخصية ومواضيع الإنتاج التاريخي، بعض هذه المواضيع ستطرح للنقاش، حتى العوامل الخارجية التي جرت مناقشتها أعلاه هي بشكل رئيسي عوامل خارجية ضمن وصف داخلي لتاريخ العلم وكلاهما يتحدى المثل الهمبولتي لإنتاج المعرفة الذي يعتبره مؤرخو العلم كمثل مصون طوال ما يقارب قرنين، لكن الصورة التي تبرز الآن تتعارض مع الطبيعة الموزعة اجتماعياً لإنتاج المعرفة وتستحضر مجموعة جديدة من اللاعبين في ميدان تاريخ العلم (دغلاس 1980: 80–83) هي صورة يمتنع المجال المحافظ عموماً للبحث في تاريخ العلم في الهند عن الاعتراف بها.

لكن ظهور هذا النمط الآخر من إنتاج المعرفة استحضر حركات اجتماعية ومنظمات للقواعد الشعبية تعمل مع الصناع والتقنيات الريفية ومحترفي الحاسوب ومدى واسع من الممثلين المتوضعين في مواقع مؤسساتية مختلفة لم تكن تعتبر تقليدياً مواقع لإنتاج المعرفة والتي مع ذلك اتخذت دور إنتاج المعرفة. إن تاريخ العلم بوصفه قصة إنتاج معرفة العالم الطبيعي وكيف نعمل عليها ونحن بدورنا نتشكل من خلالها، يتطلب المراجعة من أجل إدماج دراسة الحركات الاجتماعية وتأثيرها على إنتاج المعرفة، وهذه المراجعة لمفهوم العلم يمكن أن تدفع مؤرخي المعرفة إلى فحص الشكليات

الأخرى لإنتاج المعرفة، في الهند على الأقل هذه العملية قائمة في عمل علماء الإنثروبولوجيا لكن الفجوة بين جماعة مؤرخي العلم التي لا تزال جماعة علماء الاجتماع تعتبرها عالقة ضمن النظرية الواقعية للعلم –وليس بدون مبرر– وبين علماء الاجتماع لا تزال بعيدة عن كونها مردومة.

العاملان الخارجيان اللذان غيّرا مسار تاريخ العلم هما ما بعد الاستعمار وتعدد الثقافات، وقد تشابكا بشكل مهم. في الواقع ومن وجهة نظر العالم الثالث أصبح من المعترف به أن التطورات في تاريخ ما بعد الاستعمار والدراسات المناصرة للمرأة والنظرية النقدية لما بعد البنيوية والتطورات ضمن علم الاجتماع للمعرفة العلمية لعبت دوراً لا يستهان به في دعم إمكانية وجود تاريخ عالمي (هاردينغ 1998 وغندر فرانكس 1998) وقد برزت هذه الإمكانية بسبب التشعب المعرفي حول الطريقة التي ينظر فيها إلى الموضوع المسمى بالعلم ويعاد تفسيره ولكن هنا ينبغي أن نسأل عن العوامل الاجتماعية التي دفعت إلى هذه التطورات في الدراسات الاجتماعية للعلم.

لا أرغب في الدخول في المعاني المتعددة لما بعد الاستعمار ولكن في السياق الهندي فإنه عنوان للفترة التي تلت نهاية الحكم الاستعماري في الهند فأثناء هذه الفترة أصبح مجال التاريخ موضع اختلاف وكذلك المحاولات التاريخية لفهم تاريخ الأمة من جديد، وأثناء هذه الفترة

تم إعطـاء تاريـخ العلم حافزاً في البـلاد وذلك جزئيـاً في محاولة لتبرير نمو المؤسسـات العلمية والتمويل من جهة الدولة للعلـم بعد انتهاء الاستعمار (راينـا وحبيب 1999: 279–302)، لقد تم تحفيز هذا التاريخ من ناحية لتحـدي تاريخ العلـم الذي يركز علـى أوروبا وقد اكتسـب هذا التوجه بالطبـع في السنوات الأولى نكهة وطنيـة، ولكن الأهم من ذلك فإن هذه الجهود دفعت بالدراسات من عدة مناظير لفهم سبب عدم حدوث الثورة العلميـة في الهنـد أو ماهية العقبـات في وجه تطور العلـوم في الهند أثناء الفـترة الباكـرة مـن الحداثة، ومع ذلك وعلـى مر العقود مـن وجهة نظر النظرية الثقافية وتاريخ المؤسسـات العلمية الحقيقية وعلم اجتماع العلوم والتاريـخ الاقتصـادي فقد تم إيلاء اهتمام أكبر لتأثـير الاستعمار على نظم المعرفة في الهند والتحول المؤسساتي للعلم الحديث في البلاد.

التسـاؤلات مـن جهة المنظريـن الثقافيين من جهة وتلـك الصادرة عن علـم اجتمـاع المعرفـة وسياسة العلـم في كل من الهنـد وخارجها بدأت بتحـدي بعض أنماط نقل المعرفة العلميـة (راينا 1999:497–516) التي كانـت المداد الرئيسـي لجيل سابق من مؤرخي العلـم، وعلاوة على ذلك فقد واجهت على مستوى نظريات المعرفة التعريف المعتمد للعلم وفتحت النقاش على مفهـوم أكثر تنوعاً وأوسع للعلم، وقد كان جوهر النقاش هو مشكلـة رسم خط فاصل كان يـرى أنه من الضـروري الفصل من خلاله

بين بعض الفـروع واستبعاد فروع أخرى، وهكذا فتحت الأسئلة المتعلقة بنظريـات المعرفة ضمـن نقاش حول النظرية الاجتماعيـة، وما كان لفترة طويلـة نقاشاً داخل الأوساط الأكاديمية الشماليـة حول الأساليب العلمية الوطنية تم إعادة تشكيله في البيئة التي تلت الاستعمار كنقاش حول العلوم البديلـة والتمثل الثقـافي للعلم وتمت إعادة تشكيلـه في الغرب من خلال مفاهيم أخرى للعلم ضمن الغـرب الذي تم تهميشه (ميرتشانت 1980؛ إيزلي 1980).

كانـت تعددية الثقافات ناتجة من فـترة ما بعد الاستعمار وظاهرة الدول الفاشلة في عالم ما بعد الاستعمار والتي برزت اجتماعياً في هجرة السكان مـن المستعمـرات السابقـة إلى العالم المتقـدم، وبشكل مـن الأشكال فإن تعددية الثقافـة كحركة تعليمية في الشمال تجسد أحـد العوامل المساعدة للتعامـل مع التغيير في التصنيف اللـوني للمجتمعات الغربية طوال العقود الثلاثة الأخيرة، وإضافة إلى ذلك في الولايات المتحدة حيث النقاش حول تعدديـة الثقافات في مجال تدريس العلم أكثر بـروزاً، يصبح أكثر وضوحاً أن المناهج المدرسية لا يمكنها أن تبقى منصة سهلة لتاريخ العلم الذي يركز على أوروبا، وعلاوة على ذلك فإن المختصين في التدريس عليهم التعامل مع التربيـات المختلفة للطلاب القادمين من أرضيات ثقافية متنوعة، وكل مـن هـذه المكونات الثقافيـة تتطلب مكانـاً تحت الشمس وقـد دفع هذا

الوضع إلى اهتمامات جديدة لتاريخ العلوم وهي اهتمامات تغذي النظرية التعليميــة لتدريس العلــوم ولكن بواسطة التطــورات في العلوم الإدراكية التعلم الإدراكي.

الألفــة المنتشرة مع السياســات الديمقراطية والديمقراطيــة بوصفها مبدأ منظمــاً أنتجــت مجموعة جديدة مــن الاهتمامات لمؤرخــي العلم وقادت حتــى أكثر المدافعين إخلاصاً إلى فكرة الوضع المميز للثقافة الغربية، إضافة إلى أولئــك الذين ما زالوا ملتزمين بالتاريخ الأوربي المركز إلى أن يضطروا للانتقال الحد من غلو أوصافهم بعض الشيء، ومن السخرية أنه في العقود الأولى مــن القرن سعى منظــرون سياسيون مثل ديــوي وآخرين إلى تنمية الشــورة السياسية بناءً على طبائع ديمقراطية في العــالم العلمي (فلر 1997) ومع ذلك فإن الطريقة التي بنيت عليها عالمية العلم وتفضيل الحداثة ضمن الإطار التاريخي حول العلم قسمت العالم إلى العالم الحديث وأولئك الذين يحتاجــون إلى تحضيرهم تجــاه النظرية الديمقراطيــة وتحديثهم، ولكن هذه الفكرة واجهت تحديات من المؤرخين أنفسهم.

نيدهــام مثلاً عمل تجاه تاريخ عالمي للعلم يعــترف بالمساهمات المختلفة للحضارات والثقافات في نمو العلم الحديث، وهذه الصورة نفسها كانت محــدودة جداً، وكما أشــار تشيمــلا (1999: 220 – 244) فإن صورة نيدهــام استبعدت الجداول التي لم تصب في نهــر العلم الحديث، لكن في

مشروع نيدهام الذي استمر بالتطور حتى وفاة نيدهام كانت هناك محاولة متواصلة لبناء نظرية للعلم تعتمد على النظرية الديمقراطية وقد بنى عناصرها بلو (1999: 29 – 72) كمبدأ للمساواة الإبيستيمولوجية، ووفقاً لها فإن «المعرفة نظرية قابلة للنقل عبر الحدود الثقافية وأن الأشخاص من أي خلفية ثقافية يمكنهم من حيث المبدأ استخدامها»؛ وبالتالي فإن العلم يميل للحصول على إمكانية التكامل الاجتماعي العالمي. إن إعادة كتابة تاريخ العلم المدفوعة ليس بصورة نيدهام بل بالتزام نيدهام بالمساواة الإبيستيمولوجية، قد ألهمت بعض الأبحاث المثيرة للاهتمام في تاريخ العلم.

ومع ذلك فإن معارضة الفكر المتمركز على أوروبا وعدم القدرة على مواجهة الهيمنة الغربية في مجال الشؤون العالمية أو الأداء الضعيف للحكومات الاستعمارية في مواطنها قد أدت إلى ظهور تعليقات معاكسة تعكس الشوفينية المتمركزة على أوروبا في تاريخ العلم وأحد ملامح هذه الصيغة من التاريخ هي سعيها لأن تدعي الأسبقية في اكتشاف كل نظرية علمية أو اختراع ذي شأن، بالرغم من هذه التطورات فهناك مؤرخون للعلم ملتزمون بفهم عملية تطور الأفكار العلمية بدلاً من الاكتفاء بتحديد مسألة الأسبقيات، ولكن من المحتمل مع فرض الأنظمة الليبرالية الجديدة على البلدان النامية ومع استمرار ضغط العولمة الذي يحتمل أن يهيج أكثر

سياسات الهوية فإن هذا النمط الضيق اللائق من تاريخ العلم سيستمر بالازدهار لمدة مقبلة.

بعض هذه التوجهات قد تأخذ دفعاً من كل من النقد الموجه للعلم الذي أصبح رائجاً من أجل تحدي الهيمنة الإبيستيمولوجية وأثناء ذلك تركز على بعض هذه الادعاءات الأخرى وتتعقد الصورة بسياسات الجات (GATT) وحقوق الملكية الفكرية حيث تحاول الجهات العابرة للقوميات أن توجه القانون الدولي والحكومات لكسب امتيازات اقتصادية بينما تطأ على الجماهير العالمية، وهذا يتطلب منا أن نميز بدقة في تقديرنا لكل من الصورة العالمية النيدهامية وتعدد الثقافات، ويقترح تشيملا أن الصورة النيدهامية بتقديمها لأصول متعددة للعلم هي ذات أهمية جوهرية عند تحدي الادعاءات بأن العلم هو أساساً أوروبي، لكن لا يمكننا أن نساهم في دعم هذه الصورة في اقتصاد سياسي متغير يجبر الأمم على القبول بأن استفادتها من منافع العلم ستكون رهناً بمساهماتها الماضية؛ فمقابل هذا التراجع نجد أن فكرة كون التاريخ يعطي الحقوق يمكنها أن تضفي الشرعية على الترويج لنظام غير قائم على المساواة (تشيملا، العمل المذكور: 238).

من بين التحديات العديدة التي تواجهها النظريات النظامية للعمل هناك بعض النظريات التي تأخذ من مصادر مثل بعض صيغ النسبية الحكمية أو

الثقافية والتي تكون فيها مشاكل لا تقل عن المشاكل الموجودة في النظريات التـي تتحداها فالمشكلـة الجوهرية للنظرية الاجتماعية هـي توسيع قاعدة فكـرة العقلانية والممارسـات ذات الصلة بطرق مختلفـة للعمل على العالم الطبيعي والتي لا تكسر هذا الحوار أكثر، فأساساً في علم نفس اجتماع العلم فـإن الدراسات المخبرية شكلت دافعـاً لتفكيك العلم؛ مما أدى إلى تشتيت العلـم إلى علـوم كثيرة إلى درجـة أدت للتساؤل بين العلمـاء بالتساؤل إن كانـوا يتحدثون عن الموضوع ذاته الذي يسمى بالعلم (غاليسون 1996) وهذه الإشكالية لاحظها العلماء المناصرون للمرأة مثل هاراواي وهاردينغ الذين جادلوا من أجل رؤية متعامدة وموضوعية قوية ستشمل، إضافة إلى ذلك في تاريخ العلم، بعض أشكال الفهم العميق حول الدراسات المتعلقة بالعلـم في مرحلة ما بعـد الاستعمار. إن مفهوم الموضوعيـة القوية الذي طرحـه هاردينغ يتطلب تحديد مشكلات اجتماعية: أولاً تلك التي تدخل في البحث العلمي والفرضية التي تصوغ المفاهيم، ثانياً، تلك التي يشترك فيهـا الملاحظون الذيـن يعتبرون شرعيين والذين يشكلـون مجموعاً يدخل في بنـى المؤسسات والخطط الجماعية لفروع العلـم، وثالثاً، التي تميز بين القيـم والمصالح التي تعيق إنتاج توصيفـات أقل جزئية وتشوهاً للعلاقات الطبيعية والاجتماعية، تلك القيم تتضمن الإنصاف والصدق والديمقراطية (هاردينغ 1992: 82 – 101).

ما نشهده اليوم هو ضغط على تاريخ العلم ليقوم بوظائف مختلفة في المجتمع؛ فلم يعد ممكناً النظر للتاريخ بوصفه متحفاً يعرض أخشاب الماضي الميتة، تاريخ العلم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان سجلا لتطور العقل البشري، بالنسبة إلى العديد من العلماء نجد أن تاريخ العلم قدم فرصة للمشاركة الفاعلة في حاضر العلم - ويبدو أن الأمر في أوضح أشكاله في تاريخ الرياضيات حيث شهدنا منذ بضع سنوات فقط حل مشكلة عمرها على الأقل 300 عام، وتاريخ الرياضيات على أي حال لا يمكن وضعه ضمن إطار المخطط التاريخي للثورة العلمية ولا يبدي مراحل الدورة الكوهنية، في الماضي طبعاً كان كل من التاريخ وتاريخ العلم يلعبان دوراً في إعطاء الهويات للمجتمعات والمؤسسات وهذا الدور للتاريخ ينبغي أن ينتقل مع مرور الوقت إلى الهامش مع استقرار هويات الفروع وبروز فروع جديدة، ومن ناحية أخرى فإن التاريخ بوصفه سيرة بطولية لعلماء بارزين قدم غالباً الزينة الإنسانية للعلم، خصوصاً عندما تتم المبالغة في تسويق العلم كشيء مجرد مزود بمحرك معرفي ينتج الحقائق حول الطبيعة، ومع تضاؤل دور الغائية التقدم في تحديد تاريخ العلم فستلعب هذه النظرة دوراً أكثر فاعلية في تدريس العلم وفي إعطاء الفهم الأعمق للعلماء الممارسين.

التطورات المهمة في مجال تاريخ الاقتصاد والتجارة قد يكون لها

تأثير بارز في الاهتمامات الرئيسية لتاريخ العلوم في المستقبل القريب، الإشكالية الجوهرية التي تولاها ويبر كانت فهم صعود الرأسمالية في الغرب؛ مما يعني بطريقة أخرى البحث عن جواب للسؤال التالي: كيف أصبح الغرب غنياً؟، وهذا أمر مرتبط منطقياً بصعود الحداثة ونظريات التحديث؛ فنظرية التحديث كانت مبنية على الثورة العلمية والتقنية وهذه الشؤون كانت متصلة بالسؤال الجوهري الذي طرحه نيدهام حول العوامل المسؤولة عن صعود العلم الحديث في الغرب، وهكذا فإننا نرى مجموعة من الإشكاليات التي قدمت وحدة موضوعية لعلم الاجتماع وتاريخ العلم من ويبر إلى نيدهام.

في السنوات الأخيرة خضع مخطط تاريخ الحداثة للعديد من التحديات، من بين الاعتراضات العديدة المقدمة هناك ثلاثة بالغة الأهمية بالنسبة للنقاط التي تهمنا والتي تهم مؤرخي العلم الذين يعملون على تاريخ العلم في الهند، (لا أرغب باستخدام تسمية المؤرخين الهنود للعلم لأن مجموعة المؤرخين الذين يعملون على تاريخ العلوم في الهند تمتد خارج الحدود السياسية للهند) أولها متعلق بإمكانية الدفاع عن العلاقة بين العلم ومشروع التحديث بحد ذاته، فمن ناحية هناك من يشعر الآن بأن هناك فترة من الإنسانية والتفكير المتفتح سبقت الثورة العلمية بما لا يقل عن مئة عام وأن فترة الثورة العلمية كانت في الواقع فترة ذات تفكير منغلق مما

ينسب إليها (تولمين 1990) وثانيا أن مخطط التاريخ العلمي في شرق آسيا عمل لفترة طويلة ضمن إطار (التحديث علم أقل) وفي هذه الدراسات التاريخية هناك تمييز لعمليات تحديث في شرق آسيا وفي الصين واليابان بشكل خاص لم تكن مرتكزة على الثورة العلمية. يشير بعض الاقتصاديين إلى هذه الحالة بصفة التحديث الاقتصادي. وبشكل مشابه تشير البحوث الأخيرة حول الفترة الباكرة من التحديث إلى أن التاريخ العالمي للأربعمئة سنة الأخيرة يشهد «ظاهرة واضحة تتمثل بتعدد الحداثات»، وتضطرنا هذه التطورات الأخيرة إلى إعادة التفكير في فردية ظهور التحديث في الغرب، وخلافاً لشرق آسيا فإن تاريخ العلم في الهند لا يزال عليه وضع التحديث بين قوسين، ضمن مجال التاريخ الحقيقي كثيراً ما تحدى المؤرخون المخطط التاريخي الذي ينظر إلى فترة ما قبل الاستعمار كفترة تراجع وانحدار (بانيكار 1980: 62-80)، ومنظرو أنظمة العالم (برودل ووالرشتاين وفرانك وآخرون) تجادلوا كثيراً حول متى ظهر النظام الاقتصادي العالمي (فرانك 1998، العمل المذكور) ومع استمرار العديد من النقاشات حول الظهور الفعلي لهذا النظام على الأقل حالياً هناك أمر قد استقر تقريباً، وهو أن هذا النظام وجد قبل زمن طويل من بدء التحديث أو الثورة العلمية، وهذا يسحب البساط من تحت قدمي التاريخ الذي يركز على أوروبا ويحفز ظهور مقاربات عالمية متعددة المراكز بشكل ثابت، مع

أننـي أعتقد شخصياً أن كون ذلك يجعلها حتمياً متعددة الثقافات لا يزال موضع جدل.

أود أن أنهـي هـذه المراجعة الموجزة بتلخيص لما حـدث وما علينا نحن من مؤرخي العلم الملتزمين بنسخة عالمية لصورة تطور العلم أن نتقبله، في الماضـي القريب لعبت المقاربات الاجتماعية لتاريـخ العلم دوراً مهماً في إحياء مفهومنا والصـور الشائعة عن العلم، تم تحدي بعض هذه التركيبات مـن قبل بعض العلماء؛ مما أدى إلى ما عرف لاحقا بـحروب العلم، جوهر المشكلـة هو أنه ليس كل علمـاء الاجتماع يرون العلم ضمـن سياقه وأن العلمـاء يجب ألا يتأبـوا عن فكرة النسبية الاجتماعيـة، النقطة الإشكالية هنا هـي النسبيـة الإبيستيمولوجية أو الحكمية (هاردينـغ 1992: العمل المذكور) وهناك عدد مـن علماء اجتماع العلم ممن يرون في هذا مشكلة، لكـن بغض النظر عن هذه الحروب علـى المناطق الأكاديمية فـإن أشكالاً جديـدة من المعرفة ولاعبين جدداً كانـوا مستبعدين من حيز تاريخ العلوم الحقيقي -وهنا لا أشير فحسب إلى العلوم الإثنية- قد سمح لهم بالدخول في مجـال التاريـخ وهذا تطـور إيجابـي يصعب علـى أي مخطـط ليبرالي للتاريـخ رفضه، ومن ناحية أخرى يواجهنا هنا تناقض صغير؛ فالدراسات التجريبية والمخبريـة وسعت من مفهوم الطريقة العلميـة وإبيستيمولوجيا العلـم إلى درجة أننا مضطـرون للتساؤل إن كان هناك أي شيء يجمع بين

هــذه النشاطات المتنوعة التي تحدث في المؤسســات العلمية لتشكل جزءاً من موضوع واحد يسمى العلم.

إن الاقتصــاد السياســي المتغـير للمستعمـرات السابقة مـع استسلامها لضغط الليبرالية الجديدة ومع انجذابها نحو ركاب العولمة يدفع إلى رد فعل بشـكل سياسة الهويـة والنزاعات الإثنية وفي كل من هاتـين الحالتين فإن المجموعــات المتمردة الجديـدة تسعى للحصول على المجـال العام باحثة عن غطاء شرعـي لادعاءاتها من تاريخ متخيـل وتتخلص من التشكيلات السابقـة للتاريـخ علـى أساس أنها ملونـة بتحيـز المستعمريـن والنوايا الإمبريالية، كم من الوقت يحتمل أن تستمر هذه الميول هي مسألة تتوقف على كيفيـة رد هذه المجتمعات على الأزمات الاقتصادية الضاغطة وعلى كيفيـة تفاوضها للمرور عبر العولمة، ولكن على المـدى الطويل لن تنجح الجينغويـة ولن تتمكن من الحفاظ على مناصريهـا المزعومين، لكن قبل أن يحـدث ذلك فهناك احتمـال وقوع ضرر غير قابل للإصـلاح على البنية الاجتماعية وبعض مكاسب المخطط التاريخي الليبرالي ستكون قد زالت، ومـن الجانب الآخر نجد أنه على أطـراف البحث العلمي التعاون الدولي، وشبـكات البحـث وبرامجه تمتـد الآن خارج الحـدود القوميـة والطبيعة المتعـددة القوميـات لبرامج البحـث العلمي ستدفـع إلى مراجعة المخطط القومـي للتاريـخ محولة محوره نحـو إنتاج المعرفة العلميـة، وعلى أية حال

فإن التوتر بين التوصيفـات العالمية والوطنية سيستمر وقتاً طويلاً، وهكذا وبينمـا تكون الصـورة الكبيرة لتاريخ العلم إشكالية فـإن الوقت قد حان لإعـادة رسم الصورة الكبـيرة بطريقة جديدة بحيـث نحافظ على فكرة العالمية مع الإدراك لإمكانية تدخل السياسة في إنتاج المعرفة.

ملاحظات:

يـرى سودركفيسـت أن مؤرخي العلـم فشلوا في مخاطبـة تاريخ العلم المعاصـر بسبـب كونه يتطلب معرفة لا يمكن تحققهـا بدون تدريب علمي احـترافي، وحتى لو أمكـن التغلب على هذه العقبة فإنـه مع التعرف على التفاصيل الفنية يبرز خطر تحول المؤرخ إلى مناصر للعلم الذي يكتب عنه، وعلى مؤرخ العلم في المستقبل أن يمشي على الحبل من خلال كونه «عالماً ومؤرخاً في الوقت ذاته».

عـلاوة على ذلك فـإن النقاشات الأخيرة حول علـم الاجتماع المتعلق بالمعرفـة العلمية والتاريـخ القائم علـى معرفة في علم الاجتمـاع تتعامل مـع مدى كون الأبحاث المعاصـرة المتعلقة بطبيعة العـالم خاضعة لوساطة الأدوات، إضافـة إلى وساطـات أخـرى على عدد مـن الصعد الأخرى، وقد أدى هذا إلى طرح مسألـة الطبيعة الاجتماعية للتركيبات التي ننشئها للواقـع وأشعل جذوة النقاشـات حول متى تتوقـف العوامل الاجتماعية ومتى تبدأ العوامل غير الاجتماعية، تشرح عالمة اجتماع العلم كارين كنور

سيتينـا قائلة: «العلمـاء لا... يتفاعلون مع العالم مباشرة بـل هم يتفاعلون مثـلاً مع ما يقولـه علماء آخرون حول العالم، والمفاهيـم التي يفكرون من خلالهـا مأخوذة من أدبيات العلم والتفاسير التي يفرضونها على نتائجهم التجريبيـة هي تفاسير أسسها علماء آخرون أو أسسوها هم أنفسهم... إنه ليس ما يظهر هناك بالمعنى المجـرد بل إنهم علمـاء يتفاعلون مع بعضهم ومع الأدبيـات ومع المعرفة القائمة ومع ما يمكنـك القول إنه معرفة قائمة ويوسعونهـا» (في ويرنـر كولباوت أخـذ الدور الطبيعـي أو كيف تجري الفلسفة الحقيقية للعلم - منشورات جامعة شيكاغو 1993).

ليس المكان هنا للخوض في النظرية النقديـة لما بعد البنيويـة والبنائية الاجتماعيـة لأن هذيـن الموضوعـين قـد تمـت مناقشتهمـا بإسهاب في الأدبيـات، قارن هاردينـغ: العمل المذكور، من أجـل المناقشة حول تأثير التطورات في النظريـة الاجتماعية للعلم على تاريخ العلم والعكس راجع كتاب دومينيك بستر

Pour une histoire sociale et culturelle des sciences.

Nouvelles Definitions، nouveaux objets، nouvelles ratiques

Annales 50(3): 4871995 ،522-

مـن أجـل نقاش وبيبليوغرافيا مماثلة راجـع دوروف راينـا (منظورات متطورة علـى تاريخ العلم: سجل لتاريخ الانبهـار وزواله في تاريخ الهند

الحديث (الإبيستولوجية الاجتماعية 1997 11: 13–24).

قارن قضايا من مجلة العلم والتعليم: مساهمات من التاريخ والفلسفة وعلم اجتماع العلم والرياضيات.

جون ريتشاردز (تاريخ الرياضيات والروح الإنسانية: تقييم نقدي) أوزيريس 1995 10: 129–135. من أجل وجهة النظر التي ترى أن الرياضيات ليست معزولة عن التغير الثوري قارن جوديث في غرابينر «هل الحقيقة الرياضية تعتمد على الوقت» في توماس تيموتشكو (المحرر) اتجاهات جديدة في فلسفة الرياضيات بوسطون، بيركهاوزر 1985 الصفحات 201–214، ولكن حتى غرابينر يعترف بأن التغير في الرياضيات لم يكن (مدمراً) بقدر ما كان في فروع العلم الأخرى.

قارن بحث بيير إتيين ويل في هاشيموتو كيزو وكاثرين جامي ولويل سكار العلوم الشرق آسيوية: التقليد في الخلفية، أوساكا: منشورات جامعة كانساي 1995.

بيورن ويتروك (الحداثة الباكرة: اختلافات وانتقالات، ديدالوس 127 (3): 19 – 40) لنفس الموضوع راجع أبحاث شمويل إن أينشتات وفولفغانغ شلوشتر حول وجهة النظر المقارنة حول الحداثات؛ شيلدون بولوك حول الألفية المحكية، سانجاي سوبرامانيام حول الحداثة في جنوب آسيا.

المراجع

Adas, Michael. 1990. Machines as the measure of Men: Science, Technology and the Ideologies of Western Dominance, New Delhi: Oxford University Press.

Basu, A. and P. S. Nagpaul. 1998. National Mapping of Science: A Bibliometric Assessment of India›s Scientific Publications based on Citation Index (1990 and 1994), NISTADS REPORT REP 248/98.

Blaut, J. M. 1993. The colonizer›s Model of the World: Geographical Diffusionism and Eurocentric History, New York/ London: The Guilford Press.

Blue, Gregory. 1999. ‹Science(s), Civilization(s), Historie(s): A Continuing Dialogue with Joseph Needham.‹ In S. Irfan Habib and Dhruv Rania (eds). Situating the History of sciences: Dialogues with Joseph Needham, New Delhi: Oxford University Press.

Callebaut, Werner. 1993. Taking the Naturalistic Turn or How Real Philosophy of Science is Done, Chicago:

University of Chicago Press.

Cohen, I. Bernard. 1994. The Scientific Revolution: A Historiographical Inquiry, Chicago: University of Chicago Press.

Crombic, A. C. 1994. Styles of Scientific Thinking in the European Tradition: The History of Argument and Explanation especially in the Mathematical and Biomedical Sciences, Duckworth.

Cunningham, Andrew and Perry Williams. 1993. ‹ Decentring the Big Picture: The Origins of Modern Science and the Modern Origins of Science,› British Journal of History of Science, 26.

Dennis, Michael Aaron. 1997. ‹ historiography of science: An American Perspective,› in John Krige and Dominique Pestre (eds), Science in the Twentieth Century, Harwood Academic Publishers.

Douglas, Susan J. 1980. Isis, 81.

Easlea, Brian. 1980. Witch-hunting, Magic and the New Philosophy: An Introduction to the Debates of the Scientific Revolution 1450-1750, Brighton: Harvester Press.

Elzinga, Aant. 1996. ‹ The Historical Transformation of Science with Special Reference to Epistemic Drift› in Christoph Hubig

(ed.). Cognitio Humana-Dynamik des Wssens und der Werte. Akademie Verlag.

Elzinga, Aant. 1999. ‹ Revisiting the Needham Paradox› in S. Irfan Habib and Dhruv Rania (eds.), Situating the History of Sciences: Dialogues with Joseph Needham, New Delhi: Oxford University Press.

Frank, Andre Gunder. 1998. Reorient: Global Economy in the Asian Age, New Delhi: Vistaar Publications.

Fuller, Steve. 997. Science Concepts in the Social Sciences, Open University Press.

Gallison, Peter. 1996. ‹Introduction: The Context of Disunity,› in Peter Galison and David J. Stump (eds.), The Disunity of Science: Boundaries, Contexts and Power, Stanford University press.

Gibbons, Michael and Camille Limoges, Helga Nowotony, Simon Schwartzman, Peter Scott, Martin Trow. 1994. The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies, London: Sage.

Hacking, Ian. 1996. ‹ The Disunities of the Sciences› in Peter

Galison and David J. Stump (eds.), The Disunity of Science: Boundaries, Contexts and Power, Stanford University Press.

Harding, Sandra. 1992. ‹After the Neutrality Ideal: Science, Politics, and Strong Objectivity,› in Margaret C. Jacob (ed.). The politics of Western Science 1640-1990, Humanities Press: New Jersey.

Harding, Sandra. 1998. Is Science Multicultural? Postcolonialisms, Feminisms, and Epistemologies, Indian University Press.

Laudan, Rachel. 1993. ‹Histories of Sciences and their Uses: A Review to 1913,› History of Science, xxxl.

Liedman, Sven-Eric. 1997. ‹The Crucial Role of Ethics in Different Types of Enlightenment (Condorcet and Kant), ‹ in Liedman (ed.), The Postmodernist Critique of the project of Enlightenment, Poznan Studies 58, Rodopi: Amsterdam.

Merchant, Carolyn. 1980. The death of Nature: Women, Ecology and the Scientific Revolution. Harper and Row.

Soderqvist, Thomas. 1997. The Historiography of Contemporary Science and Technology, Harwood Academic Publishers.

Shapin, Steven. 1996. The Scientific Revolution, University of Chicago Press.

Toulmin, Stephen. 1990. Cosmopolis: The Hidden Agenda of Modernity, University of Chicago Press.

Pannikar, K. N. 1980. ‹Cultural Trends in pre-colonial India: An Overview,› Studies in History, (2).

Peiffer, Jeanne. Forthcoming. ‹ France›, in J. Dauben and C. J. Seriba (eds.), Writing the History of Mathematics its historical Development, Science Network: Birkhauser-Basel.

Rania, Dhruv and S. Irfan Habib. 1999. ‹ The Missing Picture: The Non-Emergence of a Needhamian History of Sciences of India,› in S. Irfan Habib and Dhruv Rania (eds.), Situating the History of Sciences: Dialogues with Joseph Needham, New Delhi: Oxford University Press.

Rania, Dhruv. 1999. ‹ Non-West and the Transmission of Modern Scientific Knowledge: Basalla›s Three Phase Model in the History of Science Revisited,› Science as Culture, 8, (4).

الفصل الرابع

فكرة المساواة بين الجنسين: من الرؤية التشريعية إلى الممارسات اليومية للعائلة[1]

(1) لقد كتبت هذا البحث عندما كنت في جامعة هارفرد بوصفي أول بروفيسور دانييل إنغلاس زائر، وهو منصب تدعمه أقسام الحكومة للدراسات السانسكريتية والهندية ومعهد هارفرد بتشينغ ومركز آسيا، وأوجه الشكر إلى كل هذه الجهات، كما أشكر جاليت سيز وميتو تيواري وروميلا ثابار وجوديث بروس وماري كاتسنشتاين وإس إم أرغاوال لملاحظاتهم المفيدة على المسودة السابقة، كما أشكر مساعدي في البحث راقي ديكسيت؛ لجهوده في إيجاد كل المواد التي طلبتها.


@Ahmedyassin90

بينا أغاروال

هل للرجل أن يكون حراً إن كانت المرأة مستعبدة؟

... حسنا أنت تعرف

ما هي المرأة، فلم تولد بين النساء

من تستطيع أن تختار إلا أن ترتشف كأس الحزن المرير

الذي يتدفق أبداً من المسوقين إلى من يضطهدهم

الشاعر شيلي

يرسم الشاعر شيلي صورة قاتمة، ولكنه يقدم فكرة عميقة: تحرر الرجال مرتبط أصلاً بتحرر النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين بالتالي لا يهم النساء فقط بل هو من الهموم العميقة للرجال، كما يجادل هذا المقال إن تحويل المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين وجني الثمار الموعودة لهذا التحول سيتطلب جهوداً مشتركة من كل من يسعى لإقامة مجتمع عادل وإنساني.

القليل من التشريعات جسدت تحولاً دراماتيكياً في رؤية المساواة بين الجنسين في المجتمع الهندي بقدر ما حدث في الدستور الهندي لعام 1950 وقانون الوراثة الهندوسي (HSA) لعام 1956، فأولهما قدم وعداً بالمساواة أمام القانون وعدم التمييز على أساس الجنس في الحقوق

الجوهرية والثاني (على الرغم من احتوائه على نقاط عدم مساواة) سعى إلى تحويل الأنظمة الأساسية للإرث من وضع فيه انعدام هائل للمساواة إلى مساواة لدرجة كبيرة؛ فبينما في السابق كانت معظم النساء الهندوسيات لا يستطعن الوراثة إلا بعد أربعة أجيال من الذكور الأبويين وحتى في هذه الحالة كن يرثن بفائدة محدودة أما قانون الوراثة الهندوسي (HSA) فقد أعطاهن حقوق الوراثة على قدم المساواة مع الإخوة (أو الأبناء) فيما يخص معظم أشكال الثروة، وتطبيق كلا القانون بني على رؤية المساواة بين الرجال والنساء مع أن قانون الوراثة الهندوسي في صيغته قصر بعض الشيء عن هذا الهدف.

ومع ذلك فإن المساواة يجب تجسيدها ليس فقط في القوانين ولكن أيضاً في المؤسسات وممارسات الحياة اليومية، في الهند كما في أي مكان آخر فإن الفجوة المتسعة بين الحقوق القانونية وحقوق الأمر الواقع وبين الفكرة الآخذة في الاتساع بين فكرة حقوق المرأة كما هي في الأوساط العالمية وفي المؤتمرات الدولية والتحقيق المحدود لمثل هذه الحقوق في الممارسات المحلية.

في الممارسات الفعلية مثلاً معظم النساء الهنديات يبقين من دون ممتلكات، وجد استبيان لعينة تم إجراؤه مؤخراً، أنه على مستوى الهند بكاملها فقط 13% من النساء اللاتي يملك آباؤهن أرضاً ورثن بصفتهن

بنـات وأن 515 فقـط مـن النساء اللاتي يملـك أزواجهـن أراضي ورثن بصفتهـن أرامـل، وهذا يعنـي أن 87% من نساء العينـة اللاتي لهن الحق كبنات و49% مـن اللاتي لهن الحق كأرامل لم يرثـن (أغراوال 1998)، وأيضـاً الأرامـل اللاتي يرثن يملكن الأرض عـادة بالتشارك مع الأبناء ولا يمكنهـن في الواقع إلا ممارسة القليل من التحكم بها، وهناك نموذج مشابه لعدم توريث النساء بين سكان المدن كما في دلهي (باسو 1999).

إن تمثيل النساء في المواقع العامة لصناعة القرار يظل أيضاً منخفضاً بشكل كبـير؛ فمنذ الاستقلال حصلت النساء علـى أقل من 10% من المقاعد في كل مـن المجلس الأدنى والأعلى في البرلمـان وهذه الفجوة متسعة في كل المواقـع الإدارية والبيروقراطية العليا، ومستويات محو الأمية للنساء أقل من نصـف نسب الرجال في عدة ولايات وتعادل الثلثين في معظم الولايات، والنسـب المنخفضـة والمتناقصة للإناث مقابل الذكـور (929 في إحصاء 1991) تشير إلى انتهاك لحق الحياة نفسه.

والـذي يكمن وراء هذه الفجوة بين فكرة المساواة بين الجنسين المقدسة في دستورنـا ومعظم قوانيننا وقبولها العـام، كما هو مشروح بإسهاب في هـذا المقـال، في رأيي أن العقبـة الأهم -بشكل خاص ولكـن ليس فقط بخصوص المساواة الاقتصاديـة- تكمن في التهديد الذي يظهر أنه يتهدد استقـرار وانسجام وحدة العائلة، وهذا التهديد يـرى بشكل خاص فيما

يتعلق بامتلاك المرأة لممتلكات مما يقدم صلة أكثر مباشرة بالاستقلال الاقتصادي مما للتعليم أو سوق العمل، والسؤال الأهم لحقوق المرأة في الألفية الجديدة هو: ما الأشكال التي تحتاج الأسرة الهندية من خلالها إلى التأقلم بحيث نستطيع التحرك نحو شراكة تتمتع بالمساواة الاقتصادية بين النساء والرجال في الممارسات اليومية؟

أتابع مسألة مساواة النساء من خلال مقولة المساواة الاقتصادية؛ لأنني أرى المساواة الاقتصادية بصفتها الوسيط المركزي (لكن ليس المقرر الوحيد) في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات الأخرى، أيضاً مع أن الطبقة والانتماء الاجتماعي والعرقية تمثل أبعاداً مهمة لانعدام المساواة في المجتمع الهندي؛ مما يمكن أن يشكل آثار عدم المساواة بين الجنسين بطرق معقدة فإن القضايا التي أناقشها في هذا المقال لها صلة أرى أنها تمتد إلى كافة التقسيمات طبقية والاجتماعية حتى لو اختلف مغزاها بين تلك التقسيمات.

الخوف المتفشي

الخوف من أن المساواة بين الجنسين من الناحية الاقتصادية قد يكون له تأثير خطير في خلخلة استقرار الأسرة أو حتى أن يسبب انهيارها يظهر في أكثر صوره سفوراً فيما يخص حقوق الملكية للمرأة، في أواخر

الأربعينيــات وأوائل الخمسينيات من القــرن العشرين كان التعبير عن هذا الخــوف في أشد أشكالــه لدى معارضــي القانون الهندوســي الذي كان يقــدم للنساء حقوقــاً كبيرة في ثروة الوالدين؛ ففي عــام 1948 في اتفاقية معاديــة للقانون الهندوسي في أرجاء الهند قيــل إن «تقديم حصة المرأة من المــيراث» سيسبب «خللاً في نظام العائلــة الهندوسية التي عملت على مر العصور كمؤسسة تعاونية للحفاظ على الروابط العائلية وممتلكات العائلة واستقرارهــا» (كومار 1983: 98) وقــد طرحت مثل هذه المخاوف في مناقشــات اجتماعات مؤتمر الناخبين حول القانون في عام 1949، فمثلاً ســأل مشرع الكونغرس من غــرب البنغال بانديت لاكشمــي كانتا مايترا «هل سنطبق قانوناً يسهل تفكيك أسرنا؟» (GOI، 1949، 1011) كما صــرح بانديت ثاكور داس بأن إعطاء حصص من الثروة للبنات سيقود إلى «مشــاكل لا تنتهي» و«لا يؤدي إلا إلى الكارثة» (GOI: 1040: 917) وبعــد ذلك بعامــين في المناقشات البرلمانيــة حول القانــون جادل مشرع الكونغرســ السيــد إم أي أيانغار بشكل مشابه بأنــه إذا ورثت البنات فإن ذلــك «سيفكك الأســرة في نهاية المطاف، ففي الواقــع ستختار النساء أن لا تتزوج علــى الإطلاق، وعلى حد تعبــيره: فليخلصنا الله من... وجود جيش من النساء العازبات» (GOI، 1951 : 2530).

لم تكــن تلــك آراء أقليات بل كانت تلاقي صداها لــدى الكثيرين، وفي

أيلــول 1951 أبدى عشرة مشرعين ممــن تحدثوا عن المشروع بينما عارضه 90 (كلهم رجال) والسبب الأكبر للمعارضة كان التهديد المفترض للعائلة وتقطيع عرى العلاقات ضمن الأسرة (إيفيريت، 1979: 172).

عكســت هذه الآراء مخاوف يبدو أنها منتشرة لدى السكان كما بدا من خــلال الأدلة الإثنوغرافية المجموعة في أوائل ستينيات القرن العشرين بعد تمرير قانون الوراثة الهندوسي بفترة قصيرة؛ فعالم الإنسانيات كي إسواران مثــلاً ذكر أن ســكان قرية شيفابور في مايســور رأوا في مثل هذه القوانين «مخططــاً شريراً مقصوداً لتدمير العائلــة والأخلاق» القرويين (والكاتب لم يوضح إذا ما كان من بينهم نساء) شعروا بأن «هذه المساواة سيترتب عليها عواقــب حتمية من تزايد حالات الطــلاق والتخلي عن الأسرة والخيانات الزوجيــة والقضاء على المحبة بين الزوج والزوجــة وحرمان الأطفال من الحياة الطبيعية المؤكــدة وتحريض الأخ على أخيه والابن على أبيه والرجل ضــد الرجل وببساطــة فإنه سيفتــت المجتمع من خلال النخــر في أسس الروابط الاجتماعية» (إسواران 1968: 183).

مثل هذه المخــاوف لا تزال تسيطر على الإدراك حتى اليوم وبعد عقود من الاستقــلال، في حزيران 1989 مثلاً وفي حلقــة بحث حول إصلاح الأراضي لدى لجنة التخطيــط الهندية عندما قدمت عرضاً بناءً على دعوة إلى اجتمــاع للبيروقراطيين الكبار ووزيرين حيث قال وزير الزراعة: «هل

تقترح أنه يجب النساء حقاً في الأرض؟ ماذا تريد النساء؟ أن يفككن العائلة؟».

الخوف من أن النساء إذا امتلكن حقوقا في الملكية فإنهن سوف يبقين بدون زواج أو يطلقن أزواجهن يتم التعبير عنه بعدة أشكال من بينها المقارنات مع الغرب: «إذا حصلت النساء على استقلال زائد فسيتصرفن مثل النساء الغربيات، انظر إلى نسب الطلاق المرتفعة هناك».

هل الخوف مبرر؟ هل ستتفكك الأسر فعلا إذا أصبحت النساء مساويات للرجال من الناحية الاقتصادية؟ كما سأقول لاحقا، إن هذا لن يحدث إطلاقا، ولكن حتى لو كان هذا سيؤدي فعلا إلى خلخلة بنية الأسرة فإننا نحتاج لنسأل: ما هو ذلك الأمر الأسر الهندية الذي يجعل الناس يخشون أن النساء سيتركنهم بمجرد حصولهن على خيارات أخرى؟ ما هو نوع الأسر التي نريد أن نعيش فيها مع انتقالنا إلى القرن التالي؟

قبل أن أتعامل مع هذا السؤال يبدو من الأفضل أن أسأل: لماذا فكرة تعليم النساء (والذي أيضاً فيه احتمال تقوية الاستقلال الاقتصادي للنساء) لم يواجه المعارضة المريرة ذاتها مثل حقوق الملكية للنساء؟ والجواب -كما أعتقد- هو أن تعليم النساء لا يبدو أنه يهدد استقرار الأسرة بالطريقة ذاتها مثل المساواة في حقوق الملكية، وذلك للأسباب التي سنذكرها أدناه.

تعليم متساوٍ

بينمـا فكرة تعليم النساء قد تلاقي قبولاً اجتماعيـاً فإن البنات والأولاد لا يتلقـون بالضرورة نفسـ التعليم والمهارات؛ فالفتيـات يمكن إعطاؤهن مهارات تكون مفيدة أكثر في البيت بينما يتلقى الأولاد مهارات من أجل سوق العمل، وعلاوة على ذلك فمهما كانت المهارات المعطاة فإن التعليم لا يترجم أوتوماتيكياً إلى استقلال اقتصادي؛ فليس كل النساء اللاتي يتلقين التعليـم سيبحثن عن عمل وليس كل اللاتي يبحثن عن عمل سيجدنه، فإن لم يكن هناك طلب كاف في سوق العمل فإن المرء قد يحمل مؤهلات عالية ومـع ذلك يبقى دون عمل وفي الواقع فإن الكثيرين من المتعلمين العاطلين عن العمل في الهند يواجهون هذا المصير.

التعليـم الخاضع للتمييز بين الجنسين هو في الواقع مؤشر بارز في النقاش المستمـر منذ زمن طويل حول تعليم النساء؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر ومطلـع القـرن العشرين مثلاً حمل طيـف واسع مـن الأشخاص المؤثرين قضية تعليم النساء في الهند كالمصلحين الاجتماعيين والمبشرين المسيحيين والمنظمـات النسائية التي برزت في عشرينيات القرن العشرين والعديد من النسـاء الغربيات اللاتي أتين إلى الهنـد وانخرطن في نضال الهند من أجل الإصلاح الاجتماعي والحرية السياسية.

لكـن ما وعدت به النساء لم يكن تعليماً (مساوياً) بل تعليم يجعل النساء

أمهـات وزوجات أفضـل، «فالمكان الجوهري للنسـاء المتعلمات ظل هو المنزل» (تشاترجي 1993: 128)؛ فكان من الممكن تعليم فضائل بشرط أن يحقـق سلوكهن شروط الحشمـة والروحانية والفضائـل المنزلية، كما يقـول تشاترجـي (1993: 129 – 130): «كان مـن المـراد للتعليم أن يغرس في النساء فضائل... الانتظام والاقتصاد والنظافة والحس الشخصي بالمسؤوليـة والمهارات العمليـة كالقدرة على القـراءة والكتابة والحساب والمحافظـة على النظافة والقدرة علـى إدارة المنزل وفقاً للشروط الفيزيائية والاقتصادية التي يفرضها العالم الخارجي».

مـا إن يتم التوضيـح أن المرأة يمكنها الحصول علـى التحسينات الثقافية التي يقدمها التعليم الحديـث (دون تهديد موقعها في البيت) فإن «التعليم الرسمـي لا يصبـح مقبولاً فحسـب بل في الواقـع يصبح مـن متطلبات البادراماهيلا (المرأة المحترمة) الجديـدة» (المصدر السابق 128)، الرجال سيتعاملون مع العالم المـادي الخارجي الذي ستعزل عنه نسبياً الأسرة (عالم النساء).

لم يكن المصلحون الهنـود الهندوس هم من يرون أن تعليم النساء يجب أن يكـون لغايـات مختلفة عن تعليـم الرجال، بل كذلك اعتقـدت النساء الهنديات والغربيات، فمثلاً مؤتمر كل نساء الهند (AIWC) وهو منظمة نسائيـة كبرى تأسست عام 1927 (واستمـرت حتى الآن) أكد آنذاك أن

تعليم النساء يجب أن يكـون مكملاً لدورهن كزوجات وأمهات (فوربز 1996 باسـو وربي 1990) والعديد مـن النساء الغربيات الناشطات في الهنـد اتخذ الرأي القائل بأن تعليم الذكـور والإناث يجب أن يتوافق مع أدوارهم الاجتماعية المختلفة؛ فمثلا آني بيسانت، وهي إحدى أكثر النساء تأثيراً مـن تلك المجموعة التي انتخبت أيضـاً كرئيسة للكونغرس الوطني الهنـدي في عـام 1917 قالت: «افترض أنه لا يوجد بين الهندوس... من يرغب في تعليم بناته ليرسلهن إلى العالم ليكافحن مع الرجال لكسب لقمة العيش» (منقول في جاياواردينا 1995: 129 والتأكيد من عندي).

«الحركة الوطنية لتعليم البنات يجب أن تكون حركة تلبي الاحتياجات الوطنية والهنـد تحتاج لزوجات وأمهات تلقين تدريبـاً نبيلاً، وحاكمات حكيمات وحنونات للمنـازل ومعلمات متعلمات للصغار ومستشارات نافعـات لأزواجهـن وممرضات ماهـرات للمرضى بدلاً مـن خريجات شابات متعلمات من أجل المهن» (المصدر ذاته: 130).

وعلـى العكس وبالنسبة للنساء في بلدهـا بريطانيا ظلت بيسانت تدعم الحركات المكافحة لحقوق النساء والتعليم المهني (المصدر ذاته: 131).

وبشـكل مشابـه رفضت مارغريـت نوبل (الأخـت نيفيديتـا) النمط (الغربي) للتعليم قائلة: «أبعد قرون من الأنوثة الهندية القائمة على نموذج سيتا وسافيتري... ننحط إلى خلق المغناجات والمطلقات؟» (المصدر ذاته:

190) ومـع أن بعض النساء الهنديات والغربيـات (مثل باندية راماباي ومارغاريـت) فضلن التعليم المتساوي للجنسين فإن وجهة النظر سيطرت على العموم.

وحتـى في المجتمعات الأمومية مثل نايار وكيرالا اللذين يمتلكان تاريخاً طويـلاً في تعليم الإناث من الملاحظ وجود اختلاف بين الجنسين في نوع التعليم الذي يتلقاه الجنسين، وهندما كانت فرص التعليم والتوظيف تتسع أثنـاء القسم الأول مـن هذا القرن يبدو أن معظم النسـاء في نايار لم يتلقين تعليـم (مهنيـاً) (أرونيمـا 1992) ومن هنا فإنهن لم يكـن في الوضع ذاته مثـل أزواجهن وإخوتهن للاستفادة من فرص العمل والإمكانات المترافقة للحصول على الثروة التي كانت آخذة بالتفتح آنذاك.

بالطبـع إن فرص تعليم النساء قد توسعت بشكل كبير منذ الاستقلال بما في ذلـك فرص كافة أشكال التعليم المهني، ولكن لا تزال هناك اختلافات كبـيرة في الأهمية النسبية المعلقـة على تعليم الفتيـات والأولاد والهدف المراد منـه، وضع المرأة لا يـزال يعرف بشكل أساسي مـن خلال الزواج والبيـت والموقد وبشـكل ثانوي فقط من خلال الاستقـلال الاقتصادي، وهـذا ينعكس من خـلال الاختلاف بين الجنسـين في التسجيل المدرسي ونسب التسرب من الدراسة ومستوى التعليم الذي يتم تحصيله والتسجيل في الجامعات والمواد المختارة، فيما يخص التسجيل مثلاً في عام 1986-

87 51% مـن الفتيـات الريفيات (بالمقارنة مـع 26% من الأولاد) في المجموعـة العمرية بـين 12–14 لم يسجلن أبـداً في المدارس (دريز وسن 1995) وحتى عندما كان الآباء يرسلون الفتيات إلى المدرسة فإن معظمهم كانـوا يفعلون ذلك بشـكل أساسي من أجل تحسين فرصـ زواجهن من رجال ذوي تعليم حسن ووظائف جيدة بدلاً من تحسين فرص عملهن.

وفي الجامعـات أغلبيـة الفتيـات لا يزلن يختـرن الفنـون والإنسانيات وغالبيـة الفتيان يختَرن المواد التقنية (مثـل الهندسة والتجارة والعلوم) في عـام 1971 وكان 72. 3% مـن الإنـاث اللائي يحملن شهـادة جامعية و47. 3% مـن الذكـور الذين يحملـون شهادات جامعيـة، مختصين في الآداب والعلـوم الإنسانيـة (أغـاروال 1976: 188)، ولا يظهـر تحليل أجـراه دورايسوامي ودورايسوامي لبيانـات أحدث أي تغير دراماتيكي، وقـد لاحظا أيضـاً أن «الرجـال يتخصصون في مهـارات تخص السوق والنساء يكتسبن مهارات أكثر تخصصاً في البيت». ومع أنه مما لا شك فيه أن هنـاك الكثير من الطبيبات والعالمات ومحلـلات الأعمال والصحفيات ومـا إلى ذلـك فإن هـذا لا يغير الصـورة الأكـبر لنمط التعليـم الذي يميز بـين الجنسـين. إن التعليم غير المتسـاوي يقلل من فرصـ النساء للكسب وإمكانـات الاستقـلال الاقتصـادي، إن العديد من النسـاء المتعلمات لا يبحثن عن عمل، في عام 1971، 36% من الإناث اللاتي يحملن شهادة

جامعية بالمقارنة مع 5% من الذكور الذين يحملون شهادة جامعية لم يكن يبحثن عن عمل (أغـاروال 1976) والصورة لم تتغير دراماتيكياً من ذلك الحـين، والنسـاء اللاتي يبحثن عن عمـل ينتهي بهن الأمـر في مستويات أدنـى بكثير من السلـم المهني ويتلقين نسب دفع أقـل، وهذا يتعلق جزئياً بالمؤهـلات الأولية؛ فأولئك الذين يحملـون شهادات جامعية في الآداب والعلـوم الإنسانيـة يواجهون نسـب بطالة أعلى مـن خريجي المجالات الأخرى ويحصلون على أعمال أقل إغراءً ولكنه يتعلق جزئياً أيضاً بعوامل تخص الجنس؛ فالمسؤولية عن العنايـة بالأطفال والعمل المنزلي يجعل من النسـاء أقـل حركية وأقل قـدرة على الحفاظ على عمل بـدوام كامل على مـدى الحياة؛ فالقيم الاجتماعية تتطلـب حتى من النساء ذوات المؤهلات المهنية العالية أن ينتقلـن وفقاً لمهن أزواجهن، والنساء اللاتي يحملن نفس مؤهـلات أزواجهن ينتهي بهن الأمر في مهن أقل من حيث الأجور، لكن هنـاك أيضاً تمييزاً جنسياً في سوق العمل، سواء في ممارسات الاستئجار أو في مستويات الأجـور؛ فأرباب العمل غالباً ما يفترضون أن النساء سيكن أقـل التزاماً وأقل قدرةً على تلبية مسؤوليات عملهن بسبب دورهن المنزلي أو أنهـن سيتركـن العمل عندما يتزوجـن أو أنهن يمتلك قـدرات أقل من الرجال مهما كانت الالتزامات المحددة والقدرات لدى تلك النساء وهذا غالباً ما يقود لتفضيل الرجال على النساء أو تلقيهم أجوراً أعلى من النساء

اللاتي يحملن المؤهلات ذاتها.

وهكذا فإن أي تهديد يمثلـه تعليم النساء على استقرار الأسرة في المخيلة العامة يحد منه انعدام المساواة في التعليم والفجوة بين التعليم والتوظيف.

فرص التوظيف غير المتساوية

دون أي مـن التعليـم والملكية (كما هو مناقش أدنـاه) فإن فرص النساء للاستقـلال الاقتصادي محـدودة جداً، واليـوم وبالمقارنة مـع 58% من كل الذكـور العاملين و78% مـن الإناث العامـلات (86% من الإناث العامـلات الريفيات) يعملـون في الزراعة، وضمن مجـال الزراعة تكون النســاء إما عاملات غير مأجـورات في مزارع الأسرة التي يمتلكها الذكور أو عامـلات يتقاضين أجراً زهيداً في مزارع الغير، وكعاملات في الزراعة تظـل النساء يتقاضـين أجوراً حقيقية أقل من الرجـال في معظم الولايات ومعدلات كسب أقل في كل الولايات، وارتفاع الأجور الزراعية الحقيقية لـكلا الجنسين والانخفاض في الفجوة بين أجور الجنسـين والذي كان واضحاً في أواسط السبعينيـات وأواسط الثمانينيات من القرن العشرين لم يستمر في التسعينيات (أغاروال 1998ب)

خارج مجال الزراعة فرص الكسب للنساء الريفيات أقل بكثير من فرص الرجـال وهي تزداد ركـوداً، بين عامـي 1988 و1994 بينما 29% من

الذكــور الذين دخلوا القوة العاملة الذيــن تبلغ أعمارهم أكثر من 14 عاماً تم امتصاصهــم إلى قطاع العمل غير الزراعي، نجــد أن 1% من العاملات اللاتــي دخلن سوق العمــل تم امتصاصهن ونسبــة الامتصاص المنخفضة للنساء ترافقت مع كساد عام في العمل الريفي غير الزراعي في فترة ما بعد الإصلاح (المصدر ذاته).

وعلاوة على ذلك فإن قطاع العمل غير الزراعي متنوع جداً ويحتوي أعمــالاً عالية المــردود أو عاليــة الأجور وأعمــالاً منخفضة المــردود أو منخفضــة الأجور، وهذه التنوعات واضحة سواء مــن الناحية الإقليمية أو مــن ناحية الجنس، ويوحــي استبيان تم إجراؤه علــى امتداد البلاد في عــام 1987 من قبل اللجنــة الوطنية حول النساء الموظفــات ذاتياً أو في القطاع غير الرسمي (شراماشاكتــي 1988) ودراسات صغرى أجريت علــى النساء العامــلات في مهن ما، أن النساء يتركــزن بشكل مرتفع في الجهــة المنخفضــة الأجــر وغير الآمنة مــن طيف الكســب في المهن غير الزراعيــة، وهذا بالرغم مــن العديد من الجهود الصغــرى والوسطى من جهــة منظمات النساء وغيرهن لتقوية قــدرات النساء على إقامة مشاريع على امتداد البلاد. إن عبء العمل المنزلي وانخفاض حركتهن وتعليمهن وقلة الموجودات القابلة للاستثمــار لديهن تحد كثيراً من مدى خياراتهن خارج المزارع.

أسبقية الممتلكات

علـى العكس مـن المنظورات المحـدودة لاستقلال النسـاء الاقتصادي التي يتيحها التعليم غير المتسـاوي وسوق العمل الذي لا يسمح بالمساواة فـإن الحصول علـى ممتلكات يمثل طريقة أكثر مباشـرة بكثير (غير مؤجلة) للاستقلال الاقتصادي سواء من داخل أو من خارج الأسرة.

خـذ مثـلاً الأرضـ القابلـة للزراعة وهـي الشـكل الأكـثر أهمية من الممتلكات في الريف الهندي، إذا امتلكت امرأة ريفية حقلا لها فإن ذلك قـد يكون مصدراً مباشراً للدخل والأمان الاقتصادي من الناحيتين المباشرة وغير المباشرة (من أجل التوسع راجع أغراوال 1994) والميزات المباشرة لا تنبع فقط من إمكانات الإنتاج التقليدي مثل زراعة المحاصيل ولكن أيضاً من خيارات الإنتاج الأخرى مثـل زراعة العلف لتربية الأبقار الحلوب أو الحيوانات الصغيرة أو حراثة حديقة خضراوات أو زراعة الأشجار وما إلى ذلك.

إضافة إلى ذلك فإن الأرض تقدم ميزات غير مباشرة مثل تسهيل الحصول على القروض من المصـادر المؤسساتية أو الخاصة والمساعد على المحافظة علـى سعر العمل الزراعي واستخدام الأراضـي كموجودات قابلة للرهن أو البيـع في الأزمات، بعضـ الأراضي عادة ضرورية حتـى لبدء مشروع ريفي غير زراعي فألئـك الذين يملكون أراضي يمتلكون فرصاً غير زراعية

أكبر بالمقارنة مع أولئك الذين لا يملكون أراضي، كما أن احتمال حصول النساء على عمل يزداد أيضاً إذا كان لديهن أراض.

بكلمات أخرى يمكن للأرض أن تحسن فرص النساء لتحقيق دخل مستقل سواء من خلال إمكانات الإنتاج المباشر أو تقوية الكسب من مصادر أخرى، هذه الآثار غير المباشرة على قدر كبير من الأهمية حيث إن معظم الأسر ليس لديها ما يكفي من الأرض لتعتاش على هذا الأساس فقط وعليها أن تعتمد على نظام معيشة منوع، وللتمكن من ذلك فإن حتى قطعة صغيرة من الأرض يمكن أن تحقق فرقاً كبيراً.

وبالنسبة للنساء المسنات فإن الأرض أو الممتلكات الأخرى أيضاً تحسن من إمكانية حصولهن على مصادر من الأسرة ويمكن استخدامها كوسيلة للمساومة من أجل المزيد من العناية والدعم من أسرهن، بالنسبة للبعض فإن مجرد امتلاكهن للأراضي يساعدهن بينما قد تحتاج الأخريات إلى استخدام الأرض للمساومة العلنية حيث يعدن بالأفضلية لمن يقدم لهن عناية أفضل من بين أفراد أسرهن (باسو 1999) وكما يقول الكثير من المسنين «من دون ممتلكات الأبناء لا يعتنون بوالديهم» (كالدويل وزملاؤه 1988)، من الملحوظ هنا أن الممتلكات (خلافاً للتعليم والتوظيف) هي موجودات قابلة للنقل ويمكنها لذلك أن تساعد في المساومة على صفقة أفضل داخل وخارج الأسرة.

بالنسبة للنساء الريفيات فإن السيطرة على أراض تقوي من خياراتهن الاقتصادية وفرص بقائهن سواء داخل الأسرة أو في الاستقلال عنها، والأشكال الأخرى تساعد أيضاً فامتلاك منزل مثلاً يشكل مصدراً مهماً للأمان الاقتصادي وملجأ اجتماعياً في حال تفكك الأسرة.

وفي السياق المدني أيضاً فإن امتلاك منزل يمكن أن يزيد كثيراً من خيارات المرأة، سواء من الناحية الاقتصادية (سواء عاشت في المنزل أو استأجرت خارجاً) أو من الناحية الاجتماعية حيث إن سوق الإيجار للنساء اللاتي يعشن خارج إطار الأسرة لا يتشكل فقط من خلال السعر بل من خلال الشروط الاجتماعية، كما أن قطعة أرض في المدينة يمكن أن تقدم للنساء خيارات لكسب العيش من نشاطات تتعلق بإقامة مشاريع.

إن الصلة بين الاستقلال الاقتصادي وبين الملكية وخاصة ملكية شيء منتج مثل قطعة أرض مباشرة أكثر من صلته بالتعليم أو سوق العمل، إن كون هذه الصلة مباشرة هو الذي يغذي الخوف العام من أن المجتمع سيخسر الأسرة إن حصلت النساء على الثروة.

ثبات الأسرة

هل حقاً ستؤدي المساواة الاقتصادية للنساء إلى عدم استقرار الأسرة؟ الجواب من وجهة نظري هو: ربما ولكن ليس بالضرورة.

معظـم الناس لديهم صـورة مثالية عن الأسـرة وخلافـاً للسوق الذي يفترض أنـه محكوم بالمصالح الذاتية الصرفة فإن الأسـر ينظر إليها بوصفها مليئة بالمحبة والإيثار، وأنها «القلب في عالم لا قلب له». والمصادر والمهام تعتـبر مقسمـة بإنصاف وبالنظـر إلى حاجات كل شخصـ، ويفترض أن الدخـل يتم تجميعه والتفضيلات تكـون مشتركة والقرارات تتخذ بشكل جماعي والخلافات أنها لا تبرز أو أنها تحل بسهولة.

لكـن حقيقة معظم الأسر الهندية مختلفة تماماً؛ فأفراد الأسرة لا يشتركون بالضـرورة في التفضيـلات أو يجمعون دخلهم معـاً أو يتخذون قرارات مشتركـة، فبعض التفضيلات قـد تكون مشتركة وبعضهـا غير مشتركة، وبعضـ الأسر قد تجمع دخلها أم البعض الآخر فـلا، وبعض القرارات قد تتخذ بشكل مشترك أم البعضـ الآخر فلا، كما لا يعتبر التشارك المنصف من الصفات العامة للأسر، ففي الواقع نجد أن المصادر والمهام موزعة بشكل غير منصـف وخاصة على طول الخط الفاصل بين الجنسين، فهناك انعدام هائـل للمساواة بين الجنسـين في توزيع المصادر الرئيسيـة للعناية الصحية والتعليـم وفي بعض المناطق حتى الطعام، وهذا الانعدام في المساواة يظهر في أكـثر صوره سفـوراً في نسب الجنسـين التي تميل ضـد الإناث نتيجة للإهمـال الذي يصل لحد يهدد حياة البنات، فهذا الإهمال لا يمكن شرحه فقـط من خلال الشـح والفقر، فالأسر الميسورة في المناطـق المزدهرة أيضاً

تمارس التمييز، وبعض أقل النسب للجنسين توجد في بعض أكثر ولايات الهند ازدهاراً مثل هاريانا والبنجاب، ولكن حتى عندما تنجو البنات فهناك تمييز بين الجنسين في العناية الصحية والتعليم وما إلى ذلك.

العمل المنزلي يظل من واجبات النساء والبنات، في العائلات الفقيرة تقوم النساء بأنفسهن بهذه المهام ولكن حتى في أسر الطبقة الوسطى حيث تستأجر البيوت مساعدات فإن المسؤولية لضمان إنجاز هذه المهام تظل في يدي النساء، ولا يستطيع المسنون الحصول على العناية الحانية من الأبناء وبينما يستطيع المسنون الذين يمتلكون ثروة (عادة من الرجال) استخدامها للضغط فإن المسنين بدون ثروة (عادة من النساء) عادة ما يواجهون الإهمال، ففي الواقع النساء هن من يقمن بتقديم العناية للأقارب المسنين (باسو 1999) وأخيرا هناك نسبة مرتفعة للعنف المنزلي ضد النساء وهي تختلف حسب الطبقات ولكنها تتجاوز حدود الطبقات كما يتم تسجيل حالات من الإساءة ضد الأطفال، ومن الواضح أن الإيثار والحب والاهتمام المتبادل ليست القيم الوحيدة التي تحدد كيفية تعامل أفراد الأسرة مع بعضهم، وبالتأكيد فإن هذه الأسر ليست الأثر المثالية في الخيال الشائع.

هناك عدد كبير ومتزايد من الأسر التي تحكمها إناث بحكم الأمر الواقع بسبب وفاة الزوج أو الانفصال أو هجرة الذكور: تتراوح التقديرات بين 20% و35%، ومع أن نسب الطلاق الرسمي لا تزال منخفضة بالمقارنة

مـع الغرب فإنها تتصاعد (بوثـن 1989) والأرقام حول الطلاق الرسمي لا تغطـي الأعـداد الكبـيرة من التخلي عـن الأسر أو تـزوج الرجال ثانية دون طـلاق رسمي، ليس من السهل الحصول علـى بيانات منظمة حول مستويات الطلاق الاجتماعـي (تمييزاً له عن الطلاق القانوني) والزيجات الثنائية ولكن الاستبيانات التي أجراها ناشطون في بعض المناطق وخبرات عمـال القواعد الشعبية في القرى تبدي ظاهرة مفزعة، فمثلاً، وفقاً لتقييم قـام بـه ناشطـون في ماهاراشترا في عـام 1987 كان هنـاك نحو 2000 امـرأة تخلـى أزواجهن عنهن فقـط في منطقة سانغامـنر السكنية (منطقة أحمدناغـار في ماهاراشترا) ونحـو 20 – 25 ألفاً في منطقة أحمدناغار، ومن بين 621 امرأة ممن تم التخلي عنهن وتمت مقابلتهن من قبل الناشطين في 55 قريـة مـن منطقة سنغامار فإن 595 مـن الأزواج تزوجوا ثانية من دون الحصـول على طلاق قانوني (داتـار وأوبندرا 1993:154) والنساء اللاتـي تم التخلي عنهن كن من كلتـا الطبقتين الفقـيرة والمتوسطة ونسبة قليلـة منهن فقط كان لديهن عمل وأغلبهـن يواجهن مشكلات في إيجاد عمـل ومأوى وإطعام الأطفال، ومع أن الناشطين تبنوا قضيتهن فإن إعادة التأهيـل يحد منها افتقار النساء لمصـدر اقتصادي مستقل، كما أن التخلي عـن الأسر شائع في تـلال أوتار براديش حيث الهجـرة الخارجية للذكور مرتفعـة وفقا لعاملي القواعـد الشعبية الذين قابلتهـم في ألمورا في تشرين

الثاني 1998، ومثل هذا الشكل من عدم استقرار الأسر ليس مصدره المرأة بل الرجل، وما لدينا في الهند اليوم ليس نمطاً واحداً من بنية الأسرة ولكن مدى معقد يضم الأفراد المستقلين والأسر التي تحوي فقط أحد الوالدين.

كيف يمكن أن نتوقع ماهية التأثير الذي سيكون لفرص المرأة للاستقلال الاقتصادي على الأسـر الهندية كما هي الآن، وخاصة من خلال الملكية؟ فكر بالتأثير المحتمل على استقرار الزواج.

من ناحية فـإن ذلك قد يزيد من استقرار الزواج من خلال جعل الرجل يـرى أن البقاء مجد لعدة أسبـاب: أ) الزوجة ستجلـب المزيد من الكسب والممتلـكات، ب) مساهمتها الاقتصادية ستكون مرئية أكثر؛ ولذا ستبدو أكثر قيمة من قيامها مثلاً بعمل غير مأجور في حقول الزوج (سن 1990: أغاروال 1997)، ج) ستؤدي إلى تحسن حالة الأسرة بشكل عام حيث إن النساء (خاصة في الأسر الفقيرة) يملن إلى إنفاق قسم أكبر بكثير من الدخل الذي يكون تحت تصرفهن على حاجات الأسرة الأساسية مقارنةً بالرجال (دواير وبروس 1988)، وعلاوة على ذلك فإن الأطفال في الريف الهندي يكون احتمال ذهابهـم إلى المدرسة وحصولهم على العناية الطبية أكبر إذا كان لدى الأم ممتلكات أكـثر (شتراوس وبيغل 1996) وكل هذه الميزات تجعـل من الحفاظ على الزواج أكـثر جاذبية للرجال، كما أنه قد يقوي من إدراك الـزوج لمستحقات المرأة مما يقوده لمعاملتهـا بشكل أفضل ويضمن

حصوله على حصة أكثر إنصافاً من مصادر الأسرة وربما المشاركة في بعض مهـام الرجل والامتناع عن العنف المنزلي، فقـد وجدت بعض الدراسات النسـاء اللاتـي لديهن عمل أقل تعرضا للعنف الزوجـي من أولئك اللاتي يعتمـدن اقتصاديا على أزواجهن (شتراوس وزمـلاؤه 1980)، وبالمقدار ذاتـه فإن المعاملـة الأحسن من جهة الزوج ستزيد مـن دافع المرأة للحفاظ علـى الزواج، بكلمات أخرى، إن حصول النساء على استقلال اقتصادي أكـبر يمكنـه أن يدعم استقـرار الأسرة بدلا من خلخلتـه، وفي الوقت ذاته يجعل الأسرة قائمة على المساواة.

ومـن ناحية أخرى هنـاك عوامل تشد بالاتجـاه المعاكس، فعندما تكون هنـاك إسـاءة لفظية أو جسديـة من جهة الـزوج أو تكون هنـاك أسباب للخـلاف الخطير فإن المرأة التي لديها ممتلـكات أو وظيفة جيدة قد تختار تـرك الزواج بينما المرأة التي ليس لها ممتلـكات أو وظيفة قد تعاني من قلة الخيـارات، أو أن الـزوج قد يجد فكرة الزوجة المستقلـة اقتصاديا مهددة أو غـير مقبولـة اجتماعياً وقد يرغب في إنهاء الـزواج إذا قررت الحصول على عمـل (العديد من الأسر الهندية لا تزال ربـات المنازل وترفض عمل المـرأة خارج المنـزل حتى لو كانت حسنة التعليـم) وهنا يمكن للاستقلال الاقتصـادي للمرأة قد يضعف استقرار، وبالتأكيد فإن احتمال بدأ الطلاق من جهة المرأة يصبح أكبر مع ازدياد الاستقلال الاقتصادي للنساء.

بالطبـع إن القدرة علـى الاستمرار من الناحيـة الاقتصادية خارج إطار الزواج ليسـت العامل الوحيد الذي يقـرر إن كان الناس يسعون للطلاق أم لا، فالعـادات الاجتماعية تلعب دوراً وسيطـاً كبيراً؛ فخيارات خروج النسـاء من الزواج لا تعتمد فقط على فرصهـن الاقتصادية خارج الزواج بل تعتمد أيضاً على تقبـل المجتمع للنساء المطلقات واحتمالات زواجهن لمرة ثانية وما إلى ذلك، كما أن النساء المطلقات عادة ما ينتهي بهن المطاف إلى كونهـن مسؤولات عن الأطفال ممـا يدعهن في ظروف اقتصادية أفقر وأصعـب وفرص ضئيلة للزواج (بوثن 1989)، وعلى العموم فإن النساء الأرامـل والمتقدمات بالسن بعض الشيء والنساء اللاتي لديهن أطفال أقل أهلية للزواج من الرجال الذين لديهم المواصفات ذاتها، وليس من المدهش أن هنـاك نسبة الرجال المترملـين أو المطلقين الذين يتزوجون ثانية أكبر من نسبـة النساء اللاتي يفعلن الشـيء ذاته (بوثن 1989: دريز 1990)، ومع ذلك وعلى العموم يظل من المتوقع أن ازدياد الاستقلال الاقتصادي للنساء مـن خلال التوظيف والممتلكات سيـؤدي لتناقص في نسبة الطلاق الذي يبـدأه الذكور ويزيد بعض الشيء مـن نسبة الطلاق الذي تبدأه النساء، أما كيف يمكن لهذا الأمر أن يؤثر في التوازن فإنه مما يصعب التكهن به.

معظم الناس يوافقون على أن الناتج الأول أي زيادة المساواة والاستقرار في الأسرة هو أمر مرغوب به ولكن هل الناتج الثاني سيئ في كل الظروف؟

هل يجب أن تكون الأسر مؤسسات قائمة على الترافق الحر أم على الحبس القسري؟ بالتأكيد من وجهة نظر النساء فإنه من الأفضل أن يكون لديهن الخيار لإنهاء الزواج القسري والعنيف بدلاً من أن يكن مجبرات على تقبله مهما كان مستقراً، وإذا كان المجتمع يقدر الترافق الحر بدلاً من القمع (وهذا يجب أن يحدث) فإن المجتمع أيضاً سيفضل إعطاء النساء المزيد من الخيارات بدلاً عن الزواج الفاشل.

فما العلة إذا؟ أعتقد أن العلة تكمن في مسألة لا يزال علينا كمجتمع أن نجد حلاً كاملاً لها بغض النظر عن كون الزواج سيصبح أكثر أو أقل استقراراً مع استقلال النساء الاقتصادي: إنها مسألة العناية بالأطفال والمسنين، وهذا أيضاً ينتقص من قدرة النساء الأساسية على تشكيل شراكة قائمة على المساواة مع الرجال.

هذه الأيام الكثير من تكلفة العمل على العناية (وهو مصطلح شكله الاقتصاديون المناصرون للمرأة) يقع على عاتق النساء، فهن من يقمن بمعظم العمل في العناية بالأطفال والعناية بالمسنين وكافة العمل غير المرئي الذي يؤدي إلى جعل البيت مكاناً للراحة، والتقسيم غير المتساوي للعمل المنزلي والعناية بالأطفال والمسنين يصبح مؤشراً إلى عدم المساواة بين الجنسين وعقبة كبرى في طريق تحقيق المساواة بين الجنسين من نواحٍ أخرى فمثلاً معظم النساء يقدم العمل على العناية؛ مما له أثر اقتصادي كبير

فيهــن، وهناك كم متزايد من الدراســات (معظمها حتى الآن في الغرب) تظهر أن النساء وكنتيجة لمسؤولياتهن تجاه العناية بالأطفال يواجهن نقصاً كبــيراً في مقــدار ما يكسبنه خــلال حياتهن (والدفوغــل 1997 جوشي 1990) وهذا يدع النساء في موقف مساومة ضعيف في البيت، وعلاوة علــى ذلك فإن العمل المنــزلي (كما هو ذكر) ينظر إليه علــى أنه أقل قيمة من العمل الذي يجلب دخلاً مالياً، وهذا أيضاً يقلل من قدرة النساء على المساومة ضمن الأسرة.

إضافــة إلى ذلك فإن المسؤوليات الأساســية للمرأة تجاه العناية بالأطفال تحد من مشاركتهن في النشــاط الجماعي والسياسي، في أسفاري الأخيرة إلى عــدة مواقــع لإدارة الغابات في المجتمع في الهنــد ونيبال كان هذا هو العائــق الأهم لحضور النساء للاجتماعات التي تم فيها اتخاذ القرارات من أجل استخدام المصادر التي كن يعتمدن عليها بشكل أساسي، وكان نجاح المفاوضــات مع الأزواج أو الأقارب أو الأبناء الأكبر لكي يعتنوا بالأطفال الصغــار يؤثــر لدرجة كبــيرة على قــدرة النساء علــى السفــر أو حضور الاجتماعــات، وقد قال أحد القرويــين في أحد المواقع التي زرتها لزوجته (شبــه مازحا ولكن كان قصده واضحا): «هــل أنت ذاهبة إلى الاجتماع ثانيــة؟ حسنــاً خذي الأطفال معــك وفي طريقك خذي البقــرة أيضاً ولا تنسي الماعز!».

الإيثار القسري

ما الذي يجعل النساء يقمن بالعناية؟ إحدى وجهات النظر التي طرحتها أمارتيا سن، ولكنها بصيغ ما شائعة بشكل واسع، ترى أنه في المجتمعات التقليدية مثل الهند فإن النساء عادة ما ينقصهن الإدراك الواضح لمصالحهن الشخصية وأنهن قد يعانين من ضميرية زائفة من حيث إنهن يقدرن رفاهية الأسرة أكثر مما يقدرن رفاهيتهن، هذا أحد الأسباب برأي سن (1990: 126) لاستمرارية كل هذه الأشكال من انعدام المساواة بين الجنسين في المنازل الهندية: «الانعدام الحاد للمساواة يستمر غالباً» بسبب «أن من يقع عليهن العبء الأكبر للعمل يتقبلن شرعية النظام القائم على عدم المساواة ويصبحن شريكات ضمنيات فيه» الدارسين الآخرين جادلوا بشدة لصالح الفكر القائلة بأن النساء بطبيعتهن أكثر إيثاراً من الرجال ويجدن متعة خاصة في تقديم العمل على العناية، أو أن لديهن نفساً أقل انفصالية أو أنهن ينشأن اجتماعياً لكي يضحين برفاهيتهن من أجل رفاهية أولادهن (راجع الأدبيات التي تم التطرق لها في إنغلاند 1989).

كلتا الصيغتين لهذه الفكرة حول كون الدوافع متعلقة بطبيعة الجنسين بهذه الطريقة مثيرة للاهتمام ولكنها يجب أن تخضع للجدل، خذ مثلاً فكرة أن النساء قد يعانين من شكل من أشكال الضميرية الزائفة: من وجهة نظر العين الملاحظة من الصعب أن تحدد من السلوك الظاهري للأشخاص

إذا ما كانوا يخضعون لنظام مجحف بسبب كونهم يقبلون شرعيته أو لأنهم لا خيار لهم، انظر إلى ما تقوله بعض الفلاحات في شمال الهند:

«نحن النساء نبقى في البيت ونقوم بالعمل الذي يقصم الظهر حتى إن كنا مريضات فليست هناك إجازات مرضية لنا ولا نملك أي مال يخصنا وعندما يعود الرجال إلى البيت علينا أن نطرق بنظرنا ونحني رؤوسنا» (شارما 1980: 207).

هنا المظهر الخارجي للخضوع (نطرق بنظرنا) لا يعني أن النساء يفتقرن إلى إدراك مصالحهن الشخصية، بل إنه يعكس استراتيجية للبقاء تنتج عن القيود الموضوعة على قدرتهن على متابعة مصالحهن بشكل واضح (ليس لنا مال خاص بنا) الخضوع لا يعني بالضرورة الاشتراك.

لو امتلكت هذه النساء بعض المال أو الحقول فقد يتمكنّ من المطالبة بحقوقهن والمطالبة بصفقة أفضل ضمن الأسرة، والحل لن يكمن في جعل النساء يدركن أنهن يستحققن أفضل مما يحصلن عليه بقدر ما يكمن في تقديم خيارات تقوي من قدرتهن على المساومة مثل تقديم الوظائف أو الممتلكات لهن.

وفكرة أن النساء أكثر إيثاراً من الرجال يجب إخضاعها للنقاش أيضاً، ومع أنها خلافاً لفكرة الإدراك الخاطئ تقتضي وجود الوعي، وبعض التصرفات الملحوظة لدى النساء تبدو كأنها توحي بأنهن أكثر إيثاراً من

الرجـال، فمثـلاً النسـاء الفقيرات كما ذكـر سابقاً عادة ينفقـن معظم ما يكسبنه على احتياجـات الأسرة وفي العديد من الأسر الهندية تأكل النساء آخراً ويطعمن أفضل الطعام لأبنائهن وأزواجهن ولكن مثل هذه الأدلة قد تتطابق مع المصالح الذاتيـة فمع ضيق الخيارات الخارجية قد تسعى النساء لتحسـين رفاهية الأسرة لأن ذلـك يصب في مصلحتهـن الشخصية على المدى الطويـل (حتى لو كان ذلك ينقص من رفاهيتهـن المباشرة) طالما أن النساء أكـثر اعتماداً على الأسرة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من اعتماد الرجال على الأسرة وبما أن هذا الاعتماد أطول أمداً في المعدل حيث إن معـدل أعمارهن أطول، وبشكل مشابه فـإن الاستثمار أكثر في الأبناء بـدلاً من البنات يطابق تماماً مصالحهن الشخصية عند أخذ ميزات الذكور في سوق العمل، ومن حيث الممتلكات بعين الاعتبار، ومن المثير للاهتمام أنه في المجتمعات الأمومية مثل الغارو والمغاليا حيث النساء لديهن تقليدياً حقـوق قوية في الأرض، لا تنتظر النساء الأزواج الذين يعودون متأخرين لتناول وجباتهن المسائية (ناكاني 1967).

بكلمـات أخرى عندمـا يكون لدى النساء مـوارد ضعيفة فإنهن ينفقن طاقاتهـن وما يكسبنه علـى الأسرة وهذا متسق مـع مصالحهن الشخصية بقدر اتساقه مع الإيثار، وبشكل واقعي فإن كلا المبدأين يؤثر.

وبشـكل أساسي معظم النسـاء يحتمل بالأطفال. العـبء الكبير لعمل

المنـزل والعنايـة بالأطفـال بسبـب افتقارهـن للخيارات خـارج الزواج وشعورهـن بإحساس بالمسؤولية (وخاصـة تجاه الأطفال) وهذا ما يسميه فولـبر (1998: 25) «الإيثار المفروض اجتماعيـاً» والنساء من أرضيات مختلفـة تماما يتحدثن عن هـذا الأمر بطـرق مشابهة كثيراً، فمثـلاً النساء المتعلمـات مـن الطبقة الوسطـى في مدينـة بوبانيشوار قلـن في وصفهن للصعوبـات في الجمع بين العمل والعناية بالأطفال للباحثة سوزان سيمور (1999: 234) «إن لم تكـوني محظوظـة... فعليـك أن تبقـي في البيـت وتعتنـي بالأطفال... من المفترض أن يتحمل الرجـال أيضاً المسؤولية عن أطفالهم ولكن الرجـال لا يزعجون أنفسهم لهذه الدرجة وتضطر النساء لاستلام زمـام الأمـور... في كل البلدان يحدث ذلـك» وبشكل مشابه أخـبرت المزارعات في غرب البنغال مديرية الربح والإصلاح الزراعي في عـام 1980: «من المسؤول عـن أطفالنا؟ رجالنا ليسوا المسؤولين، بل هم مسؤوليتنا» (مذكور في مازومدار 1983: إكس).

النساء غالباً ما ينظرن إلى مثل هذه المسؤوليات كإجبار اجتماعي ويعبرن عن ذلك أحياناً بنوع من الاستسلام (هذا نصيب النساء)، وأحياناً بمرارة، إن وجهـات النظـر التي ذكرت أعـلاه للنساء القرويـات في شمال الهند اللاتـي تذمرن مـن العمل المنزلي الذي يقصم الظهـر تظهر ذلك تماماً مثل وجهات النظر المذكور أدناه:

«عندما أعود إلى البيت أكون منهكة القوى ولكن ذلك لا يهمه فعلي أن أطبـخ التيفين المسائي ووجبة الليل» (نساء عاملات من المدينة، منقول في رامو 1989:125).

«غالبا ما أسمي مطبخي بالسجن، لقد زججت هنا مدى الحياة» (نساء عاملات من المدينة، منقول في رامو 1989:125).

«نحن إمـاء العبيد... يجب أن يكون للنساء أيضاً ساعات عمل محددة، نحـن أيضاً يجـب أن يكون لنا فترة استراحة» (نسـاء ريفيات، منقول في هوروويتس وكيشوار 1982: 17).

هذه الأصـوات (كأس الحزن المرير؟) لا توحي بـأن النساء يجدن متعة كبـيرة في كونهن المسؤولات الوحيدات عن العمـل على العناية يوماً بعد يـوم وحتى لو كن يجدن مثل هـذا العمل ممتعا لبعضـ الوقت، في الواقع سيكون من المدهش ألا يؤدي مثل هذا النظام غير المعد لأي وظيفة معطاة اجتماعياً لنوع من الغربة.

على العمـوم لا يبدو الانسجـام والمساواة كصفات مميـزة لمعظم الأسر الهنديـة، والأسرة الهندية المثالية التي يشعر الناس أنها ستتفكك من خلال الاستقلال الاقتصادي للنساء هي أسرة خيالية أكثر من كونها أسرة حقيقية، ربما حان الوقت لإعادة التفكير بالأسر بشكل أكثر واقعية للنظر في إمكانية تحولها إلى الأسر التي يتخيلها الناس.

إعادة التفكير في الأسر

تحتاج العربة إلى عجلتين اثنتين

(امرأة غوجاراتية للمؤلفة، كانون الثاني 1999)

لتحقيق المساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء نحتاج إلى مساواة أكبر في التعليم والتوظيف والفرص وأكثر من أي شيء آخر في القدرة على الحصول على ممتلكات، وأخيراً، وليس آخراً، يجب أن يكون هناك تشارك منصف في العمل المنزلي والعناية بالأطفال والعناية بالمسنين ضمن الأسرة.

ولكن لكي يشارك الرجال في العمل على الرعاية يحتاج الأمر إلى تحول كبير في العادات الاجتماعية والمواقف المتعلقة بدور الجنسين وقدراتهما، في البلدان الغربية وبين الأسر الثنائية الكاسبين فإن مشاركة الذكور في العمل المنزلي والعناية بالأطفال، ومع أنها بعيدة من كونها عامة بين الناس، ليست نادرة مع أن نسبة المشاركة تختلف بشكل كبير وليس هناك الكثيرون ممن يحققون نسبة النصف بالنصف، الرجال الذين يقومون فعلاً بحمل جزء من تلك المسؤوليات يقولون إنهم يجدونها سارة وأنها تقوي زواجهم (دويتش 1999)، في الهند لا يزال من النادر للرجال أن يشاركوا في العمل المنزلي والعناية بالأطفال مع أنه في بعض الدوائر الاجتماعية (مثل الأزواج الشباب في المجال الأكاديمي) لا يعد هذا الأمر

غريباً، إن كون العديد من أسر الطبقة الوسطى في الهند تستأجر مساعدات منزليـات يخفي حقيقة أن عدداً كبيراً من المهام لا تزال تقوم بها النساء في هذه الأسر وكما ذكر سابقاً فإن النساء لا يزلن يحملن مسؤولية التأكد من أن هذا العمل يتم إنجازه.

كمـا أن معظم النساء الهنديات (مـن بنات الريف والمدينة) لا يعشن في عائـلات كبيرة مجتمعة حيث يتم التشارك على مثل هذه الأعمال بين عدة نسـاء، فالتحول المدني لا يساعد على إبقاء الأسر الموسعة، فالأعمال المدنية تشتـت الأسر من حيـث المهن والمـكان ومعظم المساكن المدنيـة لا تتسع لإعداد كبيرة من أفراد الأسر تحت سقف واحد، واليوم فإن الشكل السائد للأسـرة في الهند هو الأسـرة النووية ومن المحتمل أن يـزداد انتشارها مع بـروز طيف واسع من الصيـغ الفرعية بما فيها المزيد مـن الأسر التي يعيلها أحد الوالدين فقط أو الأسر التي تتألف من شخص واحد، إن الأسر النووية تجعل من مشاركة الذكور في العمل المنزلي والعناية بالأطفال والمسنين أمراً أكثر إلحاحاً.

عـلاوة على ذلـك فإن تحول تقسيم مثـل هذه المهام نحـو المساواة بين الجنسين سيتطلب مع الزمن نوعاً من التحول في التنظيم الاجتماعي للعمل خـارج المنزل، في القطاع غير الرسمي بين الأسر التي تعمل في الزراعة أو في أنـواع مختلفـة من التوظيـف الذاتي يمكن إيجاد حـل لتوزيع مثل هذه

المهام من خلال بعض الترتيبات بين أفراد الأسرة، لكن في القطاع الرسمي فـإن المسألة تصبح أكبر من مجرد تعديلات موضعية وتتعلق أكثر بتعديلات قانونيـة هامشية مثل منح إجازة أبوة بالإضافـة لإجازة الأمومة (كما هي الحال في العديد من البلدان الأوربية)، قد يتطلب ذلك تغييرات راديكالية تسمـح لكل من الرجال والنساء بالحصول علـى أوقات عمل أكثر مرونة (وقـد أصبح ذلك ممكناً أكثر من خلال الثورة التقنية) والمزيد من خيارات الأعمـال المغريـة ذات الدوام الجزئي وإمكانية الخـروج المؤقت من سوق العمـل والعودة إليه من دون تكلفة فرص كبيرة وما إلى ذلك، وهكذا فإن النسـاء هن مـن ينتهي بهن المطاف بقبـول العبء المـزدوج للعمل المنزلي والعمـل خارج المنزل أو ترك العمل لبضع سنوات «إلى أن يكبر الأطفال» أو القبـول بأعمال بأجور متدنية ودوام جزئي، وبالتأكيد فإن هذا لا يعتبر نظام فرص اقتصادية متساوية للجنسين.

بعض الدارسين في الواقع يقترحون النظر إلى الأطفال (كبضائع عمومية) (فولـبر 1994)؛ ففوائـد تربية الأطفال بصحة جيدة وقـدرة اقتصادية لا تعـود فقط إلى أسرهـم بل على المجتمـع ككل، الأطفال يمثلـون استثمار المجتمـع في المقـدرات البشرية، ومؤشـراً لتطور البلاد الحـالي وإمكانات تطورهـا المستقبلي، والمسؤولية عـن العناية بهم يجب أن تقع على الجميع وليس فقط على مجموعة من الأفراد وهي النساء، وإذا اعتبرنا فعلاً الأطفال

(والمسنين) كبضائع عمومية؛ فإن السماح بإعادة الترتيبات في أنماط العمل ومكان وزمان العمل للتمكين من التوزيع المنصف بين الجنسين للعناية يعد أيضاً مسؤولية المجتمع ككل، والصيغة الفعلية للعناية المطلوبة ستتغير بالطبع مع الزمن حيث تتراجع نسب الخصوبة وتقل الحاجة إلى العناية بالأطفال بينما يرتفع معدل الأعمار وتزداد الحاجة للعناية بالمسنين.

تحدث الناس من وقت إلى آخر حول الحاجة إلى أن تتولى الدولة بعض جوانب العمل على العناية، والعديد من البلدان الغربية قامت بتجارب متنوعة حول أشكال من (دولة الرفاهية)، ومن الواضح أن الدولة لا تستطيع التنصل من مثل هذه المسؤولية، كما أن لها دوراً مهماً لتلعبه في مساعدة المجتمع في التحرك نحو توزيع للعمل أكثر إنصافاً بين الجنسين، سواء بوصفها مشغلاً كبيراً، أو بوصفها مقدماً للعديد من الخدمات الاجتماعية، ولكن نادراً ما قامت حتى أكثر دول الرفاهية كرماً باستبدال أكثر من جزء هامشي من المهام الكثيرة التي تتم في البيت أو جودة العمل على العناية، والهند أمامها طريق طويل لتمشيه لكي تجعل إجراءات الرفاهية فاعلة حتى بالنسبة للمعدمين.

هناك عامل ثالث غالباً ما يلاقي القليل من الاعتبار في هذا الخصوص وهو المجتمع المحلي الذي يمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في جعل جزء من العمل على العناية مسؤولية عمومية، بالطبع لذلك يجب أن يبدو مجتمعنا

في المستقبل مختلفاً عن ما هو عليه الآن؛ ففي الهند في الخمسينيات وبين أسر الطبقة الوسطى التي كان يكسب رزقها الرجال عادة، كانت النساء كزوجات هن من شكلن شبكات للمناطق مع النساء الأخريات وخلقن شعورا بالمجتمع وبدأن طيفاً واسعاً من النشاطات الدعم بين الأسر، وقد أصبح هذا أكثر ندرة مع دخول نساء أكثر إلى القوى العاملة، وحيث إن المدن تتميز بشكل متزايد بكون الأسر تعيش في عزلة نسبية عن بعضها البعض.

مثل هذه التوجهات ترافقت بتفكك المجتمع في الغرب مع وجود كل التأثيرات السلبية على النسيج الاجتماعي، هل حدوث ذلك أمر لا مفر منه في الهند أم أننا نستطيع تشكيل نوع جديد من المجتمعات التي تتأقلم مع تغير أشكال الأسرة وتقدم خدمات الدعم المتبادل؟ مثلاً، هل نستطيع خلق مجتمع حيث تتشارك تجمعات صغيرة من الأسر النووية في بعض جوانب العناية بالأطفال والمسنين وحتى العناية بالمرضى؟ مثل هذا النظام للدعم في المجتمع يمكن أن يعتمد جزئياً على العمل التطوعي لأبناء المجتمع، وجزئياً على المساعدة من الدولة (مثلاً عند الحاجة إلى بعض البنى التحتية والأشخاص المتخصصين) عندئذ يمكن للعناية بالأطفال والمسنين أن تكون جماعية أكثر من دون أن تكون أقل شخصية (كما في الخدمات التي تقدمها الدولة بالكامل أو يقدمها السوق)، المسنون (وحتى الشباب)

يستطيعـون أن يلعبـوا دوراً إيجابياً في مثل هـذه الترتيبات، والأطفال في الأسر التي يعيلها أحد الوالدين يمكنهم تلقي عناية أفضل.

وهنـا توجـد إمكانية التعلـم بين البلـدان، فمثلاً التجـارب القائمة في تزويد المجتمع بالخدمات ذاتياً في البلدان الصناعية والنقاشات الدائرة بين الدارسين المناصرين للمـرأة حول كيفية جعل العناية أكثر إنصافاً للجنسين مع مزيج أفضل من المسؤولية العامة والخاصة يمكن أن تقدم مؤشرات للهند (انظـر مثلا برغمان 1986 ودورنبوش وستروبر 1988) وبنفس الطريقة يمكـن للتفكير الجديـد والتجارب في الهند حول هـذا الموضوع أن تقدم مؤشرات للبلدان الأخرى.

بمـا أن الكثير من الهند لا يزال ريفياً، والتحول المدني لا يزال قائماً؛ فإنه من الممكـن التخطيط لصيغ بديلـة للعيش الاجتماعي، ومـن المشجع أنه في القـرى لا تزال بعض الجماعـات مستعدة لحمل بعضـ المسؤولية عن الخدمـات الاجتماعية؛ فالسنة الماضية في تلال أوتـار براديش مثلاً رأيت عدة حالات قام فيها الفلاحـون الذين استقطبتهم منظمات غير حكومية (NGOs) ببنـاء حضانـات للأطفـال بشـكل كامـل من خـلال العمل التطوعي كما قاموا بجمع التمويـل لتوظيف مدرسين، والأمهات اللاتي كن يضطررن سابقاً لحبس أطفالهن الذين لم يصلوا إلى سن المدرسة بعد في البيـوت لكي يخرجـن للعمل في الحقول أصبحن يشعـرن بالارتياح لأن

أطفالهن سيتم إطعامهم ومسح أنوفهم وتعزيز عقولهم وابتسامتهم.

بالطبع هذه الحضانات تديرها عادة نساء والربط بين النساء وتربية الأطفال لم يتم تحديه، في المؤسسات التي يديرها المجتمع يظل من المهم عدم تكرار التقسيم الموجود للعمل بين الجنسين وأن لا تظل النساء مسؤولات وحيدات عن العناية بالأطفال وما يتعلق بها، ولضمان ذلك فإن التخطيط لخدمات المجتمع الجديدة يجب أن يكون قائماً بشكل واع على المساواة بين الجنسين، وبكلمات أخرى مع مرور الزمن فإن فكرة المساواة بين الجنسين تحتاج إلى التجذر ليس فقط ضمن الأسر بل أيضاً في المؤسسات خارج إطار الأسرة، وهذه المؤسسات يمكنها لعب دور داعم في خلف أسر أكثر مساواة.

نعود للسؤال الأساسي الملح: هل الرجال مستعدون لحمل عبء مساوٍ (والحصول على متعة مساوية) من المهام التي كانت حتى الآن مسؤولية المرأة؟ في المجتمع المستعد للقيام بتعديلات تسمح للرجال والنساء بحمل المسؤولية معاً (والتمتع) بمثل هذه المهام؟

وعلى العكس فإن الإجراءات التي تمكن من التشارك القائم على المساواة بين الجنسين في العمل على العناية والعمل المنزلي ستقربنا بدلاً من أن تبعدنا عن الأسرة المثالية القائمة على الحب والتشارك (والمجتمعات المتماسكة) التي يرى الكثيرين أنها مهددة من خلال المساواة بين الجنسين

والاستقلال الاقتصادي للنساء.

تغيير العادات الاجتماعية

هل يمكن للعادات الاجتماعية المتعلقة بأدوار الجنسين أن تتغير بهذا الشكل الدراماتيكي؟

بشكل تقليدي معظم علماء الاجتماع، وخصوصاً الاقتصاديين، يفترضون أن التفضيلات الفردية والعادات الاجتماعية معطاة من الخارج، وفي الواقع لو نظرنا من منظور تاريخي لرأينا أن العادات الاجتماعية ليست غير قابلة للنقاش، حتى لو كان الأفق الزمني لتغيير بعض الأنماط من العادات طويل الأمد.

في أي وقت ما ولأي مجتمع ما فإن الكثير مما يتم تبريره باسم (التقاليد) يقع ضمن مجال ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بوردو (1977: 167 – 70) (الدوكسا)، أي ما يتم قبوله كجزء طبيعي وواضح من النظام الاجتماعي – «ما لا يناقش ولا يسمى ويتم قبوله بدون جدل أو تمحيص، وعلى وجه النقيض من الدوكسا هناك ما يسميه مجال الرأي، ما يتم التساؤل عنه علناً»، «موضع المواجهة للحوارات المتنافسة»، والخطوة الأولى لتغيير ما كان يتم التسليم به بدون جدال، مثل أدوار الجنسين وحقوق المرأة وقدراتها هو جلب ما لا يناقش إلى ساحة المواجهة، وهذا يحدث منذ

مـدة لدرجة ما نتيجة لجهود النساء (الجماعية والفردية) في عدة ساحات، لكن للذهاب أبعد من مجرد الحوار أعتقد أن هناك ثلاثة عوامل فيما يخص أدوار الجنسـين: أولاً الدور الذي تلعبه مؤسسـات الثقافة العامة والتعليم في بناء أدوار الجنسين، ثانيـاً الدوافع الاقتصادية التي تدفع النساء لتحدي العـادات الاجتماعية التي تقيدهن، ثالثاً وجـود جماعات تستطيع تقوية قدرة النساء على التحدي الناجح لمثل هذه العادات.

خذ مثلاً المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام (بتعريفها الواسع الذي يشمل الجرائد والتلفـاز والراديو والأفلام والمسرح، إضافة إلى الأدب والفنون)، هـذه المؤسسات يمكنها التأثير في بناء العـادات الاجتماعية المتعلقة بأدوار الجنسـين إما بالاتجاه التقدمـي أو التراجعي، وفي السنـوات الأخيرة كان هناك الكثير من الانتقادات المناصـرة للمرأة للمناهج والنصوص المدرسية والجامعيـة وللصور والرسائل الموجهة في وسائـل الإعلام الحديثة، إضافة إلى المحـاولات لخلق برامج ونصوص بديلـة، هذه الجهود كلها تسهم في تعريـف أدورا الجنسـين وعلاقاتهما تجاه أكثر مساواة، ولكـن علينا أيضاً تتبع النتائج الكاملة لمثل هذه الإعادة للتعاريف على مؤسسات مثل الأسرة والمجتمع وعلى تنظيم العمل.

والضـرورات الاقتصادية أيضاً تقود العديد مـن النساء لتحدي العادات الاجتماعيـة إما بشكل علني أو ضمني، فمثـلاً في القسم الريفي الشمالي

من جنـوب آسيا تتطلب عادات البوردا ألا تبحث النساء عن عمل خارج البيـت وخاصة في حقـول الغير ولكن الفقـر يدفع النسـاء للقيام بذلك، وبقيامهـن بذلـك فإنهن يكسرن عـادات البوردا وهكـذا فإنهن يتحدين ضمنياً تلـك العادات، ولكن يبدو أن تشكيـل جماعات تضامن ونشاط مشترك هي أمر ضروري للتحدي العلني المؤثر لتلك العادات.

أحـد الأمثلـة التي توضـح ذلك هي تجربـة العضـوات في المنظمة غير الحكومية BRAC (لجنة التنمية الريفية في بنغلاديش) في بنغلاديش، وهنا مـن جهة فإن الحاجة الاقتصادية دفعت النساء للسعي للعمل خارج البيت وتحدي عادات البوردا المقيدة لهن: «يقولون إن ما نفعله معيب وليس فيه كرامة... هل من الخير أن نجلس بلا عمل وبلا طعام التزاماً بما يقولونه؟... لم نعد ننصت للملالي بعد الآن» (مذكور في تشين 1983: 175–6) ومن جهة أخـرى فقد قامت مجموعات التضامن ضمـن BRAC بدعم قدرة النسـاء على التغيير الفاعل للعادات، وكمـا لاحظت عضوة في BRAC الآن لا أحد يتحدث عنا بسوء بل يقولون: «لقد شكلن مجموعة وهن الآن يكسبن المال وهذا جيد» (مذكور في تشين 1983: 177). وتذكر النساء في منظمة BRAC أنه نتيجة لمساهمتهن الاقتصادية وقوة مجموعتهن فإن أزواجهـن الآن أقل معارضـة لانضمامهن إلى BRAC وأقـل إساءة لهن لفظيـاً وجسدياً، وأكثر تقبلاً لإعطائهن الحرية في التنقل وأكثر تسامحاً، مع

تعاملهـن مع رجال غربـاء في سياق العمل، بكلمـات أخرى لقد حدث تخفيف في العادات الاجتماعية المقيدة في البيت وخارجه.

في الواقـع أن خـبرة العديد من جماعات النساء علـى مستوى القواعد الشعبيـة على طول جنوب آسيا تظهـر أن تحدي العادات الاجتماعية التي تعـرف أدوار النساء عادة ما يتم كناتج ثانـوي لتشكيل جماعات من أجل تقديم أكثر فاعلية لبرامج اقتصادية، ومع ذلك فالشيء الذي ما زال ينتظر أن يتم تحديه بشكل كافٍ هو التقسيم غير العادل للعمل بين الجنسين (التقسيم غير المنصف للممتلكات بـين الجنسين) ضمن الأسرة، وهنا يتطلب الأمر المزيد مـن التفكير الخلاق والدفع نحو تغيير المواقـف وذلك ليس فقط من قبـل العلماء والناشطين المناصرين للمرأة ولكن أيضاً من قبل كل من يسعى لتحقيق مجتمع قائم على المساواة والديمقراطية، وبشكل خاص فإن الجهود المبذولـة لتحقيق المساواة بين الجنسين يجب أن ينظـر إليها ليس بوصفها (مشروعاً للنساء) فحسب بل كأمر أساسي أيضاً لتحرير الرجال.

وفي الخلاصة فإن بناء شراكة قائمة على المساواة الاجتماعية والاقتصادية بـين النساء والرجـال يتطلب إعادة النظر في افتراضاتنـا حول المؤسسات الاجتماعيـة الأساسية، وخاصة الأسرة وحـول أدوار الرجال والنساء في البيـت والمجتمع، إن تحويل هذه الأدوار والمؤسسات قد يتطلب عقوداً أو حتى قرناً، وآمل ألا يستغرق ألفية.

المراجع

Agarwal, Bina. 1998a. ‹Widows versus Daughters or Widows as Daughters? Properry, Lnd and Economic Security in Rural India,› Modern Asian Studies, Cambridge, Vol. 1 (Part 1). 32(1): 1-48.

____1998b. ‹Disinherited Peasants, Disadvanandatged Workers: A Gender Perspective on Land and Livelihood,› Economic and Political Weekly, 33 (13): A2-A14.

___1997, ‹ Bargaining and Gender Relations: Within and Beyond the Household,› Feminist

___1994. A Field of One›s Own: Gender and Land Rights in South Asia, Cambridge, Cambridge University Press.

___1976. ‹Exploitative Utilization of Education Womanpower,› The Journal of Higher Education, New Delhi, 2 (2).

Arunima, G. 1992. ‹Colonialism and the Transformation of Matriliny in Malabar,› Ph. D dissertation, Department of History, University of Cambridge.

Basu, Aparna and Bharti Ray, 1990. Women›s Struggle: A History

of the All India Women›s Conference: 1927-1990, Delhi: Manohar Publications.

Basu, Srimati. 1999. She Comes to Take Her Rights: Indian Women, Property and Propriety, Albany: State University of New York Press.

Bourdieu, Pierre. 1977. An Outline of the Theory of Practice, Cambridge: Cambridge University Press.

Bergmann, Barbara. 1986. The Economic Emergence of Women, New York: Basic Books.

Caldweel, John G. , PP. H. Reddy and Pat Caldwell. 1988. The causes of Demographic Change: Experimental Research in South India, Wisconsin: The University of Wisconsin Press.

Chatterjee, Partha. 1993. ‹ The Nation and its Women,› in The Nation and its Fragments, Princeton: Princeton University Press, 116-134.

Chen, Martha. 1983. A Quiet Revolution: Women in Transition in Rural Bangladesh. Cambridge MA: Schenkman Publishing House.

Datar, Chhaya and Hema upendra. 1993. ‹Deserted Women Break Their Science› in Chhaya Datar (ed.) The Struggle against Violence, Calcutta: Stree Publications.

Deutsc, Francine M. 1999. Having it All: How Equally Shared Parenting Works, Cambridge: Harvard University Press.

Dornbusch, S. M. and Myra H. Strober. (eds.) 1988. Feminism, Children and the New Families, New York and London: The Guildford Press.

Dreze, Jean. 1990. ‹ Widows in India› Discussion paper No. DEP 46. The Development Economics Research Programme, London School of Economics.

Dreze, Jean and Amartya Sen. 1995. India: Economic Development and Social Opportunity. New Delhi: Oxford University Press.

Duraiswamy, Malathy and P. Duraiswamy. 1996. ‹Sex Discrimination in Indian Labour Markets› Feminist Economics, Summer, 2 (2): 41-62.

Dwyer, Daisy and Judith Bruce. (eds.) 1988. A Home Divided: Women and Income in the Third World, Stanford: Stanford

University Press.

England, Paula. 1989. ‹A Feminist Critique of Rational-Choice Theories: Implications for Sociology›, The American Sociologist, Spring, 20: 14-28.

Everett, Jana M. 1979. Women and Social Change in India, New York: St. Martin›s Press.

Folbre, Nancy. 1998. ‹ Care and the Global Economy,› Dept. of Economics, University of Massachusetts, Amherst, 30 October.

___1994. ‹Children as Public Goods,› American Economic Review, 84 (2): 86-90.

Forbes, Geraldine. 196. Women in Modern India, The New Cambridge History of India, IV. 2, Cambridge: Cambridge University Press.

Government of India (GOI). 1949. Constituent Assembly of India (legislative) Debates, II, Part 2, Debate on the Hindu ode Bill, 25 February, 1 March.

___1951. Parliamentary Debates, VIII, Part 2, Debate on the Hindu Code, February.

Horowitz, b. AND Madhu Kishwar. 1982. ‹ Family Life: The Unequal Deal,› Manushy, 11: 2-18.

Iswaran, k. 1968. Shivapur: A South Indian Village, London: Routledge and Kegan Paul.

Jayawardena, Kumari. 1995. The White Woman›s Other Burden: Western Women and South Asia during British Rule, London: Routledge and Kegan Paul.

Joshi, Heather. 1990. ‹The Cash Opportunity Costs of Childbearing An Approach to Estimation Using British Data,› Population Studies (UK), 44: 41-60.

Kimar, Radha. 1983. The History of Doing: An Illustrated Account of Movements for Women›s Rights and Feminism in India, 1800-1990, London Verso.

Mazumdar, Vina. 1983. ‹ Editor›s Note› in Vina Mazumdar, (ed.) Women and Rural Transformation—Two Studies, New Delhi: Concept Publishing House.

Nakane, Chi. 1967. Garos and Khasis: A Comparative Study in Matrilineal Systems, Paris and The Hague: Mouton Press.

Pothen, G. N. 1989. ‹Divorce in Hindu Society,› Journal of Comarative Family Studies, Autumn, 20 (3): 377-392.

Ramu, G. N. 1989. Women, Work and Marriage in Urban India: A Study of Dual and Single Earner Couples, New Delhi: Sage Publications.

Sen, Amartya K. 1990. ‹Gender and Cooperative Conflicts,› in Irene Tinker (ed.) Persistent Inequalities: Women and World Development, New York: Oxford university Press, 123-49.

Seymour, SusanC. 1999. Women, Family and Childcare in India: A World in Transition, Cambridge: Cambridge University Press.

Shelley, Percy B. (1817) 1901. ‹The Revolt of Islam: A poem in Twelve Cantos,› in The Complete Poetical Works of Percy Bysshe Shelley, Cambridge MA: Houghton Mifflin Company, The Riverside Press.

Shramshakti. 1988. Report of the National Sector 9New Delhi).

Sharma, Ursula. 1986. Women, Work and Property in North-west India, London and New York: Tavistock Publications.

Straus, M. A. , R. J. Gelles, and S. Steinmetz. 1980. Behind Closed

Doors: Violence in the American Home, Garden City, New York: Doubleday.

Strauss, John and k. Beegle. 1996. ‹ Intrahousehold Allocations: A Review of Theories, Empirical and Policy Issues› MSU International Development Working paper No. 62, Dept. of Agriculture Economics, Michigan State University, East Lansing.

Waldfogel, Jane. 1997. ‹ The Effect of Children on Women›s Wages› American Sociological Review, April, 62: 209-217.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

التفكير من خلال الثقافة: استشراف الألفية


@Ahmedyassin90

رستم فاروتشا

يكاد الخطاب النقدي حول (الثقافة) يتكشف عن إفلاسه بل فقره المفاهيمي أمام التعددية الثقافية التي تبعث على الحيرة والتي لا مرادف لها سوى تعددية وغنى الثقافات الهندية المتنوعة، حتى لكأنه يبدو لنا أنه ليس من الضروري لنا نحن الهنود أن نتأمل في الثقافة، ناهيك أن ندركها؛ لأن ما يهم هو أننا نعيشها ونمتثل إلى قيمها مهما كلف الأمر. من الممكن لنا أن نفهم الثقافة بأنها مسألة عاطفية، لا مشكلة فكرية. في الواقع نحن لا نمتلك حتى الآن منهجية أو مفردات فكرية كافية للتعامل مع الأبعاد المتعددة للثقافة أو الثقافات الهندية. ولهذا، عندما يتم إيلاء الأهمية إلى الخطاب الثقافي، فهو إما أن يكون مقتصراً على المنتديات الأدبية أو تختزل مكانته بجعله على هامش الندوات أو الكتب التي تناقش مواضيع العلوم الاجتماعية. ويبدو أن الخطاب الثقافي الذي يتم اختصاره بمبادرات رمزية من شأنه تسهيل الجدال والنقاش حول المسائل الحقيقية التي تعاني منها الهند في الوقت الحاضر حتى ولو لم يكن يستحق المعالجة بحد ذاته. وفي أفضل أحوالها تعد الثقافة مكملا لتقييمنا لعصرنا الحاضر، لكنها لا تستطيع أن تكون استشرافاً للألفية.

من المستغرب أن هذا التعالي على الثقافة منتشر بكثرة في الدوائر الفكرية على الرغم من أنه يبقى غير معترف به من حيث المضمون، ومن

جهـة أخرى يمكننا أن نقـول ثمة كمّ ثقافي عظيم في الهند إلى درجة يكاد يستحيـل معهـا أن نقرر من أيـن أو كيف نبدأ بالتوصـل لاستيعاب كاف لمعانيـه المتعـددة. وفي الواقـع وفي غمرة انتشـار الكتابـات النقدية التي أخضعت لهـا الهند لدواع تطويرية ثمة نعمة وحيـدة تلقى اعترافاً لائقاً: ألا وهـي ميراثنـا الثقافي. لعلنا لا نمتلـك مخزوناً كافياً من الميـاه لمواطنينا، ومشافينـا، ومدارسنـا، كما أنـه من الممكـن أن تكون أنظمتنـا الصحية بدائيـة، وأن يكـون التلوث قد تجاوز حـدود التحمل البشـري، لكننا لا نزال نمتلك الثقافة، هذه الميزة الثمينة، العظيمة بغموضها والتي لم نستغلها بشـكل كاف بعد. لكم هـو متأصل ذلك الإيمان السـاذج بحيوية الثقافة الباطنيـة (التي في الواقع لا يمكن فصلها عن التدهور البيئي وغياب المرافق العامـة) حتى أن شريحة واسعة من ناشطينا باتوا يؤمنون بسلطتها المخلّصة أساساً، وبالتالي في الوقت الذي يواجه فيه نظامنا السياسي وكذلك جميع مؤسساتنـا الاجتماعية تقريباً انهياراً من الداخـل، ثمة مصلحة متجددة، بـل ملحة، بالثقافة كسلاح ضد التعصب الطائفي وجميع أشكال العنف، وكأن الثقافة أصبحت الملاذ الأخير لإنسانيتنا.

غني عن القول إن هذا الاتكال على الثقافة كسبيل لحل المشكلات الحياتية هـو خداع شنيع للذات، يتم تعزيـزه (تماماً مثل معظم أنواع الخداع) بغياب التفكير النقدي. ولكـي ندرك كنه الثقافة لابد أن نكون مستعدين للتخلص

من حالة النسيان الباعثة على الراحة، وانعدام الإدراك في الوقت ذاته. فبادئ ذي بدء، علينا أن نتصدى للفكرة الثابتة بأن الثقافة هي الإرث النقي؛ فعوضاً عن ذلك، إننا نحتاج إلى أن نؤكد أن الثقافة ليست فقط ما نشأنا عليه، أو ما هـو في دمنا؛ وبالتالي (ملكنا) وليست ملك غيرنا مهما حاولوا هم التكيف مـع أساليب عيشنا نحن؛ فهذا فهم بدائـي للثقافة، يمكن وصفه بالرجعي ما لم يكـن واسع الانتشار، ليس ضمن الشرائح المتدينـة من جماعاتنا السياسية فحسـب، وإنما أيضاً في أوساط السواد الأعظم من العلمانيين الذين يجدون صلـة بين الثقافة والدم، والعائلة ونسباً بعينه. وبعيداً عن تجاهل هذه العناصر البدائيـة التي تشـكل الهوية الثقافيـة لجماعات إنسانية محـددة، فإن الفكرة الأساسية هـي أن أي اعتبار عضوي وطبيعي للثقافة يجازف بأن يتحول إلى فهـم استبعادي للآخرين، بل حتى عنصري أيضـاً. ليس المقصود هنا هو أن الدم ليس أمراً مهماً، وإنما المقصود هو الخطر من أن يتحول الدم إلى معبود.

فبدلاً مـن التمسك باستقلالية موروثات ثقافيـة بعينها، قد يحتاج المرء إلى أن يتوصل إلى إدراك أكبر للعلاقة الممكنة بين هذه الموروثات. ببساطة أكـثر، إن الثقافة ليست الشـيء الموجود بداخلـي أو بداخلك أنت، وإنما ما قـد يكون مشتركاً بيني وبينك. إن هذا الفـراغ البيني هو المكان الذي يتبـدى فيه الزخم الاجتماعي للثقافة بأوضح صوره، وهو بالتحديد ذلك المـكان الـذي يتم تقويضـه بشكل ممنهج مـن خلال الدفـاع المزيف عن

الأصالة الثقافية.

وإذا مـا كان لي أن أستبق الفكرة الأساسية التي أطرحها في هذه المقالة، فإنني أرى أن على هذه الألفية أن تعمل على خلق تفاعل أكثر بين الثقافات الهنديـة؛ فبدلاً من تثمين ميزاتها الخالصـة المفترضة من خلال اختلافاتها البـارزة، والمحتومة، والمحددة، والمنسقة تراتبيـاً، والموزعة جغرافياً، ربما نحتـاج إلى أن نستكشف التلاقح بين هذه الثقافـات في مستوياته الدنيا. وبالطريقة نفسها، بدلاً من أن نضفي الشرعية على عدم اكتراثنا بالثقافات الأخرى تحت ذرائع مزيفة مثل احترام استقلالية تلك الثقافات، نحتاج إلى حشد إمكايات الحوار بـين الثقافات الذي من دونه ربما تتحجر الثقافات أو تستسلم للميول الطائفية.

أمـا العنصر التحاوري في الثقافات فيمكن تحقيقه فقط إذا كنا مستعدين لمقاومـة الفكرة المقيدة السائدة على نطاق واسـع، والقائلة إن الثقافة هي نظـام جمالي، أو أيقونة، أو باختصار مجموعـة من المهارات. هذه إحدى طرق تفسير الثقافة التي تحتكرها عموما مجموعة من الفنانين، لكنها ليست الوسيلـة الأكثر نفعاً لنشر أهميتها في مستوياتهـا الدنيا؛ فأنا أرغب في أن أشـير إلى أن الثقافة كعملية تقدم وجهة نظـر أكثر فاعلية يمكن من خلالها أن يتـم الاعتراف باشتراك المجتمعـات المختلفة في الخلق الحقيقي للثقافة، والراجح أن هذه العملية التي هي عبارة عن علاقة تفاعلية عظيمة أكثر من

كونها وسيلة للتواصل تكتسب زخمها من التداخلات المحفزة وليس من خلال أشكال الخبرة الحالية.

ولهذا وبساطة، يمكن مقارنة الثقافة بذلك العنصر الغريب (حرفياً الخثارة) التي تجعل الحليب يتخثر من أجل إنتاج اللبن الرائب. وفي هذا الواقع الهندي المألوف جداً -حقاً إن الثقافة شيء مألوف كما ذكّرنا ريموند ويليامز منذ عدة أعوام مضت- ثمة عملية تفاعل خاصة يتم فيها امتصاص الخثارة في اللبن الرائب، الذي تستخدم بقيته الباقية من جديد في تحضير كمية أخرى من اللبن. تساعدنا هذه الصورة في تصور تعقيدات عملية التفاعل الحاصلة بين الثقافات؛ إذ يصبح فيها من المستحيل تقريبا تمييز السبب من النتيجة في أية عملية تغيير.

قبل التوسع في شرح أنواع العمل التحفيزي التي قد تتم الحاجة إليها أثناء التفاعل الثقافي في هذه الألفية، سيكون من المفيد أن نفصّل القول في مفهوم الاعتيادية في ثقافات الحياة اليومية لعلنا نستطيع فك لغزها؛ فعلى أحد المستويات تضمن الاعتيادية استمرارية البشر على مستوى التفاعل العادي بين البشر، لكنها من الممكن أن تخفي مصادر الفصل والتمييز الأكثر تسببا في العنف والشقاق. في الواقع ليس من الضروري أن تكون الأشياء الحياتية الصغيرة بريئة أو صالحة. وما جعلنا مدركين أكثر لهذه المُسلّمة هو الدراسات الأولى لثقافة التقسيم وثقافة الغالبية العظمى من

(الداليــت)[1]، التي تــبرز الحقيقة المُرّة القائلة بأنــه إذا كانت الثقافة عادية فمن الممكن أن تكون عنيفة أيضاً.

في البحث الأصيل الذي قــام به أورفاشي بوتاليا في أصوات من الحقبة التقسيمية في الهند (Butalia 1998) يقدم إلينا دليلاً يظهر الكيفية التي تستطيــع من خلالها أصغر المحرمات المرتبطــة بعلاقات التآلف الظاهري المتبادلة بين المجتمعات المسلمــة والهندوسية ومجتمعات السيخ في أيام ما قبــل التقسيم أن تنتج أكثر الأشــكال اللاعقلانية للكراهيــة الطائفية على المستويــات اللاشعوريــة. وما بدا علــى أنه تفاهم بــين المجتمعات –على مبــدأ أنتم تتمتعون بقواعدكم الخاصة بسلوكياتكم ونحن نتمتع بقواعدنا الخاصــة بنــا– كان واضحاً أنه لم يكن قوياً بما فيــه الكفاية لمقاومة الازدياد المفاجــئ لفقدان وعي طائفي متأصل بعمــق، والذي لا يزال ينتاب الذين عاصروا التقسيم حتى هذا اليوم.

يتســاءل أحد المعاصريــن بحزن في تاريــخ بوتاليا غير المكتــوب قائلاً: كيف يمكن للبشرية أن تسامحنا؟ في إشارة ليس إلى حقائق القتل الوحشية، والجريمــة، والتعذيــب، والانتحار خــلال التقسيــم فحسب، وإنمــا أيضاً

(1) حاشية المترجم: (الداليت) كلمة هندية تعني المضطهدين، وهم مجموعة ضخمة من المواطنين الهنديين الذين يعانون من الفقر والحرمــان بسبب انتمائهم إلى الطائفة الاجتماعية الأدنى، أو المنبوذين من الطوائف الأخرى (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

إلى وحشيـة الحيـاة اليومية التي لطالمـا كانت تبدو على أنهـا غير ضارة، خصوصـاً إلى القوانين الثقافية المحيطة بالمسألـة الشائكة المتعلقة بالمؤاكلة بين المجتمعات:

إذا أتـوا هم (المسلمون) إلى بيوتنا، سنقوم نحن (السيخ) بوضع وعاءين في إحدى زوايا بيتنـا، وسنطلب منهم أن يلتقطوا هذين الوعاءين ويأكلوا بهما ثم يغسلوهما ويضعوهما جانباً، وكان ذلك شيئاً مزعجاً جداً؛ ولهذا السبب أتت باكستان إلى الوجود (Butalia 1998: 221).

في الواقـع إن ضعف الصوت في التاريخ المنقول مشافهة هو الذي يتيح لنـا أن نتوصل ليس إلى الحقيقة أو السبب الرئيسـي لأي انتشار للعنف، وإنمـا إلى شرح لأسبابه المتعددة التي ازدادت سـوءاً في الحالة الطبيعية. أما دقـة التفاصيـل التي لا يمكن الاعتماد عليها أو تلـك التي لا ترقى لأن يتم تضمينهـا في الخطاب التاريخي التقليدي فهـي تشهد بخطورة تعقيدات ثقافة الحياة اليومية التي يتم فيها توطين ابتذال الشر.

يلفـت الفيلسـوف السياسي راجيـف فارغافا في معرض أفكاره عن مستقبـل التعدديـة الثقافيـة الانتبـاه إلى فعالية الاختلافـات الصغيرة كما تصورهـا ملاحظة فرويد القويـة: كلما كانت الاختلافـات الحقيقية بين البشر أصغر، بدت أكبر في مخيلاتهم (...) إن الأشخاص يتصرفون كأنهم منقسمـون بشكل كبير فقط عندما تنذر المؤشرات الخارجية بعدم وجود

أي اختلافات جوهرية بينهم (Bhargava 1999: 33). نحتاج لأن نجعل هذه البصيرة جزءاً من فهمنا للثقافات المعبأة طائفيا، وخصوصاً في المواقف التي بدا فيها كل الناس سعداء مع بعض، حتى حدث خطب ما، وبدأ العنف كما تخبرنا قصة المجتمع الهندي العظيم. وأصبح هذا المشهد كابوساً مألوفاً بازدياد في أعقاب التقسيم.

في قصص أخرى من روايات العنف التي تتعلق بالاضطهاد الطائفي الاجتماعي -وهو المعضلة اليومية التي يعاني منها الملايين من (الداليت) والأناس الذين ينتمون إلى الطوائف الاجتماعية الدنيا في الهند- تعد الثقافة مباشرة مسرحاً ومصدراً للعديد من أعمال الاضطهاد والإذلال المتعلقة باللغة، والثقافة، والتفاعل الاجتماعي، وحتى في ألعاب الأطفال. يستذكر العالم والناشط الذي ينتمي إلى (الداليت) كانشا إيلايا على نحو مؤثر كيف كان يتم التفاهم على الطقوس الاجتماعية في طفولته:

كلما كان يأتي أحد أصدقائنا من عائلة الغودا إلى منزلنا، كان يأكل معنا، لكنه كان يجلس بعيداً قليلاً عنا؛ وعندما كنا نحن (الكرومائيين) نذهب إلى منازل الكابو، كان أهلهم يقدمون لنا الطعام لكنهم كانوا يجعلوننا نجلس بعيداً قليلاً. وبينما كنا نأكل لم يكن من المفترض أن يلمس بعضنا بعضاً (Ilaiah 1996: 2).

على الرغم من أن إيلايا كان يشرح كيف كانت تتم مخالفة هذه القواعد

خلال اللعب، والتي سرعان ما كانت تطفو إلى السطح من جديد عندما كنا نشتم بعضنا بعضاً عند الإشارة إلى طوائفنا الاجتماعية إلا أن هذه المرونة الظاهرة كان يتم تحييدها بشكل كامل في المواجهات مع المعلمين الذين كانوا ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية العليا. يقول إيلايا بصراحة: كان يكرهنا إذا كان ينتمي إلى طبقة (البراهمين)[1]؛ ففي رأيه لم نكن صالحين لفعل شيء (...) وكان عملنا في الحقل بالنسبة له يعد نوعاً من أنواع القذارة وليس جمالياً (المرجع السابق). في المدرسة لا توجد أية إشارة إلى (الداليت)، فثقافتهم يتم شطبها، حتى آلهتهم كانت لا تستحق الذكر، وربما طمست لغتهم، بأكثر الأشكال إذلالاً: كانت كتب تعليم لغة التيلوغو (للبراهمين)؛ إذ إننا كنا معتادين على التيلوغو التي تعتمد على التواصل الخطابي. باختصار، كان بعدنا عن الكتب التعليمية بلغة التيلوغو تقريباً مثل بعدنا عن الكتب الإنكليزية من حيث اللغة والمضمون. لم يكن مجرد اختلاف باللهجة، بل يوجد اختلاف باللغة نفسها (المرجع السابق: 13).

هذا الإلغاء لثقافات المضطهدين هو تهمة مألوفة اعتاد على تكرارها الكثير من الناشطين الثقافيين الذي ينتمون إلى (الداليت)، وينبهنا نحن (المفكرين

---

(1) حاشية المترجم: البراهمين: هي الطبقة الأعلى في المجتمع الهندي (انظر - Microsoft Encarta Reference Library 2005).

الذين ننتمي إلى طبقات (البراهمين)، (ألبانيا)[1] ، و(الكاشاتريا)[2] الجدد حسب ما يسمينا إيلايا) إلى السؤال الأساسي: ثقافة من نحن نخاطب من حيث المبدأ؟ من يقوم بصياغة الثقافة للآخرين؟ ما هو دور الانشقاق في رفض أو رفع ثقافة على حساب أخرى؟ هل الثنائية المتمثلة بنحن وهم في معاداة إيلايا المشينة (للبراهمين) تكتسب شرعية وأثرا مختلفين عن الثنائيات الأخرى المشابهة في الخطاب الثقافي؟ أم هل هي في النهاية تنجح في تغريب هوية (الداليت)؟

هنا من الضروري أن يتم تقييد المناقشة الشرعية، إن لم نقل المتوازنة بشكل كاف، والمناهضة لنظرية الأساسيات الثقافية، حيث يتم إخضاع الاختلافات بين ثقافتنا وثقافتهم بشكل ثابت للنقد المتحرر. الخلاصة هي: من يستطيع تجنب هذه الثنائيات أو التحايل عليها؟ متى يكون ضرورياً استحضارها؟ كيف يمكن للمرء أن يتخذ قراراً استراتيجياً بجعل الهوية الثقافية ضرورية، إذا كان لنا أن نستعير الاشتراط القيم الذي قالته غاياتري سبيفاك (Spivak 1985) في قراءتها للموضوع الثانوي. بالتأكيد ثمة مواقف ظلم واضطهاد عندما يكون من الضروري التمسك

(1) حاشية المترجم: البانيا: هي طبقة التجار، في الترتيب الثالث على سلم تراتبيات الطبقات الاجتماعية في الهند (انظر Encyclopædia Britannica 2010).

(2) حاشية المترجم: الكاشاتريا: هي طبقة المحاربين، في المرتبة الثانية على سلم تراتبيات الطبقات الاجتماعية في الهند (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

بهويــة محددة أملاً في خلق كفاح من أجلهــا. يجدر أخذ هذه المواقف في الحسبان إذا ما رغبنا في فهم مختلف للتعددية السهلة التي تفهم أساساً على أنها هندية، من دون وجود أي انعكاسات شخصية كافية على المنافع التي تشكل أساس هذا الفهم.

أتوجه الآن إلى نقد الافتراضات التي تشكل أساس التعددية، التي يجب أن نتصدى لها إذا أردنا إضفاء الديمقراطية على الخطاب الثقافي في عصرنا هذا.

مــن المؤكد أن المبدأ العلماني التقليــدي المتمثل بمقولة الوحدة في التنوع يحتــاج إلى إعادة تمحيص، لعلنا نعــترف بثقافة الهند السياسية المزعجة في هذا العصــر، التي يسودها التوتر الطائفي والتهديــدات الانفصالية؛ فبدلاً من القلق البائس على اعتبار هذا الموقف أنه عصي على الإنقاذ، أو المراوغة فيمــا يخصــ التهديد الحقيقــي الذي يشكلــه، وذلك عن طريــق اختزاله علــى أنه أمر شاذ وعابــر، أرغب في أن أطالب بتحليــل نقدي لموروثات التسامح والتوافــق التي تكفلها المؤسسات الديمقراطيــة للدولة العلمانية. إذا كان صعبــاً علينــا النطق بهــذه الكلمات هذه الأيــام، فذلك ليس لأن هذه الكلمات قد أسيء استخدامها فحسب، بل أيضاً لأن الايمان الأعمى بالافتراضات العلمانية لهذه الكلمات برهن على أنه عديم القيمة.

يتطلب تحليل نقــدي لفترة الخمسينيات من القــرن المنصرم مهمة تتمثل في فهم الكيفية التي تم بها تصور الأمة في بادئ الأمر. قد تتسبب السرعة

في اتهام نفوذ مؤيدي (هندوتفـا)[1] بالمشكلة التي نعاني منها في تصعيب هـذه المهمـة، إن لم نقل تأجيلهـا نهائياً؛ فعلـى الرغم مـن صعوبة التستر علـى تأكيدهم المبني علـى ثقافة أحادية على دولة واحـدة، ولغة واحدة، وثقافة واحدة من خلال خطابهم الشبيه بالخطاب العلماني حول التسامح الهندوسـي لا بد للفهم العلماني للثقافة الهنديـة ألا يحتكم لهذا التهديد. لقد ناقشت مطولاً في كتاباتي السابقة (Bharutcha 2001، 1998a، 1998b) بألا تتم مساواة العلمانية أو اختزالها بمعاداة التعصب الطائفي؛ ففـي الوقت الذي تلعب فيـه الجهود المضادة دوراً حيويـاً في إعادة إحياء الثقافـة العلمانية، يمكـن تحسين عملية إعـادة الإحياء هـذه إذا كنا نمتلك الشجاعـة لنقوم بإعادة تقييم ما حصلنا عليه باسم العلمانية من المؤسسات الثقافيـة للدولـة القوميـة في الخمسينيـات مـن القـرن الماضـي. بعبارة أخرى، يجـب أن تتعدى مسؤوليتنا كمفكرين، بتعبـير ناوم تشومسكي (Chomsky 1987)، فضـح الأكاذيب، وقـول الحقيقة، إلى بعض من أهـم الأفكار التي نقيمها والتي يستمـد منها إطار هوياتنا الثقافية العلماني وفي عمليـة التحقيق في الماضي هذه، لا بد لنا من التضحية المناسبة ببعض المقدسات، دون حنين إلى الماضي أو طقوس احتفالية. إذا رغبنا في دخول

(1) حاشية المترجم: هندوتفا هي أحد تصورات القوميين من الهنود الذين يدعون إلى دولة هندية تدين بالديانة الهندوسية، وقوية عسكرياً (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

الألفيــة ببعض الوضوح في توجهاتنا ينبغي علينا أن نكون جاهزين لمعالجة تلك الإشارات والدلائــل الزائفة التي ربما جعلت من السهل أن نضل عن التوجهات من البداية.

أولاً، مــن المفيد أن نطور فهماً نقديــاً لأكثر الأصناف الثقافية طمأنة في مرحلــة ما بعــد استقلال الهند، ألا وهو التنوع؛ فبنــاءً على التنوع الثقافي الهائــل على المستويــات الجغرافيــة، واللغوية، والدينيــة طورنا فكرة عن التعدديــة الثقافية تنطوي في الأساس على منهج كمّي وإحصائي للتغيرات السكانية. يبدو الأمر كأنه لا يجب علينا أن نطمح لبناء مجتمع متعدد ثقافيا، وهــو الصراع الأكثر عنفاً الذي تواجهه اليــوم دول مثل بريطانيا، وكندا، وأستراليــا، فنحن متعددون ثقافياً؛ لأننا هنــود؛ فهذا حقنا الذي اكتسبناه بالولادة، وإرثنا الطبيعي من الماضي، وعلاقتنا العضوية أساساً بالمستقبل.

في أحد التحليلات الجديدة لسياسات التنوع في الهند، ناقش كومكوم سانغــاري بإقنــاع أن التأسيس للتنــوع مرتبــط ارتباطاً وثيقــاً مع فكرة المجتمعات الدينية المقولبة مسبقاً والمنغلقة (Sangari 1995: 3300). فهــذه التنوعات الدينية المترسخــة منذ الولادة والمنقولة عــبر الأجيال من خلال الســلالات الوراثية بصفاتها المفترض عادة مــا يتم تجريدها بشكل ثابت من اختلافاتهــا الداخلية، وتفككها، وحدودهــا المفتوحة (المرجع السابــق). وبينما يلفت سانغاري الانتبــاه إلى قبضة الرجال المحكمة على

الدين كأحد العوامل المحددة للتنوع، لا بد أن يؤخذ بالاعتبار أيضاً التميز على أساس المنطقة واللغة.

في الواقع أن تقسيم الثقافة الهندية المرتبط ارتباطاً وثيقاً بتشكل ولايات لغوية على أسس إقليمية قد يكون أحد العوامل الأساسية في تشريع التنوع وتصنيفه على أساس إقليمي. بالتأكيد أن الطريقة الأنسب والأكثر اختزالاً للحديث عن الثقافة الهندية تكمن في تقسيمها على أسس وحدات إقليمية، مثل البنغالية، والتاميلية، والماراثية، وما إلى ذلك؛ فأدى هذا إلى خلق تجانس بين هذه الاختلافات الثقافية الداخلية الموجودة ضمن حدود الولاية المجاورة، وما يقلق أكثر هو أن هذه العملية قد أضفت شرعية على السيطرة الثقافية للمجموعات السياسية المنبثقة عن الطبقات الاجتماعية العليا التي، إن توجهت سيطرتها الإدارية إلى ثقافات المحرومين على الإطلاق، اقتصر توجهها هذا على احتواء هذه الثقافات.

كانت إحدى النتائج المباشرة لسيطرة بعض الأقاليم على الثقافة الهندية هي التسويق لهويات ثقافية لأقاليم بعينها، وربما كان يتم عرض هذه الهويات بأقوى أشكالها في الاحتفال بعيد الجمهورية. هنا يتم اختزال الولايات الهندية ذات الصلة بجعلها مواكب متنقلة يقصد منها أن تصور الجوهر الثقافي لولايات محددة. ثمة تاريخ طويل للشكل التجميلي لهذا المشهد السياسي يعود إلى دعوات مثل دعوة مولانا أبو الكلام آزاد لقافلة

ثقافية، وتطلعات رجال الدين الآخرين إلى دمج موكب احتفال عسكري بآخر ثقافي (مقتبس في: Bharucha 1998c: 43)، حتى أن نهرو (Nehru) ذاته الذي نصب نفسه كناقد كبير لم يستطع التحرر من تورطه في التخطيط للتعددية الثقافية كمثل وطني أعلى. لاحظ ردة فعله على الاحتفال بعيد الجمهورية في العام 1952: كان موكب ولاية الماهاراشترا (تقع غرب الهند) جيداً، لكنه استمر وقتاً طويلاً. إن ليزيم يلائم موكباً احتفالياً، أما مالخامب فلا. لم تكن الملاكمة والأشياء الأخرى المشابهة مناسبة (...) كما لم تكن مسرحية (راميلة) فعالة، كانت مثل حشد من البشر يجلسون في شاحنة (المرجع السابق).

رغم المغامرة بالتصريح بما هو واضح، أقول ثمة اختزالية لا تعقل، إن لم نقل تعالٍ في هذا النقد الذي من خلاله تتم الإشارة إلى الثقافات المحلية ومساواتها بجماليات قوالب محددة، وخصوصاً مناسبتها للمشهد الوطني. إن مساواة الثقافة بالقالب، وبالأخص القوالب الفلكلورية، قد تم تطبيعه في الخطاب الثقافي الرسمي. ومع الاستخدام المتزايد للآلات في المشاهد الاحتفالية أصبح تجانس الاختلافات الثقافية الداخلية ضمن القوالب الآن شبه ملزم لإدارة العروض، التي تقوم الآن وكالات مراكز المناطق الثقافية والمعاهد العلمية بإخضاعها للبيروقراطية بشكل متزايد.

خذ رقصة (التشاهو) على سبيل المثال، إذ يتم تعريفها عموماً بشكل من

أشـكال الفلكلـور السائد في ولاية أوريسا (تقع شـرق الهند) على الرغم مـن أن ضروبها الثلاثـة (السيرايكيليـة، والمايوربانجيـة، والبورولية) تعد أشـكالاً مستقلة بحد ذاتها؛ فأشكالها هـذه الموجودة في قرى مختلفة تمتد علـى الخط الحدودي الفاصل بين ولايات البنغال الغربية وبيهار (كلتاهما تقعـان في الشمال الشرقي للهند) وأوريسا يتم أداؤها في سياقات شعائرية واجتماعيـة مختلفة إلى حد ما؛ إذ يتم في هـذه السياقات استحضار آلهتها المختلفـة من قبل ممثلين ينحدرون مـن خلفيات اجتماعية مختلفة جداً، بمن فيهم المزارعون والمجتمعات القبلية. وغني عن القول إنه ليس ثمة أثر لأي مـن هذه الاختلافات على العرض الوطني لرقصة (التشاهو) كأحد تقاليد المسـرح الفلكلـوري الراقص الـذي في الواقع أدخل العديـد من العناصر الحديثـة إلى نظـام حركاته، كما أنه في الحقيقة يمكـن اعتبار بعض مؤيدي تصديرها إلى العالم عالميين، ريفيين سابقا.

تعمـل تمايزات مثل هـذه ضد أولويات الدولة التـي لا تعتدّ لا بتفاصيل (التشاهـو) ولا بحياديتها المنتظمة عـبر الضغوط التجاريـة، والسياحية، وتقاطعات الثقافة المحليـة، وقيود المبادئ التعليمية للورش الثقافية. أما ما يهم الدولـة فهو المشهد، والأفضل أن يكـون مترافقاً مع علامات تشجع علـى التصدير؛ فيجب أن يكـون بارعاً، تملأه الحيويـة، ومتناغماً بشكل كامـل. وفي غمـرة هذه المتطلبـات الرسمية فإن السيـاق الثقافي لا يهم،

وبالفعل، حتى الأشخاص ليسوا مهمين؛ إذ يختزلون إلى مجرد مهارات؛ فالممثلون يجرّدون من إنسانيتهم عندما يتم الزج بهم ضمن نظام معد مسبقا من الحركات المنتظمة ويساقون كالقطيع عند المداخل والمخارج. غني عن القول إنه ليس ثمة أي شكل من أشكال المتابعة بعد مشاهد التمثيل؛ إذ لا يتم القيام بأية محاولة لإجراء حوار هادف مع هؤلاء الممثلين عبر الأقاليم والمجتمعات.

ثمة مشكلة تكمن في صميم المشكلة الإدارية هنا، ألا وهي غياب البنى التحتية اللازمة لترجمة الثقافات عبر المناطق، واللغات، وتقاليد التمثيل؛ فبعد خمسين سنة من الاستقلال، إنها لحقيقة مبتذلة، لكنها مؤسفة، أن ندرك أن هذه البنى التحتية غير موجودة حتى في أكثر المستويات بدائية. على الرغم من أننا نسمي مجتمعنا متعدداً لغوياً وثقافياً، إلا أننا نكاد لا نمتلك أية مؤسسات لدراسة الثقافات أو اللغات المحلية الأخرى ضمن حدود ولاياتنا ذاتها. فعلى سبيل المثال، هل ثمة مؤسسة نستطيع أن نتعلم فيها اللغة الملايامية، أو التلوغية، أو الكانادية في أي من الولايات الشمالية، والعكس صحيح؟ هل بإمكاننا أن نفترض أن احتفال (لاي هاروبا) الشعائري معروف خارج ولاية مانيبور (تقع شمال شرق الهند)، أو أن ممثلي (الياكاشاغانا)، أو (الثيروكوثو)، أو (البايديزيا)، أو (الفاند باثر) قد شاهدوا أعمال بعضهم البعض، أو، للسبب ذاته، هل هم سمعوا

بوجود بعضهم البعض؟

في الواقع، لو أنني أستطيع مخاطبة القارئ الهندي المثقف لهذه المقالة بطريقة مباشرة أكثر، سأسأل: هل سبق أن شاهدت أو سمعت بأي من هذه التقاليد؟ هل الثقافة الهندية موجودة حقاً بالنسبة لك خارج حدود ولايتك، وربما من خلال بعض قليل جداً من المعلومات التي ربما حصلت عليها مصادفة عند مشاهدتك برنامج (سورابهي) أو أي برنامج تلفزيوني آخر ذي صبغة وطنية؟ والسؤال الأصعب: هل لديك الرغبة في التواصل مع الثقافات الهندية الأخرى أم أنك تكتفي بمعرفتك بوجود هذه الثقافات بولاية لا على التعيين؛ مما يترك لك تخيلها (أو إهمالها) وسط متاهة النماذج التي تتمتع بها ثقافتك؟

دعوني أعرض المشكلة بصراحة أكثر: على الرغم من أننا ربما نعيش في الهند مع طيف من التنوع الثقافي يعد الأوسع في العالم، إلا أننا أيضاً نعيش مع المستوى الأعظم من الجهل بثقافاتنا، وهو جهل في الحقيقة تشتد وتيرته باطراد تقريباً مع عرض زائف لثقافات العالم الأخرى يقدم لنا على القنوات التلفزيونية الفضائية. يميل المرء في هذا الخصوص إلى أن يفترض أن الدولة هي الصانع لهذا الجهل، بالضبط من خلال محاولتها للحفاظ على أصالة الثقافات المختلفة؛ وبالتالي الإبقاء على هذه الثقافات منفصلاً بعضها عن بعض. وتبعاً لانتقادية كومكوم سانغاري القوية عن التغاير

الثقـافي، إذ يتم الفصل بين الثقافات من خلال حـدود شفافة، وذلك من أجـل الحفاظ على صفائهـا، يجب أن نقاوم أية محاولـة لاختزال التعددية الثقافيـة إلى مجرد التجاور الجغرافي للثقافات المختلفة، التي يتعايش بعضها مـع بعض من حيث الصفة المكانية، لكن دون أي تمازج (Al-Azmeh 1993، مقتبس في Sangari 1995: 3309).

علـى الرغم من هذا التغايـر، إلا أنه يمكن القول إنه ثمة نفاذية في الثقافة الهنديـة العامـة، خصوصاً في العواصم التي لا يمكـن التخفيف من شأنها على المستويات الطبيعية الخالصة، على سبيل المثال، ساعة الذروة في محطة (تشيرتش غيت) أو الحشود في (جانباث) أو على جسر (هورا)—فكيف لنـا حتى أن نبدأ بتفسير تنوع سكاننا من أماكن مختلفة في الهند. يميل المرء إلى أن يصف هذه الظاهرة من خلال ما عبر عنه بيتر دو سوزا (D'Souza 1995) بشكل مناسب حين وصفه بالتعددية الثقافية المبنية على الصدفة.

إن وجـود مزيـج من العناصـر الثقافيـة المختلفة في مكان عـام لا يعني بالضـرورة أن المشاركين لديهم أية حاجة خاصة ليفهموا أو يحترموا أصل الطـرف الآخر، وإذا كان لنا أن ننجذب إلى تعددية ثقافية مصممة حسب الطلـب، وهو طلب دو سوزا المحدد، علينـا أن نعمل من أجل الاعتراف بالآخـر، وهـو أمر لا يمكن أن يتخذ معنى حقيقيـاً إلا بعد وجود نوع من أنـواع الإدراك لثقافة الآخر التي قـد تكون مختلفة جداً عن ثقافتنا الخاصة

بنا. إن التصدي لهذا التحدي هو الذي يضفي أهمية للتعددية الثقافية، وإلا كانت هذه الكلمة مجرد شعار يعبر عن عدم اكتراثنا الجوهري بالثقافات الهندية الأخرى.

لكي نقاوم ثقافة اللا مبالاة باحترام متجدد للاختلافات، لا بد من فصل الابتهاج الذي يحيط بالتنوع الثقافي عن الأركان المتكلفة للصفة الهندية؛ فهذا سيستلزم فهماً تاريخياً للاختلافات من خلال الاعتراف بتنوعاتها على مستوى الأقاليم والطبقات الاجتماعية، إضافة إلى بيئات اختلافاتها الاجتماعية التي، كما أشار كومكوم سانغاري على نحو مقنع، أنتجت تنوعات مستقلة بحد ذاتها (Sangari 1995: 3303). والأمر الأهم -وهذا ما يمكن أن يكون التحدي الأكبر في إعادة التفكير- هو أننا يجب التوقف عن افتراض أن التنوع هو مرادف للتعددية، فعلى الرغم من أن الأولى تتصل بالمسلمات الخاصة بأية ثقافة بعينها -بالطبع كلمة مسلمات هنا لا تعني أنها لا يمكن أن تتغير - فإنه لا يمكن للتعددية أن تتحقق إلا من خلال جهود الكفاح من أجل الديمقراطية التي يمكن توظيفها عبر برامج عمل لمجتمعات محددة (Alam 1994: 24). من المؤكد أن التعددية تتفق مع الاختلاف، وليس فقط الاختلاف الثقافي، الذي يتم تمجيده في نظرية ما بعد الحداثة، وإنما أيضاً مع الأمثلة الأساسية لعدم المساواة في النظرة أو المعاملة، والظلم التي تسبب الانقسام بين المجتمعات على المستويات

الاجتماعيـة والاقتصادية. ما لم تتقاطع التنوعـات مع الاختلافات، وما لم تتمتـع هـذه الاختلافات بالاحترام في بيئاتها لن يكـون ثمة أمل في جعل التعددية الثقافية ديمقراطية.

لهـذا، إذا أردنـا أن نواجه صـورة التنوع في الألفية الجديـدة، لا بد لنا من تحرك تجاه التعددية التي تمكننا من الاعتراف بشكل مناسب بالمعوقات والصعوبـات الحداثية لهذه المهمة. وخلافاً للاقتناع السائد بكثرة، ولكن المفتقد للتفكـر، عند طيف واسع من دعاة العيش المشترك في الهند اليوم، فـإن التعدديـة ليست فضيلة أتـت إلينا قبـل الحداثة؛ ففـي الواقع، لم يلق المصطلح صدى إلا في العصر الحديث. وكما عرض آتشن فانيك بإصرار، فإن التعدديـة كمبدأ من مبادئ المنظمات الاجتماعيـة والسياسية لم يظهر إلا في العقـود الأولى مـن هـذا القرن كـردة فعل على النظريـات المطلقة للدولة والسيادة، وضمن السياق الأشمـل المتمثل بالمطالبات الديمقراطية بالاستقـلال الذاتي في الثقافة العامـة (Vanaik 1997: 113). ويشير فانيـك إلى السيـاق السياسي للتعددية مـن أجل القضاء علـى هالتها غير التاريخية التي حفلت بها أشكال التسامح الفطري، مؤكداً أنها غير مرتبطة بغياب أو حضور الأديـان ذات التنظيم المركزي؛ فهذه الأشكال جزء من الفلسفـة والتقاليد الروحية والهندية، وخصوصاً الديانة الهندوسية. وربما يفهـم هذا التسامـح النقي بشكل أفضـل من خلال الصياغـة البليغة التي

أوردها سوديتا كافيراج كتسجيل للتنـوع، ومجرد إظهار للتعايش؛ فكما يـورد كافيراج بشكل مناسب، إذا كانـت الحياة النباتية تعددية، لن تكون بذلك متسامحة (مقتبس في Vanaik 1997: 114).

إذا قمنا بتفكيك أشكال التعددية المخادعة في الهند اليوم، وهي الأشكال التـي من المؤكد أنها حداثية على الرغم من أن أصحاب هذه الأشكال هم من المناهضين للحداثة، فإننا لا ننكر الأسس الأخلاقية للانسجام الطائفي الـذي يمكن استقاؤه من تعاليم بـوذا أو الترانيم التعبدية عند الشاعر كابر، غـير أنه سيكون من المضلل تماماً، إن لم نقل المبني على المصلحة على نحو صـرف، أن نفترض أنـه من الممكن لهذا التسامـح أن يتم إلحاقه بمتطلبات التعايش بين الثقافات في ديمقراطيتنا التي تتعرض للتهديد المتزايد في أيامنا هـذه. إذا كان من الملزم استقاء الحِكَم الروحية من الماضي من أجل إضفاء الديمقراطية على الثقافة السياسية المعاصرة، لا بد من التأكيد أن هذه الحكم الروحيـة لا تحتاج إلى أفعـال الإيمان الفردية (أو الجماعيـة) لإيصالها، بل إلى عمليات المؤسسات الاجتماعية والمدنية التي من المحتم أنها ستشكك بغايـة أو صلة الإيمان من البداية؛ ولهذا، فإن ما يهم في دعم التعددية ليس الدعـوة إلى التسامح علـى المستويات الفلسفية والمجازيـة، بل هو علمنة المجتمـع المدني التي لولاها لأصبحت التعددية أيضـاً مبدأ علمانياً تقليدياً آخر.

وعلى الرغم من أن السخط المحيط بالعلمانية واسع الانتشار ويكثر الجدل حوله الآن، إلا أنه لم يتم إلى الآن التصدي لعملية العلمنة غير المكتملة أصلا، والمتفاوتة، والمجتزأة في الهند خلال الخمسين سنة الماضية. وكما يشير فانيك بشكل صحيح، إذا كان التمييز الهندي بين مصطلحات مثل علماني، والعلمانية، والعلمنة يميل إلى عدم الوضوح في حدود الجوهر الديني -الروحي- الثقافي (المرجع السابق: 67)، فإن التحدي الألفية التالي بالنسبة للمنظرين والنشطاء الهنود سيتطلب مواجهة النقاط الفاصلة بين هذه المصطلحات والممارسات الناتجة منها؛ فبدلاً من افتراض سببيات زائفة بين عملية العلمنة ومعتقدات الدولة العلمانية ربما نحتاج إلى أن نسلم بزخم أكثر مخالفة، أو مناقضة، إن لم نقل تعطيلاً ربما تقوم المؤسسات الطائفية للدولة في الواقع من خلاله بإعاقة عملية العلمنة وتشويه الخطاب الرسمي للعلمانية، حتى خلال قيام الدولة بمناسبة العلمانية لأهداف سياسية.

إن تفسيراً مناهضاً للحداثة ينطوي على تشاؤمية متوقعة هنا قد يعني أن العلمنة، وبسبب توطيدها للممارسات الدينية، لن تؤدي إلا إلى تقوية المجتمعات الدينية التي من خلالها تُلحظ مجتمعات كاملة من خلال أشكال طائفية. وعلى النقيض، إن فهماً مضاداً وأكثر توازناً قد يعني أنه على الرغم من أن تحويل الهويات الدينية إلى اجتماعية منسجم مع علمنة

متزايـدة، إلا أنه ليـس بالضرورة نتيجتها المنطقيـة (المرجع السابق: 59). وفي الحقيقـة، إذا قبلنا بوضوح هذه النتيجـة، فإننا سنقرّب بين إسهامات عمليـة العلمنـة الممكنة وبين القيـام بخيارات ثقافيـة يستطيع من خلالها المواطنـون الاتفاق علـى حقوقهم الفردية وروابطهـم الاجتماعية خارج نطاق إملاءات الأديان.

ولهـذا، وإذا كان لفهمنا للعلمنة أن يمتد خـارج الصيغ الجاهزة لأفكار الانحطاط، والانفصال، والعقلنة للمؤسسات، والمعتقدات، والممارسات الدينيـة، فلا بد لنا من التعامل بشكل مباشر مـع تلك المؤسسات العلمانية التي تيسر التوصـل إلى الخيارات الثقافية، وتطبيقها. وفي هذا الخصوص، يمكن أن نجـادل أن أزمة العلمنة في الهند اليوم ربما لا تتعلق كثيراً بالاتفاق مـع الدين بقدر مـا تتعلق بغياب الخدمـات الاجتماعيـة والمدنية المرتبطة بالتعليـم، والصحـة، والعدالة بـين الجنسين، أشياء تحـرم منها الملايين من البشـر. لم تعمق علميات العلمنـة غير العادلة الظلـم في مجتمعنا فحسب، وإنمـا أيضاً سمحت آلياً للقوى الطائفية للعمل علـى تسخير الثقافة العامة لخدمة مصالحهـا الذاتية باسم المصالح الوطنية تـارة، وباسم العلمنة ذاتها تارة أخرى.

وبالعكس، إن التأكيد على هوية وثقافة علمانية لا يمكن افتراضه آلياً بناءً علـى حصول المرء على منافع العلمنة؛ ففـي هذه الأيام، وبالأخص ضمن

بيئات العواصم، حيث النزوع إلى النظر إلى الثقافة العلمانية على أنها شيء مسلم به، فإننا نشهد رقابة منظمة على الخيارات الثقافية من قبل من نصبوا أنفسهم سلطة قضائية للدفاع عن حقوق الهندوسيين. إن هذه الرقابة الأمنية على الثقافة العامة تتبدى بأزهى صورها من خلال الانتهاكات الطائفية للحريات العلمانية التي يتم فيها الآن إخضاع تمثيل الأقليات لنوع جديد من أنواع الشوفينية التي تتنكر بزي اليقظة الوطنية. وفي تطبيع هذا العنف الطائفي يصبح ممكنا لمؤسسات الدولة أن تشرعن غزو صالات العرض الفنية، وتدمير اللوحات الفنية، وحرق الكتب، وحظر الأفلام، واستهداف نجوم الأفلام، وتعطيل المسارح التي تقام في الشوارع، وما إلى ذلك من أمثلة الثقافة البربرية.

في سياق هذا الانهيار في السلوك والآداب، يصبح من الملح جداً أن نعزز أية دعوة للهوية العلمانية في الهند اليوم بالتزامن مع مقاومة فاعلة لإخضاع الثقافة العامة للشحن الطائفي. في الواقع أنه من السخف أن يجد المرء العزاء بعد الآن في نظرية وجود علمانياتنا المتزعزعة أصلاً، وبدلاً من ذلك نحتاج إلى أن نطور أشكالاً جديدة من أشكال المقاومة الثقافية ليمكن من خلالها حشد التحالفات عبر الجماعات السياسية المختلفة وربط بعضها مع بعض. ومن دواعي المفارقة أنه من الممكن للتعرض غير المتكافئ للعلمنة من قبل المشاركين في هذه التحالفات الناشئة توفير الحافز

لتشكيل تحالفات جديدة.

ومن أجل التخطيط لتشكيل هذه التحالفات، فإنني أعرض القيمة الممكنة لتمكين عملية العلمنة من خلال تطوير وعي وممارسة ضمن الثقافة الواحدة؛ ففي أي تفاعل ضمن الثقافة الواحدة لا يكون التركيز منصباً بشكل كبير على الحفاظ على التوازن البيروقراطي للعلاقات ضمن الدولة المركزية، وإنما على تطوير تبادل ثقافي أكثر استقلالية وديمقراطية ضمن البيئات المحلية والإقليمية، وبينها، وعبرها. وعلى الرغم من أنه يمكن القول، على المستوى الفكري، إن مفهومي داخل ومتعدد في أي فهم للمذهب الثقافي يشتركان في الفراغ السياسي ذاته، وإن الاختلاف قد يكون في أن مؤسسات التعددية الثقافية الرئيسية تعتمد على الدولة، التي تحتكر السلطة، والتي في الواقع يقع على عاتقها ترتيب الاختلافات، وخصوصاً تلك القائمة بين الأقليات، ضمن حدود المعايير الناظمة للمواطنة. وخلافاً لذلك فإن المؤسسات الداخلية ضمن الثقافة الواحدة يمكن أن تضل، إن لم نقل تنحرف عن معايير الدولة عند مستويات غير ممكنة فكرياً لمؤيدي التعددية الثقافية. وإن شئنا أم أبينا، إن مفهوم التعدد سينطبق ضمن إطار تماسك مفترض، إن لم يكن وحدة مفترضة، مبنية أساساً على الانضباط، إن لم نقل الإكراه. إن حجم المبالغة في التأكيد على إسهام التعددية في التضامن الوطني كبير إلى درجة أنها تفترض شرعيتها

لأجيــال كثيرة قادمة، وفي الحقيقة إذا آمنــا بتضخيم البيروقراطية الثقافية؛ فقــد كانــت معنا في الهند عبر خمســة آلاف سنة من الحضــارة المتواصلة .(Singh 1998: 76)

لا تنخــدع المؤسسات التي تيسّر التواصل ضمــن الثقافة الواحدة بهذه المغالطــة المستمرة التي تمثــل أساس الفهم الوسطي للثقافــة الهندية، فهذه المؤسسات المشككة بالمبادئ الأخلاقية الأساسية هي أكثر التزاماً بعمليات التفاعــل الاجتماعي بين الثقافــات المختلفة التي من الراجــح أنها تتحفز بصــراع مشترك عابر للحدود أكثر من روح جماعيــة تميز ثقافة سائدة في إقليــم بعينه؛ ولهذا فليس مدهشاً أن المشاركين الأكثر نشاطاً في أي حركة للتفاعل ضمن الثقافة الواحدة هم ليسوا من الفنانين، الذين تتمتع غالبيتهم بشــكل متزايــد بحصانة ضد فكــرة الصراع، بل هم طيــف من الناشطين الثقافيــين المتصلــين بالمنظمات غــير الحكوميــة، والجمعيــات التطوعية، ومجموعات العمل الاجتماعي، ومبادرات المواطنة والمجتمع المدني. وكل هــذه المؤسسات تأثــرت بالمصدر الرئيسي لنشــر الديمقراطية في الهند في الوقــت الحاضر (الحركات الشعبيــة التي تبرز من خلالهــا ثقافات صراع جديدة)، ويمكن للتواصل بين ثقافــات الصراع هذه وحشدها أن يشكلا برنامــج العمل الأكثر أهمية المتمثل بتنشيط التفاعل ضمن الثقافة الواحدة في هذه الألفية.

سيكـون مـن الملائم بينمـا ندخل الألفيـة الجديدة في حالـة من الشك العميـق ألا نموّه هـذا الشك من الآن فصاعداً باللجـوء إلى تأكيدات زائفة لتعددية ثقافية تنطوي أساساً علـى الاحتوائية، وتساعد البشر على العيش مـع بعضهـم البعض على الرغـم من اختلافاتهـم. واليوم نحتـاج إلى أن نؤكـد أهمية الكفاح للبقـاء على قيد الوجود، الذي يرغـم شرائح واسعة من سـكان الهند على العيش والكفاح معاً، علـى الرغم من اختلافاتهم. واليـوم يمكن أن يكون الكفاح المشترك على القـدر ذاته من أهمية العيش المشـترك للتفاعل ضمـن الثقافة الواحدة؛ لأنـه في الواقع يجدد إمكانات إضفاء الديمقراطية على مفهوم الثقافة وممارستها بالذات في محيط قطاعات (الفاراتيا السنسكريتية) المتنفذة والتي تزداد تعصباً، كما تعرّفها جماعات (هندوتفا).

لذلك أسعى للوصول إلى ثقافة أكثر أسئلة وأكثر تفاعلية للألفية الجديدة، وهي ثقافة تحتاج اختلافاتها إلى التوافق والمشاركة، عبر اللغات، والأديان، والأجناس، والمهن المختلفة. وعلاوة على ذلك أسعى لمعرفة تلك الثقافات التي تم تهميشها بعنـف لأنها لا تتكيف مع المعايير الناظمة للدولة وسلطة الرجال على المجتمعات الدينية. وسواء أكانت ثقافة (الداليت) أم ثقافات الناس العاديـين العلمانية في لجان مومبـاي الشعبية، فمـن الضروري أن نهيـئ أنفسنـا لعملياتهم غير المنظمة في التعليم حتـى نستطيع أن نتصدى

لصناعة الجهل، تلك الجريمة التي نشترك في ارتكابها من خلال الامتيازات الاجتماعية والتربوية.

وحتى تتم تعبئة التفاعل الثقافي عبر الاختلافات، ولكي نتعلم لنتعلم، الأنظمة المعرفية لبيئة الذين يعانون من الحرمان، كما صاغتها غاياتري سبيفاك بدقة (Spivak 1998: 343)، لا بد لنا من تطوير طرق جديدة لترجمة الثقافات التي تضع تحديات أمام حدود تعصبنا اللغوي والجغرافي؛ فمن خلال هذه الترجمات، ومن خلالها فقط، يمكن للفضاءات الكائنة بين الثقافات أن تنشط عبر الانقسامات الموجودة في بيئات العواصم، والمقاطعات، والريف، والقبائل. من خلال التوافق على الاختلافات عبر البيئات من الممكن لنا أن نطور وجهة نظر ذاتية ليس فيما يتعلق بروابطنا الثقافية فحسب، ولكن أيضاً بكيانات جديدة تمكننا من إعادة تصور الأمة بشكل يتعدى المقولة المتكررة: الوحدة في التنوع في الحقيقة إذا رغبنا في أن نرسم صورة المستقبل بدل أن ندعه يخلّد موروثات الماضي، لا بد لنا من أن نتوصل إلى احترام الاختلافات التي يمكن من خلالها تصور إمكانات جديدة لوحدة خلاقة.

المراجع

Alam, Javeed. 1994. ‹Tradition in India under Interpretive Stress,› Thesis Eleven, No. 39.

Al-Azmeh, Aziz. 1993. Islam and Modernites, London: Verso.

Bhargava, Rajeev. 1999. ‹Introduction› to Rajeev Bhargava, Amiya Kumar Bagchi, R. Sufarshan (eds.), in Multiculturalism, Liberalism and Democray, New Delhi: Oxford University Press.

Harucha, Rustom. 1992. ‹Anatomy of official Cultural Discourse: A Non-Government Perspective,› Economic and Political Weekly (EPW), 1-8 August.

___1998a. In the Name of the Secular: Contemporary Cultural Activism in India, Delhi: Oxford University Press.

___1998b. ‹The Shifting Sites of Secularism: Cultural Politics and Activism in India Today,› EPW, 33(4).

1998c. ‹Culture and Power,› Sangeet Natak, Nos. 127-128.

___2001. The Politics of Cultural Practice: Thinking Through Theatre in an Age of Globalization, New Delhi: Oxford University

Press.

Butalia, Urvashi. 1998. The other Side of silence: Voices from the Partition of India, Delhi Penguin Books.

Chomsky, Noam. 1987. ‹The Responsibility of Intellectuals,› in James Peck (ed.), The Chomsky Reader, New York: Pantheon Books.

D›Souza, Peter. 1995. ‹Righting Historical Wrongs,› unpublished manuscript.

Llaiah, Kancha. 1996. Why I am Not a Hindu: A Sudra critique of Hindutua Philosophy, Culture and Political Economy, Calcutta: Samya.

Sangari, Kumkum. 1995. ‹Politics of Diversity: Religious Communities and Multiple Patriarchies,› EPW, 23 December and 30 December.

Singh, B. P. 1998. India›s Culture: The State, The Arts and Beyond, New Delhi: Oxford University Press.

Spivak, Gayatri Chakravorty. 1985. ‹Subaltern Studies: Deconstructing Historiography,› in ed. Ranajit Guha, Subaltern

Studies IV, New Delhi: Oxford University Press.

___1998. ‹Cultural talks in the Hot Peace: Revisiting the Global Village›, in Pheng Cheah and Bruce Robbins (eds.), Cosmoplitics: Thinking and Feeling Beyond the Nation, Minneapolis: University of Minnesota Press.

Vanaik, Achin. 1997. Communalism Contested: Religion, Modernity and Secularization, New Delhi: Vistaar Publication.

الفصل السادس

حداثة الهند غير العصرية


@Ahmedyassin90

ديبانكار غوبتا

مفهوم الحداثة

إذا أعدنـا صياغة ما قاله ويتجينشتاين، فإنه مـن الممكن لنا أن نظهر الحداثة، لا أن نتحـدث عنها. وعلى الرغم من أننـا نبدو كأن لدينا فكرة جلية عن ماهية الحداثة، وما تعنيه، إلا أننا عندما نحاول صياغة تلك الفكرة بكلمات، يبدو كأن ثمة شيئاً ما مفقوداً. إذا تمت مساواة الحداثة مع وتيرة نمو عالية، وتطور صناعي، عندئذ يكون التركيز على المداخن، والازدحام في المدن، وأنظمة النقل السريع. كما تعنـي الحداثة الاستهلاك المرتفع، والسيارات الآليـة، والوجبات السريعة، وموسيقى (الـروك)، والإدمان علـى المخدرات، والجرائـم المنتشرة في المدن. وبالنسبة للآخرين، تعني الحداثة الديمقراطية، والأفراد، والمساواة بين الجنسين، وسيـادة القانون. ثمـة مؤيدون متحمسون لكل من هـذه المعاني، كما تدعمها أدلة علمية، لكنها لا تعني الشيء ذاته، ولهذا يصعب التعبير عن الحداثة.

والأصعب من ذلك هو مناقشة الحداثة في السياق الهندي، إذ إن معرفتنا سطحية بجميع ميزات الحداثة المذكورة آنفا، غير أن المرء يشعر بالتردد في وصـف الهند بالعصرية: ربما على طريق الحداثة، لكن ليست عصرية بعد. ولا يخفـى على أحد أنه ليس ثمة طريـق واحد، أو قالب وحيد للحداثة؛ فببساطـة، لن ينفع تقليـد الغـرب (Eisenstadt and Schulchter 1998: 2-4). هـل يعنـي هذا أنه مـن الممكن أن ننقضّ على الحداثة

ونقطف ثمارهــا دون المرور عبر المراحل المؤلمة التي مرت بها المجتمعات الغربيــة قبل أن تتم تسميتها عصرية أم أنه يعني أن على كل مجتمع أن يرسم بذاته طريقه إلى الحداثة أم ثمة أنواع مختلفة للحداثة؟ إن أي واحد من هذه الخيارات يبدو مقنعاً، ولا عجب أيضاً أنه من الصعب التعبير عن الحداثة.

ثمــة من يقول منذ عهد بعيــد، وبقدر كبير من الإقنــاع، إن الحداثة ليست فقــط تبني الثقافة الغربية، وكانت اليابان غالباً ما تعد المثال الأبرز في تعبيرات كهذه؛ فاليابان تتمتع بقــدرة تصنيعية عالية، ومستويات معيشية وانضباط في العمل تحسد عليها. ولكن في الوقت ذاته فإن مقولة إن المساواة بين الجنسين لم تتحقق بعــد في هذا البلد هي صحيحة؛ فبالنسبة لليابان فإنه من الواضح جداً أن الحداثــة تمثلت بمعــدلات عالية من النمو الاقتصــادي والقضاء على الفقر، والنفايات، والأوبئــة. كما أن النجاح الاقتصادي المعاصــر لما يسمى بالنمور الآسيوية يؤهلها أيضاً لأن تكون عصرية؛ فعلى الرغم من الصدمات الاقتصادية التــي تعرضــت لها عدد من هذه الدول في الماضي القريــب، إلا أنها ما زالت تعــد أكثر عصرية من الهنــد، وذلك بسبب مستويات المعيشــة العالية فيها؛ إذ تعطي السيارات السريعــة، وناطحات السحاب، وازدهار المدن، ومستويات الاستهلاك المرتفعة، كل الانطباع بأن هذه الدول عصرية بشكل كامل.

قبــل أن نطــرح السؤال: أيــن المشكلة في الهند؟ مــا زال ينبغي علينا أن نجيــب عن السؤال: ماذا نعني بالحداثة؟ برأيــي، إنه من المستحيل أن نحل

هـذه المسألة دون النظر إلى الأمثلة الغربية، والتعلـم منها. لا يعني هذا أن نتبـع المسـار الغربي إلى نهايتـه، ولكن ثمة الكثير مما يمكـن أن نكسبه من خـلال إعارة الانتباه إلى المراحل الواسعـة التي قطعتها الحداثة في الغرب، قبل أن تسيطر الثقافة الاستهلاكية.

الحداثة والممارسـة: هل التركيز منصب على التقانة أم العلاقات الاجتماعية؟

برأيـي ثمة شك ضئيل في أن الحداثـة تقدمية بطبيعتها، والمصطلح المهم هنـا هو تقدمي، لكن كيف يجـب أن نفهم مصطلح التقدمي؟ أمِن خلال التقانـة أم العلاقات البشرية؟ أرى أن يكون من خلال الثاني؛ لأنه من دون الأمـر الثاني لا يمكن تحقيق الحداثـة بالمعنى الحقيقـي للكلمة مهما كانت معدلات النمو الاقتصادي أو مستويات الاستهلاك مرتفعة.

لم تلق هذه الحركة التقدمية إلى الأمام في العلاقات الاجتماعية اهتماماً كافياً في السنـوات القليلة الماضية، وذلك بسبـب الاعتقاد الخاطئ القائل إن عصر التنويـر على خطأ وإن التأسُّل[1] الرومانسي على صواب. من دواعي التقدير أن نعلـم أنه إذا كان ممكنـاً الاختلاف، والنقاش، والتواصل مطلقا، فإن ذلك

(1) حاشية المترجم: التأسُّل: هو العودة إلى صفات الأسلاف.

بسبب الحداثة والتنوير. إنه لصحيح أن الحداثة تجلب معها أيضاً الاستهلاك المرتفع، والتمدن الرديء، ومستقبلاً اقتصادياً غامضاً، ولكن بما أن أي حجم من الاشتياق الرومانسي لن يعيد الساعة إلى الوراء، فمن الأفضل أن نتبصر أكثر ونحلل كيف تجعل الحداثة وجودها محسوساً خلال مراحل متفاوتة من تحركها التقدمي إلى الأمام؛ فإنكار الحداثة أو ذمّها ليس غير مجدٍ فحسب، وإنما قد يعيق أيضاً تكيفاً أفضل مع هذه القوة الاجتماعية التقدمية.

حقيقة، ليس من الصعب التعبير عن الحداثة إذا ربطناها بالتقدم، ورأى ماركس (Marx) التقدم من خلال العلاقات الإنسانية وأيضاً من خلال درجة أكبر من عقلنة السلوك الاجتماعي. والراجح أن ماركس اقترض كثيراً من هيغل (Hegel) في هذا، لكن ماركس لم يكن وحيداً في لفت الانتباه إلى عنصر التقدم من حوله. إذا كان ماركس قد رأى التقدم بوضوح من خلال الكيفية التي منحت الرأسمالية فيها الامتياز لمذهب الحرية، فإن العديد من معاصريه أو القريبين من عصره قد أضافوا إلى هذه البصيرة النافذة من خلال إدراك الحاجة إلى تحسين حياة الطبقة الصناعية الدنيا التي من دونها سيتوقف التطور الصناعي؛ فعلى سبيل المثال، ناقش كتاب كارلايل (Carlyle) المعنون: (أوضاع القضية الإنكليزية)، وكتاب أينجيل (Engel) بعنوان: (أوضاع الطبقة الإنكليزية العاملة)، هذه الفكرة على المنوال ذاته لكن من وجهات نظر مختلفة؛ إذ كان الاعتقاد السائد أنه لكي يحقق التطور الصناعي

ذاتـه، لا يمكن أن تعتمد العلاقات بين الطبقـات الاجتماعية على العلاقات والتوجهات السائدة في النظام الإقطاعي. وكما تكشف السجلات الرسمية لمـداولات المجلس النيابي البريطـاني، كان ثمة دفاع قوي عـن التشريعات المتعلقة بالحد الأقصى لساعات العمل والحد الأدنى للأجور في مجلس النواب البريطاني. لاحظ ماركس هذه الحقيقـة وخصص بعضاً من أكثر الصفحات إنـارة من المجلد الأول لكتابه بعنوان (رأس المـال) لمناقشة أهمية الرأسمالية والحاجـة إلى الرأسماليـين لتفكيك العلاقات القائمة علـى النظام الإقطاعي وللمساواة بين شروط المنافسة الرأسمالية.

ثمة شيء آخر تدل عليه سجلات المجلس التشريعي البريطاني لم ينتبه إليه ماركسـ كثيراً. كان جلياً من خلال مـداولات المجلس النيابي البريطاني، ومن كتابات توينبي (Toynbee) أيضاً، أن الطبقات الوسطى قد أظهرت مدى أهميتهـا، وبالتدريج عززت موقعها وتركـت بصمتها الدائمة على العقود التالية. إن نمو الطبقات الوسطى مهم، وذلك لأنه يشير إلى نمو طبقة من أشخاص محترفين متحررين مـن اعتبارات طبيعة العلاقات بين السادة والأجـراء. والراجـح أن ميتيرنيـخ (Metternich)[1] كان من الممكن

(1) حاشيـة المترجم: ميتيرنيخ: هو الأمير كليمينس وينـزل تيومك مونثار فون ميتيرنيخ (1773-1859م)، سياسي ودبلوماسي نمسـاوي بارز، وأحد أهم الشخصيات السياسية في أوروبا بين 1814 و1848م (انظر Microsoft Encarta Reference Library 2005).

أن يكون سعيداً جداً لـو رأى كيف ظهرت مصداقية تنبؤاته المستقبلية في العقـود الأخيرة مـن القرن التاسع عشر؛ فكانـت الحداثة هي التي عززت مكانـة الطبقـات الوسطـى في أوروبا. قد يميـل البعض إلى الاعتقاد أن تطورات من هذا النوع كانت النتائج النهائية الناجحة لما بدأه الملك هنري الثامن (Henry VIII)، أو الثورة المجيدة (Glorious Revolution)[1]، ولكن ذلك سيكون ناتجاً من غرور ثقافي، وليس حقيقة فكرية.

إذاً التقدم الأهم الذي توفره الحداثة هو العلاقات البشرية؛ فقبل أن تظهر الثقافة الاستهلاكية والسيـارات السريعة على الساحة بكثير مرت القواعد الناظمة للعلاقات بين الطبقات والمستويات الاجتماعية بتحولات جذرية. لم يبدُ الأمر كأن ملاحظة مدى هذه التحولات كانت ممكنة في القرن السابع عشر عندما كانت سيطـرة الكنيسة تتآكل تدريجيا، كمـا أن الأمر لم يكن جليـاً كثيراً إلا بخطوطه العريضة المبهمة عندمـا كان الفلاسفة التحرريون الأوائـل يكتبون عـن الحقوق الفرديـة. أما الجزء الأعظـم الذي تحقق من برنامج الحريات، والمذهب الفردي، والاحـترام المتساوي للمواطنين فقد

(1) حاشيـة المترجـم: الثورة المجيدة هي الثورة التي حدثت في إنكلترا في العام 1688م، عندما نحي الملك جايمس الثاني (الذي كان علـى مذهـب الروم الكاثوليك) عن العرش الإنكليزي، وخلفته ابنته ماري وزوجها وليام الثالـث (وليام أوف أورينج). أطلـق على الثـورة اسم الثورة المجيدة؛ لأنها حدثت من دون إراقة أية دماء أو قتال، ولأنهـا أسست لما يسمى بالملكية الدستورية (أي سلطـان المجلس النيابي فـوق سلطة الملك) (انظر O'Driscoll 1995; Microsoft Encarta World English Dictionary 1999; Oxford Advance Learner's Dictionary (8th Ed) 2010).

تطور بسبب الصراعات التي أحدثها التطور الصناعي في أوروبا.

ومـع ذلـك لم يستطع التطور الصناعـي وحده أن يـترك الآثار ذاتها في أماكـن أخرى من العالم؛ ففي الدول الشيوعيـة، حدث التطور الصناعي، ولكن الفرد لم يتطور بالوتيرة ذاتها، ولم يتوازَ مع التوسع في دور الطبقات الوسطى. كما أن دول جنوب شرق آسيا أدخلت التصنيع لكنه كان مترافقاً مع أكثر أشكال الاستبداد ومحاباة الأقارب في الوظائف فظاظة. بالتأكيد لن يكون صحيحاً أن نسمي هذه المجتمعات مجتمعات عصرية على الرغم من أنها قد تكون على الوتيرة ذاتها من التطور في الغرب. أما النزعة التبسيطية لنسب الحداثة إلى التطور الصناعي فلها تاريخ طويل إلى حد ما، وتقريبا لم يتم التشكيك بها إلا نحو الستينيات من القرن المنصرم (انظر Eisenstadt Schluchter 1998: 1–18)، ومنـذ ذلـك الحين، لم تعـد الأمثلة العديدة المنتشـرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الغرب، للتطور الصناعي الذي اعترضته المشـكلات والصعوبات ترغمنا على مسـاواة التطور الصناعي على نحو تفاؤلي بالتطور الاقتصادي وحده.

الهند وإمكانية خلق حداثة مجتزأة

في الهنـد أيضـاً لدينا قطاعات منفصلة من الثقافـة الاستهلاكية المرتفعة إلى حـد مـا، ولكن ذلك لا يجعـل الهند دولة عصرية. ثمـة أولئك الذين

يساوون مثل هذه التعابير المختلفة عن الثقافة الاستهلاكية والتقانة المتقدمة بالحداثة، ولكن هذا يعد إلى حد كبير خداعاً بصرياً؛ ففي أي تقييم للحداثة لن يكون من الصواب خلق قطاعات صغيرة من المجتمع ومعاملتها كأنها مستقلة بعضها عن بعض. بالطبع من الممكن أن يكون ثمة مراحل للتطور الحداثي، ولكن حتى هنا، المقصود هو المجتمع بأكمله؛ فلا يُنصح بفصل هذه المناطق ذات الاستهلاك المرتفع عن المناطق الأخرى، ثم النظر إليها على أنها مناطق الحداثة الرائدة.

إن الأمر ليس كأن الحداثة هي ظاهرة كل شيء أو لا شيء، لكن عند تحليل الحداثة، ليس ثمة خيار آخر إلا بالنظر إلى المجتمع بأكمله. كما لا يبدو الأمر كأن باستطاعة قطاع من المجتمع أن يكون قد وصل إلى الحداثة بينما ثمة طريق طويل أمام القطاعات الأخرى، وإذا أمعنا النظر في المجتمع الهندي، فإننا نرى أنه ثمة صلات وثيقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛ فلا يمكن للمرء تحقيق الثراء في مومباي دون الاعتماد على طاقات الطبقة العاملة وفقراء المدينة. وبناء عليه، علينا أن نعترف أن الحداثة لن تظهر بالأشكال المتوقعة ذاتها في جميع الأماكن؛ ولهذا ثمة طرق مختلفة للحداثة، ولكن ليس ثمة حداثات مختلفة؛ فالحداثة تشير إلى كيان اجتماعي محسوس واضح المعالم. والقول إن ثمة أشكالاً متعددة للحداثة يعني سلوك الطريق التحليلي السهلة (Eisenstadt 2000: 1–30).

ولفهـم الحداثـة بدقـة وقيادتها علـى نحو مقبـول إلى النضـوج، فمن الضروري الأخذ بالاعتبار الاختلافات المكانية والزمنية؛ فعلى سبيل المثال كان دخـول الهند على طريـق الحداثة مختلفاً عن أوروبـا أو أمريكا. كان للهنـد بعض المنافع التي تمتعـت بها فعلاً من حيث البدء في منتصف القرن العشريـن؛ إذ بحلـول ذلك الوقت كانت الديمقراطيـة التحررية قد تميزت بتحقيق طيف واسع من الحريـات؛ لهذا بدأت الهند مسيرتها الديمقراطية المستقلـة بحق الانتخـاب العام لجميع البالغـين، والمسـاواة القانونية بين الجنسـين، وقوانين حمايـة الأقليات، وقوانين التمييـز الإيجابي المصممة لمساعـدة الطبقات التـي عانت من الحرمان على مـر التاريخ. وهذا الأمر الأخير كان هندياً بامتياز في ذلك الوقت، أما الأمور الأخرى، فقد ورثتها الهند جميعها عن الكفاح الديمقراطي التحرري في أوروبا وأمريكا.

الحداثة المبكرة والتعصب الثقافي والفرد

خلافـاً للحداثـة الأوروبيـة المبكـرة، لم تستطع الهنـد في العام 1947 الزعـم بأن حماية الأقليات وحق الانتخـاب العام لجميع الراشدين كانت أمـوراً بعيدة عن المتنـاول. أما في أوروبـا، كما نعلم جميعنـا جيداً، فإن التسامح لم يلق إلا اهتماماً هزيلاً خلال السنوات الحرجة التي مر بها تطور الديمقراطية؛ إذ لم تتمتع الأقليات بأي نوع من أنواع الحماية. وفي الحقيقة

كانـت هذه الأقليات تضطهد بسبب معتقداتها الدينية؛ فأصبحت أمريكا الملاذ لأولئـك المضطهدين؛ لأن أوروبا، بما فيها إنجلـترا، ببساطة لم تتسع لهم. ولو كان جون لوك (Kocke) قد ألف كتابه الذي عنونه (رسالة عن التسامـح) في أيامنا هذه، لكان كتابه يحمـل تسمية خاطئة إلى حد بعيد؛ إذ كان أسلوبـه محافظاً على نحو مدهش؛ فالأفكار المعاصرة عن التسامح غريبة على لوك، وفي الواقع كان من الممكن أن يستنكرها. كان نقاش لوك للموضوع منصبّاً بشكل رئيسي على الحد من نفوذ الكنيسة وعلى العلاقة بين السلطات الدينية والدولة، غير أن لوك لم يعارض مطلقاً مظاهر الحرمان التي كان يتعرض لها الروم الكاثوليك واليهود في إنجلترا في ذلك الحين. وحتـى إلغاء قانون الاختبار الدينـي في العشرينيات من القرن التاسع عشر كان اليهـود، والبيوريتانيون، والكاثوليك ممنوعـين من الوظائف العامة؛ فعلى سبيـل المثال، فُرضت قيود صارمة على أولئـك الذين كانوا ينتمون إلى تلك المجتمعات لمنعهم من الحصول على الوظائف العامة في الدولة أو حتى الدراسة في المؤسسات التعليمية مثل أكسفورد وكامبريدج.

كمـا يناقش كتـاب بـن أندرسـون (Anderson) المميـز بعنـوان (المجتمعـات المتخيلـة) بإقناع، أن اللغـات أيضاً لم تتمتع بـأي امتيازات في السنـوات الأولى من الديمقراطية في أوروبـا؛ إذ لم تلق لغات الأقليات أيـة حماية تذكر، أمـا اللغات الأخـرى المثيرة للإعجـاب بزخرفتها مثل

الإنكليزيــة، والفرنسيــة، والإيطاليــة فقد باتت تهيمن علــى أجزاء مختلفة من أوروبا (انظر أيضــاً Hobsbawm 1990)؛ وبالتالي غُيِّبت ثقافات ولغــات الآخرين وهُمِّشت. وبما أن مجتمــع الغالبية أصبح الآن يمثل كل ما هــو مناسب اجتماعيــاً وسياسياً فقد كان من السهــل الحديث عن الفردية بينهم.

ويــرى نيكلاس لوهمــان أن مبدأ المســاواة أمام القانــون وفي الحقوق السياسية يخلق مساواة ضمن الفئــة أو الطبقة الاجتماعية الواحدة عندما تكون ثمة مسافات وحواجز عظيمة بين الطبقات (Luhmann1982: 234)، بما أن الثقافات واللغات الأقلية قد تم تقويضها بالقوة في أوروبا، فقــد كان أولئــك الذين أعلنــوا اعتناقهم ديــن الدولة واستخدمــوا لغتها الرسميــة فقط هم الذين تمتعــوا بالمواطنة الكاملــة. وفي هذه الظروف، لم يكن من المدهش قط أن يكون الأفراد في المقدمة، وليس المجتمع. وبما أن أفــراد الغالبية التي تمثل المجتمع المفضل لم يشعروا بالتهديد من المجتمعات الأخــرى، أخذ مبــدأ المســاواة أمام القانــون وفي الحقــوق السياسية، أو المنافسة بين الأفراد بتمييز المجتمعات الغربية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار النزوع إلى التعصب الذي كان سائداً في بدايات أوروبــا العصرية، فلن يكون مدهشاً أن يكره الواصلون مؤخراً إلى الحداثة اتبــاع المسار الأوروبــي بأكمله، ولكــن، إذا كان لنــا أن نستفيد من هذا

التأخير، فلا بد لنا على الأقل من أن نتعلم من النتيجة النهائية للحداثة الأوروبية، دون النظر إلى حالها في البداية.

استبدال التقليد وتقويض الامتيازات

لقد وضعت الحداثة الهويات الثقافية تحت ضغط شديد من خلال الوعي الذاتي؛ ففي القرون الوسطى، استغرق تغيير الهويات قروناً، إن لم نقل، آلاف السنين، أما في الزمن المعاصر فإن الإيقاع السريع للزخم الاجتماعي يجعل التغيير الاجتماعي أكثر وضوحاً، إلى درجة يظهر معها الماضي والحاضر كأنهما منفصلان؛ وهذا ما يجعل التاريخ عنصراً مهماً في تكوين هوياتنا الاجتماعية؛ فنستطيع الآن النظر إلى الخلف وتحليل المسافة التي قطعناها منذ ذلك الحين، ثم يمكن أن نرثي هذا التحول أو نهلل له. كان الأمر الثاني هو الذي ميز الإدراكات الذاتية لعصر التنوير، بينما كان الأمر الأول أكثر وضوحاً في الذكريات الرومانسية والتقليدية.

ومن أوروبا إلى أمريكا، كانت الحداثة تعني انزياحاً هائلاً في الثروة، إضافة إلى النفوذ العالمي. واستبدل العالم القديم بمجتمع ينبض بالحيوية والحياة السريعة، لم يعرف له التاريخ مثيلاً من قبل. ومرت أساليب الحياة، والجماليات، ومعايير المكانة، والعلاقات الاجتماعية بتحولات جذرية. وكانت ثمة انعكاسات لمشاعر الحنين إلى الماضي في بعض القطاعات،

لكنهـا افتقرت إلى الجاذبية والمضمون. ولم تتح قوى التغيير التي اجتاحت نصـف الكـرة الأرضية الغربـي الفرصة للنظر إلى الخلـف، وكانت قوى الدفـع إلى الأمام أقوى بكثير من أي رغبـة في النظر إلى الخلف، ونجحت أوروبـا والأوربيون في هذا الصدد؛ إذ لم تلق فكرة الحفاظ على الثقافة أي اهتمـام جدي؛ لأن الاهتمـام كان منصباً على الغوص ما أمكن؛ بحثاً عن التطورات الحداثية الكامنة.

وكانـت الفرحة بالتغيير عارمة إلى درجـة أن علماء الاجتماع لم يبدؤوا بالقلـق علـى انهيـار التقاليـد والحاجة إلى دعـم مجموعة بديلة مـن القيم الأخلاقيـة إلا في العقـود الأخيرة من القرن التاسـع عشر (انظر Nisbet 1970). وعلـى الرغـم أنـه كان ثمة قدر كبـير من القلق علـى النتائج المحتملة لحالـة عدم الاستقرار الاجتماعي الناتجـة عن التحلل الأخلاقي، إلا أن الأمـر لم يبـدُ كأنه دعوة للعودة إلى الماضي، فالماضي قد انتهى، لكن الجديد يجـب أن يتم تطويعـه بالشكل الأنسب. وفي هـذه المرحلة، أتى التدفق الفكـري والعقائدي من أمريكا ليبعد وجهـة النظر هذه حتى عن الصحـوة الرومانسية. وكان الإصرار الأمريكـي الثابت هو الذي أكد في نهاية المطاف على مفاهيم امتياز ومكانة العالم القديم حتى في أوروبا؛ فقد تم جعـل هذه المفاهيم تبدو علـى أنها حتى أكثر رجعية؛ لأن أمريكا أثبتت ذاتهـا على أنها قصة نجاح بشكل مـادي مقنع. وكان جلياً أنه إذا أردنا أن

نتقدم فلا بد لنا من تخفيض منهجي لقيمة كل ما هو تقليدي وثقافة قديمة؛ فما إن وضحت صورة هذا الدرس في أمريكا، حتى قدم الدعم للميول الأوروبية المماثلة أيضاً.

يبدو الآن أن عجلة التقدم قد قدر لها بشكل لا رجعة فيه أن تبعد أوروبا وأمريكا بعيداً جداً عما يعده غالبية الناس هويتهم الأصلية. وبدا الانهيار في ما كان يعد نظاماً في الماضي على أنه نذير شؤم للمجتمع الذي يفتقر إلى المعايير الأساسية والأخلاق الملزمة. وكنتيجة لهذا التهديد الوشيك بالانهيار الأخلاقي الشامل على نطاق المجتمع بأسره استشعر علماء الاجتماع الحاجة إلى البحث عن مجموعة جديدة من القيم الأخلاقية تكون محل قبول بالإجماع وتقويتها. بإمكان هذه القيم الجديدة بعدئذ أن تحل محل التقاليد القديمة والبالية وتبعث على الاستقرار في المجتمع من جديد (Nisbet 1970)، غير أن الحقيقة الباقية هي أن التحررية كمبدأ عقدي ليست هي التي حققت الحداثة في أوروبا أو أمريكا، وإنما الضغط المتواصل الذي فرضته الرأسمالية وعقيدة الدولة القومية على النظام الإقطاعي؛ فهذه القوى بالذات هي التي يعود الفضل إليها في جعل الحداثة كما نعرفها اليوم تتأسس تدريجياً، وبعد ذلك أتت الثقافة الاستهلاكية. في الواقع، لم يكن لهذه الانفراجة أن تحدث مطلقاً لو لم تحقق الرأسمالية والتطور الصناعي التطورات الكامنة في الحرية والمساواة. ولو

اعتمدت الرأسمالية على العلاقات الإقطاعية ومعايير المكانة الاجتماعية لما استطاعت أن تتوسع، فكان لازماً أن يتم التماس روح المبادرة من مختلف قطاعات المجتمع حتى يتم الحفاظ على محرك الرأسمالية وهو يعمل بطاقته القصوى. إذا تم تعميم الاحترام الاجتماعي ولم يتم حده باعتبارات المولد أو الانتماء الاجتماعي، عندها فقط يمكن للمبادرات التطويرية الجديدة أن تتولد على مستوى علماني.

تتطلب الحداثة الحد الأدنى من الاحترام للآخرين، وفي المجتمع العصري فقط يمكن للأخلاق أيضاً أن تتم ممارستها. وإذا كانت الأخلاق تعني الاهتمام بالآخرين، كما قال ذات مرة الفيلسوف الفرنسي ليفيناس (Levinas)، عندئذ لا يمكن لذلك أن تتم ممارسته إلا في مجتمع عصري. وتقوم الحداثة بذلك بعدة طرق، ولكن الأمر الأهم على الإطلاق هو أنها تحقق ذلك من خلال عدم الاكتراث بامتيازات المولد، وهذه بالضبط هي الكيفية التي بدأت الحداثة مسيرتها في أوروبا، وعندما تصبح هذه الميزة سهلة الوضوح في الهند، عندها فقط يمكننا القول إن الهند قد أصبحت عصرية فعلاً.

التبعية والتقاليد والنخبة اللاعصرية في الهند

لا يمكن للهند أن تتخلص من التفكير في الماضي وتصبح عصرية بين عشية وضحاها؛ فتقليد أساليب الاستهلاك أسهل بكثير من احترام الآخرين

في المجتمـع، ولا يـزال موقـف الهند مبهمـاً جداً حيال الحـد من تدخل الممارسات الدينية في المشهد السياسي؛ فحتى دستورها يعكس هذا؛ فعلى الرغـم من اختصار الزمـن فيما يتعلق بمنح المشاركـة الديمقراطية، لا تزال معايير هذه المشاركة غير واضحة، لكـن طالما أن الجماعات والمجتمعات الهنديـة لم يتم تقويضها أو تهميشها خلافـاً لما حدث في أوروبا من القرن السادس عشر حتـى التاسع عشر، لم تجلب الديمقراطية الرسمية معها فردية ناضجة، وكانـت أحد مساوئ النزوع إلى المشاركة من خلال الجماعات والمجتمعـات هي تفضيل استمراريـة الرموز الثقافيـة والأسياد في مواقع السلطة[1]. ما زال السادة والأتباع يمثلون الصفة المميزة للمشهد السياسي في الهنـد؛ إذ تلعب الهويـة والولاء الاجتماعيـان دوراً شديد الأهمية في الحياة الهندية العامة حتى بعد مرور أكثر من قرن على الاستقلال.

ولهـذا، لا جدوى من تقليد أوروبا بشكل كامل. لم يكن ممكناً للهند أن تبدأ مشوارها كدولة قومية مستقلة بتعصب ثقافي من قبيل التعصب الذي كان سائـداً في أوروبا. وكان روسـو (Rousseau) وهيغيل (Hegel) من أوائل المفكرين الأوروبيين البارزين الذين تحدثوا عن التسامح العصري.

(1) وجـد لويس دومونـت أن هذا ينطبق أيضاً حتى في حالـة مجالس الطوائف في القرى في الهند القديمـة؛ فعلى الرغم من أن التراتبـات الطبقيـة قد تم تنظيمها رسمياً بين الطبقـات الاجتماعية، إلا أن المسـاواة سادت داخـل مجالس الطبقة الواحدة (Du- mont 1988: 183).

وأتت الهند بعدهم بوقت طويل، بعد الثورة الفرنسية، والمناديات بحقوق النساء في الاقتراع، ودعاة الإصلاح الاجتماعي السياسي في إنجلترا، والتعديل الخامس للدستور الأمريكي، وهلم جرا. كما أن الهند أيضاً خاضت صراعاً طويلاً من أجل الاستقلال الوطني عندما كان عليها أن تتحد أولاً ثم تحشد الناس عبر ثقافاتهم، وطوائفهم، ولغاتهم، ودياناتهم المختلفة. ويعكس الدستور هذا التراث من التقدم الديمقراطي والحريات الديمقراطية، كما يعكس القلق من استئصال الحرمان التاريخي الذي تعرضت له بعض المجتمعات؛ ولهذا، على الأقل من الناحية الدستورية، تحولت الهند من المجتمع الأكثر تقسيماً من حيث الطبقات والفئات الاجتماعية نحو مساواة أكثر.

لكن المساواة في السياسة لم تبرز الفرد في الهند، وبينما تم تحقيق المساواة إلى حد كبير على مستوى التنافس بين المجتمعات، سعى الأفراد إلى مزج طموحاتهم مع كفاح مجتمعاتهم للحصول على النفوذ. وكما أسلفنا، فقد أدى هذا إلى إعطاء الرموز الفنية في المجتمع نفوذاً أكثر، ورسا العديد منهم على مهن جديدة تمثلت بالنفوذ السياسي، ولكن لم يكن هذا هو المصدر الوحيد للتبعية؛ فالعلاقات بين السادة والأجراء تم تعزيزها أكثر، وفي الواقع، أصبحت معتادة، بسبب الندرة الفادحة في موارد البلاد، ولم تعد العلاقات بين السادة والأتباع مقتصرة على الشكل القروي أو تقليد

حكم الأقليــة، فقد أدت كل من الديمقراطية وانهيــار الاقتصاد الإقطاعي إلى ظهــور سادة جدد ومجموعة جديدة من الأجراء، ولهذا على الرغم من انحسار الاقتصــاد القروي، إلا أن العقلية الإقطاعية المبنية على المحسوبية والتبعية حصلت على فرصة جديــدة للحياة بسبب الخلافات الاجتماعية والاقتصادية العظيمة.

وفي تشكيل العلاقات بين السادة والأجراء لا يبدو الأمر بوضوح وكأن العناصــر الإقطاعية تتوضع في المقدمة؛ فكل واحــد تقريبا ممن ينتمون إلى شرائــح ما يسمى بالنخبة الهندية متورط في هذا، ولذلك ليس من المنطقي جدا أن نعتقد أن هــذا القطاع المتمتع بالامتياز سيعمل على خلق الحداثة. لا يبدو الأمر كأنه ثمة قطاع في المجتمع الهندي يخلو من شبكة العلاقات بــين الســادة والأتباع. صحيح أنه مــن الممكن لمؤسســات مثل المدارس، والمشــافي، والجامعات أن تتحرر من معتقــدات غير عصرية كهذه؛ ولهذا ينبغي علينا أن نشكر الدستور، لكن حتى هذه المؤسسات تفتقد إلى طريقة تنــاول ونظرة استشرافيــة عصرية من حيــث ممارساتها الوظيفيــة اليومية؛ فالتدخــل السياســي مستشرٍ في هــذه المؤسسات. مــن الواضح أن هذا لا يكــون صحيحــاً إلا إذا كانت السياسة ذاتها تعتمد علــى النفوذ والتبعية؛ ففــي الهند لا ننتخب النواب، وإنما السادة، وليس المبدأ العقدي هو الذي يهم كثــيراً بقدر ما يستطيع أحد المرشحين تقديمه كسيّد، إما بشكل مباشر

وإما بشكل غير مباشر.

ترغب النخبة الهندية الاعتقاد أنها عصرية؛ ولهذا ثمة تأكيد متزايد على فهــم الحداثة من خلال المعنى الاستهلاكــي. إن الاستهلاك هو الذي يبدو على أنه يحكم نظرتنا إلى ذاتنا من حيث التطور، وحتى فيما يتعلق بتصنيفنا للطبقــة الوسطى. في الغرب يوحي أسلوب حياة الطبقة الوسطى بالالتزام بالقواعــد والتأكيــد علــى المؤسسات العامــة. أما في الهنــد فالعكس هو الصحيــح؛ إذ يتم فهم الطبقة الوسطى الهندية فقط من خلال الاستهلاك، وحتى هنا تبدو بمظهر يرثى له. نحو خمسة ملايين شخص فقط (من أصل ألــف مليار تقريبــاً) يمتلكون جهاز تلفزيون، كمــا أن 18.5 مليون لديهم ساعــة يــد (Business Today، 22. 21996: 86)، حتــى أن نسبة مئوية أصغر من ذلك في هذه الطبقة تمتلك سيارات آلية.

ووفقاً للدراسة المشار إليها آنفاً فإن نحو 900.000 شخص فقط لديهم دراجات نارية؛ ولهذا، حتى لو اعتمدنا على تعريف واسع للطبقة الوسطى، كأن نضم إليها أولئك الذين يمتلكون ساعات يد، فستظل تمثل رقماً ضئيلاً جداً. قارن هذا مع المستوى المعيشي للطبقة الوسطى في أوروبا أو أمريكا، وسرعان مــا يخذلنا ادعاؤنا بامتلاكنا لطبقة وسطى كبيرة؛ فليكن واضحاً أن هــذه النسبة الضئيلة جداً ليس همهــا وضع الحداثة على برنامج عملها بقــدر ما هي مهتمــة بإغناء ذاتها، كمــا أن أفراد هذه الطبقــة هم أول من

يخالف القانون؛ لأنهم يعلمون أنهم لن يخضعوا للمساءلة.

وبـدلاً من ضخ الحيوية في المؤسسات العامة، لا ينفك أفراد هذه الطبقة عن تقويض تلك المؤسسات بولائهم لمبادئ التبعية. وما تجب ملاحظته هنا هو أن السيّد الجيد هو الذي يخالف القانون، وإلا فما فائدة السيّد. يمكن للسيّـد أن يتخطى طوابير الانتظار، والالتفاف علـى القوانين، والسماح بمحابـاة الأقارب بالنمـو في مخالفة لجميع التشريعـات الرسمية الصريحة. والسبـب في الانقيـاد إلى ذلـك في الحالـة الهندية هو وجـود الكثير من المطالبين والقليل من الموارد، ولكن الأكثر من ذلك هو أن علينا الإقرار بأن المعايـير الثقافية الملزمة في الهند لم تُختبَر بشـكل حقيقي من خلال الروح الرأسماليـة؛ فالفقراء ما زالوا يعانون مـن بؤس تستحيل معه قدرتهم على شن أي نوع مـن أنواع الهجوم على أساليب مخالفة القوانين التي يرتكبها الأثرياء؛ ففي الحقيقة قد يكون من مصلحتهم الخنوع إلى السيّد والحصول علـى بعض المكاسـب الشخصية والحظوة من خـلال تأسيس علاقة تبعية اعتمادية مع المُحسِن عليهم.

إذا كان لنـا أن نتوقـع أن هذه الطبقة النخبوية هي مـن سيدخِل الحداثة فهذا يعنـي انخداعنا بالمظاهر؛ فالقـدرة الشرائية التي يمتلكهـا أفراد هذه الطبقـة لشـراء المـواد الاستهلاكيـة الثمينة لا تعنـي بحد ذاتهـا أن هؤلاء متفهمـون للعقيدة الناظمـة للحداثة، فالحداثة يمكـن تحقيقها فقط عندما

يكـون الضمير الاجتماعـي هو الهم الأساسـي؛ فالضمير الاجتماعي هو القـدرة على الشراكة في الحياة مع بعضنـا البعض، والشراكة في المصير مع الآخريـن (Rawls 1971: 102)، وهذا مـا يضفي على الحداثة صفتها المميزة، فمـن دون الوجدان الاجتماعي تختزل الحداثة إلى المادية البحتة، لا أكـثر. وعندمـا لا يتم فهم هذا بوضـوح فإنه يصبح مـن السهل انتقاد الحداثة وازدراؤها كما هو واضح في كثير من الكتابات العلمية.

معضلات التوجه وأنماط التفاعل الاجتماعي

تَعمـق فهمنا للحداثـة في العقود القليلة الماضية؛ ففـي الخمسينيات من القرن العشرين، وعندما عمـت البهجة العارمة بالتطور الصناعي، سرعان ما تم تفسيره بالحداثة. ولم تكـن الهند وجوهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru) وحدهمـا اللذين نزعـا إلى هذا النوع من التفكـير، بل أيضاً أمريكا، وروسيا، والصين؛ فقد حض ماو تسي تونغ (Mao Zedong) شعبه على اللحاق بالغرب، كما فعل القادة الهنود في عدة خطط خمسية. ولكـن، من وجهة نظر علم الاجتماع، لم يكـن التطور الصناعي الخالص هـو نقطـة الانطلاق، بل كانـت دوماً هـي العلاقـات الاجتماعية؛ لهذا السبـب ما زالت متغـيرات النموذج التي تحدث عنهـا تالكوت بارسونز ذات صلة حتـى اليـوم (Parsons 1972: 59–67). تعطي متغيرات

بارسونـز النموذجيـة قائمة بمعضلات التوجه. وكلمـة معضلة مهمة هنا؛ فـإذا كان شخص ما يعاني من معضلة ما، سواء أكانت المعضلة ذات توجه عام أم خصوصـي، أو أكانت محكومة باعتبـارات الانتماء الاجتماعي أم اعتبارات الإنجازات الشخصية (ولنأخذ هنا معضلتين اثنتين فقط من أصل خمس معضلات)، فإن هذا الشخص هو على طريق الحداثة فعلاً[1]. ومن الناحيـة الأخـرى، عندما يختـار الشخص دون تفكـير أن يكون توجهه مبنـي على مبـدأ الانتماء الاجتماعـي (أي أن يعطـى الأولوية لاعتبارات المكانة الاجتماعية المكتسبة عند المولـد)، ويرفض الاعتبارات المبنية على الإنجـازات الشخصية، عندئذ لن يكون ذلك الشخـص عصرياً حتى ولو كان هو أو هي يمتلكان أحدث الأجهـزة والأدوات الإلكترونية. وعندما يختـار الأفراد الإنجازات على حساب الانتمـاء الاجتماعي، أو العمومية علـى حساب الخصوصية، مـن دون إدراكهم أنهم أمام معضلة ما، عندها

(1) أعطـى تالكـوت بارسونز خمسـة متغيرات نموذجاً كمعضلات للتوجـه (Parsons 1972: 59–67). المتغيرات الخمسة هي:

عاطفة محايدة مقابل عاطفي

العمومية مقابل الخصوصية

الإنجاز مقابل الانتماء الاجتماعي

الدقة مقابل عدم الوضوح

التوجه الجماعي مقابل التوجه الشخصي

من الملاحظ أن البنود المكتوبة بالخط المائل على الجانب الأيمن تمثل المجتمع العصري، بينما البنود على الجانب الأيسر غالباً ما تظهر في المجتمعـات التقليديـة. ولكن، إذا كان ثمة معضلة في التوجه، عندها يمكـن وضع المجتمعات في مراكز مختلفة على السـلاسل المتدرجة. لم يعد النظر إلى الجانبين على أنهما ثنائيات متضادة، وإنما يجب فهمهما على أنهما سلاسل متدرجة.

فقط يمكن أن يتم منحهم تسمية عصري.

ولكن تالكوت بارسونز كان واقعياً؛ فقد فهم أن العصرية هي مشروع لا نهاية له؛ ولهذا فقد وضع متغيرات النموذج كمعضلات، ولم يضعها كخيار. في كل مجتمع ثمة بقايا للتقاليد، ولكن النقطة المهمة هي أن ندرك مدى قدرة الحداثة على مواجهة طرق التفكير والسلوك القديمة، فالتقاليد تعيق البدائل وتطوير الخيارات، بل إنها تخنق الناس وترفض اعتبار البدائل التي توفر مجالاً أوسع للحرية وتطوير الإمكانات. إذا كان هذا كله يبدو على أنه فلسفة هيغلية، فالهدف هو أن يكون كذلك، إذ كان هيغيل أحد أكثر المفكرين إدراكاً للحداثة الذين أكدوا أنه لا يمكن للمجتمع أن يتطور بإمكاناته القصوى إلا عندما يتم تحقيق الحرية بمقاييس أقوى وأعظم. أما إذا كانت الحرية في مجتمع ما مكرسة لقلة قليلة، فلا يمكن أن يوصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع حر أو عصري. وبالطريقة ذاتها، إذا كانت المواد الاستهلاكية العصرية في أيدي قلة قليلة من الأشخاص، فإن ذلك لا يجعل القطاع الذي تشكله هذه القلة القليلة عصرياً. وهذا ما أقنع علماء الاجتماع بأن الحداثة هي أولاً ظاهرة ثقافية: هي كيف يرتبط الأشخاص بالأشخاص الآخرين في المجتمع ثم بعد ذلك تعني الحداثة الاستهلاك والأشياء المادية؟

إيجاد الخيارات وإعادة تقييم التنوع

لا يتم الاعتراف دوماً بأن التقاليد هي مصدر غياب الحرية، وهذا هو السبب في أن مسألة التنوع لم يتم بحثها عموماً من منظور حديث. وغالباً ما كان يتم رفع شأن التنوع واعتباره أمراً حسناً، ولكن الحقيقة هي أنه كلما كان التنوع الثقافي أعظم في مجتمع ما، كان من الممكن أكثر أن يكون ذلك المجتمع مفتقداً الحداثة في جوانبه الأساسية؛ إذ كانت المجتمعات التقليدية تتميز بالتنوع، وكان كل تجمع ثقافي قد أغلق أفراده داخله. أما المجتمعات العصرية فيجب أن تتميز بتوفير الخيارات. يجب أن يكون الناس أحراراً في اختيارهم أو رفضهم أساليب حياتية بديلة، وهذا ما سيبدد المخاوف من فرض التجانس، وهو أمر تمت المبالغة فيه كثيراً على أية حال؛ فإذا تم فرض التجانس، كما حدث في الظروف الأولى التي رافقت ظهور الدولة القومية في أوروبا، عندها سيكون ذلك أمراً يثير الحنق. ولكن إذا حدث التجانس بسبب تغير في أذواق الناس، فليس ثمة خطأ في ذلك من حيث المبدأ؛ ففي الحقيقة، كلما كان أساس الأذواق والقيم الجمالية المتجانسة أوسع، كان مجال الوجدان الاجتماعي أعظم بين الناس.

إن مجتمعاً عصرياً حياً لا يمكن مطلقاً أن يكون متجانساً كلياً؛ فما يجعل المجتمع عصرياً هو التجدد المستمر، ويصبح هذا ممكناً بينما يعمل إدخال

الديمقراطيــة وانهيار معايير المكانــة التقليدية على إطــلاق المبادرات على نطاق يتوسع باستمرار. لن تنفك المجتمعات العصرية عن التعرض لهجوم الحداثــة: في الواقع لا يمكــن إلا أن يكون العكس. مــن الممكن لأساليب الحياة التقليدية أن تفقد هيمنتها وأن تتحول إلى رموز سلوكية يتبناها الناس أو يهجرونها كيفما شاؤوا؛ فإذا خلّصت التقاليد من العلاقات الاجتماعية الباليــة واختزلت إلى رموز سلوكية، أكانت أدبيــة، أم موسيقية، أم متعلقة بالطعام والطبخ، أم بالملابس، يصبح من الأسهل جداً تحويلها إلى الحداثة؛ وبالتالي يصبح لدى الحداثــة مصدران للتنوع: الأول الالتزام الداخلي في المجتمعــات العصرية بالتجدد المستمر، والآخر يأتي من تحويل التقاليد إلى أيقونات.

في الحالة الثانيــة يكتسب التنوع معنى آخر غير الذي يلصق به عادة. لا تستحق الثقافات الحفاظ عليها فقط لأنها وجدت في مكانها صدفة، وإذا كان الحفــاظ على الثقافــات يتضمن صيانة القيــم المناقضة لروح الحداثة، فبالتأكيد ثمة سبب ضئيل للاهتمام بهذا البرنامج؛ فعلى سبيل المثال، التقى أعيــان قبائل طائفــة الجات[1] من ولايتــي هاريانا وأوتــار براديش الغربية (الواقعتــان شمال غرب الهند) في سيزانا في العام 1991، وذلك لصياغة

(1) حاشيــة المترجــم: الجات: هم قبائل مــن الهندوس، والمسلمين، والسيخ الذين يعيشون بشــكل رئيسي في ولايات البنجاب (شمال غرب الهند)، وراجستان، وأوتار براديش.

دستــور يلتزم به جميع أفراد طائفتهم. وخــلال مجلس جميع قبائل الجات هذا، تم حظر المهور، والإنفاق الكبير على الأعراس، والمراءاة في الإنفاق. كما صوت المجلس لمنع النساء من الميراث، والطلاق، المؤسسات التعليمية المختلطة (انظر Gupta 1997: 201–3). إن الالتزام بهذه القيود باسم حماية الثقافة لا يمكن أن يكون أبداً بنداً حقيقياً على برنامج الحداثة.

ومــن وجهة النظر الأخــرى، يتم سلب طرق حيــاة المجتمعات الفقيرة والمحرومــة من دون تفكير باسم التقدم التقنــي؛ فمؤخراً، كانت السدود مصدراً رئيسياً لنزوح الشعوب القبلية في الهند. ومن جديد يجب توخي الحــذر؛ فلا نعني هنــا أن القبائل تريد أن تعيش حيــاة في المستوى الأدنى مــن مستويات التوازن الاقتصادي؛ فما يخافونه أكثر من أي شيء آخر هو مصير أسوأ من المصير الذي يحكمهم الآن. من المؤكد أنهم لو أعطوا فرصاً أكثر جذباً ومنطقية في نمط حياة بديلة؛ فالراجح أنهم سيختارونها. يجب ألا تسمــح الحداثة مطلقاً بالتسبب في مزيد من الحرمان للمجتمعات التي تعــاني أساساً من الفقر والاضطهاد. إن بناء السدود ليس تقدماً بحد ذاته؛ فــإذا كان بناء الســدود يساعد في رفع مستوى الحيــاة الاجتماعية بشكل عام؛ أي من دون إلحاق الضرر بمصالح المحرومين كما يعبر عن ذلك راولز (Rawls 1971: 105–6)، فعندهــا فقط نشجــع الوجدان الجماعي، وعندهــا فقط أيضــاً يكون ثمة اهتمام حقيقي بالآخريــن. لا يعني هذا أن

السدود يجب ألا تبنى أو أن التطور التقني يجب أن يرفض؛ فالحداثة لا تسمح بذلك أيضاً. في النهاية، إن الحداثة تعني إعطاء فرصة أكبر لإطلاق المكامن الإنسانية، ولكن هذا التقدم في القدرات البشرية الكامنة لا يتم تحقيقه إلا باحترام الآخرين في المجتمع.

في هذا الصدد، نحتاج أيضاً أن نحقق ما تصبو إليه المجتمعات البائسة، مثل مجتمعات القبائل. من المؤكد أنها ترغب في الحصول على الفرص التي كانت محرومة منها حتى الآن. إن مهمة الدولة القومية العصرية هي توفير الفرص لأولئك الناس المضطهدين ومعاملتهم على أنهم مواطنون حقيقيون. غالباً ما يعتقد المفكرون المدنيون والنشطاء الاجتماعيون أن جل ما تريده القبائل الفقيرة هو تركهم وشأنهم في الأحراج. وما يفسّر ذلك في هذا السياق هو المصير الذي انتهت إليه محاولة بعثة غاندي (Ghandhi) في فالود لتزويد القبائل بمعرفة مناسبة؛ إذ قامت مجموعة من النشطاء الاجتماعيين المتحمسين الذين تأثروا بفكرة غاندي المتمثلة بالتعليم الأساسي للجميع بتأسيس مدارس لتعليم القبائل صنع عربات تجرها الثيران، وسكك المحاريث، وكيفية غزل القطن. ولكن المدرسة قوبلت بعدم الاكتراث من قبل الناس الذين أحدثت المدرسة من أجلهم؛ لأنهم لم يحتاجوا إلى التعليم الأساسي للجميع، بل إلى تعلم الإنكليزية، والرياضيات؛ حتى يتمكنوا من تحسين حياتهم في العالم الأوسع (Shah

.(3–1986: 212

لا تحترم الحداثة التنوع؛ لأنه أحياناً يمكن أن يكون أداة لتشجيع التخلف والتعصب؛ ولهذا لا يتم قبول الاختلافات في مجتمع عصري إلا عندما تساعد هذه الاختلافات في زيادة مدى البدائل المتوافرة على شكل رموز ثقافية، ليس لدى الهند بعد فمرة متطورة عن الحداثة لأن الفهم الهندي للتنوع لا يزال محتكماً إلى المفاهيم التقليدية للتنوع؛ فمن وجهة النظر الأولى، ثمة نزوع بارز نحو المصالحة مع الرموز الثقافية التقليديين تحت ذريعة حماية مصالح المجتمع. ومن وجهة النظر الأخرى ثمة عدم اهتمام بالمحرومين من الامتيازات الاجتماعية أو بتطلعاتهم، وأفضل ما تقوم به الدولة غالباً هو ترك الفقراء على حالهم، دون مستقبل، وهم يعيشون ماضيهم مرة تلو الأخرى.

الهند المعاصرة وبشائر الحداثة

على الرغم من أن الهند ليست عصرية بعد، فما مجال الحداثة في الهند؟ إن اشتداد التنافس على النفوذ بين الطوائف الاجتماعية هو بطرق مختلفة نتيجة لضغوط الحداثة؛ فقد أفسحت النخبة الإقطاعية القديمة المجال لمجموعة أخرى من الطامعين بالنفوذ؛ فهؤلاء الباحثون الجدد عن النفوذ الذين كانوا في الماضي محرومين من الحقوق بفعل نخب النظام القديم

وبفعل علاقات التبعية التراتبية، هم الآن يتخطون حواجزهم، لكن بما أنهم ما زالوا متمركزين في القرى فإنهم ما زالوا أيضاً يتحدثون بلغة الطائفة، ولكن على الرغم من ذلك فإن التحالفات التي يشكلونها ليست محدودة بالقرى أو الأماكن المجاورة، بل إنها تخطت الحدود المحلية. وهذه العلاقات بنيت على اعتبارات علمانية تنبع من مركزها البنيوي داخل المجتمع، ومع ذلك، وبما أنه ثمة ميل للتعبير عن هذه التعبئة من خلال توجهات المجتمع، فثمة تطور في المساواة بين المجتمعات ولكن العنصر الفردي ما زال مقيداً. أما التكتلات الطبقية الأفقية التي تنجم عن هذه العملية فمن شأنها تعبئة الطبقات الريفية التي تتطلع إلى الصعود إلى الأعلى وتوفير المساحة لتحقيق طموحاتها للدخول إلى العالم المدني. في هذه المرحلة يتم التعبير عن البحث الهندي عن الحداثة بلغة المساواة بين المجتمعات، وعندما يتحقق النجاح في هذا الجهد، سيكون ثمة تمايز أكبر داخل هذه التكتلات الطبقية. وستفاقم العلمنة المتواصلة الانقسامات ضمن المجتمعات؛ الأمر الذي سيسبب تجزئة التكتلات الأفقية إلى وحدات متغايرة مشابهة لما تنبأ به رودولف ورودولف خلال العقود الثلاثة الماضية (Rudolph and Rudolph 1967). في النهاية، سينتفض الفرد من رماد المجتمع.

وحتى يحدث هذا، يجب على الريف الهندي أن يشهد هجرة جماعية

مــن الريف إلى المدن، بوتيرة متسارعة نوعاً ما. وقــد بدأ فعلاً هذا التوجه بشــكل ملحوظ للغايــة. كان الريف يشكل ما نسبتــه 85% من الهند في الخمسينيات من القرن المنصرم، أم اليوم فهذه الإحصائية تصل إلى 65%. وخــلال هذه الفترة، كان نمو المدن الهندية الصغــيرة لافتاً، وإذا أضفنا إلى هذا أعداد أولئك الذين يعيشون في القرى بينما يعملون في المدن؛ فإنه من الواضح أن العلاقة بين الريف والمدينة تمر بتغيرات عظيمة؛ فمع التحول إلى المدنية تأتي الهوية المجهولة، وهذا ما يساعد على تطوير الهوية المبنية على الميزات الشخصية، وليس على اعتبارات الخلفية العائلية أو الاجتماعية[1]. وسيستغــرق الانتقال الكامل إلى هذا الطور عدة عقود، ولكن من الممكن فعــلاً الآن ملاحظــة بدايات هذا الطــور. تتجه روح العصــر الحالي باتجاه الحداثة، رغم أن الممارسة تميل إلى رفضها في جميع الأماكن. وقد كان أول مــن قال شيئاً مشابهاً لهذا هــو جوهر لال نهرو منذ أكثر من خمسين سنة مضــت؛ فقد انتهى نهرو، المتفائل الأبدي، إلى أن الروح ستنتصر في خاتمة المطاف، وكان مصيباً نوعاً ما في مقولته هذه؛ إذ إن العلاقات التبعية التراتبية قــد استبدلت بتكتــلات طبقية أفقية، وتم تقويض سلــم التراتبية من حيث

(1) تعــد أمريكا مثالاً جيداً على هذه الظاهرة، فحتــى الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت أمريكا مقســمة إلى أحياء منفصلة تحتــوي علــى الأقليات الآيرلندية، والبولندية، واليهوديــة، وما إلى ذلك. وعلى مدى العقود القليلــة الماضية، اختفت معظم هذه الأحيــاء (انظــر Sanjek 1994; Sacks 1994). حتى أن الســود الآن ينتقلون إلى أماكن الســكان البيض، من حيث السكن والعمل والمهن (انظر Kilson 1983: 85-94 and Wilson 1978).

الممارسة إلى حد بعيـد. ولم تعد كتب علم الحكمة (Dharmasatras) تحظـى بالاهتمام كدليل للتفاعل الاجتماعي بـين الطبقات والمجتمعات، ومـا لدينا الآن بـدلاً من ذلك هو تأييد صريـح للاختلافات بين الطوائف الهنديـة الاجتماعيـة. وبالتأكيد ليست هـذه الحداثة الكاملـة، لكننا ربما نقـترب منها. في الماضـي كان واجباً علـى طوائف اجتماعيـة بعينها أن تخدم طوائف أخرى بذل، أما الآن فهذه الطوائف تقدم مصالحها الخاصة وتنـازع من كانوا يستغلونهـا في السابق. إن الممارسـة تستسلم للضغط، علـى الرغم من أن ذلك يحدث ببطء وبشكل ليس عصرياً بعد، ومع ذلك فإن الحداثة هي التي أحدثت هذه الأنواع المهمة من التحول.

ما أدوات الحداثة في الهند؟ كانت الدولة القومية عاملاً مساعداً عظيماً للحداثـة؛ فقـد لاحـظ هوبهاوس (L. T. Hobhouse)، بمخزونـه العظيـم من الحكمة الاجتماعية، منذ زمـن بعيد العلاقة المتبادلة بين الحرية والدولـة القومية في عمليـة الحداثة. لقد هيـأت الدولـة القومية الظرف والشكل الملائمين لتحقيق الحداثة في الهند، ولولا الدولة القومية، لكانت الحداثة عصية على التحقيق، فالدولة القومية تسمح للطبقات الاجتماعية المختلفة بالدفـاع عن مصالحها الذاتية في الميدان العام بفعالية أكثر مما كان ممكنـاً على الإطـلاق في ظل النظام الإقطاعي، غـير أن الحقيقة الباقية هي أن المهمـة ما زالت لم تنجز بعـد، فكما أشرنا آنفا، فإن العلاقات التقليدية،

المتمثلـة بالعلاقـات القائمة بين السـادة والأجراء، والتفـاوت الهائل في أساليـب الحياة تمنع تحقيق الروح العصريـة. إن التطور الصناعي والأجهزة الإلكترونيـة الحديثة توحـي بالافتقار إلى الروح الجماعيـة العصرية. ومع ذلك، ما لم يتحقق تحول كامل في العلاقات الاجتماعية وفي كيفية تواصل الناس مع الآخرين سيبقى النمو الاقتصادي دوماً زائفاً، ومبهرجاً، وبعيداً جداً عن الحداثة.

خاتمة

الوجدان الاجتماعي والتشابهات والحداثة

إن الطبقات الاجتماعية التي تتمتع بالامتياز أكثر من غيرها، والتي تبدو علـى أنها الأفضل لإدخـال الحداثة، هي في الحقيقة ليسـت مجهزة للقيام بهذا المشـروع؛ فهذه الطبقات هي الراعية للفسـاد التبعية؛ ولهذا فهي لا تظهر إلا وجداناً اجتماعيـاً ضئيلاً في علاقاتها الاجتماعية. وما سيجلب حداثـة أكثر إلى الهند هـو الطاقات التحررية الكامنـة في الدولة القومية، وقـوى التطور الصناعي والتمدن. ومع مـرور الزمن ستقوم هذه العوامل معـاً بفرض مدى أوسع من الوجدان الاجتماعـي وقدرة أعظم للاشتراك في المصـير مـع الآخريـن (Rawls 1971: 102)؛ فمـن دون تغيير في العلاقـات الاجتماعية، ومن دون زخم متسـارع لنقاط التشابه المشتركة، لن يستطيـع التطور الصناعـي والتمدن وحدهما تحقيـق الحداثة. لعلهما ضروريـان، لكنهما ليسا شرطين كافيين للحداثة. واعتماداً على الأحداث التاريخيـة الحقيقية والصُّدف الفريدة، فإنه مـن الممكن أن تتأخر الحداثة، أو تنهـار، أو تفشل علـى الرغم من القدرة التصنيعيـة والنمو الاقتصادي الإجمالي.

حتـى تتجسد الحداثة بحق، يجب أن يتم تقليص المسافة بين الطبقات

الاجتماعية؛ حتى يتم خلق تشابــه كبير بينها؛ فالقدرة على زيادة مجموعة التشابهـات وتعزيزهـا بين النـاس هو مشـروع المواطنة؛ ولهـذا السبب لـدى الدولة القوميـة هذه الطاقـات التحرريـة الكامنة. أعتقـد أن إيميل دير كهايم كان على حـق عندما قال إن واجبنا الأول هو التشابه مع الآخر (Durkheim 1933: 298). مـن الواضـح أن الطبقـات الاجتماعية صاحبـة الامتياز لن تكون هي التي ستشجع هـذه العقيدة، فالأمل يكمن في الطبقـات الوسطى الأدنـى فالأدنى، حيث المجـال الأوسع للوجدان الاجتماعـي؛ فعلى هذه المستويات، ثمة تشابـه أعظم في الذوق، واللغة، والخيـارات الجمالية، والخـبرات في التعامـلات مع المؤسسـات الوطنية العامـة. وبمـا أن الفئات الاجتماعيـة المحرومة من الحقـوق والامتيازات الاجتماعية لم يترك لها أية خيارات أخرى سوى اللجوء إلى المشافي العامة، والمدارس الحكوميـة، ووسائل النقل العامـة، فإنها تستطيـع تفهّم حياة الآخريـن والمشاركة بها بشـكل أكبر بكثير مما تستطيعـه الطبقات الأقلية التي تتمتع بالامتياز.

مـن المؤكد أن مسار الحداثة في الهند سيكون مختلفاً، ولكن ما يهم فعلاً هـو النتيجة النهائيـة. لا يمكن لأي مجتمع أن يوصـف بالعصرية إذا كانت العلاقات الاجتماعية القائمة ضمنه تتميز بالتباعد، والتبعية، وعدم القدرة للاشـتراك في المصير مع الآخريـن. في الغرب، أتت الثقافـة الاستهلاكية

التـي تميـز شريحة صغيرة من سـكان الهند بعد أن حـدث تحول كامل في العلاقات الاجتماعية. وليس الأمر وكأن الغرب وصل إلى حده الأقصى، ولم يعـد ثمة مجال لتطـور الحداثة أكثر مـن ذلك، فلا تزال ثمـة أمثلة غير حداثيـة في أوروبا وأمريكا، ولكن لا يمكـن بحال من الأحوال أن تكون بالشـدة والهيمنة ذاتهما الموجودتـين في الهند؛ ففي الغرب، المستفيد من المؤسسات العامة هم أفراد الطبقات الوسطى؛ فهؤلاء دوماً يطالبون بشدة وبإصرار بخدمـات تتميز بالجودة، أما أولئك الذيـن يأتون إلى مؤسساتنا الوطنيـة فلا يمتلكون القوة السياسيـة، والاقتصادية، والاجتماعية لإثبات وجودهم بأية طريقة مؤثرة.

لا نعنـي بهذا أن بذور الحداثة لم تنثر بعد في الهند، وإنما يعني أننا نبحث عـن الثمار في الأماكن الخطأ؛ فالأغنياء وأصحـاب النفوذ الذين يمتلكون التقنيـات المتقدمة وينعمـون بالرفاهيـة ليسوا عصريين أصـلاً، ولا يمكن الاعتماد عليهـم لإدخال الحداثة. والأطباء الذين يعملون في المستشفيات الخاصـة الباهظة ينتهجون منهجاً نخبوياً، ليسـ فقط تجاه مرضاهم، وإنما أيضـاً تجاه عمـال المستشفيات الآخرين الأقل شأناً منهـم، كما أن أولئك الذيـن يعملـون في القطاعـات الاقتصاديـة المتقدمـة ويجلسـون خلف طاولات بيضاء مقابل واجهات زجاجية ضخمة لا يمتّون بصلة إلى الأناس الآخرين الذين لا يتحدثون لغتهم ذاتها أو لا يستطيعون التأثير في عاداتهم

السلوكية أو الخطابية الشبيهة بالعادات الغربية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحداثة ستأتي رغماً عنهم؛ لأن الدولة القومية، والديمقراطية، والتطور الصناعي المتزايد سترغمهم على إفساح المجال إلى أولئك الذين كانوا حتى الآن على هامش التطور الاقتصادي. إن هذه الجماهير المحرومة والمرغمة على طاعة القانون والمشاركة في القطاعات العامة هي التي تمتلك الطاقات الكامنة لتحقيق الحداثة، وحتى يحدث ذلك، سيستغرق الأمر عقوداً من الزمن، فليس ثمة طريق مختصرة. وبحلول ذلك الوقت، ستكون الحداثة قد حققت مزيداً من التطورات في الغرب، وهكذا سيستمر برنامج التطور، ولكن ما إن يتمكن الشعب الذي يتمتع بالقوة والإصرار تولي زمام الأمور في المؤسسات الوطنية العامة من خلال الروح الاجتماعية التي يتمتع بها، حتى نستطيع القول إن الحداثة أوشكت جداً على التحقيق. وحتى يتم ذلك، فلنعمل على ألا يتأثر حكمنا على هذه المسألة بأصحاب الحداثة السطحية العابرة الذين ليس بوسعهم إلا التفاخر بمقتنياتهم المادية؛ فهؤلاء هم الذين بسببهم ما زالت حداثة الهند غير عصرية حتى الآن.

المراجع

Anderson, Ben. 1983. Imagined Communities, London: Verso.

Dumont, Louis. 1988. Homo Hierarchicus: The caste System and its Implications, Delhi: Oxford University Press.

Durkheim, Emile. 1933. The Division of Labour in Society, Glencoe: The Free Press.

Eisenstadt, Schumel N. and Wolfgang Schluchter. 1998. ‹Introduction,› Daedalus, vol. 127, Summer.

Eisenstadt, Schmul N. 2000. ‹Multiple Modernities,› Daedalus, Vol. 129, Winter.

Gupta, Dipamkar. 1997. Rivalry and Brotherhood: Politics in the Life of Farmers in Northern India, Delhi: Oxford University Press.

Hobsbawm, Eric. 1990. Nations and Nationalism Since 1780, Cambridge: Cambridge University Press.

Kilson, Martin. 1983. ‹The Black Bourgeoise Revisited,› Dissent, Winter.

Luhmann, Niklas. 1982. The Differentiation of Society, New York:

Columbia University Press.

Marx, Karl and F. ‹Engels. 1960. ‹Manifesto of the communist Party,› in Karl Marx and F. Engels, Selected Works (in 3 vols.), volume I, Moscow:

Nisbet, Robert. 1970. The sociological Tradition, London: Heinemann.

Parsons, Talcott. 1972. The Social System, New Delhi: Amerind Publishing Company.

Rawls, john. 1971. A Theory of Justice, Cambridge, Massachusetts: Belknap Press.

Rudolph, Lloyd I. , and Susanne H. Rudolph. 1967. The Modernity of Tradition: Political Development in India, Chicago: University of Chicago Press.

Sacks, Karen Bodkin. 1994. ‹How Did Jews Become White Folks,› in Steven Gregory and Roger Sanjek (eds.), Race, New Brunswick: Rutgers University Press.

Sanjek, Roger. 1994. ‹Intermarriage and the Future of Race,› in Steven Gregory and Roger Sanjek, Race (eds.), New Brunswick:

Rutgers University Press.

Shah, Ghanshyam. 1986. ‹Decentralised Planning in a Centralized Economy,› in Peter Robb, (ed.), Rural South Asia: Linkages, Change and Development, New Delhi: Segment Press.

Wilson, William Julius. 1978. The Declining Significance of Race: Blacks and Changing Americans, Chicago: University of Chicago Press.


@Ahmedyassin90

الفصل السابع

التوازن الديمقراطي


@Ahmedyassin90

سونيل خيلناني

إن على جميع مواطني الهند في العقود القادمة، أغنياء كانوا أم فقراء، أن يتيقنوا من أمـر واحد، ألا وهو أنهم سيواجهون، أفراداً وجماعات، تياراً ضخماً من الحراك السياسي المتواصل والأكثر تعقيداً من ذي قبل. غالباً ما تبـدو الحياة العامة الهندية على أنها سلسلة من الأحداث السياسية المتعاقبة باستمرار، ولكن السبب وراء هذا الصخب هو حقيقة أساسية؛ أي ظهور قوة سياسية أحاديـة (تتمثل بحكومة الهند كما بات الجميع يعرفها، وأقل من ذلك يحبهـا)، وظهور الشعب، وكل منهما يشعر بالغيرة تجاه الآخر، وهـو مدرك تماماً استطاعته المعهـودة في التأثير على أفعال الآخر وأمله في تغييرهـا. كان تاريخ الهند في القـرن العشرين تاريخاً للعلاقات بين الدولة والمواطنين؛ تاريخاً من المحـاولات الضعيفة، لكن المستمرة، من قبل كلا الطرفين لإخضاع الآخر لإرادته.

إن ما جعـل المجتمع الهندي مشغولاً بشكل كبـير بالسياسة هو وجود الديمقراطيـة. ولقـد أدى هـذه الانتشـار الهائـل للسياسـة إلى محاولات للهـرب منها؛ فالبعض يلوذ إلى خيال رائـج هذه الأيام، غالباً ما ينتشر بين الأثريـاء، الذيـن يتخيلون بإمكانهـم التخلص مـن السياسية، ومن خلال عدم الاكتراث بالسياسة، ومشاهدة القنوات التلفزيونية، ومطالعة أحدث المجـلات بصفحاتها اللامعـة، والاعتزال أكثر فأكـثر إلى دوائر ضيقة من

الاعتـداد بالـذات والدخول إلى قصورهـم والخروج منهـا، يعتقد أثرياء المـدن أن بإمكانهم الهـرب من السياسة، والتنعم مـن خلال الاستهلاك. ويعتقـد البعض أن السوق بإمكانها نوعاً ما أن تحـل محل السياسة؛ أي أن السوق يمكن بذاتها أن تتخذ القرارات حول الأولويات والحصص، بينما يؤمن البعض الآخر بالمجتمع المدني كملاذ شعبي آمن من الحركة السياسية الغامضـة، ولكن بالنسبة إلى المواطنين الهنـود في القرن الواحد والعشرين فليسـ ثمة نجاة من السياسـة أو من حتمية التفكير في العلاقة بين الحكومة والشعب والتأثير فيها.

إن الهنـد اليـوم مجتمـع سياسـي بامتياز، بمعنـى أن المواطنـين الهنديين بـدؤوا النظر إلى المخاطر، والتهديدات، والفرص الرئيسية التي تواجههم كنتاجـات لعمل إنساني، ولم يعـد ينظر إليها على أنها آثـار لقوة إلهية، أو طبيعية، أو أية قوة أخرى خارجة عن الإرادة الإنسانية؛ ولهذا، وعلى سبيل المثال، فإن الشـيء الأكثر أهمية فيما يتعلق بالنظـام الطائفي الاجتماعي، تلـك الأداة الأساسية التي أسهمت في هيكلة المجتمع الهندي، على مدى السنوات الألفين الماضية، في الهند المعاصرة وهذا النظام لم يعد يعتمد على سلطـة القوة الخارجة عـن الإرادة الإنسانية. وبالأحـرى، فإن هذا النظام الـذي هو في الأساس منظومة للتصنيف والتراتبية الاجتماعيين، يجب أن يستمـد قوته الآن من سلطـة الدولة من أجل تنظيمـه وتعريفه، ومن أجل

تفكيك عراه، ومن ثم إعادة تصنيعه. وبهذا المعنى يصبح هذا النظام جزءاً من العالم العلماني، غير المتدين، وما بدا في الماضي صلباً وغير قابل للتغيير يبدو الآن ليّناً وطيّعاً للإرادة الإنسانية.

إن ظهور عالَم سياسي كهذا يفرض مسؤولية على كافة أفراده -أي مواطني الهند- أن يفكروا ملياً ويتبصروا، أفراداً وجماعات. ثمة معضلة حقيقية حيال مكان ظهور التفكير السياسي في المجتمع، هل بين نحو العشرة ملايين هندي ممن امتهنوا حرفة السياسة، أم بين جمهور الناخبين ككل، أم بين المفكرين والشخصيات العلمية؟ (ماذا يعني حقاً أن نكتب عن السياسة الهندية، وماذا يعني أن نقوم بذلك بالإنكليزية؟) أما الذين امتهنوا حرفة السياسة فهم يشتكون مما يطلقون عليه الفقر في الفكر السياسي الهندي، فقر يكمن بغياب النظرية، ولكن هذا غير صحيح، إذ إن النظرية السياسية الاحترافية في الهند (وهي هنا تتبع نمطاً تم تطويره في مكان آخر) تنم عن نظرية بحتة؛ فهي خيالية، ومجردة، وروحانية، ولكن فشلها يكمن في أنها ليست عملية بما فيه الكفاية، وليست منشغلة إلا بشكل ضئيل في موضوع السياسة الحقيقية؛ إذ إنها تفضل التفكير النظري على حساب التفكير الموضوعي.

إن قدوم الديمقراطية يضطرنا إلى نوع جديد من الذكاء الاجتماعي، وهو فرع مختلف من أنواع العمل الفكري في المجتمع. وهذا ما يطل الفكرة

تفكيك عراه، ومن ثم إعادة تصنيعه. وبهذا المعنى يصبح هذا النظام جزءاً مــن العالم العلماني، غير المتدين، وما بدا في الماضي صلباً وغير قابل للتغيير يبدو الآن ليّناً وطيّعاً للإرادة الإنسانية.

إن ظهــور عــالَم سياسي كهذا يفرضــ مسؤولية على كافــة أفراده –أي مواطنــي الهند– أن يفكروا ملياً ويتبصروا، أفراداً وجماعات. ثمة معضلة حقيقيــة حيال مكان ظهــور التفكير السياســي في المجتمع، هل بين نحو العشرة ملايين هندي ممــن امتهنوا حرفة السياسة، أم بين جمهور الناخبين ككل، أم بين المفكرين والشخصيــات العلمية؟ (ماذا يعني حقاً أن نكتب عن السياســة الهندية، وماذا يعني أن نقوم بذلــك بالإنكليزية؟) أما الذين امتهنــوا حرفــة السياســة فهم يشتكون ممــا يطلقون عليه الفقــر في الفكر السياسي الهندي، فقر يكمــن بغياب النظرية، ولكن هذا غير صحيح، إذ إن النظريــة السياسية الاحترافية في الهند (وهي هنا تتبع نمطاً تم تطويره في مــكان آخر) تنم عن نظرية بحتة؛ فهي خيالية، ومجردة، وروحانية، ولكن فشلهــا يكمــن في أنها ليست عمليــة بما فيه الكفاية، وليســت منشغلة إلا بشكل ضئيل في موضوع السياسة الحقيقية؛ إذ إنها تفضل التفكير النظري على حساب التفكير الموضوعي.

إن قدوم الديمقراطية يضطرنا إلى نوع جديد من الذكاء الاجتماعي، وهو فرع مختلف من أنــواع العمل الفكري في المجتمع. وهذا ما يبطل الفكرة

مسبقاً حول تلك الخيارات، لا شيء يضمن، عانت لن تسبب الانهيار الذاتي. وإن أي تفكير معاكس لذلك ينطوي على طيبة قلب وحماقة، كما أنه ينكر مكامن القوة التي تبشر بها الديمقراطية.

إن الحقيقة القائلة إن الهند في معظمها مجتمع زراعي فقير، عانت غالبيته الساحقة من الاضطهاد الاجتماعي لقرون، تأخذ الآن بترك بصمتها على هوية البلاد السياسية. وهذا ما سبب زلزالاً ثقافياً من حيث الاستهلاك والإنتاج الثقافيين؛ فعلى سبيل المثال فإن لغات المناطق الهندية تزدهر (بينما تعاني لغة الأقلية اللغوية الهندية الأكبر، اللغة الهندية، من التراجع بسبب صيغها التي تفتقر إلى الإبداع نوعاً ما). ثمة أيضاً تحول في بنية المعاملة المحترمة في المجتمع؛ إذ كان التعامل المحترم في الماضي مبنياً بشكل كامل على الانتماء الاجتماعي، أو مقتضيات مكانة الطائفة الاجتماعية والاستجابة له، أما الآن فهذا الاحترام يأخذ شكل العلاقة العلمانية المبنية على النفوذ السياسي والاقتصادي.

ترافقت هذه التغيرات مع التغيرات الحاصلة في معاني المفاهيم السياسية وتأثرت جزئياً بها، وإن المثال الأكثر أهمية لهذا هو التغير في معنى الديمقراطية؛ إذ اختصر هذا المصطلح ليشير ببساطة إلى الطريقة الشرعية الوحيدة للحصول على السلطة: من خلال الانتخابات، على الرغم من الحاجة في الواقع إلى بعض الممارسات غير القانونية لتحقيق هذا، ولعل

ولفهـم مغزى وآثار هـذا التطور، لن تساعدنا المحابـاة الأخلاقية نحو الحكومـة أو الشعب في حكمنا التحليلي. لقـد شاع في الهند الاستسلام لتناقض تبسيطـي جداً: هو النظر إلى السياسـة الهندية إما كقصة حكومة نبيلـة يخونها شعبها الناكر للجميل، أو قصـة شعب ممتاز تخذله حكومته الشريـرة. ولكن هـذا استسلام تـام للعاطفية. مـن وجهة النظـر المتعلقة بعواقب أفعالهما، لا يستطيع أي طرف منهما الادعاء بأي تفوق أخلاقي. كيـف للمـرء إذاً أن يفكر في هـذه العلاقة؟ كيف يمكن لهـا أن تتكشف، وكيف سيرسم ذلك السياسة الهندية في المستقبل؟

هل باستطاعة الكيانات الاجتماعية التي اعتنقت فكرة الديمقراطية، والتي تدخـل معترك السياسة الانتخابية المحافظة علـى المؤسسات والإجراءات اللازمـة للديمقراطية ودعمها. هـل تمثل المشاركة المتزايـدة تهديدا لقدرة الديمقراطيـة السياسية على التحمـل، أم أنها تدعمها في الواقع؟ ثمة أسئلة معقـدة، وملحة، وعمليـة تماماً أكثر مما هي نظريـة. إن التأكيد على طبيعة السـؤال العملية يعنـي الإصرار على أن أي موقف مسبـق حيال السؤال، مثـل المواقف اليقينية النظرية، سيكون غـير صحيح. إن الجواب على هذا السـؤال يكمن في الخيارات العمليـة التي سيقوم به الهنود في قابل الأيام؛ بناءً على الاعتقادات التي سيشكلونها فيما يخص الفرص، والتهديدات، وكيـف سيتصرفون بناءً على هـذه المعتقدات. ليس ثمـة أي شيء محسوم

ذلك هـو النقطة الأهم. لقد انفصلت عرى الصلة بين القانوني والشرعي، ومـا دام المـرء منتخباً فـإن في استطاعته شرعيـاً (أو على الأقـل من دون الخضوع للمحاسبـة) أن يخالف القانون، وهنا يكـون معنى الديمقراطية كنظـام لضبـط ممارسة السلطة وجعلهـا عرضة للمحاسبـة الدائمة، فاقداً للقبول.

إن القالب الذي أثبت أنه الأكثر اعتمادية على مدى المئتين وخمسين سنة الماضيـة في تحديد العلاقة بين الحكومـة والشعب هو الجمهورية العصرية: هو نموذج الديمقراطيـة الدستورية التمثيلية، نمـوذج صمم خصيصاً لخلق التوازن بين العديد من الأهداف المختلفة.

حققت جوانب هذا النموذج نجاحاً استثنائياً، خصوصاً أن الجميع اعتنق فكـرة الديمقراطيـة. وتكمن قوة هـذه الفكرة التي أغفلـت جميع معايير الشرعية الأخرى خلال المئتين وخمسين سنة الماضية، في مباشرتها الهائلة؛ إذ إنهـا تبشر بإدخال تحفة غريبة، تتمثـل في الدولة العصرية، تحت سيطرة مجتمـع من الناس المتساوين أمام القانـون الدستوري. تعنـي الديمقراطية التـي يتم فهمها مـن خلال هذا المعنى إحساساً، مـن النوع الذي يعبر عن التشكيـك بالتسلـط، وأيضاً التشكيـك بوجود المتسلطـين بشكل عام، لكن الديمقراطية هي شكل مـن أشكال الحكومة، ومجموعة من الترتيبات المؤسساتية وقواعد الحكم، ليس ثمة نموذج واحد ثابت أو جامد من هذه

الترتيبات، ولكن ثمة عدة أنواع معروفة ومحددة.

ثمة انقسام واسع في الهند بين القبول الشامل تقريباً للفكرة، من الجهة الأولى، ومن الجهة الثانية بين انعدام فهم محدد أكثر للديمقراطية كمبدأ من مبادئ التنظيم والنشاط الحكوميين. ودائماً ما تكون الديمقراطية من حيث الممارسة أقل بريقاً مما تعد به، وهذا ينطبق على الهند كما ينطبق على أي مكان آخر. إن إنجاز الهند الديمقراطي هو إنجاز ضخم، ولكن إذا أراد الهنود المطالبة بتوازن الوعد الديمقراطي الذي ما زال لم يتحقق بعد، فلا بد لهم من أن يتوصلوا إلى فهم أكثر توازناً للديمقراطية ذاتها.

يلاحظ المراقبون للمشهد السياسي الهندي في الزمن المعاصر اتجاهين اثنين واضحين؛ فمن جهة يرون اختفاء المؤسسات والإجراءات السياسية، سواء أكان المجلس التشريعي أم الأحزاب السياسية أم مؤسسات القطاع العام؛ إذ يتم الاعتراف بأنها كلها عصية على الإصلاح. ومن جهة أخرى، يشير المراقبون إلى المستويات المتزايدة للمشاركة في العملية الانتخابية السياسية؛ إذ يدخل الكثير الساحة السياسية، والكثير منهم يدخل بقوة، بينما يبدو أن الساحة السياسية ذاتها آخذة في الافتقار إلى القدرة على تطوير عشرات المعتقدات (الانتقالية غالباً) التي يعتقد بها الأفراد فيما يتعلق بمصالحهم، إلى نماذج أكثر ديمومة.

وتختلف التقييمات لهذه التوجهات؛ فتم تأكيد جوانب مختلفة. يعتقد

البعض أن ذلك قد يكون نظرية للانحطاط، مبنية أساساً على شعور بخيبة الأمل أو خيانة الوعود الأولى، وهو شعور آتـي؛ لأننا بعد البداية الذهبية نعيش الآن مخاض أزمة (الديمقراطية، والمؤسسات، والدولة، والقائمة تطول). فبعد زوال ضغوط القومية المثالية، طغى على السطح ما يمكن تسميته وجهات النظر الانحطاطية، وأحد الأشكال القوية بلاغياً هو الانحطاط الأخلاقي الذي يرُدّ السبب في المشكلات القائمة إلى الفساد الأخلاقي؛ فبالنسبة إلى القوميين الهندوس فإن ديننا وثقافتنا هما اللذان عمّ فيهما الفساد، بينما يلقي أتباع غاندي من الشعب باللائمة على الاقتصاد الصناعي والسوق؛ إذ إنهما قوّضا مجتمعاً كان ينعم بالاكتفاء الذاتي. وتوضح نسخة أخرى من نظرية الانحطاط أكثر شمولية أن المعضلة الهندية هي نتيجة خنق الاقتصاد وغياب العلاقات الدولية. وأخيراً، فإن نسخة أخرى من نظرية الانحطاط يمكن إيجادها بين الخبراء المختصين والمؤسساتيين؛ فبعضهم يقول بانهيار المؤسسات وانعدام المعايير والقيم، الذي يفسرونه بالاختلاف الثقافي التاريخي للهند عن الغرب، بينما يوجه آخرون انتقادهم إلى المؤسسة الرئاسية أو المؤسسات الثابتة الأخرى المختصة كحل للمشكلات الحالية.

لكن نمطاً تحليلياً مناقضاً يرفض وجهات النظر النابعة من نظرية الانحطاط؛ إذ يرى أن التقلبات السياسية الهندية ليست أمارات فشل

مـن قبـل الهنود في الالتزام بالمبـادئ، ولا حالة فشـل في تقليد الغرب أو في الحداثـة، وإنما هذه التقلبات هي بالأحرى نتيجة محاولات خلق حداثة هنديـة، والتعابـير المفضلة هنا هـي تعابير مثل التهاجـن، والمزج اللغوي، والحداثـة البديلة أو المتعـددة. وبشكل مشابه للـرأي القائل بالانحطاط، تحاول وجهة النظر هذه أيضـاً شرح صفة السياسة الهندية المختلفة بشكل واضح؛ فهي تؤكد على فشـل المعايير والثقافة النخبوية وترى أن مشروع النخـب الحاكمة قـد ضعف في وجه الداخلين الجـدد المطالبين بحقوقهم بشـدة، فقد سببـت السياسـة الديمقراطية الإزعاج للقناعـات القديمة من خلال نشر فكرة المساواة، وأنتجت صراعاً مختلفاً بين الثقافات.

مـاذا يكشف تاريخ الديمقراطية في الهند عـبر نصف القرن الماضي عن مستقبلها المحتمل؟ لقد شهـدت السنوات الخمسون الماضية انتشاراً ثابتاً لفكـرة الديمقراطية لا قبل لمواجهته؛ فالجميع يصرح بإيمانهم بها، لكن هذا الانتشار لفكرة الديمقراطية أضعف معناها من خلال الطريقة الخاصة التي تم تحقيقها بها في الهند؛ وبالتالي أدى إلى ممارسة أضعف.

مـن المفيد أن نميز بين ثلاث لحظات بارزة في تاريخ السياسة الديمقراطية خـلال الخمسين سنـة الماضية؛ ففي الأولى، من أواخـر الأربعينيات حتى أواخـر الستينيات من القـرن المنصرم، يمكن للمـرء أن يتحدث عن تعزيز الدولـة، وهـي فترة أقيمـت فيهـا الانتخابـات بانتظام، ولكـن نتائجها

كانــت متوقعــة بشكل كامــل. أما المرحلــة الثانيــة، خــلال السبعينيات والثمانينيــات من القرن العشرين، فقد أبرزت التوجهات نحو المركزية في السلطــة الحكومية، ولكنهــا أيضاً في الوقت ذاته أكــدت أكثر على أهمية الانتخابــات، مــن خــلال توظيفها كشكل مــن أشكال الدعــم الشعبي؛ فأصبــح اللاحق (الدعــم الشعبي) طريقة لشرعنة السابــق (الانتخابات)، لكن موروثاً مناقضاً من فــترة الحكم الاستبدادي كان سيسعى لنشر فكرة الشعــب الانتخابي. كان السلــوك السياسي العادي بــين الانتخابات يتم إهماله، بينما كانت الانتخابــات تصبح فعاليات مثيرة، وهو مشهد يدوم يوماً واحداً فقط، يكون فيه باستطاعة المحرومين التخيل بقلب العالم رأساً على عقب.

خــلال هذه المرحلة الثانية ظهر تحول مهــم جداً في ممارسات المنتَخَبين؛ إذ إنهم دعموا فكــرة تبسيطية للديمقراطية؛ فتم طرح فكرة إرادة المجلس المنتخب التي من المفترض أن تمثل الأغلبية الناخبة؛ لتبرير إساءة الاستخدام المنظمــة للحــدود والتوازنــات الدستوريــة. وكانت النتيجــة أن تم طرح مسودة قرار نحو مفهوم متطــرف للسيادة الشعبية المباشرة التي ادعت أن إرادة أغلبية آنية قد تلغــي مصالح الأجيال القادمة أو أولئك الذين ينتمون إلى الجيل الحالي، ولكنهم قرروا البقاء خارج هذه الأغلبية.

بــدأت المرحلة الثالثة في التسعينيات من القرن الماضي، وازدادت أهمية

الانتخابات، وتزامنت ثلاث عمليات وأحداث مختلفة، أدت إلى انهيار التحالفات القديمة بين التكتلات الاجتماعية والممثلين السياسيين. وأتت التطورات المتمثلة بتشريع جريء لمصلحة الطوائف الوسطى المتخلفة، وبعدوانية متزايدة من قبل القوميين الهندوس، وبأزمة اقتصادية أدت إلى تدخل المؤسسات الدولية المقرضة والمانحة التي فرضت إصلاحات تقدمية على الحكومة؛ فأدت كلها معاً إلى خلق إمكانات جديدة، وأعادت رسم خطوط سياسات الدعم والولاء. كما أن العلاقات بين الولايات المجاورة اكتسبت حيوية جديدة، واحتدمت المنافسة على السلطة.

في المرحلة الأولى هيمن المشهد المغلق للمجلس التشريعي؛ فما حدث داخل الدائرة المغلقة لجدرانه الدائرية الثخينة بدا في الواقع مهماً جداً. وفي المرحلة الثانية أديرت العملية مباشرة من مكتب رئيس مجلس الوزراء إلى النشاطات الانتخابية، متجاوزة المجلس التشريعي الذي أصبح ببساطة مجلساً يصفق لحكومة تحكم بمرسوم. وفي المرحلة الثالثة أصبحت الصلة بين الكشك الانتخابي والولايات المحلية بسفاراتها الدائمة في دلهي تبدو بشكل متزايد أداة الدورة الديمقراطية.

وبينما كانت هذه المراحل الثلاث تتكشف، ازداد الإهمال للتوازن المعقد للمبادئ والممارسات التي تحتاج إليها الديمقراطية إذا قدر لها الاستمرار (توازن بين الانتخابات، والقانون، والسلطات التنفيذية،

والتداول). وبينما تنحّت المبادئ والممارسات الأخرى جانباً، أتت ممارسة الانتخابات لتملأ مساحة التصور الديمقراطي بأكمله في الهند.

من المؤكد أن الانتخابات ساعدت في إضفاء الحيوية على المجتمع، ولعبت دوراً لا ينكر في اجتذاب الكثير من الملايين الجديدة للعملية السياسية؛ فالكثير من المواطنين الهنود لهم مصلحة عملية في الانتخابات (إذا أخذنا بالاعتبار أيضاً المرشحين للمناصب الانتخابية على جميع المستويات، بمن في ذلك نشطاء الأحزاب وموظفوها، ثمة نحو عشرة ملايين مواطن يشتركون بشكل مباشر)، وأصبح ثمة اعتراف شامل بالانتخابات على أنها الطريقة الشرعية الوحيدة لتولي السلطة، لكن تجب موازنة هذا الدور مع اعتبارات أخرى، خصوصاً قضية الكيفية التي تتم فيها الممارسة الحقيقية للسلطة السياسية؛ الأمر الذي يتطلب اهتماماً أكثر بكثير؛ فارتباط الانتخابات بهذه القضية هو ارتباط غير مباشر فقط.

الديمقراطية نوع من أنواع الحكم، وهذا يعني وجود الحكام والمحكومين، وعلاقات الخضوع والمحاسبة أيضاً. تعترف الديمقراطية بالحاجة إلى مؤسسة جماعية؛ مما يتطلب اتخاذ قرار جماعي ملزِم بشأن أنظمة خيارات شعبية تجعل قرارات كهذه ملزمة، وهو ما يرسخ السلطة السياسية. وتفترض الديمقراطية التي ينظر إليها على أنها شكل من أشكال الحكومة، الفصلَ بين الحاكم والمحكوم، وتصف كيفية انتقال السلطة من

أحدهما إلى الآخر؛ ولهذا فإن الخضوع للديمقراطية يأتي قبل المحاسبة الديمقراطية. وتعتمد الموافقة على الخضوع على إدراك التهديد أو الخطر، والرغبة في الاحتماء من ذلك؛ فالأفضل للمرء أن يكون محكوماً من أن يعيش في مرحلة ما قبل التطور.

المجتمع السياسي هو المكان الذي يتم النظر فيه إلى المخاطر الأساسية على أنها نتاج القوة البشرية. وفي مجتمع كهذا، لا بد من وجود مخاطر عمودية – تلك التي تسببها الدولة لمواطنيها، لكن سيكون ثمة مخاطر أفقية أيضاً، تلك التي يسببها المواطنون ومجموعات المواطنين على بعضهم البعض. في النظام الديمقراطي، يتم تنظيم المخاطر الأفقية من خلال القانون المدني والجنائي، أما المخاطر العمودية فينظمها القانون الدستوري، والحقوق الدستورية، ومؤسسات السلطة الهيكلية الدستورية، والانتخابات الدستورية، وما إلى ذلك.

إن القلق التقدمي المعهود على الديمقراطية هو ضمان لاستمراريتها على مر الزمن؛ فهي كشكل من أشكال الحكم، كان يتم اعتبارها دوماً غير مستقرة، ومن المحتمل أن تفقد أهميتها مقابل الاهتمام المبالغ فيه بخيارات المواطنين الآنية، وهنا تأتي أهمية الدساتير التي تفرض القواعد الناظمة لإقرار القوانين، والتي هي ذاتها لا يمكن تغييرها إلا بحدود من قبل الأغلبيات المنتخبة؛ فالدساتير بالنسبة إلى أي مجتمع ديمقراطي هي

شكل من أشكال الحماية الأبوية الذاتية، حماية ضد الحماسة الوقتية، وربما العابرة.

ثمـة قلق آخر يتعلق بالمخاطـر الأفقية التي يمثلها البشـر بعضهم لبعض؛ فالصراعــات الدينية، والصراعات بين الجنسين، وبين الطبقات والطوائف الاجتماعية، والصراعات العرقية، إضافة إلى التهديد الذي يشكله وصول الطواغيت الفرديين، أو الطوائــف والأغلبيات الفردية، إلى السيطرة التي ربما تنتقل إلى هيكل السلطة الديمقراطية؛ وبالتالي تتحول إلى خطر عمودي، وعلى سبيل المثال قد تصبح الدولة أسيرة لمجموعة واحدة أو فرد واحد في المجتمع. أما الانتخابات التي تمثل التغير الدوري السلمي للأشخاص الذين من المفترض بهم تطبيق القانون، فهي وسيلة لنشر المخاطر وإبقاء الخاسرين في اللعبة؛ لأنهم ربما ينتصرون في المرة التالية، كما أن فترة الحكم محددة. يعد ذلك ضمانة ضد الاضطهاد، فالهدف من الانتخابات هو التغيير الدوري لموظفــي الدولة، ولكن لا يمكن للانتخابات إلا أن تكون عقوبات على ما سبــق. إن المتوقع هــو أن الشعب يمارس الانتخاب بنــاء على الثقة، وليس علــى الأداء المستقبلي، ومن الممكــن أيضاً أن نقرر أن نثــق بأولئك الذين قاموا بــأداء جيد في الحكومة فيما مضى، ونصوّت لإعادتهم إلى السلطة؛ ولكن في السياسة، مثلما هو الحال في سوق الأسهم، لا يعد الأداء الماضي دليلاً مؤكداً علــى الأداء المستقبلي؛ فالناخبــون يسلّمون سلطات عظيمة

لَمـن ينتخبون على السراء والضراء. لا يمكن مطلقاً، في الديمقراطية التمثيلية الحديثة، للشعب ككل أن يمارس سُلطات الحكم التي تتمتع بها الحكومة؛ فعلـى الرغم من الميزات الأسطورية التي تعزى للانتخابات، إلا أن دورها ليس مثالياً؛ بمعنى أنه لا تنصّب شعباً جديداً؛ أي لا تنصّب المحرومين اجتماعياً واقتصادياً، والمنبوذين ثقافياً، وهكذا، وتضعهم في سدة الحكم. من حيث الممارسة، نادراً ما تبشر الانتخابات بفجر جديد على الرغم من استثمار الأمل الذي تستجره الانتخابات؛ فدور الانتخابات محدود؛ ألا وهو التأكيد على مبدأ محاسبة السلطة السياسية بالتعاون مع العناصر الأخرى في نموذج الحكومة الدستورية التمثيلية.

تعد الانتخابات أمراً أساسياً لكل الدول الديمقراطية، وستستمر في كونها طريقة منظمة لممارسة الحكم على الأداء الماضي للمسؤولين المنتخبين، ويجب أن تبقى كذلك دوماً، لكن قد تكون اللحظة المناسبة قد أتت في التاريخ السياسي الهندي التي يحتاج فيها المواطنون الهنود إلى التفكير بفعالية أكبر بالعناصر الأخرى الضرورية لاستدامة التوازن الديمقراطي. وبالأخص، ثمة حاجة إلى اهتمام أكبر بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات غير المنتخبة في إخضاع ممارسة السلطة للمحاسبة بشكل أكبر؛ ففي الديمقراطيات التمثيلية، لا يمكن مطلقاً، ولا حتى في الخيال، للشعب؛ أي جمهور الناخبين، أن يتسلموا زمام الحكم، أو يشاركوا

بالقوة علـى نحو فاعل، أو حتى الحد من سلطـة حكامهم بطريقة فاعلة؛ فقد اختـاروا أناساً محترفين للنيابة عنهم، وليـس لديهم إلا مستوى ضئيل مـن التأثير في الطبيعة الأخلاقية لأولئـك الأشخاص؛ فالناخبون يقدمون نفـوذاً عظيماً لمن يختاروا التصويت لهم، علـى السراء والضراء، ومثلما لم يعـد باستطاعة الحكومـات في العصر الحديث الأمـل في تحويل مواطنيها إلى كائنـات أخلاقية، فليـس باستطاعـة المواطنين أن يأملـوا في التحكم بأخلاقيـات حكامهم؛ فآليات الديمقراطية التمثيلية لا تسمح بهذا. وإذا لم يعد بالإمكان الافتراض بأن يكون الناخبون ولا المنتخبون كائنات فاضلة أو أخلاقيـة، فآنئـذ كيف يمكن للمـرادف العصري للديمقراطيـة التمثيلية (المحاسبة) أن يتم القيام به؟

مـن الراجح في هذه المهمة أن على المنظمـات والمؤسسات غير المنتخبة أن تلعـب دوراً أكـبر كأدوات لتقييـد سلطـة المجالس المنتخبـة، والنظر بقانونية التشريعات، وتطبيـق التشريعات القانونية بحق. ومن الطبيعي أن تكـون السلطة القضائيـة ومؤسساتها أساسيـة في أداء هذه المهمة. ولكن مؤسســات أخرى مثـل مؤسسة الرئاسـة والهيئة الانتخابيـة لعبت أيضاً أدواراً أكبر في المواسم الأخـيرة، وكانت كل واحدة منها تضغط للحفاظ علـى هيكل تراتبي يعتمد الآن بشكل كامل تقريباً على اللحظة الانتخابية مـن أجل الحفاظ على شرعيته. كما قامـت أيضاً مؤسسات شبه حكومية،

مثل مفوضية حقوق الأقليات، وبراسار فاراتي، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بالعمل بحدود مختلفة من الاستقلالية والتأثير في كبح نزوات المنتخبين السياسيين الشخصية أو العقدية. ستحتاج هذه المؤسسات إلى أن تطور قدرات حقيقية لاستخدامها في مواجهة المسؤولين العامين المنتخبين، ولكن إذا كان لها أن تلعب دوراً حقيقياً فلا بد أن يكون ثمة مزيد من الشفافية للوسائل التي يتم من خلالها اختيار الشخصيات العامة للمناصب في هذه المؤسسات، وأيضاً لسياسات هذه المؤسسات.

من المألوف النظر إلى المحاسبة الديمقراطية كمشكلة في تصميم المؤسسات بطريقة تمكنها بشكل فعال من تسجيل أي تهديدات أو إغراءات يحصل عليها المواطنون من أجل تقييد دولتهم والتحكم فيها. ثمة اتجاه آخر يسود النقاشات الهندية للمسألة، ألا وهو المطالبة بقولبة عقدية أكثر فاعلية؛ لخلق مواطنين يلتزمون بالمعايير السلوكية، ولكن التصميم المثالي للمؤسسات نادراً ما يكون حلاً ناجحاً بشكل مؤكد، كما أن على الأشخاص أن يمتلكوا أسباباً باطنية للتصرف بطريقة دون الأخرى.

في الوقت الحالي، ثمة وسيلتان رئيسيتان لمساءلة الحكام والمسؤولين العامين المنتخبين ومعاقبتهم. لقد صُمم القانون الجنائي لضمان عدم قيام السياسيين والمديرين بإساءة استخدام مناصبهم؛ فقد استخدم مؤخراً

في عـدد من الـدول (مثل إيطاليـا وكوريـا الجنوبية والولايـات المتحدة الأمريكية)، ولكن استخدامه بشكل فاعل في أحداث كهذه هو أمر نادر؛ إذ إنـه مـن الصعوبة بمكان حتـى تحويل القضايـا إلى المحاكم، ناهيك عن ضمـان الإدانة. وفي حالـة القانون أيضاً تتم ممارستـه بالرجوع إلى الوراء في الهنـد (فالكثير من القضايـا القانونية في الواقع تبقى معلقة لعدة عقـود)، رغم أنـه من الطبيعـي أن يكون أكـثر معاقبة في آثـاره من مجرد خسـارة الانتخابات. أما الأداة الثانية المهمة، فهي حرية المعلومات، وهي في الحقيقـة أمر يكمن في صميم السياسـة الديمقراطية في العصر الحديث، كما أنه يؤكد أهميـة التناقض الأساسي بين فكرة مصلحة الدولة وحقوق المواطنين.

ممـا لا شك فيه أنه حتى الدولة يجب أن تتمتـع بحقها بدرجة معينة من الخصوصية، وبحقها بلحظات ربما تقوم فيها بستر أفعالها (في النهاية على الحـكام أن يستطيعوا القيام بأعباء الحكـم)، ولكن ليس باستطاعتها القيام بذلك بشـكل متواصل؛ فالمواطنـون لهم الحق في أن يعلمـوا بممارسات حكامهم، سواء أكانـوا منتخبين أم لم يكونوا كذلك، وسواء أكانت تتعلق بأحداث تاريخية ماضية، أم بخيارات سياسية وخطط عمل حالية، غير أن الوجـود في حد ذاته لحق من الحقوق هو ضـروري لكنه ليس شرطاً كافياً بـأي حال من الأحـوال للحصول على معرفة أكثر بالخيـارات السياسية؛

فعلـى المواطنين أيضاً أن تكون لديهم الرغبـة في المعرفة. وما يؤكد أهمية هذه النقطـة هو التجربتان المختلفتان لولايتي غـوا (على الساحل الغربي للهند) وراجاستان (شمال غرب الهند). أما الأولى، فلديها تشريع تقدمي تمامـاً (بالمعايير الهندية) فيما يتعلق بحق المعرفة، ولكن نادراً ما تتم ممارسة هـذا الحق؛ أما في الثانية، فرغـم القيود الأكثر، كان المواطنون أكثر إلحاحاً في الضغـط للحصـول على معلومـات مـن مسؤوليهـم، وللشفافية في ممارساتهم. ومـا يوضح هذه المشكلة أيضاً هو أن سجلات الدولة الهندية المستقلة ما زالـت بمعظمها مختومة ومغلقة أمـام الدراسة التاريخية، وهذا مـا يبقي على فجوات مدهشة في المعرفة المتاحة للمجتمع الهندي المعاصر بتاريخـه. ولكن من المستحيل أن تكون الدولة مسؤولة بالكامل عن هذا؛ إذ يبـدو أن المؤرخين بدورهم غير مكترثين البتة بهذا الأمر، وكأنهم يرون موضوعهم الثابت،؛أي التاريخ، قد انتهى في العام 1947.

إن صحافـة متحـررة مـن التدخـل السياسـي المنتظم هي بـكل تأكيد ضرورية لحصول المواطنين على المعلومات، غير أنه ثمة شعور بعدم الرضا عـن الصحافـة الهندية الحـرة التي يتم التبجـح بها كثـيراً، في عصر تضع فيه الشـركات الاقتصادية الضخمة نصب أعينهـا كسب موطئ قدم قوية في وسائـل الإعلام الإلكترونيـة أو المطبوعة. تمارس الصحف الإخبارية نشاطاتهـا ضمـن نطاق ضيق مـن الحرية الصحفيـة؛ إذ يكون المحررون

مدينين بالفضل لأصحاب الشركات التي توظفهم أو للسياسيين (خصوصاً في الصحافة المحلية)؛ فيقومون بشكل منتظم بمحاولة إقناع الصحفيين الشباب بالعدول عن متابعة القصص الإخبارية المحرجة، مفضلين طباعة آمنة لما يقدم أو يوزع إليهم من السياسيين؛ فحرية كهذه عادة ما تكون محصورة في الصفحات الافتتاحية التي أصبحت الآن حكراً على مجموعة مختارة من البيروقراطيين العجزة الثرثارين، ورجال الأعمال الذين يدّعون الكتابة الأدبية الجمالية، والشخصيات العلمية الورعة.

إن الهند لديها واحد من أكثر التوجهات بدائية، وأكثرها تقييداً للحصول على المعلومات، وهذا بالتأكيد جانب من جوانب الدولة التي يجب أن تكون منفتحة للنقد الديمقراطي؛ فالقوانين المتعلقة بحق الاطلاع على المعلومات العامة تمزج ما بين موروثات راج الاستعمارية والسرّية المعاصرة للمسؤولين المتخصصين. تعتقد الحكومات أنها تصنع جميلاً لمواطنيها إذا أعطتهم معلومات بسيطة، وليس تأدية لواحد من أكثر واجباتها أهمية (في الواقع يمكن اعتبار الفشل في تعليم الغالبية الساحقة من المواطنين الهنديين أكبر الوسائل المنهجية لحجب المعلومات).

لقد أدى ضعف مؤسسات الديمقراطية في الهند إلى قيام الكثير بوضع ثقتهم بما اصطلح على تسميته المجتمع المدني كميدان خارج نطاق القيود الحكومية وقوانينها التقييدية، والقيود الدينية والأسرية، حيث ينجو الأفراد

من حكم الملوك، والكهنة، والأقارب. وإن القدرة على تكوين الجمعيات، فن الجمعيات هي شيء اعتاد الهنود القيام به، غير أن الجمعيات التي يتم تشكيلها ليست ذات طبيعة محمودة على الدوام، وإليك مثلاً منظمات مثل مجتمع (راشتريا سوايامسيفاك)[1] وجيش (شيفا)[2]. الشيء الأساسي هنا هو طبيعة القواعد الناظمة للجمعيات: كيف، ومن، يقوم بتشكيلها، ومن عليه مراقبتها، وكيف يتم تصحيحها؟

ثمة في الهند عالم غني بالجمعيات والأمور الروتينية المدنية، بعضها ينظمه القانون، وبعضها الآخر يحتكم إلى العادات والتقاليد. أما وجود المجموعة الثانية المبنية على الطائفة والعائلة، فيقلل من التشرذم، ولكنه أيضاً يعيق تطور الأفراد إلى لاعبين سياسيين؛ فالأشكال اللافردية للمجتمع المدني لم تتواصل بشكل حسن مع المؤسسات السياسية التي صممت للعمل مع الأفراد. وفي الواقع فإن القوانين والمعلومات ستشكل على الأرجح أهمية أكثر بالنسبة إلى مستقبل الديمقراطية، من الالتجاء إلى صورة عاطفية للمجتمع المدني؛ لأن هذا أيضاً ميدان يحتاج إلى التنظيم القانوني.

(1) حاشية المترجم: (راشتريا سوايامسيفاك سانغ) أي مجتمع إنقاذ الأمة (Rashtriya Swayamsevak Sangh، RSS)، وهي منظمة هندوسية متطرفة (انظر Microsoft Encarata Reference Library 2005).

(2) حاشية المترجم: جيش (شيفا) (Shiv Sena)، وهو حزب أصولي هندوسي (انظر - Microsoft Encarata Reference Library 2005).

إن أسباب الصراع في الهند في القادم من الأيام ستكون كثيرة، ونظرا لطبيعتها السياسية من المستحيل توقعها، ولكن بعضها موجود بشكل واضح فعلا، والراجح أننا سنبقى نعاني منها في المستقبل المنظور؛ فالانقسام الاقتصادي بين الفقراء والأثرياء، والتوتر البيئي بين الكائنات البشرية والطبيعة، والتصادمات الثقافية التي على سبيل الاختصار يمكن ربطها بمتحدثي الإنكليزية والهندية ولغات المناطق، والعلاقة بين الرجال والنساء والأطفال والراشدين، والصراعات بين المصالح الحالية ومصالح الأجيال القادمة ستملأ كلها الحياة السياسية الهندية في العقود المقبلة. ومما لا شك فيه أن الوحدات الرئيسية التي سيتم خوض الصراعات ضمنها ستتغير—متنقلة بين دلهي والحكومات المحلية وربما وحدات أصغر من جهة، ومن جهة أخرى بين المجالات الدولية، ولكن المطالب ستبقى متجهة نحو دلهي، وبإصرار أكثر من ذي قبل؛ ذلك لأن الدولة موجودة بعمق في جميع مجالات الحياة؛ مما يجعله من المستحيل أن يتم إهمالها من قبل أي مواطن.

هل ثمة أمل باستطاعة العمل الديمقراطي ذاته أن يخلق التوازن بين هذه الصراعات والصراعات الأخرى؟ إن ذلك مطلب مبالغ فيه بشكل كبير؛ فيجب علينا، على كل مواطن فينا، أن نحاول خلق التوازن من خلال الخيارات التي نقوم بها، أفراداً وجماعات. لا تمتلك الديمقراطية عصا

سحريـة سياسية، فهي سياسة في عصر واقعـي، ينظر إلى الكائنات البشرية كلهـا على أنهـا هالكة، ولهـذا فهي نظـام معرض بشكل كبـير للخطأ؛ لأنهـا أداة تعليمية غريبة تعطي المجتمـع الفرصة لكي يتفكر في ممارساته، ورغباتـه، وخياراته. لكنها لا تستطيع إرغام المجتمع على التفكير، وليس بإمكانهـا أن تعطي أية ضمانات حـول نتائج هذا التفكير. علينا أن نختار التفكـير، وأن نتفكر بخياراتنا، وعواقبها، والتـوازن المعقد وغير المستقر دوماً الحاصل بين الاثنين.

الفصل الثامن

الداليت وسعيهم نحو الحداثة


@Ahmedyassin90

جوبال كورو

دعونا نبدأ بتوضيح، وهو أننا لا نحاول أن نفرض في هذه المقالة معنى للحداثة على الداليت. في الحقيقة إننا نتعامل مع فكرة الحداثة كما يفهمها ويتحدث عنها الداليت أنفسهم خلال نضالهم نحو التحرر؛ لذلك تتعامل هـذه المقالة مع كيفيـة فهمهم لفكرة الحداثة في كل مـن الرحلة التاريخية للمفهـوم ورد فعل الداليت المقابـل له، خصوصاً في مبادئـه النموذجية. كمـا تسأل عن الطريقة التي ستشكل بها هـذه الحداثة البرنامج التحرري للداليت في القرن الحادي والعشرين.

ينظـر إلى الحداثة، بالنسبـة إلى الداليت، في السياق الذي تم فيه تزويدهم بلغة الحـق بالمساواة والحريـة والكرامة واحترام الـذات والاعتراف بهم. تطورت هـذه اللغة الجديدة من رفض الداليت للغـة الإكراه التي تضمنت حقوقـاً سلبية كالحق بلحوم الميتـة وجلودها وفضلات الطعام وما ألقي من الثيـاب. كل هذه الأشياء كانت تحـاول إذلال الداليت في النظام الإقطاعي الهندوسـي. فقد قـادت لغة المساواة التـي تعلموها مـن التقاليد التحررية الهنديـة والغربية ليس فقط إلى التشكيك في النمـوذج الهندوسي القومي الإقصائـي ولكن أيضاً إلى السعـي إلى إدراجهم في بنى الفرص على أساس من الكفاءات الحديثة (كالمهارة والقدرات والتميز). وهكذا قدم الإحساس بالمساواة واحترام الذات أسساً نموذجية في سعي الداليت إلى الحداثة.

لقد قدمت الحداثة قيم الحرية والاستقلال التي يمكن تحقيقها من خلال الفكرة الثابتة والمقننة للوقت في مقابل نظام فيتبيجاري الذي تم استخدامه لاستغلال عمل الداليت الجسدي والذهني. ووعدت الحداثة الداليت بإعادة تشكيل المكان الإقليمي المتحرك الذي سيضعهم في علاقة اجتماعية أكثر تفاعلاً مع الهندوس. وكان هذا نقضياً للسجن الهندوسي الذي كان يحتجز الداليت ضمن حدود ثابتة تحرسها الطبقات العليا مستعينة بأيديولوجية القذارة؛ وهكذا تم فصل الداليت في مخيمات مثل هالكيري في كارناتاكا وماهارودا في ماهاراشترا وبارايا شاري في تاميل نادو. وهكذا وعد تقدم الحداثة في الهند بتحضير المجتمع البدائي بواسطة منطق التقدم الرأسمالي. دعونا ندرس كيف أوفت الحداثة بوعدها في تحرير الداليت خلال فترة الاستعمار وفي هند ما بعد الاستعمار.

حدود الحداثة البرجوازية

من الصحيح، مقارنةً مع النكران التام للحقوق الإيجابية للداليت، أن الحداثة الاستعمارية وبعدها الفقرات الدستورية وسياسات الرفاهة المختلفة للدولة قد قدمت نوعاً من الفرصة للداليت، ممكنة إياهم من تبوؤ أمكنة في مهن السياسة والتربية. ولكن جانب الفرص للحداثة الاستعمارية كان له قيود لا يستهان بها؛ فالمستعمرون والرأسماليون المحليون استخدموا

أيديولوجية القـذارة لفصل الداليت، وحصرهم على الوظائف اليدوية في الصناعة وتلـك التي تتصل بالنظافة. وبشكل مشابـه قام عمال الطبقات العليا بحرمان الداليت من الوصول إلى أقسام معينة في المصانع حيث تقدم الوظائف أجوراً أفضل؛ فمصالح كل من عمال الطبقة العليا والرأسماليين المحليين وضعـت الحداثة والتقليـد في علاقة تكافلية قـادت إعادة إنتاج أيديولوجيـة النجاسة في كل من المعامل وأماكـن الطبقة العاملة؛ فالحداثة الاستعمارية كانت نعمة غير خالصة للداليت لأنها كانت تكسبهم القدرة (في سياق العبودية الإقطاعية) وتقيدهم في الوقت ذاته بسبب عجزها عن توسيع نطاق التحرر.

وفي فـترة ما بعد الاستقـلال كانت الفقرات الدستوريـة وخطط الرفاهة للدولـة تهدف إلى التغلب على إقصـاء الداليت عن أنواع كثيرة من الفرص على مستويات مختلفة؛ فعلـى سبيل المثال استطاع الداليت تحقيق درجة من التعلـم، سواء في ذلك النظامي والمهني والتقنـي. واستطاع بعضهم دخول قطاع الخدمات، بينما استطاعت قلة منهم دخول البرلمان ومجالس الولايات، واستطاع البعض الآخر حتى أن يغير نمط حياته باتباع طريقة الحياة الغربية، ولكن ادعاء الداليت الحداثة كان يعاني من فقدان الاعتراف به سواء من قبل الدولـة أو من المجتمـع الهندوسي المتحضر. وفشلـت الحكومة الهندية في الاعتراف بمطالب الداليت عندمـا فشلت في تقديم مهن بديلة أكثر احتراماً

للداليت؛ فوجدوا أنفسهم مقصورين على أعمال النظافة والكنس والدباغة ومؤخراً جمع القمامة، وهي وظائف تعتبر ملوثة ومتدنية اجتماعياً في مجتمع مدني ذي عقلية هندوسية؛ فالسلطات المدنية، رغم محاولتها غير الجادة لإذابة تقسيم المجتمع على أساس طبقي وتشجيع الأماكن المختلطة، عادت تنتج أحياء الداليت المنفصلة في المدن الهندية ثانية.

والداليت لا يعانون من الفصل الحسي فحسب، ولكنهم أيضاً ضحايا لفصل في السوق، أي في الأماكن التي يشترون فيها البضائع؛ فبسبب فقد القوة الشرائية الفعالة يتم حصرهم على الأسواق التي تباع فيها الأشياء المستخدمة والمزيفة (أسواق السبت والأحد) التي يتم التعامل معها على أنها أدنى ثقافياً واجتماعياً؛ فالحداثة لم تولد أماكن جديدة (إقليمية) يمكنها إعطاء الداليت إحساساً بالمساواة والكرامة، وإنما أعطتهم إحساساً عاجزاً وممزقاً بالوقت وفكرة مقابلة للحرية؛ فالداليت يبدون كأنهم يكتسبون سيطرة على أوقاتهم بحصولهم على ساعات عمل ثابتة في قطاع واحد من سوق العمل، ولكن بسبب فقدهم القوة الشرائية الفعالة فإنهم يميلون إلى فقدان السيطرة على الوقت في جزء آخر من السوق كونهم مقصيين من المشاركة في الأوقات الرئيسية عندما تكون البضائع طازجة والنوعية أفضل؛ فالداليت وأي شخص فقير يجب عليهم الذهاب إلى السوق عندما تصبح الأشياء أرخص ونوعيتها أسوأ، وإضافة إلى هذا المعنى النسبي للوقت فالداليت

شأنهم شأن الفقراء الآخرين يعانون من ضياع الوقت؛ فالضرورة الاقتصادية المتزايـدة بشكل دائم (غير الحرية) تجعلهم يعملون ساعات كثيرة مع أكثر من رب للعمل وربمـا في نوبات عمل كثيرة جاعلة إياهم يفقدون السيطرة على الوقت؛ فهذا الإقصاء من الإحساس الثابت نسبياً بالوقت والمكان المنتظمين يجعل سعي الداليت وراء الحداثة مأساوياً إن لم يكن ناجحاً.

إن ادعاء الداليت للحداثة، وخصوصاً دعوى النخبة من بينهم، ينقلب إلى مأساة في معنى آخر؛ إذ يرفض المجتمع المتمدن الطبقي الاعتراف بدعوى الحداثة هذه. إن المجتمع المدني يرفض الاعتراف بهذه الدعاوى باستخدام التعابـير المذلة لكل مـن الفضيحة والثرثرة والدعايـة المعادية للطائفة وعن طريـق تبني مواقف تشعر حداثيي الداليت بدونيتهم. ويرافق هذا التهديد المدرك لحداثة الداليت اقتراح أن دعوى الحداثة لثنائيي الولادة[1] هي أيضاً مهـزوزة ومزيفة. ولإجبار الداليت على فقد الثقة بالنفس (وهو عمل غير حداثي) تستخدم الطوائـف العليا حلية الحداثة؛ فالداليت لا يتبعون عادة المبدأ الحداثي للحياد في تعاملهم مع طائفتهم، وتتضمن هذه الحلية شيئين، يقـترح أولهما أن يحاول الداليت دائمـاً تصديق دعواهم للحداثة من قبل ثنائيي الولادة وهؤلاء غير مستعدين لتقديم اعتراف من هذا القبيل كما رأينا

(1) يشير هذا المصطلح إلى الولادة الثانية التي هي عبارة عن ولادة روحية يمر فيها الهندوس خلال فترة المراهقة. (المترجم)

مـــن قبل. ويجنب ثانيهما دعوى ثنائيي الــولادة للحداثة الاختبار. وعلى أيــة حال فــإن هنالك أعداداً كبــيرة من الداليت يسعــون لتوثيق حداثتهم وفقاً للمعايير التي يضعها ثنائيو الولادة بدلاً من معايير الحداثة المتفق عليها عالميــاً، وهذه الأنواع من الداليــت مستعدة لتقديم تضحيات كبيرة كقطع كل الأواصــر الثقافية والوجدانية مع الأسرة وأخيراً مع الطائفة ككل. وفي هــذا السعي الغبي نحو الحداثة يستبدل الحــب بالاحتقار والازدراء وكره الشخص لأعضاء طائفته، ويقود هذا السعي العقيم نحو الحداثة إلى فردية لا علاقة لها إطلاقاً بالأخلاق ترفض الاعتراف بأي التزام نحو الطائفة.

لقــد تعرض هذا السعــي نحو الحداثــة إلى نقد شديد من قبــل الداليت أنفسهــم لسببــين رئيسيين، الأول أنــه فشل في العمل وفقاً لمبــدأ المساواة ضمن المجوعة، وكانــت الطائفية السبب الثاني لنقد الداليت اللاذع لهذا النوع من الحداثة للداليت.

وقد جــاءت الأصوات المنشقة من الطوائــف الهامشية مثل الماديكا في أندرا والمانك في مارهاراشترا والآدي درافيداس في كارناتاكا والشاكليار في تاميــل نادو، وبينما يكون باعثهم خلاقــاً؛ إذ يطالبون بالمساواة ضمن الطائفــة فإن البديل الذي تتحدث عنــه الأصوات المنشقة وللأسف ضمن السيــاق البرجوازي الــذي يساند بنى عدم المســاواة ويجددها. إن فكرة المســاواة نسبيــة بشكل غــير متناه بتعريفهــا، تتسع لعدد محــدود وتقصي

الأكثرية. ولكـن الأصوات العالية من الخارج ضـد الحداثة المقيدة قادت إلى نـوع من الحرب الداخلية أججتها القـوى اليمينية الرجعية للهندوسية القومية. وفي هذا السياق فإن مطالب الأقليات الدينية المختلفة والطوائف الصغيرة المتعـددة الأخرى بنظام الحصص تعبر بطريقة ما عن المعضلة التي تشمل هذين البعدين للظاهرة نفسها.

التحـدي الآخر الذي يواجـه الحداثة الداليتية الجريحـة والملطخة قادم مـن الطائفيين الداليت. إن نقد هـؤلاء هو بشكل أساسي رد على الداليتي الحداثـي الذي طـور وجهة نظر غير متفاعلـة مع طائفتـه ومنفصلة عنها والـذي أدار ظهره للطائفـة. ويتلخص غضـب الطائفيـين الداليت ضد شخصـ كهـذا بشكل يـثر الفضول بالمصطلـح داليتي براميني، وهكذا فـإن الطائفيين الداليت يحاولون تلطيخ الحداثـة الداليتية بطريقة معاكسة وهي ربطهـا بالبرامينية. إن نقد الطائفيين الداليـت لحداثة الداليت ناشئ بشكل أساسي عن أمرين مقلقين. يتعلق الأمر الأول بأسلوب الحياة المتميز للداليـت المحدثين ويتصـل الأمر الآخر بالزواج عـبر الطوائف الذي يتم عادة مع فتاة من طائفة أعلـى. وربما يجد الطائفيون الداليت ثاني الأمرين باعثاً للنـدب أكثر من الأول لسببين: الأول أنـه ينتهي بخسارة اجتماعية وثقافيـة وعاطفيـة مزدوجة؛ فهي خسـارة اجتماعية لأن فتـاة داليتية قد حرمـت من الحياة الطيبة التي اختطفتها فتاة غريبة من طبقة أعلى (هنا يتم

التعامل مع قدرة الشخص الداليتي وإرادته في تقديم حياة طيبة كأمر مسلم به)، والآخر أنه يعتبر خسارة ثقافية وعاطفية للوالدين وللطائفة ككل؛ ففي هذا المعنى يعتبر الشاب الداليتي خسارة دائمة لفتاة السم وهذه استعارة يستخدمها بعض الطائفيين المتطرفين للإشارة إلى فتاة من طائفة أعلى تجبر الشاب -وفقاً لما يقولون- على رفض كل الأواصر الطائفية.

الداليت في القرن الحادي والعشرين

هل سيجد الطائفيون الداليت مناصرين لهم في القرن الحادي والعشرين؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالنفي لسببين، أولهما أن محاولة الطائفيين لعب دور الشرطة سيواجه تحدياً جاداً من نساء الداليت المتنورات اللاتي سيرفض ذلك لأنه سيحرمهن من الحداثة كما تم تعريفها. وقد بدأت بعض نساء الداليت التشكيك في هذا المنطق الطائفي الذي يعبر عنه الذكور من الداليت، وثانيهما أن القاعدة الاجتماعية المتوسعة للطموحات الثقافية للطبقة الوسطى من الداليت ستستمر، في العقود القادمة على الأقل، في أخذ مكان الحاجة إلى الزواج بين الطوائف، خصوصاً في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلاد. وسيعني هذا بالمفارقة أن استعارة فتاة السم سنحرف لتشير إلى فتاة من طائفة داليتية أعلى. إن الانجذاب المتزايد نحو الذاتية الفردية لن يترك نساء الداليت يصمتن ثقافياً حول منطق الطائفيين في القرن

الحـادي والعشرين لأنهـن سيتحدين محاولة ضبط حريتهـن واستقلالهن، وهـذا ما يحـدث بالفعل في بعض أجـزاء من البلاد. وهكـذا بالنسبة إلى نساء الداليت فإن منطـق الحداثة سيلعب مرة أخرى دوراً أساسياً في خلق خـلاف وجـودي في الطائفة حتـى في القرن الحـادي والعشرين، ولكنه سيكون مبنياً على الجنس هذه المرة. وعلى أية حال سيكون له نجاح محدود فقـط وخاصة في زمن العولمة حيث تجبر النساء بشكل عام ونساء الداليت بشكل خاص على الانسحاب من العمل المنتج الذي يشكل بالمعنى الثقافي أساس الحداثة البرجوازية نفسها. إن القرن الحادي والعشرين يطرح نوعاً من المعضلة لنساء الداليت اللاتـي يعتبرن أن الحداثة مقوية لهن، وبخاصة في سياق إنكار كل من الذكورية الاجتماعية والذكورية الداليتية لذواتهن. ولكنهـن سيجدن من ناحية أخـرى أن تحقيق هذا النوع مـن الحداثة أمر صعب جداً؛ لافتقـاره إلى القاعدة المادية في السيـاق الرأسمالي، وسينتج هذا بإحساس بالحداثة إما كاذباً أو جريحاً.

فهـل سيتخلى الداليت عن الحداثـة الوليدة جملةً وتفصيلاً؟ إن الجواب هنـا غامض؛ لأنه يعتمـد على التكشـف الجدلي للظـروف المادية؛ فعلى المستـوى الأيديولوجـي سيستمر الداليـت في الشعـور بالانجذاب نحو الحداثـة كظرف محرر بناء على المساواة والكرامة مـن المهن التقليدية التي لا نـزال نعتبرها ملوثـة ومشوهة. وفي حال حصولهم علـى الفرصة فإن

الداليت يودون البحث عن عمل في وظائف لائقة ومهن ستكون محررة لهم مادياً وثقافياً واجتماعياً. ولكن هذا المعنى للحداثة الذي يتضمن الاعتراف بأفراد الداليت سيكون محيراً لأن حصول الداليت على الفرصة لتغيير مهنهم الملوثة والانتقال إلى وظائف غير مذلة أمر غير محتمل، بل سيتم دفع الداليت نحو الأحياء المنعزلة وإجبارهم على مهن الكنس والدباغة وجمع القمامة لأن شكل التطور المادي في الهند والذي يعمل في ظل الرأسمالية العالمية تنقصه الإرادة والقناعة في إعطاء الداليت مهن بديلة لا تحمل وصمة اجتماعية. إن النموذج الرأسمالي للهند لن يكترث بمسائل كهذه تخص الطوائف لأن استمرار الوضع الراهن قد لبى توقعات الرأسمالية. وفي هذا الوضع حيث لا يمكن للداليت الحصول على وظائف أكثر كرامة اجتماعياً، فإنهم سيكونون مضطرين إلى المطالبة بتطوير هذه المهن إلى أشكال آلية تتضمن التقنية المتطورة للحد من الإحساس بالتلوث أو القضاء عليه. وبذلك ستستمر الحداثة التكنولوجية في جذب الداليت من أجل الحصول على بعض الاحترام في عيون من هم غير مستعدين لتقديم هذا الاحترام، وستستمر الحداثة التكنولوجية في جذب الداليت، وخاصة أسر الطبقة المتوسطة التي تشعر بالإذلال من قبل من هم غير داليت وخاصة الطوائف المتخلفة الأخرى الذين يرفضون العمل عند الطبقة الوسطى من الداليت باعتبارهم ينتمون إلى طوائف أدنى؛ فأسر الداليت هذه ستفضل

استبدال الجهد البشري بالآلة التي لا تميز ضد الداليت على أساس طائفي أو على أساس القذارة. وهكذا فإن الحداثة التكنولوجية ستمنح الداليت القوة، ولكنها يمكن أن تقوم في الوقت ذاته بتغريب الداليت وعزلهم عن العلاقات الاجتماعية الفاعلة والخلاقة، وهكذا فإن الحداثة التي يسعى ورائها الداليت بسبب القصر لا بسبب القناعة ستكون معضلة للداليت حتى في القرن الحادي والعشرين.

فهل سيبقى هذا الهياج سمة دائمة لوعي الداليت في القرن الحادي والعشرين؟ وبتعبير آخر هل ستشمل مسألة الحداثة كل التوجهات الإيجابية والسلبية للداليت في آن واحد؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بشكل أكثر تحديداً؛ فلغالبية الداليت لن يكون التحرر من الوهم غير فاعل وإنما سيتضمن الحاجة إلى التحرر والحاجة إلى نقد الرؤية الاجتماعية الحالية. إن تحرر الداليت من وهم ظاهرة الحداثة سيبنى على الأسباب التالية. أولاً إن فرص التعليم والعمل التي تعتبر موارد ذات أهمية حاسمة بالنسبة لحداثة الداليت ستستنزف أو تكون بلا جدوى لهم وللأجزاء الأكثر فقراً من المجتمع. ولهذا سببان بسيطان ومترابطان؛ الأول لن يكون بمقدور الداليت الحصول على تعليم ذي جدوى لأن أي تعليم من هذا القبيل سيتركز حصراً حول تقانة المعلومات أو التكنولوجيا العضوية. وسيعنى هذا أن التعليم سيكون في القطاع الخاص؛ وبالتالي مكلفاً وفي

منـأى عن متناول الداليـت وخاصة الفقراء منهم. السبـب الثاني، إنه من المحتمـل أن الداليت سيقصون عن التعليم الحقيقي لأنه لن يكون مدعوماً من قبـل الدولة التي بـدأت بالانسحاب من الساحـة الاجتماعية بسبب ضغوط العولمة المتزايدة. وسيعني هذا أن الداليت سيستمرون في الحصول على ولوج هامشي إلى التعليم وأن التعليم الأساسي بشكل رئيس سيستمر في لعـب دور دُور الحضانة لأطفال الداليت إلى حين بلوغهم سن العمل. وبالنسبة لأغلبية الداليت في ولايات الشمال حيث يكون مستوى التعليم منخفضاً والفقر مروعاً فإن هذا التعليم الأساسي قد لا يكون ضرورياً.

ثانيـاً إن هذا الإقصاء عن التعليم سيجعل نظـام الحصص في نهاية الأمر غـير فعال حتى في إنتـاج حداثيين محبطين من بين الداليـت؛ فسيتم قلب نظام الحصـص الذي يعتبر المصدر الأساسـي للحداثة بين الداليت بسبب التهديدات المتزايدة للخصخصة والعولمة إذ يطالب البنك الدولي الحكومة الهندية التوظيف على أساس الكفاءة وحدها. وكانت الحكومة الهندوسية القوميـة التي يقودها حـزب الشعب الهندي سريعـة في إصدارها لخمسة أوامر حكومية تهدف إلى بتر قانونين الحصص بشكل جذري والتي كانت موجهـة بشكل خاص لمصلحة الداليت. وبالفعل سيعني هذا أن الوظائف المحترمة والأكـثر كسباً بشكل نسبي وبالتالي الأكـثر احتراماً في المجتمع سيستحوذ عليهـا الأغنياء من ثنائيـي الولادة. وأن الداليـت سيستمرون

في القيام بوظائف وضيعـة ومذلة كالكنس وجمع القمامة والتي لا يمكن اعتبارهـا حداثيـة لأنها لا تشتمل علـى المنافسة. ولن يتضمـن هذا الأمر دعـوة الطوائـف العليـا إلى عدم الاعـتراف لأنهم لا ينافسـون على هذه الوظائـف. وإن هذا الإقصاء عن الوظائـف المحترمة لن يقود إلى أي توتر بين طائفة الداليت والمكون الحداثي فيها لأن أسر الداليت الأكثر فقراً ليس بإمكانها مساندة الحداثيين. وبما أن هذا سيكون تسوية لجميع الطموحات الثقافيـة بالمعنى السلبـي للكلمة فلن يكون للطائفيـين الداليت أي مستند لمطالبـة حداثيـي الداليت بالالتـزام الطائفي إذ سيتـوارون في أول فرصة تسنح لهـم في القرن الحادي والعشرين. وكلمـا كان هناك حرمان شديد مـن الطموحات الثقافية والمادية في طائفة الداليت فإن منطق الطائفيين لن يكون فاعلاً لأنه سيتغذى من الحرمان من الطموحات الثقافية والمادية.

وأخـيراً وعندما يتعلق الأمر بالداليت فإن منطق الطائفية لن يكون فعالاً لسبب بسيط وهو أنه ليس للداليت حنين يمثل ماضياً كانت تتمتع فيه طائفة مـا بالسيطرة أو القوة. فلا يملك الداليت ذاكرة من هذا القبيل في الماضي، بـل كل ما يتذكرونه هو تاريخ من الإذلال والاستغلال. إن الإحساس بأن الطائفة لا تملك موارد تستحق الذكر هو مضاد لما يمكن أن يمنح القوة وهذا ما أكـده أمبيدكار مراراً خـلال نضاله. وحتى الآن لا يملـك الداليت أي مدخرات طائفية لتؤسس لطائفة. إن الطوائف الغنية والمسيطرة متماسكة

لأنها تملك الموارد والرغبة في استخدام منطق الطائفة من أجل الحفاظ على هذه المـوارد ومضاعفتها في الطائفة نفسها. وحتـى الآن في عصر العولمة فـإن مجتمعات الطبقات أو الطوائف العليا لا تزال تمسك بموارد مهمة مثل شبكـة المعلومات المؤسسـة على روابط القربى التي تعتـبر مهمة من أجل التحرك بين الطبقات الاجتماعية سواء في الهند أو في خارجها. وإن بروز طبقة عليا قوية خـارج الهند تعتبر الداعم الأساسـي للمجلس الهندوسي العالمـي يجب أن يفهم في هذا السيـاق. وينبغي أن يدفع هذا بالداليت إلى نقد القومية عن بعد لهؤلاء الهنود غير المقيمين في البلاد من جهة والقومية الثقافية للهندوس القوميين من جهة ثانية. وبسبب الافتقار إلى الموارد وبما أن الداليـت مقصيـون عن الفرص، يجب أن يكـون لهم رهان كبير على الحكومـة الهندية التي لا يستطيعون التخلي عنهـا خلافاً للطوائف العليا؛ فبانتمائهم السلبـي إلى كيان حسي يدعى الأمة ينبغي على الداليت محاولة إعـادة تعريف القوميـة بحيث يكون تحقيـق طموحاتهـم الثقافية ممكناً. وهكـذا يجب أن تحرك قيمة المساواة، وليـس أي الإحساس بالسيطرة أو الانتصـار المؤقت كما هو الحـال في الحداثة البرجوازيـة والفاشية، فكرة القومية عنـد الداليت؛ ولهذا فإن مسألة المساواة والكرامة ستشغل الخيال الداليتـي في القـرن الحـادي والعشرين. ويجـب تأسيس الشـكل البديل للحداثـة أو الإحساس الداليتـي الجديد على البنى الماديـة والجوانب غير

الأساسية للمجتمع التي تتضمن استغلال الجهد وتتجاوزه.

وسيساءل هـذا الإحساس البدائل التي يقترحهـا التقليديون والمهتمون بالبيئة والغانديون، ويدعى أن هذه البدائل تبرز في سياق العنف الحضاري الـذي تصبه قوى العولمـة على هذه الطوائـف؛ ومن هنا يأتـي اقتراح أن يسعى الداليت إلى استعادة المهن المتركزة في طائفتهم. فهل سيتبع الداليت نصائح التقليديين أم الطائفيين من كل من الداليت أو من الطوائف الأعلى. إن الداليت سيجدون هـذه النصائح ليست فقط غير مقبولة ولكن خطرة لأسبـاب أربعة: أولاً البديل الـذي يدعم فصل الداليت في مهنهم سيؤدي مادياً إلى الحفاظ على استحواذ الطبقات أو الطوائف العليا على كل أنواع المـوارد وخاصة سوق العمل مـن المحاسبة الاجتماعية. ثانيـاً أن عروضاً كهـذه لن تمنح الداليت القوة ولـن تحسن مصداقيتهم في المجتمع المدني أو في السـوق. ثالثـاً إن هذا البديـل سيعكس عجز الداليـت أي أنه لا يمكن القيـام بأي شـيء لتحسين المستقبل ولذلك فإن علـى الداليت أن يتكيفوا مـع المهـن الموجودة في طوائفهم بغض النظر عن مـدى كونها منتقصة. وأخيراً أن هذا البديل سيحرم الداليت تاريخياً وسياسياً بشكل أساسي من فرصة تشكيـل تآزر ثانوي مساعد ومقاومة جماعيـة لأنه يميل نحو إبقاء المقاومة محليـة بدون أية إشارة إلى الشمولية التي تؤسس أطر عدم المساواة والاستغلال وتجددها.

وستؤسس الفكرة البديلة للحداثة في القرن الحادي والعشرين على إدراك حدود هذه البدائل وعلى حدود ما يمكن أن تقوم به الدولة كالحصص والذي لم يعط الداليت سوى إحساس حداثي مهشم وذي وصمة. لقد قادهم هذا الإدراك إلى البحث عن المساواة بين الطوائف خارج سياق نظام الحصص المقيد الذي قدم معياراً مرجعياً سلبياً كما ذكرنا آنفاً. وسيتم البحث عن مسألة المساواة بشكل رئيسي بمعنى الوصول إلى الموارد وتقسيمها بشكل متساو. إن هذه المطالبة بالوصول المتساوي إلى الموارد سيجعل المكون الفردي للتحرك بين الطبقات الاجتماعية إيديولوجيا بلا معنى لأغلبية الداليت التي تشكل خمسة عشر بالمئة من إجمالي سكان البلاد. وبتعبير آخر فإن الداليت الذي يستطيعون التحرك بين الطبقات الاجتماعية لن يكونوا معياراً للداليت العاديين. وسيتطور هذا الإحساس الجديد للداليت باتجاه فصل ما هو شخصي عما هو اجتماعي وسينظم الفكر والعمل حول الذات الاجتماعية بدلاً من الذات الفردية. وفي المستقبل سيتحدد ما هو اجتماعي فقط في سياق نقد ما هو فردي. وستفتح النتائج الاجتماعية لعملية النقد هذه الممرات الاجتماعية عمودياً وأفقياً بين جماعات المجتمع. وبالتأكيد سيساعد هذا الأمر الداليت على تراكم الهيمنة الأخلاقية التي تعتبر ضرورية للحصول على الاعتراف الاجتماعي والقيام بالمبادرات السياسية. وسيتأسس تراكم الهيمنة الأخلاقية هذا

علـى العمل وعلى النوايـا السياسية الشفافة وسيتـم دفعه بشكل نموذجي لتوسيـع المساحـة الديمقراطيـة في خيال المجتمـع. إن دمج آفـاق التفهم والخيال سيكون ممكناً بسبب توحيد الفقر وإقصاء العامة من مجال الأنشطة الاقتصاديـة المنتجة. وسيبقي هذا الأغلبية الساحقة من الداليت بمعزل عن البرنامج الحداثي الساخر لقادتهم الذين يملكون خططاً عملاقة لجعل هذه الدعـاوى داليتية أو تغييرها إلى برنامج بوذي بدون التأكد بشكل جماعي مـن تماسكه؛ الأمر الذي يجعلهم غير مستعديـن للنقاش وبالتالي يهزمون أنفسهم. وفي الحداثة البديلة سيتمكن الداليت من تجاوز الذات المحدودة والأنانية ويتوصلون إلى الذات الجمعية المتسامحة والمستعدة للنقاش.

ولكن هذا سيعتمد على درجة انتشار وترسيخ الليبرالية في أجزاء مختلفة من البلاد. فعلى سبيل المثال سيكون احتجاج الداليت موجهاً بين أصحاب الممتلـكات والمدخرات والداليت. وربمـا سيخوض الداليت هذه المعارك المحلية لوحدهم حيث تكون الأطر معادية والطبقات الاجتماعية المتخلفة الأخـرى الأكثر فقراً غير مكترثة وحتى معاديـة للداليت. أما في الأماكن الأخرى حيث يكـون لليبرالية أثر حضاري على الوعـي الباهوجاني فإنه يمكن للداليــت كسب أصدقاء من الطوائف الباهوجانية. وهذا ما يحصل في أجزاء من ماهاراشترا. إن اعتدال وجهات النظر، والتي عادة ما تكون متطرفـة، يحدث بـين الداليت والباهوجـان لسببـين؛ الأول تشابه الفقر

في الريــف الهندي الذي يزيل الإحساس بالحرمــان النسبي والذي يكون عــادة مسؤولاً عن تفريق الجماهــير الكادحة. إن هذه العملية التي يحتمل أن تتســارع بسبب إهمال القطاع الريفي في عصــر العولمة سيتحتم عليها أن تجمــع الطوائف الكادحة في البحث بشــكل جماعي عن الأعداء وفي القيام بنضال حاسم ضد هؤلاء الخصوم. إن المصالح المتقاطعة تجبر الداليت والطبقات المتخلفة الأخــرى على وضع الإحساس بالقذارة جانباً والذي كان دائمــاً يمزق هــذه الطوائف. فيمكن للمرء أن يجــد الآن حرفيين من طوائــف الطبقات المتخلفة الأخــرى يطبخون في أعراس الداليت. كما يمكــن رؤيتهم يشاركون في الفعاليات الثقافيــة لطائفة الداليت. وعلى أية حال فإن اندمــاج الآفاق للقوى المختلفة يحدث خارج إطار الهيمنة، في مجــال المجتمع المدني، وسيكون غــير متساو من حيث المــكان والدرجة، ويعتمد على انتشار البنــى المعادية؛ فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون هذا التعاضد ممكناً في ولايات مهاراشاترا وكيرالا وغرب البنغال، ولكن على الأغلب سيأخذ بعض الوقت في ولايات شمال الهند وتاميل نادو، وأندرا حيــث البنى لا تزال معادية للداليــت. يؤكد هذا الاشتباكات المتكررة بين الداليت والطبقات المتخلفة الأخرى في هذه الولايات.

لقد مثل القرن العشرين ثلاث توجهات في الحياة الفكرية للداليت. أولاً اعتماد فكر امبيدكار كأساس، بمعنى أنه لا شيء من خارج فكره أو بدونه.

ثانيــاً تحويل أمبيــدكار إلى أيديولوجية؛ الأمر الــذي كان يحاول أن يؤكد علــى الجزء المناسب من كتابــات امبيدكار لنقد ماركســ أو هزيمة غاندي سيقاومه الداليت الذين لن يقدموا أي تنازل خطابي لهذه الأيديولوجيات ولكنهــم سيدمجونهــا بشكل عضوي مــع أيديولوجية أمبيــدكار. ثالثاً أن إحساســ الداليت في القرن العشرين مثل فقط الشك فهزأ بالتفسير المبتكر لأمبيــدكار أو رفضه. لقد أظهر القــرن العشرون أن ثقافة الداليت الفكرية كانــت بمجملها تفتقد إلى الشجاعــة، وكانت بذلك غير حداثية في المعنى الليــبرالي للكلمة. لقد نشأت معاداة الحداثة هذه من الخوف الفكري ومن عــدم القدرة على الدفاع عن أمبيدكار في الحوارات الأيديولوجية رغم أن الداليت كانوا ينتمون منطقياً إلى الطبقة الاجتماعية ذاتها.

ولكن القرن العشرين سيرى الداليتي يتابع قراءة المزيد من أمبيدكار ليس فقــط ليتأكد من نفســه ولكن أيضاً ليقارنه مع مفكريــن آخرين كماركس وبيريار وغاندي. إن البرنامج الأيديولوجي الذي سيسيطر على الإحساس الداليتــي سيكون الحاجة إلى إعادة تعريف أمبيدكار في بعض القضايا وإلى إعادة التأكد من بنيته في القضايا الأخرى. فستكون إعادة تعريف في حالة داليــت مهاراشاترا وانــدرا براديش حيث تكون المناظــرة حول امبيدكار موسعة، بينمــا ستكون إعادة تأكيد في بيهار وأوتــار براديش، وفي معنى محدد في غــرب البنغال حيث يحاول الناس أن يتعاملوا فقط مع إيجابيات

أيديولوجية أمبيدكار ونادراً جداً مع سلبياتها. إن محاولات الداليت إعادة تأكيد أمبيدكار موجودة في البرنامج الفكري. إن محاولات إعادة التأكد تتضح من خلال إعادة النظر التي تقوم بها مجموعات نيكسل التي تجاوزت أمبيدكار وقامت بقفزة كمية نحو الماركسية. فمجموعات نيكسل تعود ثانية إلى أمبيدكار. إن مهمة إعادة التعريف تتجذر حالياً في عاطفية قوية بدلاً من الفكر الجماعي، الأمر الذي يجعل الداليت يتعصبون ضد أمبيدكار. إن خطاب الداليت سيكون مبنياً على المناظرة والحوار ويشمل القوى في الداخل والحلفاء في الخارج. والخطاب الداليتي لن يتحرك فقط ضد خصومه الداخليين ولكن هيمنته الأخلاقية من الناحيتسن السياسية والأيديولوجية ستجعله ضرورياً من ناحية التاريخ للقوى اليسارية لتكسب كلاً من أصناف الخطاب الداليتي ورموزه. إن محاولة اليسار أخذ مبادرة جديدة ومستقلة عن طريق تعبئة الجماهير الكادحة حول قضايا تهم الطوائف في تاميل نادو يعد تطوراً في هذا الاتجاه. وهكذا فان القرن الحادي والعشرين سيرى بالنسبة للداليت ليس نهاية التاريخ وإنما تاريخ مليء بالنزاع مع الخصوم من كل الأنواع والتوسط والمفاوضات مع كل القوى التي لها مصلحة حقيقية في تغيير البنى التي تسبب ظروف عدم المساواة. إن هذا سيشكل البرنامج الحقيقي لحداثة بديلة مؤسسة ليس فقط على الإشراك الكلامي بل على الاعتراف المتبادل مع كل إنسان.

الفصل التاسع

أقلية تتحرك نحو ألفية أخرى


@Ahmedyassin90

جافيد ألام

سيكون لثلاث قضايا مهمة تسيطر على السياسة الهندية اليوم أصداء بعيدة المدى في حياة الناس العاديين في الهند؛ فهناك أولاً معركة كبيرة تخاض من أجل الديمقراطية. ثانياً، وضمن هذه المعركة، هناك نضال كبير يدور من أجل المساواة البرجوازية (كشرط للكرامة الفردية) وثالثاً أن الصراع حول العلمانية قد أصبح شرساً وجبهوياً، ولم يعد ممكناً للناس كأفراد أو كجماعات أن يبقوا على الحياد. إن مسالة الأقلية أو المشكلات التي تواجه الأقليات لا يمكن التفكير فيها أو فهمها بمعزل عن هذا كله. في الحقيقة أود أن أبرهن أن هذه هي القضايا الحقيقية للأقليات وللأجزاء المهددة الأخرى من مجتمعنا. وكل المشاكل المحددة الأخرى للأقليات متضمنة في واحدة من هذه القضايا الكبرى التي تواجه المجتمع الهندي.

إنني أنظر الآن في مسألة الأقليات وأركز على المسلمين لجعل النقاش أكثر تحديداً. إن التعامل مع الأقليات الأخرى كالمسيحيين والسيخ وغيرهم سيجعل التحليل لدرجة ما غير مجد وأكثر ارتباطاً بالمفاهيم. صحيح أن المسيحيين أيضاً قد أصبحوا هدفاً لهجمات بغيضة من المعسكر الطائفي المنظم؛ فلقد تم إحراق كنائس كما تمت إزالة مدارس يديرونها وغير ذلك. وتبدو هذه أعراضاً لحرب أعصاب طويلة حول مسألة تغيير الدين. إن مسألة إذا ما قد أصبحت الحكومة الهندية فاشية أمر قابل للنقاش، ولكن

حكـم اليمين الهندوسي المتطـرف أدى إلى ظهور أعراض فاشية معينة في المجتمـع الهندي. وقبل هـذا في أعقاب الحملة لهـدم مسجد بابري وما حـدث بعد ذلك فـوراً فقد تم استخدام الشغب والمذابـح لإضفاء الصبغة الهندوسية على العواطف القومية وتأكيد ذلك.

يوجد اليوم تغير ملحوظ في التكتيكات. ففي حالة اضطهاد المسيحيين الواضحة والتي تتلقى دعاية عالية والى درجة أقل في حالة اضطهاد المسلمين تبـدو الجهود متوجهة نحو جعل الحيـاة اليومية للأقليات صعبة. إن إيقاع الحياة اليومية الـذي لا يتعرض للمقاطعة ضروري جداً للإحساس بالأمن والسـلام؛ فالإهانـات والتحقيرات الصغـيرة التي تنهـال بشكل مستمر خـلال الروتين اليومي تجعـل الحياة مستحيلة. وهذا بالضبـط ما يلجأ إليه الهندوس القوميون وبشكل واضح مع المسيحيين. ويبدو الهدف متماثلاً وهو دق إسفين بين الهندوس والآخرين. وهذا تكتيك فعال لإخافة الناس العاديين من غير أن يمكن الاعتراض على ذلك؛ فالمجتمع الهندي قد أصبح خـلال سنوات من العنف المفرط والرهيـب غالباً لا يحس بأعمال العنف الصغـيرة وبالتدخل في حياة الآخرين. وبسبـب غياب العنف على نطاق واسع فإنه بإمكان الفاشيين أن يتهربوا قائلين: لم يقتل أحد في كوجورات، وأما فقـد الممتلكات فهو ليس أكثر من بضـع مئات الآلاف؛ لذلك فكل ما نسمعـه هو مبالغة من الصحف الإنكليزية لأحداث صغيرة. إن المعيب

في المسألة هو أن قادة مهمين من أحزاب سياسية لا تعتمد على الطائفية متحالفة مع حزب الشعب الهندي يدعمون هذا الوضع الضار، ويبدو أن التكتيك الآن هو جعل الناس لا يشعرون بأهمية الكرامة في سير الحياة اليومية.

وعلى أية حال فالمسألة الأساسية ليست إذا ما استمرت الظروف التي صنعت خلال السنوات القليلة الماضية أم لا. والأهم من ذلك هو هل ستبقى القوى الطائفية، سواء أكانت في السلطة أم لا، قوى ذات شأن في المجتمع الهندي؟ والاحتمال الأرجح هو أن الأقليات ستكون أكثر وضوحاً في التعبير عن نفسها في مواجهة هذه القوى عندما تحاول الأقليات بآن واحد أن تبحث عن حلفاء ممن يدافعون عن السياسات العلمانية. وهكذا فإن مسألة الأقلية والحوار المتميز عنها سيستمران سمة بارزة في الحياة الاجتماعية والسياسية الهندية في الألفية القادمة[1]. وإنه من الممكن مع إعطاء الفضاء الانتخابي صبغة طائفية ونتيجة ذلك في تدني تمثيل الأقليات في المؤسسات التشريعية ومؤسسات اتخاذ القرار أن تكون هناك مطالبات مرتجلة لتخصيص حصص للمسلمين. وبشكل عام فإن

(1) في التحدث عن الألفية يصعب جداً تحديد المدة، وخذ مثلاً مسألة انتهاء القرن العشرين؛ ففي بداية القرن تبلورت حركات ثورية قوية وقوى معادية للاستعمار، ولم يستطع أحد، في 1909 على سبيل المثال، أن يعلم بأن القرن سينتهي وبشكل حاسم لمصلحة الحركات السياسية الرجعية؛ لذلك فمن الأفضل التحدث عن الألفية كمعنى غير محدد من الوقت.

الأقليــة كمفهوم معياري لجماعات متميزة مــن الناس من غير المحتمل أن يفقد جاذبيته ليصنف تحت مرجعيات وهويات أخرى أكثر علمانية. وربما يتحتــم علينــا أن نعيش مع الأقليات ونتحدث معها لفــترة طويلة ونتعامل مــع وضعها كشيء منفصل عن وضــع الآخرين الذين يعيشون في الموقف الاجتماعي والاقتصادي ذاته.

وبمــا أن الأمر هكــذا فربما يكون مــن المحبذ أن نتوقــف قصيراً لنعرف مصطلــح الأقلية التي نشير إليها. فمن الواضح لأي مراقب عابر للمجتمع الهندي أن هناك أنواعاً كثــيرة للأقليات في الهند. والأقليات الرئيسة هي دينيــة وعرقية ولغوية. ولقد ثارت كنقــاط إضاءة خطرة بين الحين والأخر لتعــود إلى الخلفيــة. وكان هذا أيضــاً الوضع مع الأقليــات الطائفية ضمن الهندوسية. وكانت الأقليات الدينية هي الأكثر مشاكسة من بين الأقليات. ولكــن وحتى هنا فــإن المشاكل التــي تتعلق بالسيــخ أو البوذيين الجدد أو الطوائف الروحية المتعددة تبدوا في طريقها إلى الحل بشكل بطيء أو على الأقل تصبح أقــل إثارة للمشاكل. ومن جهة أخرى فــإن المشاكل المتعلقة بالمسلمــين والمسحيين تصبح أكــثر خطراً. والديانات التــي لا تعد هندية الأصل هي في مركز الصراع. فلقــد استطاعت القوى الهندوسية القومية في إيجــاد الأقليــة تمامــاُكار في عشرينات القرن العشريــن وتمنى أن يجعله سياسة ضرورية لإعــادة روح الشباب إلى الهندوس. هنا وفي هذا الشكل

المحدد للمشكلة تختلف مسألة الأقلية تماماً عن الوضع الطائفي الذي برز بحدة في فترة الحداثة المبكرة في أوربا. إن مقارنة الحالتين بطريقة غير متروية، كما يحدث عادة، أمر ضار لفهم خصوصية الحالة الهندية.

وفي هذا السياق ستتم دراسة الطوائف الإسلامية كأقلية حسب المسائل الأساسية التي تم تحديدها في بداية هذا المقال، كما ستتم مراجعة التغيرات في الطوائف الإسلامية والأسباب التي أدت إليها؛ فالمسلمون في الهند أقلية تثير الاهتمام بسبب الانطباع واسع الانتشار في الجهات المطلعة أن المسلمين جزء مبعد من المجتمع الهندي، يفتقر إلى القيم الديمقراطية والالتزام. دعوني أبدأ بملاحظة ثانوية لنرى ما هو محتمل في هذا القرن.

لقد حدث بين الانتخابات البرلمانية للعامين 1989 و1991 تغير مهم في فهم المسلمين واستجابتهم لمسألتي وجودهم الاجتماعي ومكانهم في الحياة السياسية في الهند. وما يثير الاهتمام هو أن هذا التغير لم يكن نتيجة تراكم لتوجهات طويلة الأمد أو بسبب تغيرات بنيوية بل بسبب عمل مثالي. لقد أصبح تخلي في بي سينج عن السلطة وفقده لرئاسة الوزراء من أجل حماية مسجد بابري في عيون المسلمين كأنه تضحية بالحياة؛ لذلك كان التغيير سريعاً ومثيراً في تأثيره. ولربما كان هذا الأمر يحدث ومنذ وقت طويل كعملية قام بها عدد من الأشخاص. وحتى لو كان الأمر هكذا فإن عمل في بي سينج قام بدور المحفز أو العامل المسرع. فقد أيقن المسلمون

أن الطوائف، وخصوصاً المسلمين، كانوا دائماً يحسب لهم حساب من أجل الوصول إلى السلطة في لعبة القوة في الانتخابات الديمقراطية، وأن الجميع قد استخدمهم من أجل الصعود إلى السلطة بما في ذلك حزب جاناتا في عام 1977. وأن في بي سينج فقط رغم لعب السلطة التي لا بد منها في السياسة، وهنا يقف هو وحيداً، قد تنازل عن السلطة من أجل شرفهم وكرامتهم.

ومهما تكن صحة هذا التقييم فما يبدو مهماً هو أن هذا الحدث قد سبب تحولاً هاماً في الطريقة التي تترتب فيها هذه التصرفات في الوعي الإسلامي؛ فالمسائل المتعلقة بالأمن التي ولّدها بعناية ومع ذلك بما يثير الشفقة حزب الكونجرس بين المسلمين ومنذ الاستقلال قد تم وضعها جانباً ليتقدم وبشكل نسبي الاهتمام بالكرامة والشرف. يبدو واضحاً من خلال الحوار مع المسلمين أن الوتيرة الجديدة لأعمال الشغب خلال عام 1989 وشدتها ووحشيتها تركت أثراً متناقضاً في أذهانهم. فمن جهة هناك شعور بالاستغراب لاختيارهم دون غيرهم هدفاً لهجمات اليمين الهندوسي المتطرف. ومن جهة أخرى وفيما يخص مسائل الحياة وقطع الأوصال والممتلكات فإن المسلمين رغم أنهم خائفون قد تعلموا أن هذه الأحداث لا تقرر حياتهم الاجتماعية. إن هذا لا يعني أنهم لم يعودوا يهتمون بحياتهم وممتلكاتهم. ما تتضمنه الملاحظة هو ببساطة أن هناك

أنواعاً أخرى من التفكير تحدث بينهم وأنها ليس محصورة على الأمن كما كان الأمر في السابق.

إن هـذا لا ينبغـي أن يقترح أن المسلمـين قد تحولوا ككتلـة إلى النضال الديمقراطـي كشكل وحيـد لنضالهم السياسي. مـن الواضح أن هذا يميل نحو كونه التوجه الرئيس ولكن هناك توجهات مناقضة تتشكل في أجزاء مـن الطائفـة الإسلامية؛ فعلـى سبيل المثـال هناك جماعة ضمـن الطائفة المسلمة لجـأت إلى النشاط المتطرف وهاجمت كلاً مـن الحكومة الهندية والقادة الهندوس. وسيكون لهذا عواقب كارثيـة للمسلمين ككل على المدى القريب والبعيد. فقد أعطى وسيعطي الطائفية الغالبة ممسكاً لتهديد المسلمين؛ فبإمكان الطائفيـة الهندوسية أن تقدم الإرهاب الإسلامي على أنه يمثل التوجه الرئيس بين المسلمين، وإضافة إلى ذلك يمكن تقديم المسلمين كعملاء للمخابرات الباكستانية. وكما سيتضح فإن الإرهاب بين المسلمين نشاط هامشي وفي جيوب قليلة من البلاد. وحتى هذا فقد تطور فقط كرد فعل عنيف على تدمير مسجد بابري على أيدي القوى الهندوسية القومية؛ لذلك فإنه ليس من إنتاج المخابرات الباكستانية ولكنه توجه مستقل نشأ عن عنف الجناح الهندوسي اليميني المتطرف ويمكن بلا شك أن تستخدمه المخابـرات الباكستانية. وعلى النقيض من ذلك تماماً هناك أيضاً توجه بين قسم من المسلمين، عبارة عـن مجموعة صغيرة، أكثر وضوحاً بين الأقسام

الأكثر ثراء، تحاول أن تنظم إلى حزب الشعب الهندي. ولكن هذين التوجهين لا يمثلان قوة رئيسة مهما كانت درجة سعيها في البحث عن المساواة من خلال النضال الديمقراطي مع كل التشكيلات الصغيرة بين المسلمين.

والآن إذا نظرنا إلى الوضع من زاوية المسلمين في البلاد ككل فإننا سنجد أنه مهما كانت طبيعة الوعي الطائفي بينهم فإن التنظيمات الطائفية قد تأسست كصوت المسلمين السياسي والاجتماعي فقط في أماكن قليلة مثل حيدرأباد في منطقة تيلانكانا من أندرا براديش وشمال كيرالا وجيوب في تاميل نادو. وكل من هذه التشكيلات الطائفية لها تاريخ وسياق ونموذج مختلف ميز لها. وسنحتاج إلى دراستها بالتفصيل قبل أن نقوم بأي تعميمات حول الطائفية الإسلامية. [1] وبما أننا لا يمكننا القيام بذلك هنا، دعونا ننظر إلى نموذج له علاقة مباشرة مع الوجود الإسلامي في مجتمعنا.

ربما يكون من الصحيح أن طائفية ما تعزز طائفية أخرى، ولكنه من المثير للاهتمام أنه لم يستطع حزب طائفي هندوسي تحقيق نجاح سياسي

(1) لقد عملت في أحد التشكيلات الطائفية للمسلمين. انظر: The Majlis-e-Ittehad-ul-Muslimeen And The Muslims of Hyderabad، in Gyanendra Pandey، Hindus and Others: The Question of Identity in India Today، (New Delhi: Viking، 1993)؛ وانظر أيضاً مقالي - Understanding Communal Tensions in Hyderabad: An Activist Perspective، in Mehdi Arslan and Janaki Rajan، Communalism in India: Challenge and Response، (New Delhi: Manohar، 1994).

حاسم في أي من المناطق التي توجد فيها تنظيمات سياسية إسلامية منظمة علـى أساس طائفي وتتمتع بوجود مستمر. ومـن جهة أخرى فإن حزب الشعب الهندوسي، أكثر الأصـوات الهندوسية المتطرفة والطائفية تنظيماً الآن، يحـرز تقدماً في أماكن مثل ماديـا براديش وراجستان وكوجورات وأوتـار براديش. ومع هذا فلا يوجد في أي مـن هذه الأماكن، حتى التي يوجـد فيها وجود إسلامي كبير؛ أي تنظيم إسلامي طائفي استطاع تحقيق اختراق سياسي.

وعلى الرغم مـن أن القوى السياسيـة الطائفية الإسلاميـة والهندوسية كنمـوذج لم تجتمع في مكان واحـد حتى الآن؛ فإنه لا يبـدو من المستبعد أن تحقـق التنظيمات الهندوسية الطائفية نجاحـاً سياسياً في مناطق التنظيم السياسي الطائفي الإسلامي؛ ففي حيدرأباد وفي جيوب صغيرة من كيرالا يمكـن أن يبرز حـزب الشعب الهنـدي والتنظيمات المتحالفـة معه كقوة سياسية ذات شـأن. ولكنه لا يبدو من المحتمل أن ينجح أي تنظيم طائفي إسلامـي في شمال وشرق الهند ككل حيث تتخنـدق الطائفية الهندوسية في أن يصبـح المتحدث باسم جماهير المسلمين كما نجح اتحاد المسلمين في تيلانكانا والرابطة الإسلامية في كيرالا في القيام بذلك. وبينما يكون لهذا جانب إيجابي يساعد في مواجهـة الطائفية الإسلامية على مستوى الهند ككل؛ إذ ينمـو حـزب الشعب الهنـدي إقليمياً في مناطـق جديدة حيث

التنظيمات الإسلامية الطائفية موجودة بالفعل، فيمكن أن يلتف المسلمون أكثر فأكثر حول التشكيلات الطائفية الموجودة ضمن الطائفة.

ولكن هذه الحقيقة تثير شكوكاً حول تعميمات معينة، مثل أن أي صوت لحزب الكونجرس أو حزب الشعب القومي أو أي حزب وسط آخر هو بالضرورة صوت علماني. ورغم أن صوت كهذا يمكن أن يعزز السياسة العلمانية في المدى المنظور، فإنه لا يعتبر بأي حال مؤشراً عن الدوافع أو الأسباب العميقة للخيارات التي يقوم بها المسلمون في الانتخابات الديمقراطية. إن التصويت لحزب علماني يمكن أن يكون وراءه اعتبارات طائفية كما هو الحال في التصويت لحزب طائفي مثل حزب المجلس في حيدر أباد؛ لذلك لا يمكن أن يكون هذا مؤشراً عن توجه علماني طويل الأمد عند المسلمين، ولكن النقطة التي يجب التنويه إليها هنا تتعلق بعواقب هذه الاختيارات. فمهما تكن النوايا أو الدوافع، إن نتيجة هذه الاختيارات تقوي القوى السياسية العلمانية؛ لذلك فهي تطور مرحب به لأنه إذا تجذرت السياسة العلمانية ونجحت في احتواء التطرف الهندوسي الطائفي فإنها ستساهم في استقرار التوجه العلماني بين جماهير المسلمين.

ولكن ضعف إمكانية نمو الأحزاب السياسية الإسلامية الطائفية في مناطق قوة الهندوس الطائفية يمكن فهمه فقط حسب النموذج الكلي الذي تمت مناقشته سابقاً. يمكن أن يكون هناك أسباب متداخلة كثيرة

تتضمن الموقف الدفاعي المتعلق بصدمة تقسيم الهند وربط المسلمين بقوة في شمال الهند مع السياسات الانفصالية لحزب الرابطة الإسلامية في فترة ما قبل الانفصال والجانب التاريخي والاجتماعي لإعمال الشغب التي عقبت ذلك. ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن النمط المتميز للانتشار الإقليمي للأنواع المختلفة للتنظيمات الطائفية هو في حد ذاته عامل مهم في تشكيل الاختيارات التي يقوم بها المسلمون في العقود القادمة في حياتهم السياسية.

هنا ما فعله في بي سينج في المشهد بما ينظر إليه كعمل يستحق أن يكون مثالاً، ولم يكن عمله هذا عبارة عن القيام بدور العميل للميول الإسلامية الطائفية؛ فلم يستطع أن يقدم، رغم نواياه الطيبة، أمناً لحياة المسلمين ولأوصالهم بقدر ما قدمه حزب الكونجرس ولكنه وحّد نفسه مع ما اعتبرته الطائفة الإسلامية شرفاً لها؛ فقد جعلهم يشعرون أن بإمكانهم الوقوف بكرامة كجزء من الأمة، ولقد حدث هذا كله على خلفية النضال المكثف الذي عقب الإعلان عن تطبيق توصيات لجنة ماندل. وكان هناك تطابق بين القوى وحركتها السياسية المتعلقة بهذه الأعمال وبين التغير في الطائفة الإسلامية من اهتمام طاغ بالأمن إلى اهتمام بمسائل تتعلق بالمساواة والكرامة.

دعونا نشير هنا سريعاً إلى تحويل تكتلات طائفية كبيرة إلى شيء أقرب ما

يكـون إلى الطوائف وإلى الصراع بين الطبقات المتخلفة الأخرى وطوائف الداليت من أجل المساواة الرأسمالية وبالتالي من أجل الاعتراف بهم. لقد وجـد المسلمون أنفسهم في اتفاق وجداني مع سياسة التغيير هذه. ولذلك كان هناك اتفاق ضمني تعزز بواسطة مواقف قادة مثل موليام سينج ياداف ولالـو براساد أو حزب أغلبية الشعـب. ومن أجل أن يشعر المسلمون بأن لهـم فاعلية سياسية فقد توجب عليهم وبسبب وضعهم منذ الاستقلال أن يعتمـدوا على قوة خارجية. فلقد اعتمـدوا على حزب الكونجرس لوقت طويل ولكن هـذا خلق اعتماداً على هذا الحـزب. وبطريقة أخرى فإنهم لا يزالون يعتمدون على السياسة المبنية على أساس طائفي من النوع الذي أشرنا إليه سابقاً. والفرق هنا هام جداً ويستحق التأكيد عليه.

إن سياسـة الطوائـف التـي يتحالف المسلمـون معها الآن هـي سياسة الطوائف المجاورة للمسلمين. إن هذه مختلفة عن سياسة حزب الكونجرس الـذي كان فوقهـم. لقد كانت تلـك السياسية تصنع من قبـل النخبة التي لم تستطـع أن تتحـدث مع الجماهـير كمساوين لها وإنمـا كانت تتحدث مـن علو. والآن وبعـد كل هذه يفترض أنه إذا رجـع المسلمون إلى حزب البرلمـان في أوتار براديش أو الأجزاء الأخرى من السهول الهندو-جانجية فسيكون ذلك حسـب شروط مختلفة. لقد كانت هذه الشروط تفرض من الخـارج في السابق من قبل حزب البرلمان، وكانت بشكل رئيسي مقايضة

للحماية بالدعم. ولكن الأمر لم يعد كذلك؛ فسيبقى الدعم مشروطاً ومؤقتاً حسب تلاقي المصالح؛ لذلك سيبقى عرضة للسحب بشكل مفاجئ، ولم يعد المسلمون بنكاً للأصوات الانتخابية كما كان يعتقد خطأً. وسواء كان المسلم مزارعاً أو حرفياً أو تاجراً فإنه يجد نفسه متكافئاً اجتماعياً مع أفراد من الطبقات المتخلفة الأخرى أو من الداليت؛ فهؤلاء الناس إلى جانب المسلمين في العمل واللهو وفي إدراك أن من هو أعلى منهم يقومون باضطهادهم. وعندما يعتمد المسلمون على هذه الطوائف المنظمة سياسياً فإنهم ينظرون إليهم كمساوين لهم، كأناس مثلهم وليسوا كمعتمدين عليهم كما كان الحال في اعتمادهم على حزب الكونجرس؛ فالمسلمون الآن جزء من المعركة الكبرى من أجل المساواة البرجوازية والكرامة الإنسانية والاحترام الشخصي التي تناضل من أجلها الطبقات المتخلفة الأخرى والداليت.

وهنا تجدر الإشارة سريعاً إلى شيئين؛ أولاً إن المعركة من أجل المساواة البرجوازية في الهند لا يتم خوضها بين أفراد غير متساويين كما كان الحال في الغرب. إنها معركة تخوضها طوائف ضعيفة مع بعضها كانت تنقصها الحرية بشكل جماعي ولكنها وجدت نفسها فجأة تتمتع بحرية في مجال الحرية القانونية والسياسة التنافسية لحظة الاستقلال. وعندما بدأت تتفهم السياسة الديمقراطية وجدت أن مزايا الطبقة المتوسطة التي قد تأسست

قبــل الاستقلال تقف عائقــاً أمام تحررها؛ لذلك فإن هــذه المعركة هي في الوقــت ذاته دعوة إلى الاعتراف بها، أي القبول بهؤلاء الناس على أنهم لا يختلفون عن غيرهم؛ لذلك يجب ألا يقرأ أي معنى انتقاصي في مصطلح المساواة البرجوازية.

إن الأمــر الذي سهل التحول في فهم المسلمــين السياسي وسيستمر في كونــه ذا صلــة هو التحرك الرئيســي الآخر لحكومة في بــي سينج والذي يدعــى الآن عامــل ماندل. إن أعمال العصابات التــي تنتمي إلى الطوائف العليا التي تبعت الأحداث ومحاولاتها اليائسة لأسر المجتمع قادت أكثر من أي شــيء آخر لاهتزاز معادلات القوة على الأرض واهتزاز السيطرة على المجتمع الهندي. وكان هذا أكثر وضوحاً في الحزام الهندو-جانجي ولكن بدرجــات متفاوتة من إمكانية التحــول إلى الراديكالية في بقية البلاد ومن هنا فقد كان هناك شيء تضمن أكثر من مسألة العلاقات بين أتباع سافارنا والطبقات المتخلفة الأخرى.

دعونــا ننظــر الآن عن قــرب إلى مــا هو متضمــن في معــادلات القوة والسيطرة. لقد كان نفوذ البالعالم والبرجوازية الصغيرة في الهند أقوى بكثير من أي مكان آخر في بلدان العالم الثالث. وإنه أيضاً صحيح أن البرجوازية الصغــيرة وخاصة مكوناتهــا من الطبقة الوسطى بمــا في ذلك المثقفين لها جــذور قوية بــين الناس. والأهم من ذلك أن هذه الجــذور كانت مؤسسة

على الثقافة والتقاليد والحـوار المشترك عن العالم والسياسة، ولم تكن مجرد مصالح مادية ولكن كان هناك أيضاً تطابق في الطموحات. إن هذه الصلة لهـا بعض الأهمية في فهم استقرار واستمرارية حزب الكونجرس كحزب حكـم الطبقات العليا المبني على الديمقراطيـة. وإن تحالف البرجوازية مع مالكـي الأراضـي والكولاكيين والمزارعـين الأثرياء قد قوى هـذه البنية لقيادة طبقة قادرة على الاستمرار. وقد سمح هذا لنظام السيطرة أن يمتص الجماعـات البارزة الحديثة التي كان لديها إمكانية أن تصبح من النخبة من خـلال توحيد طموحات هذه الجماعات. وساعد أيضاً الطبقات الحاكمة في تعزيز ونشر سلسلة من الآراء الأيديولوجية من التخلف إلى التقدم دون أي انقطـاع واضح. ولذلـك فقد كان هناك توحيـد أو تجانس عند نقاط مختلفة من خلال عمليات متشعبة ضمن النطاق الأيديولوجي.

إن الفوضى التي سببها عامل ماندل زعزعت معادلات القوى والسيطرة علـى الأرضـ (وقد أبقت هذه الناسـ خاضعين قبل ذلـك) إلى درجة ما بشـكل جذري؛ فالمجموعات التي تشكلت حول المزايا والتي نشأت من الطبقـات العليا أصبحت في موقع الرد للحفـاظ على أنفسها. لقد كانت هنـاك حركة ضخمة للطبقات العليـا والنخبة من حزب الكونجرس باتجاه حـزب الشعب الهندي وكان هناك دعـم أكبر مفتوح وبدرجات متفاوتة مـن الشدة للأيديولوجيـة الهندوسية القومية. لقـد كان الأمر برمته تحللاً

غريباً للطبقات الوسطى التي تشكلت من الطوائف العليا. وقد أصبح هذا عامـلاً سهلاً جلب تغيراً سريعـاً في ميل المسلمين من الأمـن إلى الكرامة. لقـد سهلت هذه الحركة تشكيلات الطبقات المتخلفـة الأخرى السياسية التـي أصبحت حليفة لها القـدرة على الاستمرار تسانـد المسلمين. يبدو لي أن الجـزء الوحيـد الـذي بقـي محصناً، ولـو بشكل جزئـي، ضد هذا التغـير هم أولئك الذين جعلـوا أنفسهم وبقوة جزءاً مـن الطبقة الوسطى الموجـودة بالفعل، وعدوا أنفسهم جزءاً من النبلاء. إن تغيراً من هذا النوع بـين جماهير المسلمين وانقساماً في الطائفـة الإسلامية بين الناس العاديين والنخبـة التي حملت الطائفة ككل إلى حـزب الكونجرس يمكن أن يكون له بعض الأهمية في علمنة المسلمين سياسياً. إن تحول وعي الطوائف نحو الطائفيـة في الهند كان في الغالب نتيجة للتدخـل من الأعلى والذي كان بتعبـير آخر عبارة عن إثارة القلق والمخاوف النائمة. إن هذا الانفصال بين النخبة والجماهير في الطائفة المسلمة هو الذي يضعف إمكانات استخدام النـاس من الأعلى كمجموعات لأغراضـ علمانية. إن هذا الانفصال بين المسلمـين النبـلاء والجماهير كان له نتيجة مهمـة وسيستمر كذلك لوقت طوهـي بذلكسهل هـذا الانفصال سياسـة الاعتراف والنضـال من أجل المسـاواة البرجوازيـة ودعمهمـا. إن الجماهـير المسلمة جزء مـن عملية الحصول على القوة التي تحدث الآن وأكثر من أي وقت آخر؛ وهي بذلك

جزء من القوى الاجتماعية الأكبر من أجل أنواع محددة من التغيير.

وبينما يكون هذا هو الجانب الإيجابي للتطور فإن هناك خطراً متنامياً في تقييم إمكاناته إذا فشلنا في الأخذ بعين الاعتبار التوجه المعاكس الذي يعمل بشكل غير مرئي بين المسلمين عبر البلاد. إنني أفترض أن التطورات الأخيرة ستقوي التوحد السياسي للطوائف الإسلامية في الهند. إن هذا الأمر يحصل منذ فترة ولكن هذا التطور منقسم بسبب التناقضات الداخلية التي سأمر عليها فيما بعد. دعونا أولاً أن ننظر في التوحد السياسي الخفي.

إن ما يحفز التوحد السياسي للمسلمين هو خطاب فكري مشترك متنام له أهمية متساوية في كل الأماكن التي يوجد فيها المسلمون في الهند. إن أحد العوامل المشكلة لهذا الخطاب هو الانتشار المتزايد لأعمال الشغب العنيفة والاطراد غير العادي في إنزال الألم في الناس الذين ينتمون إلى الطوائف الإسلامية أو الأقليات كما تم توضيح ذلك من قبل. ثانياً هناك أيضاً الإدراك المستمر بأن هناك تمييزاً ضد المسلمين في كل مجالات الحياة. ثالثاً هناك شعور متنام بأن المسلمين أقل أهمية من القوى العلمانية المنظمة الكثيرة التي تنظم إلى الحلف الذي يقوده حزب الشعب الهندي. إحساس بأنه يمكن التخلي عنهم في حسابات الحزب وهو أمر قد قوته الحملة العنيفة لليمين الهندوسي.

إن هذا لا يعني أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والمشاكل التي تواجه

المسلمين والمطالب التي يرفعونها في كيرالا وأندرا برديش وكوجورات وبيهار وغيرها هي متشابهة. فمهما تكن الفروق بين هذه الولايات فإنها تصبح ثانوية بالنسبة للحقيقة المرة في مهاجمة الهندوس القوميين للمسلمين بشراسة على أنهم الآخر المتوحش في المجتمع الهندي. إن هذا يشبه بالنسبة إلى المسلمين الخنق الاقتصادي للقبليين، والقذارة للهارجان، والإذلال على أساس الجنس للنساء. ولكن هناك فرقاً كبيراً؛ فالمذابح الطائفية أحداث أكثر وضوحاً تتحدث عنها الصحف وأنواع الإعلام الأخرى كأخبار بارزة وأينما تحدث هذه الأشياء فإنها تصبح جزءاً من الوعي الإسلامي في كل مكان. فحقيقة حمل اسم مسلم يجبرك على الاشتراك بهذا الوعي؛ فحيثما ذهبت في الهند منذ 1980 كان السؤال الأول من المسلمين: هل هناك أعمال شغب في منطقتك؟، وهل المسلمون آمنون هناك؟، وهل هم أثرياء؟، وهل يحصلون على وظائف؟، وهكذا.

هذا ما يقوي عملية التوحد بين المسلمين التي لا تزال في بدايتها، كما يقوي الإحساس بأنهم طائفة على مستوى الهند ككل. وهنا تحذير يجب التنبيه إليه. إن الأسئلة المطروحة في الأعلى وعملية التوحد لا تحدث الآن كما حصلت في سياق الأربعينيات من القرن العشرين؛ فللأسئلة مغزى مختلف والعملية تحصل في سياق مختلف وضمن شروط سياسية من نوع جديد تماماً. لقد تم طرح مسألة المسلمين فالطائفية المهددة فقط كمسألة

أقليـة أو أقليات ولكن كأمـة أخرى تبحث عن دولة أخـرى مستقلة. إن التغـير في سياق وشروط الحوار له أهميـة تاريخية؛ فما يحصل للمسلمين شبيـه تماماً بما يحصل بين الطبقات المتخلفـة الأخرى والداليت في مناطق مختلفـة من البلاد. إن حال كل من هـذه المجموعات الطائفية المهددة هي عمليـة تحول من كيانـات تشبه الطوائف إلى طوائـف ذات انتشار مكاني أكبر.[1]

ولكـن الذي أعاق ولحسن الحظ ادعـاء المسلمين هوية متميزة أو وحدة سياسية هو غيـاب الانسجام التنظيمي في التعبـير السياإسلامية الطائفية. وخلافـاً لحالـة الطائفية الهندوسية التـي تمثلها القـوى الهندوسية القومية فإنـه لا توجد أيديولوجية مشتركة للسياسـة الإسلامية الطائفية. وإذا كان الأمـر هكـذا فإن عملية التوحـد نفسها مبنية على صفـات سلبية تمنع نمو أيديولوجية مشتركة. إن هذا الوضع الميمون يترك الإمكانية مفتوحة، حتى لو لم تكن ظاهرة اليوم، للتدخلات الراديكالية والسياسات التنويرية خلال العقود القادمة.

إن تناقض التوحـد السياسـي للمسلمين يلقـي ضـوءاً يكشف بعض

(1) لقد ناقشت هذه العملية بالتفصيل في D. L. Sheth، Is Caste Appeal Casteism? Oppressed Castes in Politics، in Economic and Political Weekly (EPW)، 27 March 1999. وانظر أيضاً – Secularisation of Caste and Making of New Middle Class، in EPW، 21-28 August 1999.

جوانب الوجود الإسلامي في الحياة الاجتماعية والسياسية. إن التناقض الداخلي لهذه العملية -كما أشرنا آنفاً- هو بين الإحساس المتنامي بالطائفة والغياب لأية أيديولوجية أو تنظيم موحد؛ لذلك فإن الوعي الإسلامي الطائفي يختلف عن نظيريه عند الهندوس القوميين؛ فالمنتمون إلى الهندوسية القومية يميلون مع بعض الاستثناءات إلى الانجذاب نحو حزب الشعب الهندي في الانتخابات ويتوحدون سياسياً برموز متشابهة للهوية وللقومية الشوفينية المتميزة. إنه لا يوجد للوعي الإسلامي الطائفي مركز جذب موحد لا سياسياً ولا انتخابياً.

في هذا المعنى فإن من الضروري لدى دراسة وجود المسلمين اجتماعياً وسياسياً في الهند تجنب الأفكار التعميمية التي تكثر -للأسف- في كثير مما يقال عنهم وعن الأجزاء المهددة الأخرى من المجتمع؛ فالمسائل التي تهم الإنسان مثل الكرامة والحصول على القوة والتنوير ستكون في مركز السياسة الهندية، خصوصاً أن الطبقات الحاكمة تجر البلاد إلى تبعية عواصم الاقتصاد الدولي مع كل ما يتبع ذلك من عواقب مأساوية في الحياة اليومية للناس العاديين. وسيكون من الطيب جر المسلمين إلى هذا النضال ضد هذا الوضع وأن يتخلوا عن التسمية الإسلامية خلال قيامهم بالاختيارات السياسية. إن المسيطرين وذوي الامتيازات سيسوقون آراء نمطية ومعلومات عمن سيعارضهم. إن هذا النضال المزدوج، على المستوى

الأول، سوف يفتح على المدى المتوسط طريقاً آخر لسياسة صحية حول هذه الالتفاتة النموذجية نحو اختيارات ديمقراطية أكثر انفتاحاً وتوجهات علمانية متنامية عند مسلمي الهند.

وعلى المستوى الآخر وفي سياق الألفية واللوحة الأكبر لشبه القارة فإن حل المشكلة الإسلامية، حاله حال المسألة الطائفية ككل، مرتبط بالتغلب على تركة الانفصال التي لا تزال حية؛ فعلاقات العداء الهندية - الباكستانية ومساواة المسلمين بشكل خفي بتلك الذاكرة لن تسمح لحقيقة الانقسام أن تصبح حقيقة تاريخية، ولكنها ستزودها بقوة حية دون توقف.

×××

× أود أن أشكر أنيكيت ألام لتعليقه على نسخة سابقة لهذه المقالة ولتقديم مقترحات مفيدة.

الفصل العاشر

عصر اللامساواة


@Ahmedyassin90

إعداد: ب. سيناث

مـن المتوقَّع أن تشهد السنوات الأولى من الألفية الجديدة تفاقماً لظاهرة الظلـم الاجتماعي التي كانت ملمحاً بارزاً من ملامح المجتمع الهندي في تسعينيات القـرن الماضي، ومن المتوقَّع أيضاً احتـدام الصراع على الموارد مثلمـا كان الحال عليه في ذلك العقـد. ببساطة ستستمـر معاناة المجتمع الهنـدي طويـلاً في القرن الحـالي بسبب عجـزه عن حل بعضـ القضايا الأساسية في القرن المنصرم.

وممـا يُعجب له أن تقويض مفهـوم دولة القومية يتزامن مع التضييق على الديمقراطيـة؛ فعلى الرغم من ازدياد مشاركة المواطنين العاديين في العملية السياسيـة، وولـوج فئة الداليـت (Dalit) وأفراد المجموعـات المهمَّشة ونسـاء الطبقات الفقـيرة المجالسـ القرويـة (Panchayat)، بل حتى البرلمـان وغيرها من الهيئات النيابية الأخرى، إلا أن نفوذ تلك المؤسسات آخـذٌ في الانحسـار، وسرعان مـا سيكتشـف المنضمون الجـدد أن تلك المؤسسـات عديمة السلطات علـى الرغم من أن تسلمهـم مقاليد السلطة يعـد إنجازاً ضخماً. سيجد المنضمون الجدد دولةً باعت كثيراً من مواردها وأصولهـا الكفيلة بتحسين أوضـاع الفقراء للقطـاع الخاص؛ سيجدون دولةً دورها في تحسين ظروف المعيشة والقطاع الاجتماعي ضعيفٌ جداً، وسيكتشفـون أن البت في السياسات التـي كانوا يطمحون إلى تغييرها لا

يقـع ضمن دائرة اختصاصهم، وأن دولـة القومية قد سلَّمت أمر البت في تلك السياسات لمنظمة التجـارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبالطبع الاسطوانة المشروخة السوق، وسيرثون تركة عشرين عاماً من الأصولية السوقية.

وعلـى الرغم من أن نظـام المجالـس القروية قد حظي بإعجـابٍ زائدٍ من البعضـ واستخفافٍ من البعض الآخر، لكـن معظمنا يقّر بنجاحه في تحقيـق بعض التغييرات والإنجازات العظيمة. وينبغي عدم التقليل من شأن تلـك المجالس، إذ لا يمكـن لأحدٍ امتلاك أرض بـدون موافقتها. وينطبق ذلـك على كل المناطق في ولاية أوريسا الغربية والجنوبية والمناطق المستقلة (Scheduled Areas) حيـث يفترضـ أن تحظـى حقـوق المواطنـين بحمايةٍ أكبر. أمَّـا الشركات الهندية والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجـال التعديـن فبوسعها الحصول علـى الأراضي دون علـم المجالس القرويـة، وخـير مثالٍ لذلك ما هـو معمولٌ به في مقاطعـة راياغادا. وقد واجهـت الحكومـة الاحتجاجات التي اندلعـت لذلك السبـب بالقوة. وعندما تتعارضـ مصالح المجالس القروية مـع مصالح القوى الخارجية؛ فالغلبة تكون للقوى الخارجية.

إن تمـددّ اللامركزية التي طالـت المجالس القروية ينذر باحتدام الصراع في المستقبـل القريـب. وبينما تتوسع الهند وبعضـ الشعوب الأخرى في

النظام الفيدرالي، تتزايد مركزة السلطة على المستوى العالمي، وما انفكت دائرة المتحكِّمين في موارد العالم الحيوية الذين يحددون السياسات العالمية تضيق شيئاً فشيئاً؛ مما سيؤدي إلى تقويض فيدرالية الدول القومية.

العولمة والديمقراطية

ينطبق تغوُّل العولمة على الديمقراطية -في هذه المرحلة- على الاتحاد الأوروبي أيضاً، وإن كان على نحوٍ مختلف؛ ففي أوروبا أُصيب الذين صوتوا لصالح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بخيبة أملٍ عند اكتشافهم أن سلطات برلماناتهم الوطنية قد اضمحلت، وأضحى النظام الإداري المركزي هو المعني بتحديد السياسات، وصارت الضغوط تمارس على بعض الدول لتغيير مواعيد مواسم عطلاتها الوطنية التقليدية بغرض تقنين الإنتاج، وأعيدت صياغة أنظمة العمل لتتناسب مع مصالح قلة من الشركات التي قد لا يكون لها وجود في تلك الدول.

إن تحقيق الحرية والديمقراطية على المستوى الداخلي لهو أمرٌ طيب، ولكنه ليس بنهاية المطاف، ودونكم شعب جنوب إفريقيا، حيث إنه سرعان ما انصاعت أول حكومة نيابية تسلمت مقاليد السلطة هناك بعد كفاحٍ شعبي مرير انصياعاً تاماً لصندوق النقد الدولي، ونخرت العولمة والشركات المالية العالمية في عظم الديمقراطية، وتبددَّت آمال السود الفقراء.

وفي الهند ما برحن ذل

نفـوذ نواب الشعب في وضع السياسات المحلية يتضاءل، بينما يتعاظم نفـوذ النخب المثقَّفـة ومديري الشركات من الهنـود والأجانب، ويتضح ذلـك جلياً في تشكيلة كثـيرٍ من اللجان التي تحيط برئيـس الوزراء ووزير المالية، حيث تضرب تلك الزمرة من المسؤولين الكبار بالقرارات التي تأتي مـن القواعد عرض الحائط، وكلمـا سُمِع نبضٌ للديمقراطية في الأسفل، واجهه تيار من أعلى ليسكته، لكن فكرة اللامركزية مازالت مهيمنة. ومن ثمَّ، فالمنطق يقول إنه يُنتظر من الشعب أن يتصدى داخلياً لقضايا كبيرة قد تظهر على المستويين المحلي والعالمي.

إن مجـرد التطبيـق الجزئي والخاطئ في كثـير من الأحيـان للديمقراطية، حتى علـى مستوى المجالس القروية، يثير رعـب النخب. كما أن وجود ازدواجيـة في صنـع القرار يضعف مـن فعالية المشاركـة الشعبية في تلك المجالـس ويهمِّش دورهم في حـل القضايا الكبرى ووضـع السياسات؛ ففي ولايتي آندرا برديش وأتر برديش تستطيع زمرةٌ من الموظفين المحليين أن تعيق عمل المجالس القروية. ولا تعدو الإدارات المحلية في بعض أجزاء البلاد الأخرى أن تكون مجرد لجان تنفيذية لقوى نافذة من خارج المنطقة، أو أنها تأتمر بأمر قلةٍ من صفوة أهل المنطقة.

ولا غـرو أن تتعرَّض الإنجازات الكبيرة التي حققتها دولة الهند المستقلة

في سبيل الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها في الوقت الراهن للهجوم، فمن شأن الظلم الاجتماعي تقويض ما تحقق من إنجازات.

الانتخابات والهيئات المنتخبة

تكتسب الانتخابات في الوقت الراهن أهميةً أكبر من الهيئات المنتخبة؛ فأقل ما في الأمر أن النشاطات المصاحبة للانتخابات تسهم في إشراك المواطنين في بناء الوعي وتنمية الحوار. وعلى مستوى المجالس المحلية، تؤثر هذه النشاطات تأثيراً إيجابياً، وإن لم يكن بالمستوى المطلوب، على قضية التمييز السائد ضد المرأة في الهند، لكن الهيئات المنتخبة ذاتها تفقد سلطاتها بسرعة إلى أن تُذعن في نهاية الأمر لجبروت النخب والشركات؛ ففي مطلع تسعينيات القرن الماضي أبدى ما يقرب من 300 نائب برلماني اعتراضاً شديداً على إلغاء قوانين براءات الاختراع الهندي ووقعوا بيانات عامة بهذا المعنى، لكن القليل منهم تمسّكوا باعتراضهم رغم توجُّسهم الشديد بينما رضخ الباقون للضغوط التي مارستها عليهم جهاتٌ ذات نفوذ أقوى.

وفي ولاية مهاراشترا، ركّز ائتلاف حزبي بهاراتيا جاناتا وشيف سينا دعايتهما الانتخابية الناجحة في عام 1995 على تأليب المشاعر على شركة إنرون (Enron) المتعددة الجنسيات العملاقة، ولكن ما إن آلت السلطة

إليهمـا إلا وسارعـا بإبـرام صفقة معهـا لم تقتصر فقط علـى السماح لها بالبقـاء، بل وسّعت من نطاق مشاريعها توسُّعـاً كبيراً. ومن الأمور القليلة التـي عجّلت بها حكومة فاجبايـي الأولى، التي لم تصمد سوى 13 يوماً، إزالة العراقيل التي كانت تعترض طريق شركة إنرون.

وما رضوخ حكومة كارناتاكا لابتزاز شركة كوغنتركس (Cogentrix) الصريح في عام 1999 إلا مثالٌ آخر لتعدي الشركات والقوى العالمية على المصالح المحلية والقومية.

ومـا فتئت مقدرة الحكومـة على التعامل مع النواحـي الحيوية من أجل مصلحـة مواطنيها تضمحل. فمـا من حزب أو حركـة سياسية في البلاد إلا وكان لهـا نقدٌ لشأن من شؤون الصحـة، وعادةً ما يكون النقد الموجَّه متصلاً بالوعود التي قُطِعت بتوفير الرعاية الصحية الأساسية لكل مواطن، حيـث كان الشعار المرفوع في وقتٍ ما بعـد رحيل حكومة آلما أتا الصحة للجميع بحلول عام 2000.

غير أن الواقع يقول إن الهند كانت ولا تزال من أضعف الدول من حيث الصـرف على الخدمـات الصحية العامـة، ولم يحدث في تاريـخ الهند أن صرفت أي حكومة هندية أكثر من 1. 8% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحـة، حيث تصرف الآن ما نسبته 1. 2%، بينما تصرف نيكاراغوا ما يربو على 6%، وتصرف الصين تقريباً ضعف ما نصرف رغم تواضع بنيتها

الصحية. وفي الهند يتحمل قرابة 80% من المواطنين تكاليف علاجهم.

وبما أن هناك نزعة نحو التوسع في الخصخصة وتقليص الخدمات، فماذا سيحدث إذا أتت خلال السنوات القليلة المقبلة حكومةٌ جادة في سعيها لتقديم الخدمات الصحية العامة؟ حكومةٌ تطمح إلى تكرار الإنجازات التي حققتها ولاية كيرلا في هذا المجال على المستوى الداخلي. لعلها ستواجه صعوبةً كبيرةً في توفير الموارد الضرورية وفي التصدّي لمعارضة قطاعٍ خاص يتمتع بقوةٍ ضاربة؛ وحتى لو سلّمنا باستمرار ما سيصمد من هياكل الحكومة، فإن أسعار الأدوية سترتفع ارتفاعاً شديداً؛ فقبل أن ننضم إلى منظمة التجارة العالمية في شكلها الحالي، ارتفعت أسعار الأدوية الأرخص في العالم ارتفاعاً شديداً؛ تحسُّباً لمصادقتنا على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتعديل قانون براءات الاختراع الهندي، ولعلها زياداتٌ طفيفة إذا ما قُورنت بما سيأتي.

تقلص قدرة الدولة

قد لا تكون هناك أيضاً كليات حكومية لتدريس الطب بعد فترة وجيزة من الآن، وقد تصبح كلها خاصة (هناك مجوعة ضغط ظهرت بالفعل تريد أن تخصخص حتى المعاهد التقنية في الهند)، أو أنها قد تبقى حكومية في الشكل، وخصوصاً في الجوهر.

في عام 1997 سعت حكومة ماديا براديش إلى تطبيق قانون قديم يقضي بأن يقضي خريج كلية الطب مدة عامين في المناطق الريفية قبل أن يحصل على شهادته الجامعية. وأدت الاحتجاجات الكبيرة لأبناء الأغنياء على التراجع عن هذا القرار وتقليص المدة إلى سنة واحدة فقط، لكن ذلك لم يكن مقبولاً واستمرت ردة الفعل العنيفة. أدى هذا إلى فقدان ثقة الحكومة بنفسها ولم يسمع أحد عن ذلك القانون منذ ذلك الوقت.

تدخل الهند الألفية أيضاً مع مئات ملايين الأميين. مرة أخرى، فإن الإنفاق على التعليم في الهند أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مبلغ أقل بكثير من نسبة الـ6% التي تقول الحكومة نفسها أنه يشكل الحد الأدنى المطلوب، كما أن 60% من نفقات الحكومة على المدارس يكون بشكل منح إلى المعاهد الخاصة.

حتى الحكومة ذات النوايا الحسنة ستجد صعوبة في التأقلم مع وضع التعليم إذا استمرت التوجهات الحالية على ما هي عليه؛ فلنقل بعد خمس عشرة سنة ستكون هناك حكومة تريد أن تفعل شيئاً، ويمكن أن تعمل في بيئة نخبوية معادية تماماً لأهدافها.

بعد مرور عقد على بداية الألفية، سيكون هناك عمالة غير حرة وعلاقات أخرى شبه إقطاعية في قطاع الزراعة في بعض مناطق البلد. ومع ذلك فإن بعض الصحف التجارية الرائدة تتحدث منذ الآن عن إصلاح الأراضي.

لكنه إصلاح يختلف تماماً عن ذلك الذي يطالب به اليسار. هناك توجه نحو تحرير الأراضي الزراعية للشركات، وهذا تحرك سيزداد قوة خلال السنوات القليلة المقبلة.

بعض المشكلات التي تواجهها الهند تحتاج في الواقع إلى تدخل الدولة، وربما سيكون علينا أن نضاعف مستوى إنتاج الغذاء الذي يبلغ 200 مليون طن خلال العقود الثلاثة أو الأربعة المقبلة. هذا يعني أن زيادة الـ200 مليون طن يجب أن تتحقق في وضع تكون فيه مساحة الأرض الصالحة للزراعة أقل. معدلات تحويل أراضي المحاصيل الزراعية إلى استخدامات غير زراعية ليست فقط سريعة، لكنها لا تسجل بشكل جيد في النظام الحالي. ليس هناك أحد لديه فكرة واضحة حول مساحة الأراضي التي سوف تذهب في هذا الاتجاه بعد عشرين عام من الآن، لكننا نعرف أن الرقم سيكون مرتفعاً.

وبصرف النظر عن ضغط الشركات، هناك أيضاً احتياجات اجتماعية حقيقية تقود إلى مثل هذا التحويل. الهند تحتاج إلى مئات آلاف المدارس الجديدة، معظمها في المناطق الريفية. إذا كان الريفيون في الهند سيحصلون على مدارس جيدة فإن ذلك سيعني تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى مبان للمدارس، أضف إلى ذلك البنية التحتية الأساسية الأخرى التي تفتقر إليها المناطق الريفية في الهند فيزداد الرقم.

بالطبـع تستطيع التكنولوجيـا أن تساعد هنا بطريقة مـا. بالتأكيد، من حيـث زيادة الإنتاج على مساحة متناقصـة من الأرض، لكنها لا تستطيع أن تحـل قضايا رئيسية مثل الملكية واستخـدام الموارد، كما أنها لا تستطيع معالجـة مشكلة الاستغـلال. إذا أضيفت إلى البنـى الاجتماعية المسيطرة، يمكن أن تزيد من حدة الفوارق بين الفقير والغني، وقد فعلت ذلك بالفعل.

خسارة الرافعات

لنأخـذ (هاريانا) على سبيل المثـال؛ فمثل بقية المناطـق، كل قرية لديها منطقـة من الأراضي المشتركة. هذه الأرض تمكن العمال الذين لا يملكون أرضـاً علـى رعاية ماشيتهـم، قطف بعضـ الفواكه، استخـدام مياه هذه المنطقة، إضافة إلى استخدامها في احتياجات أخرى. الهيكلية الاجتماعية الاقتصاديـة القديمة سمحت بهـذا: عمل الفقير، في نهايـة المطاف، كان ضروريـاً. حاليـاً، هو ليس كذلك. ليس على المستـوى ذاته في أي حال، حيـث تفسح حتى الجرارات المجال أمـام الحصادات. خصخصة أراضي القرية المشتركة تمضي بسرعة حالياً في جميع أنحاء (هاريانا) والمعاناة التي يسببها هذا للفقير كبيرة جداً.

لكـن (هاريانـا) تعتبر متأخرة عـن منطقة (بانشاياتـي راج). وحيث لم يستطع الفقـراء بعد ممارسة إرادتهم، فإن أهـالي (بانشاياتي راج) الأغنياء

يبيعون الأراضي المشتركة بسرعة. معامل التقطير والجعة ومزارع أغنياء دلهي انتشرت على هذه الأراضي. هذا يعني خسارة الممرات وطرق الوصول وأراضي المدارس وعلف مواشي الفقراء؛ لذلك فقد خسروا الموارد التي كانوا يحصلون عليها من الأراضي المشتركة ويواجهون ضغوطاً خطيرة على دخلهم. في المستقبل، حتى إذا كان هناك تقدميون حقيقيون في هذه المنطقة، فهل سيستطيعون تلبية احتياجات الفقراء؟ ما الموارد التي ستبقى لهم ليفعلوا ذلك بها؟

وفي الوقت ذاته، حتى البنك الدولي يتحدث عن ارتفاع عدد الفقراء في الهند. يقول البنك الدولي إن 40 مليون شخص انضموا إلى صفوف الفقراء في التسعينيات من القرن العشرين. التقديرات المستقلة الأخرى أعلى بكثير، ولكن ليس هناك أحد، باستثناء بعض أجهزة الإعلام البعيدة عن الواقع، يدعي أن هناك تحسناً في الصورة.

ولكن من هم فقراء الهنود؟ ما القضايا التي تؤثر فيهم أكثر من أي شيء آخر؟ نحو 40% منهم عمال لا يمتلكون الأراضي، ونحو 45% آخرين هم من المزارعين الهامشيين. من بين الباقين 7. 5% حرفيون قرويون، فيما يشكل آخرون النسبة الباقية. أكبر الأرقام تتركز داخل بعض المناطق في ثماني أو تسع ولايات. داخل هذه المناطق، يشكل المنبوذون من الداليت (Dalits) وسكان الهند الأصليون (adivasis) والنساء نسبة

غير متوازنة من السكان؛ لذلك تبقى الأرض والمياه والغابات أكثر الموارد أهميـة بالنسبـة إلى غالبية الفقـراء. وحول هذه الأمـور ستتكشف معظم المعارك.

لكـن هناك جانباً أكثر إشراقـاً من القصة هو العمليـات التي تدفعها من الأسفل؛ فهذه العمليـات تجعل من الضروري التعامل مع الديمقراطية على المستـوى الأدنى. الجـزء الأعلى مـن الطبقة الوسطى (رغـم الفوائد التي استفـادوا منها) يرون السياسة داخل الهند تتجه مـن سيئ إلى أسوأ. ومع ذلك شهـدت السنوات الخمس عشـرة أو نحو ذلك مـن القرن العشرين بروز عمليات يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة للقضايا ذاتها.

فيدرالية أكبر

لسبـب ما أصبحت الهند أكثر فيدرالية ممـا كانت عليه في أي وقت من الآن ومنـذ 1947. علاقـات الدولـة المركزيـة لم تجد توازنـاً مثالياً لكنها بالتأكيـد أقل سلبيـة للولايات اليوم. بـروز القوى الإقليميـة يعني أن أي حكومـة مركزية في الوقت الحاضر عليها أن تعقـد اتفاقات معها. بقاؤها ربما يعتمد على ذلك. وهو يعني أيضاً أن القسم الأكبر من الطيف السياسي ممثل في الحكومة.

محاولات إقالة حكومات ولايات خـلال السنوات القليلة الماضية غالباً

مـا كانت تنتهـي بالإخفاق. كانـت الحكومة المركزيـة في بعض الأحيان أكـثر دفاعا من الولاية حول قضيـة الإقالة. موقف حكومة فاجبايي حول (بيهار) شهدت ممثل هذه المرحلة في 1998. وهذا تحول كبير عن حكومة المركز العدائية الذي كانـت سائدة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وفيمـا أثر الموقف المعـروف للرئيسـ ك. ر. نارايانان في هـذا، إلا أنه لا يفسـر التحـول بشكل تام. القـوة الإقليمية هي حقيقيـة. الناخبون في الولايـات أكثر تصميماً، وغالباً ما كانوا يعاقبون أولئك الذين يقفون وراء الإقـالات التي يعتقدون أنها غير عادلة. حزب الكونجرس الذي قام بإقالة ن. ت. رامـا راو في عام 1984 في ولاية (أندرا براديش) دفع ثمناً لذلك لم يتعافَ منه حتى الآن.

تزايد الحزم

ثانياً الهنود يتزايـدون حزماً حول حقوقهم الديمقراطية الأساسية بطرق أخـرى أيضا، ومع أنهم ليسوا بمستوى الحزم الذي يجب أن يكونوا عليه، لكـن التوجه يزداد قوة. ذلك التراجـع في السلبية يفسر أيضاً، إلى حد ما، ميزة أخرى. ارتفـاع مستوى العنف في بعض مناطق البلد، بدافع الحاجة إلى تأديب الفقراء؛ ففي عدة مناطق متخلفة من الريف الهندي تستطيع أن

ترى تغييراً في لغة الجسد للفلاحين، وهناك استمرار للخنوع لكنه يتراجع.

أصبحـت حقوق الإنسان أكثر أهميـة للناس في كل مكان. وسط إراقة الدمـاء في هذه الأيام، من الصعب أن يتذكر المـرء أنه كانت هناك يوماً ما كشمـير هادئـة، ولم يكن ذلك منذ فترة طويلة جـداً، وحتى لو أخذنا كل العوامل الأخـرى في عين الاعتبار، فإنها مقياس للمدى الذي تسببت فيه انتهاكات حقوق الإنسان لنفور أجزاء كبيرة من الشعب.

في مناطـق أخرى، يغلـي الريف الهندي بالصـراع، الحقيقي والممكن، الخفـي أو العلنـي. ويؤكد المسؤولون في الخدمـة الإدارية الهندية أن ثلث البلد على الأقل تحت ما يمكن أن نسميه حرباً أهلية بشدة منخفضة. الشدة ليسـت منخفضة في عُشر (واحـد إلى عشرة) آخر من السكان. الريف في هيـاج وكل بنية تخضع للتحدي؛ كون هذا لا يحدث دائماً بطرق مألوفة لنا فإنه لا يعني أنه لا يحدث. أجزاء من (بيهار) و(أندرا براديش) خارجة عن السيطرة تقريباً. في المناطق الأخرى تتراجع قبضة الحكم بشكل مطرد.

ومع أن هذا يبدو مروعاً إلا أنه يمثل عدم استعداد الناس لقبول أن تداس حقوقهم؛ رفضهم السماح بإرهابهم أو قبول الإملاءات. الخطوة القادمة، حيث تبنى الحركات على هـذا الوضع بشكل إيجابي، لم تصل بعد. لكن المهم أنه ليس هناك شيء جامد. المحكومون لم يعودوا يقبلون بأن يحكموا بالطريقة القديمة.

الانهيار البطيء

ثالثاً، الحكام أيضاً غير قادرين على إدارة الأمور بالطريقة القديمة. ليست كل مؤسسة عرضة للتساؤل فقط، لكن هناك أيضاً انهياراً متزايداً للسلطة. ولماذا يجب أن يحترم الناس بعض هذه المؤسسات؟ الإداريون في أجزاء متعددة من الهند يعملون مثل المختزلين لأولئك الذين في السلطة. رجال القضاء لا يستطيعون ادعاء المجد أيضاً، وحتى المحكمة العليا أصدرت حكماً قضائياً يمكن تفسيره على أن قبول أعضاء البرلمان رشوة مقابل أصواتهم لا يعتبر جريمة.

أبناء الريف الهندي غالباً ما يلجأون إلى القضاء، لكنهم واقعيون حول طبيعته، وهم مستعدون لتجاوزه بشكل متزايد إذا خذلهم، واحترام الحكومات التي لا تفي بوعودها أقل بكثير مما كان عليه.

وفيما تقلق الطبقات الوسطى كثيراً بسبب تزايد عدم الاستقرار، أصبحت الحكومات أقل استقراراً كل عقد من الزمن.

خلال السنوات الخمس والعشرين بين 1952–1977، كان للهند ثلاثة رؤساء وزراء فقط. البرلمان كان يستمر ستين شهراً كاملة، ورؤساء الوزراء أنفسهم استمروا في السلطة فترات أطول وصلت إلى معدل 100 شهر تقريباً.

خلال اثني عشر عاماً وثمانية أشهر بين 1977–1989، كان لدينا أربعة

رؤساء للوزراء وحكومات، بمعدل حياة كل منها 36 شهراً.

خلال ســت سنوات ونصف، بين ديسمـبر 1989 ومايو 1996، كان هناك ثلاثة حكومات. يتضمن هذا حكومة راو التي استمرت فترة كاملة؛ مــن خلال شراء الاستقرار بالمعنى الحـرفي للكلمة. دفعت ملايين من أجل شراء أصوات خـلال التصويت على حجب الثقة، ومع ذلك كان متوسط حياة الحكومة في هذه الفترة 26 شهرا.

بـين مايو 1996 وإبريل 1999 كان لدينـا أربعة رؤساء للوزارة، بمعدل دورة حياة استمرت تسعة أشهر فقط لكل منهم.

يمكن النظر إلى هـذا على أنه ارتفاع في حالة عدم الاستقرار، وبدلاً من ذلك، يمكن النظر إليه أيضاً على أنه زيادة في الوعي لدى شعب أكثر تطلباً.

بالنسبـة إلى معظم الهنود، الاستقرار الذي تسعى إليه الطبقات الوسطى لا قيمة له، ولم تسمح الدولة لهم بالحد الأدنى من الوجود الإنساني الكريم. من اللافت أن الاضطرابات تـزداد كلما ضعف أداء الدولة؛ وكلما ازداد إصـرار الناس على حقوقهم؛ وكلما زادت التوقعات. كان عدم الاستقرار أكـثر وضوحاً في التسعينيات من القـرن العشرين. في هذه الفترة حاولت الدولة التخلص من كثير من واجباتها تجاه الفقراء الهنود.

مـن ناحية، الحكومات التي لا تفي بوعودها، والتي تفشل في أدائها، لا تستطيـع أن تتوقع أن تبقى مستقرة. من ناحية أخرى، يتقلص دور ونفوذ

الحكومات بسرعة كبيرة لدرجة أنه حتى التي تستمر ثلاث سنوات أو أكثر قـد تنجز القليل. عندما يغيب الاستقـرار في المجتمع، هل يمكن أن يكون موجوداً في الحكومة؟

تصاعد نفوذ المنبوذين الداليت (dalit)

رابعـاً، تصاعُد نفوذ الداليت له تأثير عميق في السياسة الهندية، والنمط القديم لمنح الداليت الذين توافق عليهم النخبة مناصب رمزية يتلاشى. كل قـوة في البلد عليها أن تفاوض على مساحة سياسية معهم؛ أي حكومة في (أوتار براديش) تسعى إلى الاستقرار عليها أن تفعل هذا.

سياسيـاً، الحـزام الجنوبي للتاميل (العلمانية) منطقـة مختلفة إلى حد كبير عما كانت عليه منذ خمس سنوات فقط. كان تأكيد الداليت لذاتهم عاملاً حاسماً في التحويل، حتى النقابات المهنية الرئيسية (العلمانية) التي فشلت في تحقيق طموحاتهم انقسمت وفق خطوط طبقية. ليس من السهل توقع الاتجاه الذي تذهب إليه هذه الحركات في النهاية، لكن أهميتها في التغيير غير لا شك فيها.

إذا كان حـزم الطبقة المتخلفة الأخـرى (OBC) بقيادة ماندال قد أعاد رسـم خطوط الاستقطـاب السياسي بين عـام 1989 وأوائل التسعينيات مـن القرن العشرين، فإن صعود الداليت جعل التعرف على العالم السياسي

القديم أمراً غير ممكن تقريباً. هناك طاقات وقوى اجتماعية كبيرة موجودة حالياً في الحلبة، معظم أتباعها هم من الفقراء.

من المفيد أن نتذكر أن عدد الداليت في الهند يفوق عدد سكان باكستان. وهذا إذا أحصينا الطوائف المقررة فقط. وجودهم القوي في الانتخابات السياسية كان مترافقاً ببطء أكبر مع وعي متزايد بحقوقهم في الميدان الاجتماعي. المعارك المناهضة للنبذ الاجتماعي موجودة على جدول الأعمال مرة أخرى.. هناك مناطق قليلة في البلد لا يظهر فيها الداليت نضال الداليت من أجل الكرامة.

عند التفكير في حدة مشكلات الظلم الاجتماعي والتخلف في الهند، يصعب تقييم أهمية صعود الداليت؛ وهكذا فقد كان للتحولات السياسية القليلة خلال السنوات الخمس عشرة السابقة عناصر إيجابية رئيسية مرتبطة بها أيضاً.

الفقر وأصولية السوق

مقابل هذه اللوحة من ارتفاع التوقعات والأداء الممزق، سيتعمق الظلم في السنوات المبكرة من هذا القرن. وهذا أمر يحدث بالفعل.

إن تحقيق الحرية لمكاسب قوية للهنود أمر لا شك فيه. متوسط العمر المتوقع في البلد عندما كان يخرج من عصر الاحتلال كان أقل من ثلاثين

عامــاً، وهــي الآن نحو ستــين عاماً. المجاعــات التي ضربــت البنغال في أربعينيات القرن العشرين لم تتكرر بعد الاستقلال.

هنــاك وجهتا نظــر تبرزان في كل نقاش حول الفقــر في الهند؛ النقطة الأولى حقيقــة أن عدد الفقــراء الذين يعيشون في الهند حالياً أكبر من عدد الهنود الذين كانوا يعيشــون في الهند قبل التقسيم في عام 1947. النقطة الأخرى أن هذا قد يكون صحيحاً، لكنه يتجاهل حقيقة مهمة. في 1947 كان ثلثــا الهنود يعيشون تحت خط الفقر، أما الآن فيعيش ثلثا الهنود فوق خط الفقر.

كلتــا النقطتين صحيحتان ومنطقيتان، ومفهوم خط الفقر مهم وله دور ومــكان. بالتأكيد، إذا رسمنا خط الأساس قبــل خمسين عاماً، فإن هناك تحسينات رئيسية، لكن وضعاً أساسياً عند آخر عصر جليدي سيجعل حالة الجميــع تتحســن، لكن من غير المحتمــل أن معرفة ذلــك سيرضي الفقراء الهنود الذين يزدادون غضباً.

شهــدت السبعينيات والثمانينيات من القرن العشريــن تراجعاً في الفقر (مــع كل التسريبــات والفساد والفشــل، كان لاستراتيجيــات تلك الفترة آثــار أفضــل بكثير ممــا شهدته التسعينيــات)، لكن وضع المــرء على الخط والحديــث عن تراجع في معــدل الفقر مــن 39% إلى 21% (كما فعلت حكومة راو بشكل زائف) أمر سخيف. إذا كنت من بين الـ21% فهذا لا

يعني شيئاً بالنسبة إليك. إذا كنت من بين الذين بالكاد فوق الخط فأنت لا تعـرف ذلك، ليس من نوعية حياتك. وفي أي حال أولئك الذين يقومون بالحسابات هم دائماً من شريحة الـ10% الأعلى من السكان.

ومع ذلك، حتـى من الأرقام الرسمية، لا تبـدو الأمور جيدة. أظهرت دراسات أجريـت مؤخراً توجهين مثيرين للقلـق: أولاً، البيانات الغذائية على مستوى الهند تبين أن معدل استهلاك السعرات الحرارية تراجع بثبات في كل من المناطق المدنية والريفية بين عامي 1973 و1994. الهبوط كان أشد حدة في المناطق الريفية في الهند. كانت هناك ولايتان فقط ارتفع فيها مستـوى استهلاك السعرات الحرارية خلال تلك الفترة في كل من المناطق المدنية والريفية: كيرالا وغرب البنغال.

ثانياً أنه لم يكن هناك تراجع على الإطلاق في حالة الفقر في عموم الهند بـين 1990 و1997. رقـم الفقـراء المطلق ارتفع بنحـو 70 مليوناً، ومن اللافت أن معدل الفقر ارتفع في التسعينيات في مرحلة ارتفع فيها إجمالي الناتج المحلي، والفقراء لم يكسبوا من الإصلاحات.

في الوقـت ذاته شهدت أجزاء صغيرة من السكان ازدهاراً كبيراً في هذه السنـوات. بالتأكيد أن مئـات الملايين يأكلون كميـات أقل، لكن ملايين قليلـة يأكلون كما لم يأكلوا من قبل. شهـدت مناطق المدن في الهند خلال التسعينـات ظهـور مئات عيـادات تخفيف الـوزن. بإمكانـك أن ترى

الإعلانـات لهذه العيـادات في الصحف المحليـة. في الفترة بين 1991-1995 عندمـا تكاثرت هـذه العيادات بشكل كبـير في البلد، تناقصت كميات البقول والحبوب المتوافرة للهنود من 510 جراماً إلى 461 جراماً.

وهكـذا في الوقت الـذي توافد فيـه الآلاف إلى العيـادات للتعامل مع مشكلـة الـوزن الزائـد، كان الملايين يحاولـون أن لا يخسـروا المزيد من الوزن.

التفـاوت المتزايـد كان ذاته في كل ميدان من الميادين؛ إنها فترة احتفلنا فيهـا بمرتبات غير مسبوقة يحققها المديـرون التنفيذيون الشباب، بعضهم لا يزال في العشرينيات من عمره. خلال الفترة ذاتها، كانت أجور العمال الزراعيين تعاني في أنحاء كثيرة من البلد.

في المـدن الهنديـة، يبـدو أن أيـام مناقشـة النمـوذج الكـوري مقابل النموذج الإندونيسي قد انتهت لأسباب واضحة. يبدو أن بعض قطارات الهنديـة تتجـه نحو نموذج سويتو في جنوب إفريقيـا أو نحو نموذج مدينة لوس أنجلوس الداخلية؛ فعدد كبير من الطبقة الدنيـا معزولون عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

في مومبـاي يميـز اليأس والتفاوت مناطق الطواحـين التي عمل فيها في وقـت من الأوقات عشـرات الآلاف. وفي مباني الطواحـين المغلقة ذاتها نشأت ملاعب البولينج للأغنياء الذين يدفعون مبالغ خيالية كرسم دخول،

وإحداها حصلت على تصريح لتحمل اسم المركز الترفيهي للعمال.

في نيودلهــي، منذ 1991، انتشــرت البوابات الفولاذيــة التي يحرسها حراس أمن حــول المناطق التي تسكنها الأسر الثريــة. مومباي حالياً تسير في الاتجاه ذذاته. دلهي أطلقت موضة المزارع باهظة الثمن في ضواحيها، وفي الوقــت ذاتــه هناك نقص في الإســكان في الهند يتجــاوز 30 مليون وحدة سكنية.

اتسعــت الفجوة ليس فقط بين أولئك الذيــن في أعلى القمة والذين في أسفلهــا. هناك أجزاء صغيرة من الطبقات الوسطى ازدادت ثراء إلى درجة زاد فيهــا التفاوت بينها وبين الفقراء أيضاً. الحقيقة هي أن الغالبية العظمى من السكان أقصيت من فوائد أي نمو. ما هو مهم هو أن هذه الغالبية تزداد وعيا لهذه الحقيقة.

مسار الإصلاح التكنولوجي

أساس الصراع حول تزايد عدم المســاواة في المجتمع الهندي تم تحديده بشكل أكثر ثباتــاً الآن. وفي الوقت ذاته تتلاعب النخبة بأساليب تخفيف الفقــر التي يعتقدون أنها ستحل المشكلــة، لكن هذه ليس لها علاقة كبيرة مع الواقع المستند إلى تركيز الموارد.

تم اقتراح مجموعة متوالية من الأساليب على مدى السنين في الحرب على

الفقــر. تشمل هذه الأساليب القروض الصغـيرة، تكنولوجيا المعلومات، الإنترنــت وغيرها مــن الأساليــب (هنــاك أسلوب جديــد كل نحو عشر سنــوات). كل هذه الأساليب قد يكون لهــا دور مهم في آليات أي حل، ولكــن أياً من هذه الأساليــب لا يقود إلى حل بذاته. حاليــاً تسيطر أهمية الإنترنت على الإعلام الهندي على سبيل المثال.

هل هناك دور لتقنية المعلومات تلعبه في محاربة الفقر والتخلف؟ بالتأكيد وكذلــك الأمر بالنسبة إلى عدد ممــن التقنيات الأخرى، لكن الكثير يعتمد علــى من يتحكم بأولئك الذين تستخدم من أجلهم ولماذا تستخدم. هناك عدة مناطق تستطيع تقنية المعلومات أن تحدث فيها تأثيراً كبيراً هذه الأيام، لكــن هذا لا يحدث. مجتمــع النخبة يبــدو أكثر رضا بالحديــث عن تقنية المعلومات أكثر من استخدامها للتأثير في الواقع.

مجتمعات الصيد التقليدية الكبيرة على طول ساحل الهند الذي يمتد 6.083 كيلو متر قد يستفيد بشكل كبير من استخدام بعض التقنيات، ســواء من حيث تخطيط المياه الضحلة وأماكن وجود السمك أو تحذيرات العواصــف أو أنظمة الاستغاثة، هناك عدد مــن الأمور التي يمكن عملها. لكنهــا لم تحــدث. المساعي الوحيدة في هذا الاتجاه جــاءت من مجموعات صغــيرة متحمسة غالباً ما تكون خارج بنية الدولة والشركات. النساجون والحرفيــون الآخرون يمكن أن يستفيدوا بشكل مماثل أيضاً، لكن الاهتمام

بهم قليل جـدا وهناك أعداد كبـيرة منهم ينتحـرون (بالمناسبة، حتى عام 1998، حققت الهند أرباحاً من تصدير الحرف اليدوية أكثر من أرباحها من تصدير البرمجيات).

لقـد ميـزت المبالغـة الكبيرة الخطـاب في هـذا القطـاع، إلى درجة أن الاحتمـالات الحقيقيـة يتم تجاهلها. عشـق أجهزة الإعـلام لتشاندرابابو نايـدو يخفي حقيقـة أن أندرا، علـى الرغم من فوائدهـا، هي خلف كل من كارناتـاكا وتاميل نادو في تصدير البرمجيات، كما أنها تتجاهل حقيقة الاجتماعات باستخدام الفيديو والأساليب المرئية الأخرى.

لم تظهـر ولاية أندرا براديش مكاسب كبيرة في محو الأمية أو التعليم في عهـد نايدو. قد تعتقد أن جمعية المعرفـة ستشمل قدرة الناس على القراءة والكتابة. لكن نسب محو الأمية في ولاية اندرا براديش، للذكور والإناث، كانت دائماً أقل بكثير من نظيراتها في الولايات الجنوبية الأخرى. كما أن المسـح الثـاني لصحة الأسرة في 1998–1999 يظهر لنـا أنه لم يكن هناك تحسـن في نسبة وفيات حديثي الولادة في التسعينيات من القرن العشرين. الرقـم حالياً هو 63 من كل ألف ولادة حية، حيث يموت 45 وليداً خلال شهر مـن الولادة. تلك النسبة هي الأسوأ بين الولايات الجنوبية الأخرى، وهـي تبين أنه لم يحدث أي تطور منـذ آخر مسح وطني لصحة الأسرة في أوائل التسعينيات.

ولكـن إذا صرخت: تقنية المعلومات تنقذ بصـوت عال بما فيه الكفاية، فإنك قد تستطيع أن توصل رسالتك. أولئك المهتمون ببناء مستقبل أفضل، والذيـن يرون الإمكانية الحقيقية لتقنية المعلومات، عليهم أن ينقذوها أولاً من المشعوذين والدجالين. ويستحق الأمر إعادة بداية الفكرة: من يتحكم بالتقنية، من يتخذ القرارات، مـا الهدف الذي تستخدم التقنية من أجله؟ كل ذلك له أهمية.

بالمناسبة، عدد أجهزة الكومبيوتر الشخصية في الهند أقل من عددها في نيويورك. جنـوب آسيا، حيث يعيش 23% من سـكان العالم، تحوي أقل من 1% من مستخدمي الإنترنت. نسبة ضئيلة من هؤلاء لديهم اشتراكات على شبكة الإنترنت. ومهما كانت رسوم الاشتراك على الإنترنت رخيصة هذه الأيام، فإن عدد خطوط الهاتف في البلد منخفض جداً. بالتأكيد، قد تكـون الإنترنت أسرع وسيلة اتصال نمواً بين الشباب في شتى أنحاء العالم، لكن ثلثي أطفال العالم لا يستطيعون الوصول إلى خط هاتف.

الأساسيات

ببساطـة، إذا لم نكن قادرين علـى التعامل مع الظلـم الاجتماعي الذي يـزداد سوءاً؛ فإن التقنيات الجديـدة يمكن أن تزيد من حدتها بشكل كبير، وهـي سيئة حالياً بالفعل. في شتى أنحاء العالم، حتى في الولايات المتحدة،

يظهــر استخدام الإنترنــت انقسامات عرقية وطبقية ونوعيــة قوية. يظهر تقريــر التنميــة البشرية لعــام 1999 الصادر عــن برنامج التنميــة في الأمم المتحــدة أن مستخدم الإنترنــت النموذجي في العالم هو ذكــر، عمره أقل مــن 35 سنة، ذو تعليم جامعي ودخــل مرتفع، يعيش في المدينة ويتحدث الانجليزيــة، وعضو في مجتمع نخبوي (كذلك هو أبيض على الأغلب، مع أن التقريــر لا يقول ذلــك). اللغة الانجليزية تستخــدم في نحو 80% من المواقع الإلكترونية، ومع ذلك فإن أقل من 10% من الناس في شتى أنحاء العالم يتحدث تلك اللغة.

وبغض النظــر عن الطريقــة التي ننظر بهــا إلى الأمور، فإنــه لا مفر من الأساسيــات: هنــاك حاجــة إلى مقاربة جذريــة لموضوع ملكيــة الموارد والتحكــم بهــا. لا يمكن تجنــب التغييرات الكبــيرة: إصــلاح الأراضي، استثمــارات أعلى بكثير في الصحة، التعليم، الإسكان، والتغذية. لا يمكن إصلاح ثقــب في القلب بواسطة إسعافات أوليــة. ليس هناك خيار سوى تطبيق الديمقراطية على ملكية الأرض والمياه والغابات. لا مفر من تفكيك العلاقــات الإقطاعية في الزراعة، ولا مفر من رفع المستوى المعيشي لمئات الملايين.

لا مفر أيضاً من مواجهة أصولية السوق. في المعركة ضد الفقر، ستكون محاربة طريقــة التفكير تلــك وتجارها جــزءاً أيديولوجياً أساسيــاً. الفكرة

المجنونة بأن اليد الخفية للسوق هي علاج جميع أمراض العالم سببت ضرراً أكبر لحياة عدد أكبر من الناس في العقدين الماضيين من أي فلسفة أخرى. بالفعل، أصولية السوق توجد جيشا متناميا من المجندين للأصوليات (الدينية) الأخرى من خلال تدمير مستويات المعيشة للكثيرين في شتى أنحاء العالم، ومن خلال دفع الملايين إلى اليأس.

وكونها تخفي أيضاً نظاماً عالمياً مستغلاً إلى حد كبير أمر تتم ملاحظته بشكل متزايد، كانت سياتل مجرد مؤشر للمستقبل القريب.

في الهند، بعض الاحتجاجات القادمة ضد الفقر والظلم الاجتماعي قد تأخذ منعطفات سلبية جداً. أساليب فرق تسد التي تستخدمها النخبة والتخلف الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى ذلك، لكن الاستياء سيستمر في الازدياد.

بغض النظر إلى أي مدى تحاول النخبة الهندية أن تتجنبها، فإن الصراعات الكبيرة قادمة. داخل البلد، هناك معارك عنيدة تشن على الأرض والمياه والغابات. الصيادون يحتجون ضد تدمير مصدر عيشهم. هناك اهتياج أكبر بين العمال الزراعيين. ظاهرة تأكيد الذات بين الطبقات الدنيا هي في ازدياد.

قال فيكتور هوجو إنه لا توجد قوة على الأرض أعظم من فكرة حان وقتها. في الهند التي ستدخل الألفية الجديدة، حان ذلك الوقت. والفكرة

هي العدالــة الاقتصادية والاجتماعية؛ تحكم أكــثر عدالة في الموارد؛ حياة مــع كرامة؛ ليس فقط النمو مع بعض العدالة ولكن النمو مع عدالة كاملة. هذه التحديات والتغييرات ستواجهنا في العقود المبكرة من هذه الألفية.

وأولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى المدنية من بيننا لديهم خيار. هل ستحدث هذه التغييرات ضمن إرادتنا أم خارجها؟

الفصل الحادي عشر

مستقبل الماركسية


@Ahmedyassin90

برابهات باتنايك

تعتبر حرية الإنســان الاهتمام الأساسي للماركسية والتي تعرفها بمقدرة الناس علي إدراك أمكانتهم، إلا إن الماركسية تؤمن أن الوصول إلى الحرية مستحيل حدوثه في ظل النظام الرأسمالي، لأنها تطلب ترتيبات اجتماعية مختلفة. أمــا الاشتراكية فتتميز علي جميع الاتجاهــات بملكتها الاجتماعية لوسائــل الإنتــاج الشيء المهــم للوصول إلى حرية الإنســان لأنه يمكن من خلالهــا حدوث توافق بــين مقاصد العمل الاجتماعــي الهادف ونتائجه الشــيء الذي يتيح للناس الإسهام في التاريخ واكتســاب متطلبات الحياة المفيــدة، ما عدا ذلــك تبقى حرية الإنسان مفهوماً خاويــاً. ويتبع ذلك أن رفضــ الماركسية يمكن أن يكون لأحد أو لمزيج مــن ثلاثة أشياء: الأول لا يمكن الوصول إلى حرية الإنسان أو الوصول إلى شيء ليس له علاقة بالحرية أو حتى الوصول إلى شيء غير مرغوب فيه. الثاني يمكن الوصول إلى حرية الإنسان في ظل نظام رأسمالي. الثالث يتطلب الوصول إلى الحرية ترتيبات اجتماعيــة بديلة تختلف عن تلــك التي تتصورهــا الماركسية. يجب علي أن أتجاهــل سبب الرفض الأول؛ لأنــه لا مجال لمناقشته هنا، ويبقي السببان الثــاني والثالث مرتبطين ببعضهما ودائما ما يتخذان ضد الماركسية؛ الثاني يأتــي بواسطة جدليات مختلفــة للفلسفة البرجوازية التحرريــة، أما الثالث فيأتــي بواسطة فلسفات مثل المدرســة الغاندية في بلدنا. وقد رفضت هذه

الاعتراضــات، كلاً بحســب طريقته، فكــرة الماركسية لعلاقــات الإنتاج البرجوازيــة التي تضفي التلقائيــة علي العمليات الاجتماعيــة التي تؤدي بدورهــا إلى تجاوز هذه المصالــح. وقد فعلت المدرســة الغاندية مثل ذلك بتأييدهــا للرفض لأنه يتعارض مع تجاوز المصالــح البرجوازية والفلسفات البرجوازيــة التحرريــة مثــل النظريــات الكنزيــة الرأسمالية التــي سلمت برأسمالية مطاطة قادرة علي إصلاح البنيات الأساسية.

وفي مقابــل هذه التصورات فإن الماركسيــة تؤمن بأن الرأسمالية ليست نظامــاً استثمارياً فحسب بل نظام تلقائــي، ولا شك أن هذه التلقائية أتت مــن الطبيعة الاستثمارية للنظــام الرأسمالي ولكن يجب التفريق بينها وبين تلــك الطبيعة، ويشمــل هذا النظام علــي الأقل أربعة عناصــر هي: الأول يــؤدي الإنتــاج وتبــادل المصالــح في الرأسمالية إلى اتجاهــات وعمليات اجتماعية. الثاني أن التدخل الواعي المبني على العمل الاجتماعي الهادف يكون أفضل خيار لتقييد العمليات الاجتماعية عبر مساحة زمنية ومكانية إلا أن هــذا التدخل لا يحل العمليات الاجتماعية في ظل العلاقات الملكية البرجوازيــة، وتبعاً لذلك فإن أي تدخلات تعارضــ الوصول إلى أكثر مما وراء المصالح تعطي نتائج مختلفة مما كان يقصد منها. ثالثاً، تجاوز العلاقات البورجوازية بحد ذاتها لا يمكــن أن يكون عملاً اعتباطياً طوعياً جماعياً، ولكنه يجب أن يكــون نتاجاً لعمليات وتوجهات المجتمع البورجوازي.

رابعـاً، بما أن المجتمع البورجوازي لا يبرز فجأة متكاملاً خلال يوم واحد ولكنـه نتـاج حقيقـة أن علاقات الإنتـاج والتبادل كانـت توجد بشكل جنيني في مجتمع ما قبل البورجوازية أو (كما هو الحال لدينا) أنها مفروضة على مجتمع ما قبل البورجوازية من قبل الرأسمالية التي تطورت في المراكز الحضريـة، أجندة رفض الرأسمالية أو تجاوزها بصورة طوعية محكوم عليها بالفشل.

بعبـارة أخرى، المجتمع البورجوازي، وبشكل أكثر عمومية العالم الذي تتحكم بـه علاقات إنتاج بورجوازيـة، يعد بنفسه الطريقـة الفريدة التي تسمح بالتغلب عليه. حول التخطيط الدقيق لهذه الطريقة تغيرت المفاهيم الماركسية مـع مرور الوقت. هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا التغيير. أولاً، النظريـة الماركسية كانت دائما تتطور، ليس بمعنى أن تكون نظرية متأخرة امتداداً لنظرية سابقة في سياق جديد، ولكن بمعنى إغناء النظرية السابقة في سياقها نفسه (دون نفيها). ثانياً، هناك تغير دائم في الظروف الملموسة حتى في الوقت الـذي تتلاشى فيه التوجهات التلقائية التـي اكتشفتها النظرية. ثالثـاً، هناك تغير دائـم في الظروف الملموسة الناشئـة عن التدخلات التي تسعى لتعديل عمليات التوجهات التلقائية. لكن النقطة المهمة هي التالي: مع أن النظرية الماركسية تتطور مع الزمن، ومعها مفاهيم الماركسية لطريقة تجاوز الرأسمالية، لا تطبل هذه الحقيقة فكرة التوجهات التلقائية التي أكد

عليهـا ماركس، وأنها ملازمة في علاقات المجتمـع البورجوازي. بعبارة أخرى، تطور النظرية الماركسية يحدث حول جوهر اكتشفه ماركس.

يمكـن شرح الموضوع بالطريقة التالية. عنصر مهم في الجوهر هو التوجه التلقائـي نحو مركزية رأس المال (أي تجميع رأس المال في كتل أقل وأكبر) وهو ما أكد عليه ماركس. مع أن هذا التوجه مركزي في كتابات ماركس ولينين، فإن مفاهيمهمـا حول طريقة تجاوز الرأسمالية كانت مختلفة تماماً. هـذا الفرق لا ينفي صحة التوجـه نحو مركزية رأس المـال، بل إنها على العكـس تـبرزه بسبب التغـيرات في طبيعـة الرأسمالية الناجمـة عن هذا التوجه نفسه.

وبالتـالي فإن الماركسية ليست جسداً جامـداً من الأفكار بل هي عملية لإعادة البناء المتواصل حول النواة وغايتها تقديم تحليل واقعي لحالات واقعية بوجهة نظر توضح الأمثلـة العملية الضرورية لتفوق الرأسمالية. والسؤال الذي يمكن طرحه: ما الضمانة بـأن سلسلة عمليات إعادة البناء المتواصل هـذه ستنجح في تحقيق تقارب مع الحقيقـة وهو قريب بما فيه الكفاية منها لاختبـار التفوق المتين للرأسمالية؟ هذا السـؤال الذي أصبح مهماً بشكل خاص بعد انهيار الاتحـاد السوفييتي، من حيث المبدأ لا يمكن الإجابة عنه مـن خلال الافتراض التخمينـي الصرف، بينما أي إعـادة بناء للماركسية تأخذ في اعتبارها جميع التجارب السابقة بما في ذلك تجربة الفشل؛ وبهذا

يمكــن أن تصبــح أكثر استيعاباً، لا أحد يمكنه الجزم بــأن هذه الحقيقة ذاتها يمكنهــا أن تصنــع الحلقة التالية مــن التحولات الدائمة المطلقــة. كما قال لينين ذات مرة: لا يوجــد هناك هذا الشيء كحل يائس مطلقاً..، ومحاولة إثبــات عدم وجود مخرج من المأزق سيكون مجرد تظاهر بالعلم، والممارسة وحدها يمكن أن تخدم كإثبات حقيقي عن هذا السؤال والأسئلة الأخرى المشابهة. وبالطريقة ذاتها فإن إثبات أن الرأسمالية دائماً تخرج منتصرة هو إنكار أولي لإمكانية التحرر الإنساني الذي هو غير مضمون مطلقاً، وكما هو مذكور سابقاً، لا يمكن الأخذ به.

إن ضرورة الماركسية، أي ضــرورة إعادة بناء الماركسية من أجل تعريف التطبيقــات العملية لتجاوز الرأسمالية ناشئة عفويــة الرأسمالية. والسؤال الحقيقــي هو: ما مخططات إعادة البناء اليــوم لمثل عمليات إعادة البناء هذه والتي تبــين عدم كفاية الممارسة السابقة؟ إن المقالة الحالية موجهة لمخاطبة هــذا السؤال. حيث تجادل بأن إحدى نقــاط ضعف الماركسية حتى اليوم كان لها تقديرها غير الكافي لقدرة الرأسمالية الحضرية على اكتساب (على نحو غير مقصود أو كنوع من التآمر) درجة من الثبات الاجتماعي المحلي من خلال استغــلال المستعمرات وشبه المستعمرات والمناطق النائية (حتى بعــد تصفيــة الاستعمار بشكل رسمــي). إن إعادة ضبــط وجهة النظر بما يتعلــق بالوقت والمساحــة التي تقوم خلالها الميــول والعمليات، التي ركز

عليها ماركس بكونها متأصلة في الرأسمالية، بالقضاء على نفسها، ولكن أيضاً تفسد الشعور الحالي بالغبطة على نص الرأسمالية. وبالفعل انتقل كل من ماركس وإنجلز ولينين، كل منهم في مجرى حياته الخاصة، نحو إعادة ضبط وجهة النظر هذه. والهدف من الدراسة الحالية هو محاولة تمهيدية لتلخيص مخططات إعادة بناء الماركسية عبر إعادة ضبط وجهة النظر هذه.

ويناقش القسمان التاليان على التوالي وجهات نظر ماركس ولينين عن السؤال الذي يدور حول تفوق الرأسمالية. كثيراً ما يقال إن التخلص من الاستعمار، والمطالب الكينيزية (نظرية في الاقتصاد الكلي) بالإدارة، وتقديم رأسمالية الرفاهية كما يطلق عليها، سبب تغيراً حاسماً في طبيعة الرأسمالية التي تقوض العلاقة مع الماركسية. ويجادل القسم الرابع بأن فترة ما بعد الحرب، بعيداً عن تقديم تغير مهم في طبيعة الرأسمالية، كانت ملحوظة بالانحياز فقط، وهو امتياز مؤقت من قبل الرأسمالية في أزمة شديدة العدائية، ولكن تعزيزه كان موصوفاً مرة أخرى بالانحياز نحو تمركز رأس المال، لم تقلل فقط من هذه الامتيازات ولكن أيضاً كشفت النظام بكامل وحشيته. يناقش القسم الخامس هذا التمركز، والذي أدى في جملة من الأمور إلى عملية عولمة التمويل ونتائجه على الرأسمالية الحضرية، والتي جاءت على شكل ركود وعدم وجود فرص عمل. ويناقش القسم السادس الوحشية الجديدة المحررة في العالم الثالث في فترة

العولمة هذه، والتركيبات السياسية الاجتماعية الجديدة التي تم تكوينها لتسهيل هذه الوحشية. ومن غير الضروري القول إن الرأسمالية في مرحلة الوحشية الحالية لا تزال مختلفة عما كتب لينين عنه : وبشكل خاص، فإن المنافسات بين الإمبريالية هي أكثر صمتاً اليوم، والحقيقة التي تجعل أي شيء ينتفض على دور رأس المال الذي أصبح الحفاظ عليه أكثر صعوبة، ولكن كما يكرر القسم السابع فإن شروط هذه الانتفاضات هي النضوج.

جاء إدراك ماركس لمفهوم تجاوز الرأسمالية عبر الثورة الأوروبية، ولم تكن هذه مجرد أمنية أو توقع لا أساس له في هذا الجانب. لقد كانت أوروبا مركز الثورة في زمنه، ولقيت نظريته إدراكاً مميزاً ليس بسبب هذه الحقيقة فقط ولكن أيضاً نتيجة الوضع المعقد التاريخي تجاه أي الميول العفوية المتأصلة في الترتيب الرأسمالي ومن ثم كان التطور في أوروبا بدفع العملية الثورية الأوروبية.

وقال ماركس إن الرأسمالية لم تكن مميزة بتقسيم المجتمع إلى طبقتين متعاديتين فحسب، وليس حقيقة أن طريقة عملها كانت لضمان العفوية والإنتاج المستمر لهذا التقسيم الاجتماعي، ولكن أيضاً كانت متسمة بحقيقة هذا التكاثر المستمر للتقسيم الاجتماعي، حيث كان هناك ازدياد في معدل الإنتاج مصحوباً بعملية تمركز رأس المال. لقد كانت هذه العمليات تجذب صراع الطبقات نحو الأمام. وكما يظهر رأس المال في

كتـل أكبر وأكبر، فإن العمـال أيضاً تمركزوا في وحدات أكبر وأكبر، وهذا زاد قدرتهم علـى تنظيم أنفسهم ضمن قوة فاعلة على مستوى الوحدات وفيما بينها.

إن تمركـز رأس المال في ظل الرأسمالية هو استمـرار لعملية التمركز في ظـل إنتاج سلعة ما قبـل الرأسمالية. إن العملية الأخيرة التي تحدث بشكل عفـوي وأيضاً عبر تأميم قوي لمنتجـي سلع عديدة من قبل القلة هي سلف الرأسمالية. إن عملية التمركز هذه التي أعطت نشأة الرأسمالية واستمرت في ظلها كتمركز للرأسمال في وقت واحد هي عملية تأميم الإنتاج. وقبل كل شـيء فإنها تنتج طبقة العمال الكادحـين (عبر عملية معقدة من تطور الوعي السياسي) التي تحمل عمليـة التأميم إلى قمتها وتحديداً الاشتراكية. إن الملكيـة الاجتماعية لوسائل الإنتاج هي كل من العمل المطلق للتمركز، إضافة إلى إنكاره.

كان هنـاك عنصر ناقص في هـذه الرؤية النظرية المتألقـة ألا وهو النزعة الاستعماريـة. وكان ماركسـ على علـم بها، وكانت تظهـر في هوامش كتاباته بشكل متكرر. ولكن لم يكن لها مكان بارز في أعماله الكلاسيكية، وذلـك لأنـه كان يعتقد أن عـدم ظهورها لم يكـن له أي تأثـير حاسم في مضمون الصراع بالنسبة للثورة التي رآها قادمة. في الحدث، ظهرت على أنهـا ذات أهمية مركزية في عـدم إدراك الإمكانات الثورية التي اكتشفها

ماركس.

لقـد كانت الفترة الممتـدة من منتصف القرن التاسـع عشر حتى الحرب العالميـة الأولى واحدة من الفـترات المزدهرة الطويلة في العـالم الرأسمالي في ظـل السلام البريطاني. إن صادرات رأسـ المال الضخمة، من بريطانيا بشكل خاصـ، إلى المناطق المعتدلة لاستقرار البيضـ، وحقيقة أن السوق البريطانية نفسها بقيت مفتوحة للصادرات من البلدان الرأسمالية الصناعية حديثـة العهد في ذلك الوقت، قدمت حافزاً للطلب العام للعالم الرأسمالي الـذي جعل من الازدهار ممكناً. ولكـن بريطانيا كانت قادرة على تصدير رأسـ المال إلى العالم الجديد بغض النظر عـن إدارة عجز التجارة وجهاً في القـارة الأوروبية، وذلك بسبب ملكياتهـا الاستعمارية في الدرجة الأولى وأهميتهـا في دعـم الترتيـب الرأسمالي الـذي ازداد خلال هـذه الفترة: الأسواق الاستعمارية المنفتحة كثيراً وهذا مكن بريطانيا من بيع سلعها غير المنافسـة المتزايدة (بالمقارنة مع الأنظمـة الاقتصادية الصناعية الجديدة) في المستعمـرات عبر تعجيل تخفيض التصنيع في تلك الأنظمة. وإضافة لهذا هناك تصريف للفائض من الأنظمة الاقتصادية مثل الهند التي غذت الميزانية البريطانيـة بالدفعات. في غياب هذه العناصر فـإن اقتصاد العالم الرأسمالي سيسـير نحو تناقضـات لا يمكن تجاوزها بشكل مبكـر. تعريض استمرار معيـار الذهب للخطـر، إطلاق سياسات متخلفة، وقطـع الازدهار الذي

ذهب في طريق طويل نحو خنق التشدد الثوري للطبقة العاملة الأوروبية.

والحقيقة أن التكهنات النظرية لماركس حول الثورة الأوروبية لم تتحقق، لكن ذلك لا يعني أن العمليات والنزعات العفوية في ظل الرأسمالية التي تكونت في تركيبته النظرية وعلى أساسها قام بوضع هذه التكهنات لم تكن خاطئة. بكل بساطة فإن مجال عمل هذه النزعات طوق الكون بشكل أوسع من ماركس الذي ركز في الدرجة الأولى ليس فقط على البلدان الحضرية ولكن أيضاً على الأنظمة الاقتصادية المتخلفة. وأيضاً الحقيقة بأن الرأسمالية يمكنها مقاومة الماركسية الثورية عبر تحقيق درجة من التحسين للظروف المعيشية للعمال في العاصمة، وهذا لا يعني أن ضرورة تجاوز الرأسمالية قد اختفت. على العكس فقد بقيت هذه الضرورة ملحة عندما كتب ماركس، ولكنها تبرهن نفسها، حتى بوضوح أكبر عن حالة العمال والفلاحين في البلدان الاستعمارية.

حتى أن ماركس نفسه ألقى بنظره خارج أوروبا على مسارح الأحداث المحتملة للعمل الثوري بدون التخلي عن فكرة الثورة الأوروبية. وفي عام 1853، وبعد نحو خمس سنوات من البيان الشيوعي، كان ماركس يتكلم عن احتمال أن يصبح الهنود ذاتهم أقوياء بما يكفي للتخلص من النير الإنجليزي. وفي عام 1882 كان إنجلز يقول: من المحتمل جداً بالفعل أن تحدث ثورة (في الهند)، وتحرير طبقة العمال الكادحين لنفسها لا يمكن أن

يـؤدي إلى أي حروب استعمارية وهذا يجب أن يعطى المجال الكامل... ويمكـن أن يحـدث الأمر ذاتـه في أي مـكان آخر، مثـل الجزائر ومصر، وسيكـون بالتأكيـد أفضل شـيء بالنسبة إلينا، كما اهتـم كل من ماركس وإنجلـز بروسيا كمسرح أحداث لثورة محتملـة، وكما هو معروف، دخلا في مراسلـة طويلة مع زاسوليتش ونيكوليون وغيرهما من النارودنايا فوليا حول مواضيع نظرية تتعلق بالثورة الروسية.

والأهـم من هذا، بـدأ ماركس وإنجلز يفكـران بدرجة من الشك حول إمكانـات النجـاح الثورية في إنجلـترا على الأقل، التـي نشئت على وجه التحديـد من حقيقة استغـلال إنجلترا الاستعماريـة. وفي عام 1882 قال إنجلـز: لا يوجـد حزب للعمال هنـا، هناك فقط المحافظـون والليبراليون المتطرفـون، ويتقاسم العمال بمـرح وليمة احتكار إنجلـترا للسوق العالمي والمستعمرات.

باختصار، لقد بدأ تغير إدراك الماركسية للطريقة الدقيقة لتفوق الرأسمالية وبعيداً عن وجهة النظر الأصلية لماركس وإنجلز، قد بدأ مع ماركس وانجلز بذاتهما، وقد حمل لينين هذا التغير نحو الأمام.

لقد أخذ لينين مركزية العاصمة كنقطة بداية له. ويحدث هذا في كل من مجـالي الإنتاج والتمويل. إن عمليات التمركـز في المجالين تكمل إحداها الأخـرى، وتؤدي بالنهاية إلى حالة الاحتكار. ولا يستلزم الاحتكار مجرد

عقـد اتفاقيات بين الرأسماليـين في كل نشاط لتحديـد الأسعار وتكوين الاتحـادات الاحتكاريـة للمنتجـين، ولا حقيقـة أن للرأسماليين حضوراً مسيطـراً في نشاطات عديـدة، بل يستلزم ظاهرة حكـم قلة مالية صغيرة في كل بلـد رأسمالي متقدم يسيطر على مبلغ ضخـم من رأس المال الذي يكـون متنقـلاً إلى حد كبير بين هذه النشاطات، ويكـون هذا المبلغ سائلا للغاية بشكل عالمي ولو أنه موظف بشكل أساسي في الصناعة، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مرتبطاً بالصناعة وحدها.

تأخذ المنافسة بين رؤوس الأمـوال الآن شكلاً من التنافس بين اتحادات الاحتكار العظيمة على المقياس العالمي، وكل منها متحمس لتوسيع المنطقة الاقتصاديـة في ظـل سيطرته وذلك بغرضـ الحصول على المـواد الأولية واكتساب الأسواق ولتصدير رأس المال. ويقصد بالبحث عن هذه المنطقة الاقتصاديـة تقوية رأس المال والأكثر أهميـة منع المنافسين من الدخول إلى هذه المنطقة. إن عهد الرأسمالية الاحتكارية مرتبط بشكل أساسي مع هذا البحث والذي هو جوهر الإمبريالية. وفي هذه العملية يوجد تغير في طبيعة الدولـة لا يهم مـا هو شكله (ديمقراطية برلمانية أو نـوع ما من الفاشستية) يصبـح أكثر ارتباطاً بشكل كبـير بمصالح حكم القلة المالية؛ وبالتالي يصبح أكثر تحجراً وأكثر مناعةً للضغوط من الأسفل.

الإمبريالية والمنافسات الإمبريالية تسبب الحروب العسكرية التي تساعد

على اكتمال أدوات الدولة المتحجرة والقمعية وعلى ترويج وتمجيد الفكرة القوميـة. ويسعى نشر الغلو في الوطنية (الشوفينية) تحت ظل الاجتماعية، إلى تقويضـ الوعي الطبقي للعمال واستعمالهم كوقود للمدافع ضد رفاق العمل عبر الخنادق في الحروب الإمبريالية.

وجادل لينين بأن الإمبريالية كانت حواء الثورة الاجتماعية؛ حيث قدمت للعمـال الخيار الأخـير: قتل رفاق العمل عبر الخنـادق أو تجاه رأس مالهم (هنا شعار البلشفيـة: تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب مدنية). ولكن لم يكـن العمال الأوربيون الوحيدين الذين تلقوا هـذا الخيار النهائي؛ حيث إن الإمبرياليـة تمثل استغلال الكرة الأرضية من قبل رؤوس المال التي تعود لحفنة من الأمم الغنيـة. وبحكم طبيعتها فهي توحد صراعات شعوب الأمم المضطهـدة مع صراعات عمال الأمم المتقدمة. والخيـار النهائي بين الإبادة والثـورة الذي عرض على عمـال البلدان المتقدمة هـو نفسه متضمن في الخيار النهائي الذي عرض على البشرية جمعاء بين الخيارين وفقط الاثنين، أما الحلول البديلـة فهي: تفوق الرأسمالية أو الدمار الاجتماعي. وبإعطاء الوحـدة لهذا الصـراع، فإنه يمكن كسر السلسلـة الإمبريالية في أي مكان آخـر، وأداة ربطها الضعيفة. ولكن بغضـ النظر عن المكان الذي كسرت فيه، فإن هذا الكسـر سيعلن عملية الثورة العالمية بحيث تقوم بلدان مختلفة بالتقدم نحو الاشتراكية عبر مراحل مختلفة اعتماداً على مواقعها الأولية.

هذه الفكرة بأن الرأسمالية قد أخذت البشر إلى نقطة حيث الخيار الوحيد قبلها هـو بين الدمار الاجتماعي وتفوق الرأسمالية قد تم أسرها في مفهوم الأزمة العامة للرأسمالية التي تكونت في البرنامج الدولي الشيوعي. لقد تم التأكيـد على قوة وبصيرة مفهوم لينـين بحقيقة أن الفترة الممتدة بين عامي 1913 و1951 قد شهدت حربين عالمتين، والثورة الشيوعية (البلشفية)، الكساد العظيـم، واستقلال الهند (التي سببت عمليـة تصفية الاستعمار) والثـورة الصينية. في الواقع والحقيقة بالنسبـة لأي شخص حساس عاش في عديـدة. ترة بأن النظام الرأسمـالي كان في نهاية حبله وكان يبدو على أنه مقـترح واضح تقريباً، وليس من المفاجئ أن الشيوعية قد أسرت تخيل أجيال عديدة.

لقـد أصبحت واضحـة، ومع هذا، وحتى أثناء حيـاة لينين، فقد كانت الإمبرياليـة الثورية أضعف من النظرية التـي طالبت بها (كما كانت الحالة مـع وجهة نظـر ماركس الأصليـة)، وأن سببها يكمـن في سيطرتها على العـالم. والحقيقة بأن هذه السيطرة كانـت مسؤولة عن ظهور أرستقراطية العمـال التي قدمت أساس الشوفينيـة الاجتماعية والتصحيحية في حركة الطبقـة العاملة الأوروبية التي أكد عليهـا لينين في كتابه الإمبريالية، ولكنه رأى أرستقراطيـة العمال كطبقة عليا رقيقة، ونتيجة لهذا فإن مجال الحركة التصحيحية بشكل جوهري كان محدوداً، وكان هذا تقديراً بخساً.

لقــد وضعت البلشفية مخزونــاً كبيراً على الثـورة في ألمانيا. وربما كانت روسيــا هي الحلقة الأضعف حيث يمكن كســر السلسلة الإمبريالية، ولكن لكســر هذه السلسلة يجب أن تبرهن نفسها مــن خلال الثورة الأوروبية، وفـوق كل اعتبار ألمانيا. لقد كانت هنــاك بالفعل محاولات ثورية متكررة في ألمانيــا بدءاً مــن ثورة سبارتاك التي طالبت بــأرواح روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت وتكررت المحاولات أيضاً لإلقاء اللوم بسبب فشلها في كل مــكان على هذا أو ذلــك الخطأ في الإستراتيجيــة أو التكتيك، ولكن المشكلـة الرئيسية كانت أن حقيقة الطبقة كانت غير مناسبة بما لا شك فيه للثورة. هذا كان حقيقة أوروبا الغربية بكاملها. والحقيقة تحت هذا الواقع هي أن سيطرة العالم قد أعطت الرأسمالية في العاصمة درجةً من الاستقرار الاجتماعي.

وعلــى نحو مميز، رأى لينين ذلك قبــل أي شخص آخر؛ ففي بداية شهر آذار مــن عــام 1923، ألقى لينين بنظره خــارج أوروبا نحو الشرق وكان يكتــب: في التحليــل الأخير سوف يتــم تحديد نتيجة الصــراع بحقيقة أن روسيا والهند والصين.. الخ تمثل الأغلبية الساحقة لعدد السكان في العالم.

لقــد كان أيضــاً واضحاً حول سبب هــذه البيئة غــير المناسبة للثورة في أوروبــا الغربيــة، حيث قال في نفســ المقالة: ..هل سنكــون قادرين على الصمود بإنتاج فلاحينا القليل والقليل جداً، وفي حالتنا الحالية من الدمار،

حتى أن بلدان أوروبا الغربيـة الرأسمالية تكمل تطورها نحو الاشتراكية؟ ولكنهـم يكملونهـا ليس مثل مـا توقعنا سابقـاً؛ فهـم لا يكملونها عبر النضـوج التدريجـي للاشتراكية، ولكن عـبر استغلال بعض البلدان من قبـل الآخرين، وعبر استغلال أول البلـدان المهزومة في الحرب الإمبريالية مصحوبة باستغلال الشرق بأكمله... نحن نعمل في ظل المساوئ التي نجح الإمبرياليون من خلالهـا تقسيم العالم إلى معسكرين. حتى أنه وضع ألمانيا بين المستغلين (والتي لم تكن مفاجئة في صحوة معاهدة فرساي ونقد ككل لاذع في مقالـة كينز العواقـب الاقتصادية للسلام التـي أعجب بها). من الواضح أن لينـين رأى الإمبريالية تستنزف الحماسة الثورية للطبقة العاملة الحضريـة ككل. وهي ليست مجرد طبقة رقيقة من أرستقراطية العمال التي أصبحت فاسـدة، حيث إن مكونات المعسكرين في السياق المباشر كانت مختلفة تماماً عما أعتقد أصلاً به.

للسيطـرة علـى العـالم الثالـث طريقتان همـا: الازدهار المطـول الذي أصبـح ممكناً من خـلال الانفتاح الواسـع للأسـواق الاستعمارية، ونشر الرأسماليـة الصناعية على نحو متصل مع الهجرة الخارجية التي أصبحت ممكنة من خـلال التصريف مـن المستعمرات. والطريقـة الثالثة هي تحول الشروط التجارية تجـاه المنتجات الرئيسية للعالم الثالث والمصحوبة بظهور الرأسماليـة الاحتكاريـة التي ضمنت أنه على الرغم مـن ارتفاع هوامش

الربح (التي تستلزم الاحتكار) فلن يكن هناك انحطاط علماني في حصة الأجور. وكما قال كاليكي في السياق الإنكليزي، كان يمكن أن تحدث ثورة اجتماعية في ذلك البلد في ظل غياب الانحطاط العلماني في أسعار المواد الأولية.

إن لفشل الثورة الأوروبية نتائج عميقة في مسار الثورة الروسية؛ فقد أدت إلى تحجر البنية الفاشستية والتي كانت متوقعة مبدئياً بأن تكون التسوية العابرة وبأنها ستفقد منطقها حالما يخف الضغط على روسيا المحاصرة عبر انتصار الثورة في أوروبا. وبالطبع فقد رأى العديد أن الفاشستية متأصلة في الرؤيا اللينينية للانتقال ذاته، ولكن حتى لو كانت هذه الحالة، فإنه سيتم تضييق حدود هذه الرؤيا في الواقع إذا تم انتشار الثورة. وكما اتضح فإن الرؤيا اللينينية قد تجاوزت الواقع بطريقة مختلفة تماماً، وكما أن الثورة لم تنتشر، حتى في نهاية الحرب العالمية الثانية بقيت الفجوة بين العالم الحقيقي ومفهومه الشيوعي الأصلي (مثل مفهوم الأزمة العامة) ضيقة، ومع هذا فإنها اتسعت بعد الحرب.

هذه الفجوة المتنامية التي أصبحت واضحة بمرور الزمن جردت الرؤيا الشيوعية الأصلية الكثير من جاذبيتها (بالفعل كان الانهيار النهائي للاتحاد السوفييتي محتومة). تمتعت الرأسمالية بالازدهار الأكثر وضوحاً في تاريخها في عام 1950 و1960 وأتت بمكاسب ضخمة للطبقات

العاملـة في العاصمة، وتم التخلص من الاستعمار وباشرت الدول المستقلة حديثاً عملهـا على برامجها الصناعية الخاصة بهـا. وبقيت الصراعات بين الإمبرياليـة خافتة مـع قيام الولايـات المتحدة بلعب دور قيـادي واضح. وعلى الرغم من استمرار العداء للحروب المحلية ذات القوة الكبيرة (فيتنام هـي المثال الكلاسيكي)؛ فقد تراجعـت إمكانات نجاح الحرب العالمية في ظل السلام الأمريكي (حتى بين القوتين العظميين؛ فقد بقيت مجرد حرب باردة). كل هذا كان مختلفاً ليس فقط عن فترة ما بعد الحرب، ولكن أيضاً عـن إدراك الرأسماليـة في النظرية الموروثة عن الكومنـترن (تثبت مفهوم الأزمة العامة).

وغالباً ما يستنتج من هذا أن الماركسية أصبحت ذات طراز قديم حقيقي؛ لاستنتاج يخطئ في إحدى البنيـات النظرية الماركسية، والمطور في سياق الأزمـة الخاصـة، وبالنسبة إلى الماركسيـة جمعاء فإنها تـرى عدم ملاءمة إحـدى هذه البنيات كإشارة إلى زوال الماركسية؛ فقد نسيت أن الماركسية تستلزم عملية مستمرة مـن إعادة البنية النظرية حول النواة (مثل استعمال فئـات معينة في علاقاتها البينية والميول العفويـة المتأصلة في هذه الفئات) لتقـديم أساس التطبيقات العملية في تغيير العـالم الحقيقي. لقد كانت البنية النظرية الخاصة بلينين أحد هذه الجهود التي ذهبت إلى ما وراء البنية الكلية الأصليـة الماركسية، من هذه البنيات أيضاً هناك محاولات مستمرة ولكنها

متواضعــة في إعادة التركيب النظري. إن الاستنتاج الذي يجب أخذه من الفجـوة المتنامية بين العــالم وإدراكه للنظرية الماركسية هــو عدم انتهاء أيام الماركسية، ولكن يجب التقدم نحو بنية أكثر حداثة.

بالنسبــة إلى الرأسماليــة فقد اتسمــت نتائج الحرب العالميــة الثانية بعدم الاستمراريــة. حيث إن الطبقــة العاملة في البلــدان المتقدمة والتي قدمت تضحيــات كبــيرة أثناءالحــرب. لم تعد تستطيــع العــودة إلى الانخراط في الرأسماليــة كالمعتــاد في نهاية الحــرب. وعلى نحو مشابه فــإن قدرة هذه البلــدان على التمسك بملكياتها الاستعماريــة قد أصبحت ضعيفة إلى حد كبير. ومن أجــل بقائها فقط وجب عليها القيــام بامتيازات مهمة. وكان أبرز هــذه الامتيازات: تصفية الاستعمار، إضفــاء الطابع المؤسساتي على دولة الإنعاش الاجتماعي وتبني سياسات إدارة الطلب الرأسمالية، وفرص عمــل كاملة تقريباً. وبمرور الزمن، وبتعزيز الرأسمالية وإعادة التأكيد على نزعتهــا العفويــة نحو التمركــز، كان هناك جهــد منتظم للحــد من هذه الامتيــازات (لا تعني الارتداد الدقيق إلى الدولــة السابقة). ولكن كنتيجة للحرب فقد ظهر ما يدعى الرأسمالية الخيرة وتم خلق انطباع بأنها ستكون من الآن فصاعداً الوجه العادي للرأسمالية.

إذا أخطــئ الافتراض حــول زوال الماركسية في مرحلــة منهجية معينة، فــإن البنية الماركسيــة تمثل ذاتها المستوى الحقيقــي للامتيازات المقدمة من

الرأسماليـة في أزمة محددة للرأسمالية ذاتها، والحقيقة أن عدم الاستمرارية هذه يجب أن تكون السلف للنمو غير المسبوق للرأسمالية التي تبدو مثيرة للوهلـة الأولى. وبصـدق أثـارت إدارة الطلب استثماراً كبيراً. والتراكم الكامـل للاختراعات الـذي لم يجد طريقه في نظام الإنتـاج خلال الفترة البائسة لما بعد الحرب، قد وجد طريقه الآن، نحو الإنتاجية المثمرة والنمو الحقيقي للأجور. ولكن السؤال هو: إذا كانت السيطرة على العالم الثالث هي المسؤولة عـن الاستقرار الاجتماعي للرأسماليـة؛ لذا لما لم تقم تصفية الاستعمـار بممارسة تأثير مضاد ومزعـزع للاستقرار مـن خلال شروط التنقـلات التجارية لمصلحة السلع الرئيسية لإثـارة النزاعات التوزيعية في العاصمة؟

لقد كانت هذه النتيجة متوقعة بالفعل من قبل عدة أشخاص، وخصوصاً آرثـر لويس الذي جادل في بداية عام 1950 بأن نمو إنتاج السلع الرئيسية سيتباطـأ على الطلب في السنوات المقبلـة، وحتى نهاية عام 1960، بينما انتقلت أحكام التجارة بثبات تجاه السلع الرئيسية، والسبب هو أن تصفية الاستعمـار بشكل تناقضي كان له تأثير معاكس على النحو المتوقع؛ حيث أن المستعمرات السابقة بدلاً من استعمال استقلالها للحصول على شروط تجارية أفضل، تنافست بعضها مع بعض للدفع بمزيد من صادراتها الموجودة (مثل السلع الرئيسية) لكسب التبادل الأجنبي المطلوب لصناعاتها. وهذا

ضمـن حركة معاكسة في شروطها التجاريـة وحتى لو كانت تساعد على إطالة الازدهار الرأسمالي، حيث كان هذا الازدهار يستند إلى حالة مفضلة بشكل استثنائي.

لقد تم تقويض هذه الحالة عبر الآتي: تطورات عديدة نشأت في الازدهار نفسـه، وأحد أكثر التطورات أهمية هو الآتي: لقد نتج عن عملية التمركز في مجال التمويل ظهور موقع سيطرة بشكل جديد من رأس المال.

نحـن يجـب ألا نهتم بقصة ظهور هـذا الرأسمـال التمويلي، ومع هذا فإن بيـت القصيد هو أنه الرأسمال التمويلي الـذي كتب عنه لينين بطرق عديـدة. أولاً الرأسمال التمويلي في مفهوم لينين لـه أساس قومي؛ وبهذا يساعـد الدولـة القومية، بينما الرأسمال التمويلـي الجديد هو عالمي بمعنى جلب التمويـل من كافة أنحاء الكون وبمعنـى استثماره في كامل الكون. وبمعنـى آخـر، بدلاً من تنافس كتـل الرأسمال التمويلي، نحـن لدينا كتلة عملاقـة بحيث يتم سحب التمويل من أي بلد معـين. وقول هذا لا ينفي دور سيطـرة التمويـل الحضري لكن هذا الدور يمارس عـبر السيطرة على هذه الكتلة.

ثانياً، يعمل هذا الرأسمـال في غير سياق التنافس بين الإمبريالية كما في زمـن لينين ولكن للقوى الرأسمالية التي تعمل بوحدة أكبر. وهذا لا يعني عـدم وجود تناقضات فيما بينها، أو أنها ربمـا لا تنفجر في نزاعات كبيرة

في المستقبل، ولكن حالياً هي تعمل بشكل غير مرتب، على الأقل في مواجهة العالم الثالث، كما كانت الحالة في زمن لينين. والحقيقة نفسها للكتلة المعولمة للتمويل هي أحد العوامل المساهمة في تخفيف التنافس بين الإمبريالية والذي بدوره أضعف دول العالم الثالث إلى حد كبير في مواجهة الإمبريالية، كما قامت الأخيرة بإضافة الطابع المؤسساتي على سيطرتها عبر صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثاً، إن رأس المال المعاصر ليس رأسمال تتحكم به المصارف ويوظفه الصناعيين (باستعمال كلمات هيلفريدينغ التي اقتبسها لينين). وهو ليس اندماجاً لرأسمال المال الصناعي والمصرفي (كما وضعه المتقدم لبلد إمبريالي محدد، لكن التمويل المعولم المسحوب من جميع الأنحاء والبحث عن أرباح سريعة وبشكل معتاد في الأنشطة المحفوفة بالمخاطر. باختصار يعمل الكثير من رأس المال هذا على شكل تدفقات مالية ساخنة.

إن بروز الرأسمال التمويلي الدولي هو أحد العوامل المساهمة في التباطؤ المطول في العالم الرأسمالي المتقدم وفي معدلات البطالة العالية التي تسود (على الأزمات الدورية المتداخلة بشكل إضافي). لا شك أن تأثير هذا التباطؤ غير مستو عبر البلدان الرأسمالية المتقدمة، بريطانيا والولايات المتحدة تعمل بشكل أفضل من البقية (وأكثر في وقت لاحق). وبلا شك يوجد عوامل مساهمة مهمة أخرى في التباطؤ، لكن دور هذا العامل

المحـدد لا يمكـن الاستخفاف به؛ حيـث إنه يقيد مجـال إدارة الطلب عبر الدولـة القوميـة ويعمل على تقويضـ الكينزية بشـكل مباشر. حيث تميل المصالـح المالية في أي السياسـي. بحسب ما قال كينـز وكالكي؛ لتكون عدائيـة مـع إدارة الطلب عندما يكـون التمويل دولياً، فإن هـذه العدائية تتطلـب تأثيراً عفوياً، وأي جهد تبذله الدولـة لتوسيع النشاط الاقتصادي يجعل المضاربين قلقين من التضخم وانخفاض قوة العملة والأكثر عمومية التطـرف السياسـي. حيث يؤدي القلـق إلى تدفق الأمـوال خارج البلد، وهذا يعجل من التضخم لقوة العملة ويجبر الدولة على تقليص النشاطات في بعض المراحل بحيث يشعـر المضاربون بارتياح أكـبر. وبوضعه على نحو مختلـف، يفترض تدخل الدولة منطقة السيطرة على أي سلطة يمكنها تنفيذها، وتميل عولمة التمويل لتقويض منطقة السيطرة هذه.

تبـين هذه الحقيقـة لماذا يتم انتخـاب حشد من الحكومـات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بما فيها الحكومات اليسارية، على أساس الوعد بزيادة فرص العمل، والتي فشلـت بتنفيذ هذا الوعد. كما تبـين أيضاً انحطاط جميـع المذاهب الفكريـة للتغير الاجتماعي، مـن الديمقراطية الاجتماعية إلى الكينزية إلى قومية العـالم الثالث، وبما أنهم جميعاً يرون الدول القومية علـى أنها وكالة التدخل فـإن عولمة التمويل عبر الحد من قدرة الدولة على التدخل قد قوضت تماسكها (حتى الشيوعية القديمة التي فقدت حصانتها

على تنقلات رأس المال قد تم إضعافها إلى حد كبير بهذا العامل).

إن مستويات النشاط والعمل في العالم الرأسمالي المتقدم الأقوى؛ كون منخفضة جداً، حتى دون التدخل الحكومي في إدارة الطلب في البلدان الفردية، إذا تمكنت الحكومة في الولايات المتحدة من تسريع الطلب الكلي لتلك البلدان. يمكن للشخص أن يتوقع بشكل عادي أن الدولار أصبح العملة الأقوى، ويمكن للولايات المتحدة أن تعلب هذا الدور القيادي بالنيابة عن العالم الرأسمالي ككل عبر توسيع ميزانيتها والعجز الجاري في حسابها. وبالعكس تماماً، فإن الولايات المتحدة أيضاً ليست بمنأى عن حاجة استرضاء الرأسمال التمويلي الدولي. فقد قامت بتقليص عجز ميزانيتها وإلى حد أقل قلصت ميزانية حسابها الجاري بشروط حقيقية. وكنتيجة لهذا، تدفق التمويل إلى الولايات الثالث، وبريطانيا (العالم الأنجلوساكسوني هو المنزل التقليدي للتمويل)؛ مما سبب بعض التوسع في هذه الأنظمة الاقتصادية من خلال نشاطات مرتبطة بالتمويل. ولقد حكم على بقية العالم الرأسمالي بالركود، وقد يكون هذا رد فعل جيد على الولايات المتحدة وبريطانيا في تاريخ لاحق، عبر تحويل الركود المطول الحالي للاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى اقتصاد رأسمالي معمم.

إن العدوانية الحضرية الحالية تجاه العالم الثالث، والتي أتت بشكل فرض التحرر، يجب فهمها ضمن هذا السياق؛ حيث إن أحد أسواق العالم

الثالث على البضائع والخدمات يساعد في التغلب على الركود المحلي في العاصمة، حتى أثناء إبعاد التدخل الحكومي في إدارة الطلب، ومعه أي خطر للتطرف السياسي. في آن واحد، وعبر تصفية استعمار العالم الثالث وإرغامه بالاتكال الكبير على المنتجات الرئيسية والضغوط التضخمية في المدن.

والأكثر أهمية هو انفتاح العالم الثالث على حركات الرأسمال الدولي. وكلمة التحرر تعني باختصار منتج وأداة لتمركز الرأسمال على المقياس العالمي؛ حيث إن منتجات رأس المال الحضري تطرد منتجي العالم الثالث، بينما يتحكم رأس المال والتمويل الحضري (المسيطر الوحيد على التمويل المعولم) بمصادر العالم الثالث ومشاريعه بأسعار شديدة الانخفاض.

لقد اتسم العصر الجديد لسيطرة الرأسمال الدولي بالركود النسبي والنهب الواسع (الذي يتعارض مع ما يسمى بالرأسمالية الخيرة)، لكن تأثيره غير مستو أيضاً؛ فالعالم الثالث هو ضحيته الخاصة؛ فهو يعاني من تصفية الاستعمار وعودة النمط الاستعماري للتقسيم الدولي للعمل والتدهور في الغذاء المتوفر كنتيجة موحدة للاستثمار العام المنخفض في البنية التحتية والتحول إلى تصدير الزراعة، والتأميم الافتراضي من قبل الشركات العالمية الأجنبية للأصول والموارد المحلية، وازدياد الفقر على نحو متصل مع التدهور في مؤشرات الرفاهة، وخسارة السيادة

الاقتصاديـة، وحالة مـن الجهالة المتطرفة حيـث رزق الملايين من الشعب الفقير اليائس يصبح تابعاً بشكل مباشر على نزوات مجموعة من المضاربين الدوليين.

لكـن هـذا ليس كل شـيء؛ حيـث يجـب أن يحصـل الشعـب على احتياجاتـه. بالطبـع وبسبب وجـود أطـراف سياسية متعـددة في بلدان العـالم الثالث، والتي سحبـت إلى دوامة التدفقات الماليـة العالمية، وهؤلاء الأطـراف ينتابهم الخـوف من هجرة رأس المال ولهـذا يؤكدون البرنامج الاقتصـادي السياسي المقبول لدى الرأسمـال التمويلي الدولي. ويحدث الموجـز الضمني للديمقراطية بشكل آلي. لكن هـذا يمكن ألا يكون كافياً؛ حيـث تم استخدام بعض عناصر التسلط السياسي الواضح بشكل إضافي. وعـلاوة على هذا، فإن التنافر الثالث، حسـب الصفوف الدينية والعرقية بشكل ثابت، يبدو ظاهراً في المجتمعات المتحررة، كنتيجة عرضية للبطالة والصعوبات الاقتصادية، والتي تخدم أيضاً لمصلحة منع بروز أي تحد جاد لسيطرة رأس المال الدولي.

وبهـذا تدفع الرأسمالية مرة أخرى الجسـم البشري نحو حافة الكارثة. إن النزعـة العفويـة تجاه تمركز رأس المال تعمـل بنفسها على دفع الجماهير الضخمـة في آسيـا وإفريقيا وأمريـكا اللاتينية وأوروبـا الشرقية نحو فقر وتخلـف مؤكد ونحو تبعية سياسيـة للعاصمة بوساطة الحكومات المحلية

المتسلطة ونحو فوضى داخلية تتسم بالنزاع الديني والعرقي، حتى البلدان التي تنتمي للعالم الثالث، والتي يعتقد حديثاً أنها حققت انتقالاً ناجحاً نحو التطور، فإنها اليوم تعاني من انحطاط اقتصادي حاد. والبلدان مثل الاتحاد السوفييتي السابق والتي أغريت بإمكانات التطور الرأسمالي الناجحة، تعاني من أزمات ذات حجم غير متوازٍ في زمن السلام؛ حيث إن تفوق الرأسمالية في هذه المجتمعات وبتضمينها في مكان آخر ستصبح ضرورة ملموسة إلى حد متزايد.

هنالك فرق بين هذا التحدي القادم للرأسمالية وما قد واجهه في الفترة الممتدة بين 1913–1951. وكان الوضع السابق هو الوضع الذي بدت الرأسمالية في نهاية مجالها، مبرزة احتمالات انتفاضة عالمية ضدها. أما الوضع الحالي فهو الوضع الذي ينذر بمصاعب شديدة وخاصة لشعوب العالم الثالث، ولكنه ليس نهاية النظام في غمرة النزاعات الحضرية المميتة. وليس بالضرورة للصراع ضد النظام أن يأخذ شكل انتفاضة ضخمة (أقل أو أكثر استمراراً) فيمكن أن يكون صراعاً مطولاً يستند بشكل أولي إلى بلدان محددة من العالم الثالث، ويمكن أن يبقى محدوداً ومحلياً لفترات طويلة أثناء مواجهته لمعارضة قاسية من المدن الموحدة. ولنجاح هذه الانتفاضة يجب أن تستند إلى حركة شعبية ضخمة.

ليس من شأن طبيعة الثورة أن تكون ثورة ديمقراطية بكونها موجهة ضد

الإمبريالية والنظام الإقطاعي والبرجوازية المحلية (حيث اكتسب كل منها تجسيداً جديداً)، لكن اندفاعها المباشر يجب أن يكون تجاه حماية وتعميق المؤسسات الديمقراطية (بما فيها البرلمانية).

يجب عدم تفسير الملاحظة الأخيرة على أنها تقترح أن حماية المؤسسات الديمقراطيــة هي ضرورة مفيــدة فقط؛ حيــث إن الديمقراطية، بما في ذلك المؤسســات الديمقراطيــة العاملة، هي مطلب أساســي للحرية وهي هدف رئيســي للماركسية. والمقصد هو أن الحفــاظ على المؤسسات الديمقراطية البرجوازيــة في مجتمعات العالم الثالث هو المهمة التي تؤول بالضرورة على القوى التــي تسعى نحو مجتمع برجوازي متفــوق، وهي لا يمكنها ازدراء هــذه المهمة. إن تعميــق الديمقراطية التــي تذهب إلى مــا وراء المؤسسات الديمقراطيــة البرجوازيــة يمكن أن يحدث أولاً فقــط عبر الحفاظ على هذه المؤسسات ذاتها.

إن تقدم الثورة الديمقراطية نحو الأمام، والحفاظ على البنيات الديمقراطية وتعميقها، والتغلب على الفقر وتقــديم الحد الأدنى لمعيشة السكان: هذه يجــب أن تكون الأهداف الثابتة التــي تكافح من أجلها القوى الثورية في العــالم الثالث. لكن السؤال الــذي يطرح نفسه: لمــاذا يستلزم تحقيق هذه الأهــداف تفــوق الرأسمالية؟ ما هي الصلة بين هــذه الأهداف المتواضعة والمشروع الكبير للاشتراكيــة؟ أليست هذه الأهداف مجرد أهداف تحررية

أكثر من أهداف اشتراكية؟

والجواب عن هذا السؤال يكمن في حقيقة أن المجموع الكلي للرأسمالية (عبر تاريخها) ليس ما هو موجود فقط في المدن، حيث تتألف كل من المدن والعالم الثالث المسيطر. وانطلاقاً مـن حقيقة أن الرأسمالية حسنت معايير المعيشة للعمال في المدن؛ فهي لم تتابع عمل ذلك في أي مكان آخر. وعلى نحو مشابه وانطلاقاً من حقيقة أن المؤسسات الديمقراطية التي وجدت في ظـل الرأسمالية في المدن، لا يمكن استنتاج أنها ستوجد في ظل الرأسمالية في كل مـكان. علـى العكـس تماماً وكمـا جادلنا سابقاً، فـإن نظير نجاح الرأسماليـة في رفع معايـير المعيشة في المدن كان تاريخياً هو معايير المعيشة المزدريـة في العالم الثالث. وعلاوة على هذا، فقد كانت الرأسمالية تحررية في المدن؛ كونها تمتعت بدرجة من الاستقرار الاجتماعي والتي برزت من هـذا النجاح في رفع معايير المعيشة المحلية: مهما كانت الانتصارات التي حققتهـا الرأسمالية في المدن فقد نشأت في جملة من الأمور من سيطرتها علـى العالم الثالث. وللحفاظ على هذه الهيمنة يجب أن تكون غير تحررية في العالم الثالث. ولقد استلزمت هذه تخفيض معايير المعيشة المزدرية أصلاً لأكثرية العالم الثالث وفي الوقت ذاته كانت الأقلية تتغنى بها.

وفي سيـاق العالم الثالـث، فإن تحقيق الأهـداف التحررية، وتقديم الحد الأدنى لمعايـير المعيشة، والحفاظ على المؤسسـات الديمقراطية (حتى تلك

الموجـودة في المـدن)، وإتمـام الثـورة الديمقراطية: وتتطلـب جميع هذه الأهداف المتواضعة كسر مدار الرأسمالية.

لقـد كانت هناك فترة ما بعد العالمـي، وبدا هذا الاقتراح باطلاً، وعندما بدت الرأسمالية معتدلة ليس فقط في المنزل ولكن حتى قادرة على الانتشار الناجـح بين الأنظمـة الاقتصادية المتخلفة؛ حيث إن النمـو السريع لبعض الأنظمـة الاقتصاديـة في دول العالم الثالث في ىسيا وجنـوب شرق آسيا اقترح على المراقبين أن النسخ المتماثل لانتصارات الرأسمالية في المدن كان ممكناً في محيطها أيضاً. على أية حال، هذه الفترة لم تنته بأزمة وركود ابتلعت جـزءاً كبيراً من العـالم فقط، بل تضمنت بشـكل خاص مصنعين ناجحين في السنـوات الماضية، لكنها تبدو عند التفكـير بما حدث في السابق على أنهـا انحراف مؤقت من مسارها التقليـدي والذي يجب على الرأسمالية معاناته في ظل ظروف استثنائية سائدة في الفترة المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. ومع نهوض سيطرة رأس المال العالمي، فقد وجب علينا العودة مرة أخرى إلى الظروف الأكثر طبيعية بما فيها جهود إعادة تأكيد السيطرة على العالم الثالث، والذي خسر جزئياً عبر تصفية الاستعمار.

إن نهوض سيطرة الرأسمال تحديداً، يستلزم إعادة تجديد الهجمات على الطبقة العاملة في المدن نفسها، إضافة للركود المخيم على بقع كبيرة منها. وهـذا يخلق فرصة للتحديات الحديثـة للرأسمالية في قاعدتها الأم، والتي

تتقيـد بأن تكـون مرتبطة باستكشاف طرق جديـدة للتغلب على الركود وعدا ذلك عبر تصدير الأزمة إلى العالم الثالث. وباختصار، يمكن أن تشهد المدن اضطرابات عنيفة اجتماعية أيضاً في المستقبل المنظور، والتي تستلزم التغلب على عفوية الرأسمالية في المدن نفسها، وكما ستكون متكيفة أيضاً مع محاولات العالم الثالث لتفوق الرأسمالية.

وبالنسبة للعالم الثالث تحديداً، فإن التغلب على القيود المفروضة من قبل رأس المال العالمي هو ضرورة ملحة، كما أن الأخير بدوره يتطلب تفوق الرأسمالية. والحقيقة أن هذا التفوق يمكن ألا يأخذ شكل انتفاضة مفاجئة، أو عدم الشعور بالحاجة إليه كاضطرار مفاجئ، وهذا لا يعني أن هذه الحاجة هي أقل واقعية.

ما الذي يمكن قوله إذاً عن مستقبل الماركسية؟ يجب على الفرد أن يميز ضمن الماركسية بين النواة التحليلية التي تركز على الميول العفوية والعمليات التي تتضمن فئات اجتماعية محددة، وبنيات معينة تستند إليها عن وضع تفوق الرأسمالية، والتي بدورها تعرف التطبيقات العملية الثورية المناسبة. وبالطبع لقد تغيرت هذه البنيات المحددة مع أنها أقل تنوعاً، وهي ليست جسماً صلباً من المبادئ. والماركسية باختصار هي غير محدودة: وهي موجودة بشكل مستمر في عملية إعادة بنائها. وحيث إن ضعف البنيات الماركسية حتى اليوم كان بسبب إدراكها غير الكافي

للعلاقـة الجدلية بين جزئـي الكون الرأسمالي: المدن والعـالم الثالث. ليس فقط أن هذه الحقيقة قد خيبـت التكهنات حول الثورة العمالية في المدن، ولكن أيضاً هددت الإطار الزمني أو سلامة الثورات المنفذة من قبل القوى الاجتماعية في العالم الثالث.

إن صعوبـات تفوق الرأسمالية لا يجعل مـن الماركسية باطلة. والحقيقة أن المهـام، التي رآها ماركسـ أساسية للحرية البشرية، هـي صعبة المنال، وهـذا لا يعني أنها غير ضرورية. والحقيقة أن انتقال البشرية الماركسية، إلى التاريـخ هو أكثر امتداداً وصعوبةً ممـا ظنها ماركس، وهذا لا يعني أن هذا الانتقـال قد تحقق! هؤلاء الذين يصرحـون بنهاية الماركسية، يقومون بهذا ليس بسبب بعض البدائل، أو بسبب وصول أجندة واعدة لتحرر البشر في الأفق، ولكن لأنهم استسلموا لأجندة التحرر نفسها.

لكـن البشـر لا يسلمون أجنـدة التحـرر بسهولة، وبخاصـة في الزمن الـذي انفتحت فيه أعمال نهب رأس المال الأعلاه،لى كثير من بلدان العالم الثالإنسـاني،لا يزال قسماً مظلماً من التاريـخ الإنساني، وانتفاضة جديدة للتطبيقات العملية للتحرر هي ملزمة الحدوث، والتي ستجلب معها إعادة تكوينها الخاص للماركسية. يمكن للفرد أن يلخص طبيعة إعادة البناء هذه فقـط كما تم أعلاه، ولكن يمكن للفـرد أن يكون متأكد تماماً من حدوثها. الماركسية لديها مستقبل لأن البشرية ليس لها مستقبل من دونها.

الفصل الثاني عشر

الهند.. إلى أين؟ آفاق الرخاء


@Ahmedyassin90

كاوشيك باسو

بينما تشرق شمس الألفية الجديدة، يشهد الاقتصاد العالمي نشاطاً وتغيراً هائلين أكثر من أي وقت مضى. العديد من البلدان الغنية والمتوسطة الدخل تنمو بمعدلات غير مسبوقة، وتتسع التباينات بين الفقراء والأغنياء، وبفضل الثورة المعلوماتية تتبدل جوهرياً الطريقة التي تنجز بها الأعمال.

إن التنبـؤ الاقتصادي هو فعالية غير مأمونة في أحسن الأحوال، ويغدو صعبـاً في أيام الاضطـراب والتغيير الحالية. تهدف هـذه المقالة إلى إمعان النظر في داخل الكـرة البلورية والتأمل في ما سيكون عليه حال الاقتصاد العالمـي عامة والهندي خاصـة في العقود القادمة. دعـوني في البدء أضع المحاذير على الطاولة كي لا يصبـح لزاماً تكرار الاشتراطات والعبارات. أولاً، إن تأملنـا غير مبني على تحليلات علمية لمعطيات أو نماذج شكلية بل علـى الحدس والحكم القيمـي؛ لذا لا ينبغي اعتبار التنبـؤات ذات معادل مهنـي لشهـادات آيزو 9000. من الناحية الإيجابيـة، على المرء أن يتذكر إن ضربـة لاعب البليارد المحترف التي يسددهـا بحدسه وتقييمه بدلاً من المعطيـات والحسابات المفصلة، ليست دائما ضربة رديئة. إن تنبؤي، على أية حال، لن يتناول أرقاماً وإحصاءات بل سيناريوهات واتجاهات عريضة.

ثانيـاً، لن أتناول الألفية برمتها بل سأحصر اهتمامي ببداياتها أي بالقرن الأول. إن الأداء الاقتصادي لأمة ما، أو للعالم أجمع، لا يعتمد على الوضع

الاقتصـادي الراهن حسب، بل على المحيط والبيئة وكذلك على السياسة التـي يحتمل أن يزداد غياب اليقين حولها سـوءاً مع مرور كل عقد؛ لهذا فـإن التأمـل في مستقبـل بعيد جداً قـد لا يكون عملاً ذا قيمـة حتى وإن مُورس كتسلية أكاديمية.

إن حربـاً نووية أو هـزة أرضية عملاقـة أو ارتطاماً صغـيراً (بالمقاييس الفلكيـة) لنيزك ما بالأرض يمكن أن تضع حداً لكل أشكال الحياة المتقدمة أو تعـود بنـا إلى العصر الحجري، ولكننا إذا استبعدنـا مثل هذه الأحداث الكارثيـة التـي لا يمكن التنبؤ بهـا بسبب طبيعتها، فإن ما هـو أكيد تقريباً حـول القرن القادم وربما أبعد من ذلك، هو أنه سيكون زمن نمو اقتصادي غـير مسبوق، مصحـوب بعملية مطردة مـن العلمنة. سيستمـر العالم في اندفاعـه، منتجاً أكثر وأسرع مع تغيرات سريعة في التكنولوجيا تجري كلها بوتائـر لم نشهـد لها مثيلاً من قبـل في هذا القرن أو حتـى في هذه العقود القليلـة الأخيرة. سأسمي هـذا التنبؤ بالفرضيـة الأساسية. ستكون معظم طروحاتي مرتبطة بهذه الفرضية على شكل نتائج لها.

للوهلـة الأولى قد تبدو الفرضية الأساسيـة مدعاة للابتهاج، بيد أنها في الواقـع، كما سأبين، سبـب للقلق. لقد سبق لنيتشـه أن نصح البشر بإقامة مدنهم على منحدرات فيسوفيوس، ذلك إن نيتشه آمن، بطريقته اللانمطية المتميزة، بأن أفضل أنواع الوجود هو المحفوف بالتهديدات والتحديات.

كان سيسر لرؤية محنة البشرية في مستهل الألفية الجديدة، ذلك أن الانحدارات المتزايدة للرسم البياني للنمو التي نوشك أن نشهدها قد لا تكون أقل خطراً من منحدرات فيسوفيوس. هذا لأن ما نوشك أن نشهده ليس نمواً اختيارياً بل هو إجباري ــ وهي ظاهرة نجمت عن الاختيارات المنفصلة لملايين الأفراد الذين قد تندم الغالبية منهم عليها. دون إحداث تغيير جذري في منظوماتنا السياسية، سيرافق النمو السريع عدم مساواة متزايدة مصحوبة بتوترات اجتماعية وسياسية، ولكن وعلى الرغم من إيماني بالفرضية الأساسية القائلة بالنمو الفائق السرعة، فإن الاستنتاج حول عدم المساواة المتنامية قد لا يكون صحيحاً؛ لأننا قد نتمكن من القيام بتغييرات سياسية جذرية لمواجهتها. مثل هذه التغييرات السياسية الجذرية غير محتملة خلال العقود القليلة القادمة؛ لذا فإن النتائج السلبية أكثر احتمالاً لبعض القادم من الوقت.

في ظل هذا السيناريو سأتناول آفاق الاقتصاد الهندي وسأربط نقاشي ربطاً حراً بما ينبغي على الهند فعله. وعلى الرغم من أن الهند هي اهتمامي الأول في هذه المقالة، إلا أن موضوعها سيتأخر نقاشه قليلاً. أريد أن أبدأ بشرح المنطق الذي تستند إليه الفرضية الأساسية ــ أي برهانها إن صح التعبير. صحيح أن الفرضية الأساسية ليست منبثقة شكلياً عن معطيات ونماذج، ولكنها ليست متأتية من فراغ، وهي مستخلصة بشكل غير مباشر

مــن الاتجاهات السائدة. بعدئذ سأتوسع في مناقشة نتائجها السلبية. حين أنتهي من السيناريو سأتجه إلى الهند.

استعمار المستقبل

تأمل اقتصاداً بدائياً، وبإمكانك أن تفكر باقتصاد شعب قبلي مثل شعب بوندوسـ أوريسـا أو سكان جزر يعـود نشاطها إلى ما قبـل أكثر من ستة آلاف عـام؛ أي قبـل ظهـور أولى الحضارات في بلاد ما بـين النهرين، أو بعـد ذلك في وادي إندوس وفي مصر. في مثـل هذا الاقتصاد، يكون كل الوقت والجهد منصرفـاً إلى الزراعة وإلى جمع الطعام من أجل البقاء، ولن يكون هناك سوى مجال ضيق للبطالة، ذلك أن البقاء على قيد الحياة يعتمد علـى الاستخدام الأمثل لكامـل طاقة العمل. البشـر في مثل هذا المجتمع لـن يكونوا منتجين فعالين للغذاء بحيث إنهـم لن يتوفروا على وقت متبق يكفي لنشاطات أخرى.

كيف حدث هذا التغيير؟ بـين آن وآخر يعثر أحد ما على فكرة جديدة: العجلـة، أدوات لحفر التربة، القوس والسهـم، أساليب لتصريف المياه من الحقـول. هـذا أدى إلى تنامي القدرة البشرية وحرر جـزءاً من طاقة العمل لنشاطات أخرى. بالتدريج ظهر الكهنة المتفرغون، الإداريون، الخياطون، البنـاؤون، وربما أيضاً مخططو المدن.. رافـق هذا التنوع في المهن تنوع في

الاستهلاك.. وأصنـاف مختلفة من الطعام، ملابس بطـرز متنوعة، بيوت وشـت بالمكانـة الاجتماعية وألعاب أوقـات الفـراغ. وتواصلت عملية الاكتشاف العرضي لآلاف السنين ورافقها استمرار في تحرير طاقة العمل لنشاطات أخرى.

التغـير الجذري الذي حدث في هـذا القرن هو نوع جديـد من النشاط الآخر لامتصاص البطالة. فلأول مرة يتم توجيه جزء مهم من القوة العاملة نحو البحث عـن طرائق جديدة لإنتاج بضائع جديدة وعن بضائع جديدة للإنتـاج بدلا من إنتـاج البضائع نفسها. البحـث والتطوير، والسعي نحو تكنولوجيـا جديدة، والبحث عـن معارف جديدة كانـت تعد، تاريخيا، نشاطـات هامشية. ولطالما عوملت النجاحـات التكنولوجية على أنها من مصادفـات الحظ السعيدة. بيـد أن القرن العشرين شهـد انقلاباً رأساً على عقـب؛ لهذا فالجامعات العملاقة وظفـت المئات بل الآلاف من الناس من أجل أن يحاولوا عن وعي خلق معرفة جديدة. وأقيمت مؤسسات ضخمة لتحرير الأطباء من الحاجـة إلى معالجة المرضى لكسب عيشهم، ولينصرفوا إلى التفكير في طرائق جديـدة لعلاج مرضى المستقبل. وراحت الشركات الكبيرة تعفي جزءاً مـن عامليها من مهمة إنتاج ما اعتادت الشركة إنتاجه، وتفرغهـم للبحث في أساليـب جديدة لخفض الكلـف والتفكير في إنتاج بضائع جديدة؛ فكان حزام التجميع ودواء بروزاك ناتجين عن هذه الظاهرة.

كان الأثـر الخالص لهذا متوقعـاً، كم هائل من براءات الاختراع منحت والنجاحات التكنولوجية صارت أسرع من أي وقت مضى.

في الوقـت الذي تتتابع فيـه النجاحات التكنولوجيـة، تتضاءل الحاجة لعمـال ينتجون الغـذاء والملبـس والمساكـن وتلبية الحاجـات والرغبات المترفـة للناسـ. إن تحرير قوة العمـل سيكون له تأثيران؛ فهـو سيؤدي إلى البطالـة وإلى انخفاضـ الأجور، وسيميل إلى تحويل جـزء أكبر من العمال نحـو قطاع المعرفة، وهذا القطاع سيغـذي بدوره نفس العملية التي أدت إلى تحريـر العمل. هـذا هو كل شي حول المسوغـات العقلية التي أسست لفرضيتي الأساسية.

نتائجهـا المباشرة تنطلق مباشرة مـن النقاش أعلاه؛ حيث إن الاختراقات الرئيسيـة حدثت في مجال تقنية المعلومات والاتصـالات، فإن العولمة هي الجـزء المقابل الطبيعي لهذا المجال. من السهل جداً إرسال شحنة في نهاية يوم عمل في وادي السيليكون إلى بانجالور، حيث يبزغ الفجر والمبرمجون والعلمـاء يتقاطرون إلى العمـل. سيكون هناك صعـود وهبوط في عملية العولمـة، وهذا أمر يتكرر كثيراً في التاريخ، لكن التوجه العام واضح بما فيه الكفاية. كما وضح جفري وليامسـون (World Bank Research Observer، 1997: 117–135)، منـذ منتصـف القرن التاسع عشر وحتى نحـو 1914 تقلص العـالم بصورة مطردة. كانـت هناك هجرات

جماعية، ازدهار اقتصادي وتدفق كبير لرؤوس الأموال. ولكن في الوقت الـذي كنا نستعـد فيه لنتقبل ذلـك كجزء من الحيـاة، اندلعت الحرب في أوروبـا وأغلقت الـدول أبوابها أمام الشعب ورأس المال. وكانت الفترة بـين 1914–1950 سنـوات تراجع عن العولمة. منـذ تلك الفترة، كانت عمليـة الانفتاح ثابتة؛ لكن ليس هناك سبـب للاعتقاد بأن الحال سيستمر كذلك دائماً. الصدمات السياسية وردود الفعل السلبية على الغزو الثقافي على نطاق واسع كفيلة بدفع الدول إلى الاكتفاء الذاتي بين الحين والآخر؛ ولكـن بسبب الطريـق الذي سلكته التقنية، يبدو أنـه سيكون هناك، على المدى البعيد جداً، أمر محتوم حول العولمة.

على نحو متصل، هناك لعبة جديدة تبدأ الآن في الاقتصاد العالمي نتيجة للتطور المذكـور أعلاه: هذه هي محاولة استعمـار المستقبل. ينطوي الأمر على وضع مطالبات على البضائع والخدمات المستقبلية بنفس الطريقة التي كان فيها الأباطرة والمستعمرون الأوائل وضعوا يدهم على أراض ومناطق جديـدة. هذا ليس تطوراً جديداً كبيراً؛ فقـد حدث على مستوى ما على مـدى التاريـخ. الجديد هـو مستوى المطالبـات الموضوعة علـى الإنتاج المستقبلـي. هـذا نتيجة جزئية للعولمـة وهو يحدث عـبر قناتين (التحكم بالموجودات المالية وحقوق الملكية الفكرية).

التدفقات المالية سواء عن طريق الاستثمار المباشر أو المحفظة المالية ارتفعت

بحدة خـلال السنـوات الأخيرة. وارتفعـت أهمية الحصـول على براءات الاختراع من نشاط هامشي إلى دور رئيسي، كل هذا خلال هذا القرن. وفقاً لمنظمـة الملكية الفكرية العالمية، في نهاية عام 1995، كان هناك 3. 7 مليون بـراءة اختراع في العالم. لفهم كيـف أن قطاع المعرفة أكـبر في الاقتصادات الصناعيـة، يمكـن النظر إلى عـدد الطلبات التـي تم تقديمهـا للحصول على براءات اختراع خلال سنة واحدة في عدد من الدول. فيما يلي بعض الأرقام مـن سنة 1995. في عدد مـن الاقتصادات المتخلفة، الرقـم أقل ممن 100. مـن ناحية أخرى، في الولايات المتحدة تم تقديم 235.440 طلب للحصول علـى براءة اختراع. في الهند، كان الرقـم 6،5 المستقبل يتم (elopment 1999–Report 1998)؛ لذلك فإن المطالبات على المستقبل يتم تقديمها بشـكل متفاوت من قبـل الدول الغنية. قد يأخذ المـرء انطباعاً معاكساً لدى رؤية البيانات بالنسبة لبعض الدول الفقيرة أو متوسطة الدخل. بلغاريا، على سبيـل المثال، تقدمت بـ17.323 طلب براءة اختراع. يبدو ذلك كبيراً بما فيه الكفاية، ولكن لدى التدقيق يتضح أن 370 طلباً فقط من هذه الطلبات يعود لسـكان بلغاريا. الطلبات الأخـرى تعود لجهـات أو أشخاص لا يسكنون بلغاريـا، ونموذجياً لشركات أو أفراد من دول غنية. وبصورة مماثلة، تم تقديم 28.728 طلـب في كينيـا، لكن نظرة قريبة إلى البيانـات تكشف أن جميع هذه الطلبات تقريباً تم تقديمها من قبل جهات غير مقيمة.

لنأخذ مثلاً شخصاً يشتري صناديق استثمار وأسهم، ما يفعله هذا الشخص بشكل أساسي هو شراء حصة في منتج الغد. إلى حد ما فإن امتلاك جميع الموجودات المالية، بما في ذلك النقد، له هذا الأثر. وبصورة مماثلة، إذا قمت باختراع تقنية جديدة أو اكتشاف دواء جديد، وحصلت على براءة اختراع، وإذا أصبح هذا الاختراع يستخدم بشكل واسع، فإنك أنت وذريتك ستمتلكون حصة في هذا الربح المستقبلي.

العامل الذي عجل في هذه العملية هو العولمة التي حصلت على مدى العقود القليلة الماضية. هذا معناه أنه إذا كانت الأرباح المالية جيدة في سوق بعيد، فليس عليك الذهاب إلى ذلك السوق بنفسك، ولكنك تستطيع أن تشتري أسهماً وأوراقاً مالية من ذلك السوق وتحصل على بعض الأرباح. بشكل مماثل، مع بدء تطبيق حقوق الملكية الفكرية من قبل منظمة التجارة العالمية في جميع دول العالم، فإن المكاسب المستقبلية للأفكار الجديدة المكتشفة يمكن أن تكون كبيرة لأن بإمكان المرء أن يتوقع أن يحقق مكاسب ليس فقط من بلد واحد أو بلدين ولكن من شتى أنحاء العالم.

مع أنه كنسبة من عدد سكان العالم، فإن عدد الأشخاص الذين يقومون بشراء وبيع الموجودات المالية والحصول على براءات اختراع لأفكار جديدة يعتبر قليلا، من حيث الأرقام المطلقة، أولئك الذين يقومون بالمراهنة على مطالبات المستقبل كبير نسبياً.

تاريخيـاً، الباحثون عن الرخاء تطلعـوا إلى أراض جديدة يضعون عليها أيديهم. وصلوا على سفن وخيول مصحوبين برجال إلى الأراضي الجديدة وأحكمـوا سيطرتهم عليهـا[1]. قواعـد الاقتصاد العالمي اليـوم تجعل من الصعـب على أي دولة أو جماعة إحكام السيطـرة العسكرية على أراض جديدة واسعة. دراسة روبرت كلايف لا تبحث على أراض مجهولة ولكن على المستقبل البعيد، ما يحاول أن يطالب به ليس الثمار والأراضي ولكن الحصص في المستقبل. من حيث الاهتمامات المباشرة للمرء، قد يبدو هذا نشاطاً بلا فائدة، ولكن لدى التفكر فيه يتبين أن له قيمة تضاهي قيمة شراء الذهب. حصة في المستقبل مخزن من القيم. يستطيع المرء أن يبيع أجزاء من هذا إذا كانت هناك حاجة لزيادة الاستهلاك الحالي. كذلك إذا زاد الدخل العالمـي المستقبلي المتوقع، مـن الطبيعي توقع أن يبيـع أولئك الذين لديهم حصص كبيرة في المستقبل بعضاً منها لزيادة استهلاكها الحالي.

مـن السهل الآن رؤية أن هذه القوى، إذا تركت وحدها، سيكون لديها ميول طبيعية تفاقم الظلم الاجتماعي والتسبب بفقر الكثيرين. هناك سببان لهـذا. في الوقت الذي تتزايـد فيه التقنية، تحل الآلـة تدريجياً محل العمالة

(1) كاوتيـلا قـال منذ أكثر من 2000 عـام في Arthashastra عن أهداف الملوك إن أغلى ملكية هـي الأرض. يتم هذا عادة بالفتح، مع أن الشراء ممكن أيضاً. الحصول على الثروة هو التالي من حيث الأولوية والحصول على حلي يأتي في النهاية. (Ra - garajan، 1987) هـذا لأن المـال والحلفاء يمكن الحصـول عليهما من خلال الأرض ويمكن الحصول على الحليف مقابل المال. المنطق ليس كاملاً، والأخلاق كذلك، لكن الاقتباس، مع ذلك، يصور بشكل جيد معايير ذلك الزمن.

البشريـة. جزء من هـذه العمالة سيتـم استخدامه بالطبـع لإنتاج الآلات، لإنتـاج الطلبات الأكبر على البضائع والخدمـات ومن قبل قطاع المعرفة. ولكن على الرغم من ذلك، سيكون له تأثير محبط على الأجور.

ثانياً، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود التوجه المذكور أعلاه لشراء حصص في المستقبـل، فإن جـزءاً كبيراً مما سيتم إنتاجه مستقبـلاً سيكون هناك من يطالـب به من الماضي. سيحدث هذا لأنه سيكـون هناك أعداد كبيرة من الناس أو أحفاد الناس الذين اشتروا حصصاً في المستقبل، والذين سيطالبون الآن بجـزء من الإنتاج المستقبلـي؛ لهذا فإن ما سيبقى لعمال الغد سيكون حصة أصغر. هناك نظير لهذا رأيناه بالفعل. لقد كان هناك دائماً أشخاص عاشـوا على خيرات الطبيعة أو المنتجات التي لم يطالب بها أحد للمجتمع المعاصر. وفيما انتشرت فكرة حقـوق الملكية، فإن الجزء الذي يعتبر أرضاً مشاعة أو شجرة مشاعة أو مياهاً مشاعة تضاءل كثيراً؛ وهكذا فإن الفقراء الذيـن كانوا يرعون مواشيهم في الأراضـي المشتركة ويعيشون على ثمار الأراضي المشاع أصبحوا أكثر فقراً.

هاتان القوتان اللتان ستؤسسان لتوجه نحو إفقار الطبقة العاملة[1]، حتى

(1) بعض هـذه التوجهـات يمكن رؤيتها حتى خلال الـ 25 سنة الماضية. كان هناك ميل نحـو ازدياد البطالة في الدول الصناعية بشكل عام (زيادة ملحوظة في أوروبا وعـدم وجود أي زيادة في دول الأنجلو-ساكسون) وكان هناك توجه نحو زيادة حصص رأس المـال في الدول الصناعية. هذه التوجهات وغيرها من التوجهات متوسطة المدى ناقشها Oliver Blanchard في The Medium Run المنشورة في Brookings Papers on Economic Activity، 1997K Number 2:89-98.

عندما ينذف الإنتاج الإجمالي العالمي إلى الأعلى، مما يوجد الكثير من أصحاب الملايين والمليارات الجدد. ستكون هناك أيضاً دول تفشل في المشاركة في هذا النمو العالمي، مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة. وبالطبع، مثل هذا الظلم الاجتماعي قد يؤدي إلى إيجاد عدم استقرار وفوضى سياسية.

الهند.. سابقة وآفاق

في مواجهة احتمال نمو سريع ولكن غير متساوي، السؤال البديهي الذي يواجه الهند هو: على أي طرف من الانقسام ستكون الهند؟ هل ستشارك في الازدياد السريع في الثروة أم أنها ستعاني من الركود، أو أسوأ من ذلك، ستصبح أكثر فقراً؟

توقعاتي هي أن الهند ستنضم إلى الدول التي تختبر نمو آسيا، وسأشرح فيما يلي لماذا أتوقع ذلك.

من وجهة نظر مؤشرات الاقتصاد الكلي، كان القرن العشرون قرناً تحسن فيه أداء الهند بشكل متواصل، ووصل ذلك إلى ذروته في العقد الأخير من القرن الذي قد يكون الأفضل. شهدت السنوات الخمسون الأولى من هذا القرن معدل نمو لم يتعد الصفر في المئة. حسب معظم التقديرات المتاحة، شهد العقد الأول والعقد العشرون نمواً إيجابياً، أما بقية العقود فشهدت

نمواً سلبياً، لكنها جميعاً كانت قريبة من الصفر. [1]

من الأفضل تقسيم تاريخ الهنـد الاقتصادي المستقل إلى ثلاث مراحل: مـن 1947 إلى 1975، ومـن 1976 إلى 1991، ومن 1992 حتى نهاية الألفيـة. الأولى كانت فترة التأسيس. شهدت هـذه الفترة بناء الهند لنظام التعليـم العالي، البينـة التحتية الصناعيـة والبيروقراطية. حـدوث تغييرين مرغوبـين من بين ثلاثـة ليس إنجازاً سيئـاً بالنسبة إلى دولـة حصلت على استقلالها حديثاً. معدل النمو السنوي لدينا خلال هذه الفترة كان أكثر من 3% بقليـل، وهذا كان معناه أن معدل دخل الفرد نما بمعدل 1% سنوياً. الفـترة الثانية كانت فترة تجريبية. جربت الهند عدة سياسات. كانت هناك محاولات لتحرير الأسواق، ولكن لسوء الحظ لم تكن هذه المحاولات ذات دوافـع ديمقراطية ولكـن بنوع من الدوافع الاستهلاكيـة الجشعة. تصاعد النمـو ووصـل معدل النمو السنـوي إلى أكثر من 5% ولكـن هذه الفترة شهدت اضطرابات سياسية وإحباطات عميقة. الفترة الأخيرة كانت فترة تحرير حقيقيـة. كانت هناك محـاولات لخفض الحواجـز التجارية وتحرير الأسواق، كجزء من جدول عمل سياسي كبير حسن التصميم.

(1) من أجل مقارنة بين تقديرات مختلفة يمكن العودة إلى مقالة Mukul Majumdar بعنوان The east Asian Miracle and India ضمـن - The Satyendra Nath Memorial Lecture، 1997K The Asiatic Society، Calcutta.

من زاويــة التغييرات في المؤشرات الكلية، كان هذا أفضل عقد. كان قد بدأ بشكل كارثي تماماً، حيث تسببت حرب الخليج بانخفاض التحويلات المالية إلى الهند. هذا في حد ذاته كان سيسبب كارثة. لكن الأسواق المالية العالمية مؤسسات مثيرة للضحك حيث تستطيع أحداث صغيرة تبدو بعيدة أن تشعل ناراً عظيمة. هذا بالضبط ما حدث في أوائل عام 1991. تراجع التحويــلات المالية سبب انخفاضــاً في احتياطيات العملات الأجنبية التي لدى بنــك الاحتياطي الهندي. سبب هذا قلــق المؤسسات المالية والبنوك العالمية التي كانت تتعامل مع الهند. ترددت هذه الجهات في منح القروض للهند، وحــذت جهات أخرى حذوهم. مضت العمليــة مثل كرة الثلج، وفي يونيــو 1991 وجدت الهند نفسها علــى حافة عدم الوفاء بالتزاماتها العالميــة. كان هناك ما يكفي مــن العملات الأجنبية للاستــيراد لمدة ثلاثة عشــر يوماً. بعكس بعض دول أمريكا اللاتينيــة، التي لديها خبرة في عدم الوفاء بالتزاماتها، لم يكن لدى الهند مثل هذه الخبرة ولم تشأ أي حكومة أن تكــون الأولى التي يبدأ عدم الوفاء بالالتزامات الدولية في عهدها. وهكذا بــدأت أوسع إصلاحات رئيسية شهدتهــا الهند في يوليو 1991، باستثناء الإصلاحــات التي قامت بهــا أنديرا غاندي عندما قامــت بتأميم البنوك. ألغي نظام الترخيــص الخبيث تقريباً، أصبح بيع وشــراء العملات الأجنبية أكثر سهولة، وتم تخفيض حواجز التجارة.

في يوليو 1991 خفض وزير المالية في تلك الفترة مانموهان سينج سقف التعريفة الجمركية إلى 150%. في الوقت الذي كانت فيه عدة دول يمكن أن ترفع فيه التعريفة إلى 150%، من خلال عملية بطيئة وسخيفة من التغييرات السياسية كانت الهند قد انضمت إلى صفوف تلك الدول النادرة التي يمكن أن تخفض التعريفة إلى 150%. بحلول السبعينيات من القرن العشرين، كان الخوف من البضائع الأجنبية قد أصبح حاداً لدرجة أن المسافر الذي كان يصل إلى أي مطار هندي من الخارج يعامل من قبل الجمارك الهندية كأنه شخص يغادر البنك وهو يرتدي قناعاً على عينيه وكيساً على ظهره.

ما كان رائعاً في هذا الإعلان الذي بدا بريئاً في 1991 أنها كانت المرة الأولى التي يعترف فيها وزير مالية أنه يجب تخفيض قيمة التعريفة الجمركية. لحسن الحظ، عملية تخفيض التعريفات الجمركية اكتسبت زخماً في السنوات التالية وانتقلت الهند الآن بعيداً عن النظام السخيف الذي أدخلنا يومنا فيه في يوم من الأيام.

لكن حرب الخليج لم تكن السبب الوحيد في حدوث أزمة 1991. كان العجز المالي الهندي قد أصبح كبيراً لدرجة لم يعد ممكناً إدارته في نهاية الثمانينات، وأصبحت ديوننا الخارجية أيضاً أكبر من أن تحتمل.

مع بدايات 1993، انتهت الأزمة وبدأ الاقتصاد يتعافى بشكل جيد، حتى

أنــه استطاع أن يتجنب الأزمة العالميــة في 1997–1998 التي عاثت فساداً في عدد من دول شرق آسيا. مع نهاية العقد، وجدنا أن الهند، خلال الأعوام 1993–2000، قــد حصــدت معدل نمو سنوي وصــل إلى أكثر من 6%، وهــو أداء لم يتفوق عليه سوى دول قليلة. مقارنــة بيانات الإحصاء السكاني لعــام 1991 وبيانــات مسح العينــات الوطني لعام 1997 يبــين أن هذا هو العقــد الذي ارتفعت فيه نسبة محو الأمية أسرع من أي عقد قبله. في 1991، كان معــدل الذين يعرفون القراءة والكتابة 52%. بحلول عام 1997 وصل إلى 62%. الزيادة في عــدد الذين يعرفون القراءة والكتابة كان كبيراً بشكل خاصــ بين الفتيــات اللاتي كان معدل من يعرفن القــراءة والكتابة بينهن في 1991 هو 39% فقط، أما في 1997 فوصل المعدل إلى 50%.

الإصــلاح الرئيسي الذي قامت به الهند في بداية التسعينيات كان يتعلق بالقطــاع الدولي، وليس غريبــاً أن هذا هو القطاع الذي كان أداء البلد فيه هــو الأفضــل. كان الاستثمار الخارجــي المباشر قد أصبــح شحيحاً بنهاية الثمانينات، ومع أن الاستثمار الخارجي المباشر في الهند لا يزال أقل بكثير منــه في الصين، فإن الزيادة كانت ملحوظة خلال هذا العقد. كما تدفقت العمــلات الأجنبية إلى أسواق البورصة لدينــا، ونتيجة لهذا كله فإن الهند تمتلك اليوم 34 مليار دولار مــن احتياطي العملات الأجنبية، وهي زيادة بمعدل أربعة أضعاف لم يكن أحد يتخيلها منذ بداية التسعينيات.

لكنني متفائل حول الـ100 سنة المقبلة ليس فقط بسبب استقراء توجهات القرن الماضي فقط، خصوصاً العقد الأخير. مؤسسات التقنية والدراسات العليا العديدة، والتي تعود بدايتها على الأقل إلى عهد نهرو وسببت بطالة وإحباطا في الستينيات والسبعينيات، بدأت فجأة، بفضل التطور التكنولوجي العالمي، تؤتي ثمارها.

الاكتشافات والاختراعات خلال النصف الثاني من هذا القرن (القرن العشرين) قادت ثورة في تقنية المعلومات التي نعيشها الآن. الطلب على موظفين ومختصين في الإيداع ومحاسبين وبيروقراطيين لمسك الدفاتر والحسابات بدأ يتهاوى (مع أن المرء قد لا يعرف هذا إذا دخل إلى فرع جامعة دلهي لبنك State Bank of India). الخوف المبدئي من ارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة اتضح أنه بلا مبرر؛ لأن انخفاض الطلب على مثل هذه المهن تمت موازنته، جزئياً، بارتفاع الطلب على خبراء التقنية، مبرمجي الكومبيوتر، المهندسين، والمحللين الماليين الذين لديهم معرفة باستخدام الكومبيوتر. تبين أن الهند كانت في موقع جيد جداً لتلبية هذا الطلب. لهذا، على الأقل في الجولة الأولى، فإن البشائر جيدة.

هناك توتر واحد نشأ بسبب هذا، وهو بين مجموعات الضغط المتخصصة في الدول الصناعية والعمالة الماهرة وغير الماهرة في العالم الثالث، خاصة في الهند والصين. من السهل على الشركات الآن أن تجتذب مبرمجين

واختصاصيــين آخرين بأجور أقل من العالم الثالث؛ والولايات المتحدة، على سبيل المثال، أجبرت على زيادة حصتها من المبرمجين الاختصاصيين من خارج البلد، نحــو نصفهم سيملؤه اختصاصيــون في الكومبيوتر من الهند. سبب هذا بروز توتر وضغط، بما في ذلك اللجوء إلى أسلوب ضغط مضلل (والذي ليس له علاقــة في الواقع بالعمالة المحترفة)، وذلك بمحاولة استخدام منظمة التجــارة العالمية لمنع الصادرات إلى أي بلد ينتهك مستويات الحد الأدنى من العمالة، وهذه المستويات تم تعريفها نموذجياً من قبل الدول المتقدمة[1]. ومن المفارقــات أن مبدأ حماية الإنتاج الوطني الذي كان موطن قوة المتطرفين في العالم الثالث، أصبح حكراً على المحافظين في الدول الصناعية.

هناك سبب آخر لتوقعي بــأن الهند ستبلي بلاءً حسناً؛ فالعلاقة اجتازت اختبار الزمــن بين مدخرات البلد ومعدل الاستثمــار، من ناحية، ومعدل النمو، من ناحية أخرى. ارتفع معدل ادخار الهند، ومع أن الزيادة لم تكن ثابتــة، إلا أنها كانت على الأقــل مطردة، منذ 1947. ارتفعت المدخرات بنسبــة أدنــى بقليل مــن 10% عنــد استقــلال الهند إلى نحــو 22% في

(1) حاولــت أن أبين في مقالتي – Child labor: cause، Consequence، and Cure with Remarks of International Labor Standards المنشــورة في دوريــة Journal of economic Literature، 1999، 37: 1083-1119، وفي المقالــة الأخــرى International Labor Standards and Child Labor المنشورة في Challenge، 1999، 42: 80-93، أنه مع أن هناك ظروفاً يمكن أن تنسق فيها الحكومة بنجاح سياساتها وتتدخل من أجل تحسين مستويات العمالــة، يجــب أن يتم تشكيل هذه الظروف بشكل مختلف عما يحدث حالياً. أحد أسبــاب ذلك أن هذا يحتاج إلى تدخل أكبر من الدول النامية نفسها.

عـام 1997. خلال هذه الوقـت، كانت السنوات بـين 1947–1965 و1980–1997 فـترات لم يتغـير فيها معـدل الادخـار إلا بنسبة ضئيلة. الارتفـاع الحاد حدث بين 1965 و1980، حيـث ارتفع معدل الادخار إلى 21% (Jalan 1991). ويمكـن القـول أن النمـو الأكثر سرعة الذين شهدته الهند منذ نحو 1980 هو ببعض المقاييس نتيجة لهذا.

يمكـن للمرء أن يجد أدلـة مشابهة من دول أخـرى. معدل الادخار في تايوان في الخمسينيات والستينيـات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشريـن كان علـى التـوالي 9. 7%، 19. 6%، 31. 9%، 33. 7%. معـدلات النمـو السنوية للسنـوات ذاتها تقريبـاً كانت علـى التوالي 4. 7%، 6. 4%، 8. 3%، و6. 5%[1]. التحـول في الفـترة الأخـيرة ربما يعكـس الحدود الطبيعية للنمو التي يواجههـا بلد متقدم، منذ الثمانينات، كانـت تايوان بين الدول ذات الدخل المرتفع في العالم. باستثناء هذه الفترة الأخيرة، لا يبدو أن النمو يزداد باطراد مع معدل الادخار.

مـن البيانات المجزأة التي تصدر، يبدو أن معدلات الادخار والاستثمار في الهنـد مـن المنتظر أن ترتفع مرة أخرى. ليس مـن غير المنطقي توقع أن تتجـاوز حاجز ال 30% خلال السنوات القليلة القادمة، مما سيضع الهند

(1) هـذه الأرقـام تم حسـابها من قبل Henry Wan وهي منشورة في مقالة Mukul Majumdar المشار إليها في الملاحظة رقم 3 أعلاه.

ضمن دول مجموعة شرق آسيا. بالطبع يمكن إضاعة الفرصة إذا فقدت الحكومة السيطرة على عجزها المالي. بالنسبة لهذا الأمر، لا نستطيع إلا أن نأمل خيرا.

زيادة على هذا، العلاقة بين الادخار والنمو هي علاقة ذات اتجاهين. تميل المدخرات للارتفاع خلال فترات الازدهار؛ وهكذا فإن الأداء في التسعينيات يمكن أن يعطي دفعا للمدخرات.

هناك تغير آخر حدث في الهند يبشر بالخير للاستثمار والنمو. على مدى فترة طويلة، كان أفضل استثمار في الهند هو في قطاع الإسكان والأراضي، وكان الأثرياء ينفقون بشكل غير متوازن على هذين الأمرين. تم إيجاد أصول جديدة بالتأكيد، لكن معظم الأموال كانت تنفق على شراء وإعادة شراء مجموعة الأراضي والبيوت ذاتها فيما ارتفعت الأسعار بشكل كبير. بصفته وزيراً للمالية، كان مانموهان سينج قد حاول أن يوجه الأموال بعيدا عن هذا إلى استثمار أكثر إنتاجية من خلال إعفاء الأخير من ضريبة الثروة. ولكن لم يحدث الكثير نتيجة لهذا. ولكن منذ نحو سنتين، ولأول مرة، بدأ سوق الإسكان يهبط. من الواضح الآن أن هذا السوق وصل إلى نوع من النضوج. لن تكون من الآن فصاعداً حركة موحدة من ارتفاع الأسعار، لكنها قد تصعد مراحل من الارتفاع والهبوط. هذا من شأنه أن يوجه المال إلى الأسواق المالية، وبهذا يتعزز الاستثمار، والأهم من

هذا أن الاستثمار سيكون في موجودات أكثر إنتاجية.

ما لم تفسد الحكومة سياستها المالية بشكل كامل، يجب أن يزداد الادخار أكثر ويمكن أن يصل معدل النمو في الهند إلى أكثر من 8% حتى قبل نهاية العقد المقبل.

كان الأمر سيكون جيداً لو أن الصورة كلها كانت وردية، لكنها ليست كذلك. المشكلة هي بالضبط تلك التي ناقشتها في الجزء السابق. الظلم الاجتماعي في بعض الأبعاد (ليس كلها) يبدو أنه يتزايد رغم هذا التحسن في الأداء الإجمالي. المنطقة الوحيدة التي يبدو أن فيها تدهور واضح هي في الظلم الاجتماعي الإقليمي. تبين مقالة نشرها مؤخراً م. جوفيندا راو، ر. ت. شاند، وك. ب. كاليراجان (EPW 27. 3. 99: 769–778) أنه، منذ منتصف الستينات، تباعدت معدلات دخل الفرد في الولايات الهندية. علاوة على ذلك، هذا التباعد كان أشد حدة في الفترة التي تلت الاتجاه نحو الليبرالية في التسعينيات. هذا الكلام تؤكده دراسات أخرى، مثل دراسة ر. ناجاراج، ا. فاروداكيس، وم. ا. فيجانزونس (1998)، التي تبين أن معامل الاختلاف لدخول الفرد الحقيقية بين الولايات المختلفة، في الفترة 1970–1994، ارتفع بشكل حاد. بالنسبة لما يحدث للتوزيع الشخصي للدخل، ليس لدينا بعد ما يكفي من المعلومات لنأخذ موقفاً محدداً. وما هو أهم من ذلك، نحتاج إلى معرفة ماذا يحدث للناس

الأكـثر فقراً في البلد. إن مدى رفاهية البلـد يجب مساواتها بمدى رفاهية أفقـر الخمس (واحد من خمسة) بدلاً مـن اختيار العشر أو أي كسر آخر، وذلـك بسبب القلق مـن توفر ومصداقيـة البيانات. في غيـاب مثل هذه البيانـات، وحيث إن عـدم المساواة في حد ذاتها غـير مرغوب فيها، فإن بيانـات المقارنة بين الولايـات هي مصدر لبعض القلـق. فوق هذا، مهما كان التوجه من حيث مستـوى معيشة أكثر المجموعات فقراً، فإن حقيقة أنه سيـئ جداً يمكن رؤيتها بالعـين المجردة. لا يحتاج المـرء إلى الاقتصاد القياسـي وتحليل البيانـات للوصول إلى تلك النتيجـة. وبما أن الهدف من النمـو هو هـدف واسطي لتمكين النـاس الأكثر فقراً مـن تحقيق مستوى معيشـة أفضل، فإن من الواضح أن الهند تحتـاج أن تفعل الكثير إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أفضل. لكنني سآتي إلى هذا فيما بعد.

مـن خلال النظر إلى المستقبل، فإن السـؤال الآخر الذي يبدو كبيراً يتعلق بعـدد السكان. النمو السـكاني المتزايد من شأنه أن يوجـد طبقة أوسع من الفقراء ويقـود أيضاً إلى تدهور في البيئة. التقديرات التي كان البنك الدولي قـد وضعها منذ فـترة (تقرير التنميـة العالمية 1993) هـي كالتالي: في عام 2000، يقـدر عـدد سكان بأنه سيصل إلى 1.017 مليون. في عام 2025، سيكون العدد 1.365 مليون. والحجم الافتراضي لعدد السكان الثابت هو 1.886 مليـون. التقديـرات الأحدث تبين انخفاضـاً أكثر حدة في معدل

النمو السكاني من التقديرات السابقة. مؤشرات التنمية العالمية 1998 للبنك الـدولي تقدر الآن أن معدل النمو في عدد سكان الهند بين 1996 و 2010 سيكـون 1. 3%، وهو أقل من معـدل 2% خلال الفترة 1980–1996. هـذا قد يسبـب تخفيضاً قليلاً للحجـم الافتراضي لعدد السـكان الثابت، لكن الحقيقة تبقى أنه رقم ضخم جداً، مع زيادة أو نقصان عشرة ملايين.

نظـراً إلى هذا الرقم المتوقع لعدد السكان والضغوط التي سيسببها ذلك، لسـت أتوقع فقط نمواً سريعـاً للدخل ولكن، في الوقت ذاته، آمل أن تصح هـذه التوقعات. بالنسبـة إلى العالم كله، السياسـة الصحيحة هي في إبطاء معـدلات النمو. ولكـن إذا لم يكن ذلـك سيتحقق، والاقـتراح الأساسي للقسم السابق يقول إنه لن يتحقق، إذا بالنسبة للهند، كلاعب صغير نسبياً في السوق العالمية، فإن السياسة الصحيحة هي في النمو السريع[1].

وصفة

كمـا قلت سابقـاً، التحول إلى دولة غنية ليس في حـد ذاته هدفاً جديراً بالاهتمـام؛ فهنـاك أشيـاء أفضل يمكـن استهدافهـا. حتى يكـون الغنى

---

(1) هنـاك بعض الأسئلـة الأخلاقية المثيرة للاهتمام حـول التفاعل الاستراتيجي بـين أهداف الدول المتخلفـة في التنمية، والتي لا تناقشهـا البحـوث التقليديـة بشكل كاف. ناقشت بعض هـذه الأسئلة في مقالتـي On the Goals of development المنشورة في G. Meier and J. E. Stiglitz (eds).

والازدهـار يستحـق العناء، يجـب أن يـؤدي إلى إيجاد فرصـ لتحسين ظـروف أكثر الناس فقراً وحرماناً في المجتمـع. السوق، إذا ترك دون أي تدخل، له عـدة نقاط قوة، لكن إعادة توزيع الـثروة بعدالة والتواصل مع الفقـراء ليست، مـع الأسف، من بين نقاط القوة تلـك؛ لذلك فإن تحويل الازدهـار الإجمالي للهند إلى ميزة يحتاج إلى سياسات مناسبة من الدولة. الكلمات الأخيرة في هذه المقالة مكرسة لمناقشة هذه السياسات المحتملة.

هنـاك عدد من الأمـور البدهية التي علـى الحكومـة أن تفعلها. العجز المـالي يجـب أن يبقـى تحـت السيطـرة وإلا فإنـه سيخفضـ المدخرات الوطنيـة والاستثمـار. الأمـر الطبيعي الـذي يجـب أن يصاحب هذا هو الحاجة لتقليصـ حجم البيروقراطية والدعم علـى مجموعة من المنتجات، مثـل الأسمـدة، والتي وضعت باسم الفقراء لكنهـا حوصرت بشكل غير مناسـب من قبـل الأغنياء. دون مثل هـذه التدخـلات التكميلية سيكون مـن الصعب حل المشكلة المالية على المدى البعيـد. على الدولة توفير بنية تحتية أفضل. أمور مثل نقص الطاقة أو نظام اتصالات متعثر وبأسعار أعلى مـن الطبيعي يمكن أن تسحـب البساط من تحت صناعـة تقنية المعلومات الوليـدة في الهند. يجب تحرير التجارة بشـكل أكبر. إذا تم استبدال بعض القيـود الحالية على الكميات المستوردة بتعريفات جمركية، سيساهم هذا بشكل هام في تحرير العملية ويساهم في نفس الوقت في إبقاء العجز المالي

منخفضا. تكاليف المعاملات في نظامنا القضائي يجب أن يتم تخفيضها ويجب أن يتم تحديث القوانين المتعلقة بالأسواق والاقتصاد. لدى تحسين نظامنا القضائي يجب الانتباه إلى أن السوق، حتى يعمل بشكل فعال، من الضروري أن يكون الناس قادرين على توقيع عدد من العقود وأن يكون لديهم ثقة معقولة بأن العقود سيتم الالتزام بها. النظام القضائي الهندي فيه الكثير من الشروط المعرفة مسبقا للعقود، كما يمكن للمرء أن يرى بسهولة في سياق قوانين التحكم بالإيجار أو قوانين العمل. ليس هناك حاجة كي أضيف إلى تلوث التوصيات من خلال تقديم تفاصيل أكثر حول هذه الأمور في هذه المقالة.

دعوني بدلاً من ذلك أنهي مقالتي ببعض الملاحظات حول نقاط يمكن أن أضيف إليها شيئاً جديداً. كتب الكثيرون عن قضية محو الأمية، لكن هناك الكثير من المفاهيم الخاطئة في هذا المجال. الحقيقة البسيطة التي لا يتم تقديرها دائماً هي أن مساوئ أن يكون المرء أمياً تعتمد عكسياً على مدى قدرة الآخرين في العالم على القراءة والكتابة. مع تزايد أعداد القادرين على القراءة والكتابة في العالم، يصبح الشخص الأمي نفسه في وضع أسوأ. يمكن فهم السبب بشكل أفضل من خلال القياس. لنأخذ على سبيل المثال صياد سمك يستخدم أساليب تقليدية في الصيد –باستخدام الصنارة مثلاً– ويبيع جزءاً من صيده يوميا وينفق النقود التي يكسبها من

أجل حاجاته الأخرى. لنفترض أن تقنية جديدة تصبح متوفرة؛ ويقوم بقية الصيادين في العالم بتطوير أساليبهم باستثناء هذا الصياد. للوهلة الأولى، قد يبدو أن حالة هذا الصياد لن تتغير فيما يتحسن وضع الصيادين الآخرين. لكن الأمر كذلك. في الوقت الذي يصبح فيه الآخرون أكثر كفاءة في صيد السمك باستخدام تقنيتهم الجديدة، سيزيد الإنتاج الإجمالي للسمك وينخفض سعر السمك. وهكذا حتى لو بقيت الكمية التي يمسكها الصياد التقليدي دون تغيير، سيجد أن قدرته على شراء احتياجاته الأخرى سوف تتناقص تدريجيا. وهكذا فإنه سوف يزداد فقراً في الحقيقة.

الأمر نفسه صحيح بالنسبة للأمية. في الوقت الذي يزداد فيه عدد القادرين على القراءة والكتابة في العالم، ويصبح بالإمكان الحصول على إنتاجية أفضل من الأشخاص المتعلمين الذين يستخدمون الكومبيوتر والآلات الإلكترونية، ستتقلص قدرة العمال الأميين على الحصول على ما يكفيهم لشراء حاجاتهم الأخرى مقابل عملهم.

هذا ببساطة يبرز أهمية الحقيقة بأن برامج محو الأمية أكثر أهمية اليوم مما كانت عليه سابقا. لذلك يجب العمل بجد على برامج محو الأمية في الهند. يجب أن يكون الهدف هو أن لا يكون هناك شخص أمي تحت عمر العشرين بحلول عام 2010. وبعد تحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون هناك هدف ببلوغ نسبة تعليم 100% للأشخاص الذين هم دون

سن 25 بحلول تاريخ مستقبلي آخر، وهكذا إلى أن يتم القضاء على الأمية بشكل كامل.

أنا أستخدم مصطلح (literacy) (القدرة على القراءة والكتابة) بشكل أوسع من المعتاد لأن مجرد القدرة على القراءة والكتابة لا تحقق إلا القليل من الفوائد. لقد كنت مؤخرا أحلل مجموعة بيانات عن بنجلاديش تغطي 7،420 أسرة. ما يبدو بقوة من هذه البيانات هو أن فوائد التعليم مهمة بعد خمس سنوات في تلقي العلم. في الحقيقة فإن الحصول على 5–8 سنوات من التعليم يقدم فوائد كبيرة عن كل سنة منها. لذلك يجب أن يكون الهدف ليس فقط تعليم الناس القراءة والكتابة، ولكن توفير خمس سنوات على الأقل من التعليم لهم: وربما سيتوجب تمديد هذه إلى ست، سبع سنوات أو أكثر مع مرور الوقت وازدياد الحاجة للمعرفة.

المبادرة الرئيسية الأخرى الضرورية هي أن تلعب الحكومة دوراً مباشراً في إعادة توزيع الدخل على الفقراء. سيجب القيام بهذا باستخدام طرق أكثر خيالاً وإبداعاً مما كان يتم في الماضي. كما تظهر تجارب الهند نفسها، من السهل قتل الحوافز وتغذية البيروقراطية تحت اسم مساعدة الفقراء. وغالبا لا يتلقى الفقراء أي مساعدة في النهاية. دراسة م. جوفيندا راو وآخرين، التي ذكرتها سابقاً، تبين أن أحد العوامل التي تقف وراء التفاوت المتزايد بين الولايات الهندية هو نظام التحويلات من حكومة الوحدة

إلى الولايـات، والتي يتضح من التدقيق أنهـا ارتدادية بشكل كبير، حيث تحصـل الولايات الأكثر ثراء على نسبة غـير متكافئة من هذه التحويلات. إن علـى الحكومة أن تفكر في أساليب لإعطاء الشخص العادي حصة من المستقبل. عليها أن تتدخل في نشاط استعمار المستقبل وتوزع هذا النشاط الاستعماري على عدد أكبر من السكان. إذا كان صحيحاً أن حصة العمال سوف تتناقص خلال القرن القادم، كما تم افتراضه في القسم الثاني أعلاه، يجـب إعطاء العمال حصة من الأرباح لضمان أنهم يشاركون في ازدهار البلـد. يجب أن يكون هذا نشاطاً مباشـراً، مثل أن تقوم الحكومة بامتلاك أسهـم وحصص مخصصـة للتحويـلات إلى الخمس (واحد مـن خمسة) الأدنـى من السكان، بصورة تشبه إلى حد ما طريقة إدارة صناديق التقاعد في الـدول المتقدمـة للأشخاص المسنين. هذا لن يكـون عملاً سهلاً، كما نعـرف من الجدل الذي يحيط صناديق التقاعـد، لكن إعادة التوزيع شيء يجـب أن نحاول أن نفعله إذا لم نكن نريد النمـو الأسرع للقرن القادم أن يوسـع الفجوات بين المجتمع الهندي، وأن يعطـل في النهاية العملية التي أوجدت الفرصة لتحقيق ازدهار أكبر للجميع.

المراجع

Basu, Kaushik. 1999. ‹Child Labor: Cause, Consequence and Cure with Remarks on International Labor Standards,› Journal of Economic Literature, 37: 1083-1119.

Basu, Kaushik. 1999. ‹International Labor Standards and Child Labor,› Challenge, 42: 80-93.

Basu, Kaushik. 2000. ‹On the Goals of Development,› in G. Meier and J. E. Stiglitz (eds.), Frontiers of Development Economics, Clarendon Press, forthcoming.

Bimal, Jalan›s. 1991. India›s Economic Crisis: The Way Ahead, Delhi: Oxford University Press.

Blanchard, Oliver. 1997. ‹The Medium Run,› Brookings Papers on Economic Activity, No. 2: 89-158.

Majumdar, Mukul. 1997. The East Asian Miracle and India,› The Satyendra Nath Memorial Lecture, The Asiatic Society, Calcutta.

Nagaraj, R. , A. Varoudakis and M. A. Veganzones. 1998. ‹Long-run Growth Trends and Convergence Across Indian States,› OECD

Development Centre, Technical Paper No. 131.

Rangarajan, L. N. , 1987. Tr. Arthashastra, New Delhi: Penguin Books India.

Rao, Govinda, R. T. Shand and K. P. Kalirajan. 1999. ‹Convergence of Incomes Across Indian States: A Divergent View,› Economic and Political Weekly, 34(13), 27. 3: 769-778.

Williamson, Jeffery. 1997. ‹Globalization and Inequality, Past and Present,› World Bank Research Observer, 12: 117-135.

World Bank. 1993. World Development Report 1993, Oxford University Press, Oxford, UK.

World Bank. 1999. World Development Report 1998-99, Oxford University Press, Oxford, UK.

الفصل الثالث عشر

جعل الهند لاعباً مهماً في تقنية المعلومات في هذه الألفية


@Ahmedyassin90

إن آر نارايانا مرثي

كيف يمكننا تحقيق هذا الطموح؟

يتتبع هذا المقال تاريخ تقنيات الحساب والمعلومات (IT) في الهند على امتـداد السنوات العشرين الأخيرة، وهو يشـير إلى أهمية خلق بنية سياسة مناسبـة ومن ثم جعل الصناعة تتطور بحرية، كمـا تتم مناقشة نمو صناعة المعلوماتيـة الوطنيـة وصناعة تصدير البرمجيـات في العقـود الماضية أيضاً بشـكل خطة عمل لجعـل الهند لاعباً أساسياً في سـوق البرمجيات العالمي، ويبحـث هذا المقـال في كيفية تأثـير الإنترنت والتجـارة الالكترونية على الأفراد والشركات في الهند في هذه الألفية.

مقدمة

الحاسوب جهاز جبار يمكنه تخزين كم كبير من المعلومات والوصول إليها والقيام بالحسابات بسرعة هائلة، والتطورات في صناعة الحاسوب عبر السنوات العشرين الأخيرة زادت من إمكانيات هذه الآلات بعامل عشرات الآلاف بينما تضاءلت التكلفة بنفس السوية، وهذه التحسينات بالإضافة إلى اختراعات مثل الأقراص المدمجة (CD) و(DVD) والصور والأصوات الرقمية والواجهات المرئية للمستخدم نقلت الحواسيب من التطبيقات التقليدية للشركات والتعليم إلى مجالات أخرى مثل وسائل الإعلام والتسلية والتحكم بالعمليات والتطبيقات والتخطيط وأتمتة المنازل، والتطورات في نقل البيانات مثل توفر عرض الحزمة الكبير وظهور الإنترنت قدم إطار في أي وقت وأي مكان وشكل نهاية المسافات على امتداد الكوكب.

ولعبت المعلوماتية دوراً كبيراً في تقدم الأمم الصناعية طوال السنوات الثلاثين الأخيرة، ومساهمة قطاع المعلوماتية في المنتجات الخام الوطنية للإقتصادات المتطورة كان يتزايد يشكل ثابت، وقد كانت هناك محاولات لإدراك أن المعلوماتية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تقوية معدلات النمو في العالم النامي أيضاً، وعلى الأخص فإن البلدان الكبيرة مثل الهند والصين لديها الكثير من الفائدة لتحققها من قطاع المعلوماتية ومع ذلك

فـإن الاستثمار في المعلوماتيـة كان يشوش دائماً مـن خلال الجدل حول احتمال خســارة فرص عمل من خلال تقـديم المعلوماتية، ولكن الحقائق تثبت العكسـ فالمعلوماتية خلقت أصنافاً جديدة من فرص العمل وأغنت الأعمـال التقليديـة في البلدان المتطـورة والإنترنت تقضـي على الفروق في الزمـن والمسافـة ويخلق ظـروف مناسبة لتطوير البرمجيـات فيما وراء البحـار من هند يمكن تنميـة عائدات تصدير البرمجيات مـن القيمة الحالية 7 .2 بليون دولار أمريكي إلى 50 بليون دولار أمريكي طوال السنوات العشـر القادمة، ونشاط الإنترنت والتجارة الالكترونية سيلعب دوراً كبيراً في إدمـاج الهند ضمن اقتصاد العالم، وبفضل إطـار أي وقت وأي مكان للإنترنت وإمكانيات المعالجة لشبـكات الحواسيب فإن بلدانا مثل أمريكا وكنـدا وأوروبا يمكنها أن تصبح من اللاعبين الأساسيين في الخدمات التي تدعمها المعلوماتية مثل إدارة مركز اتصالات هاتفية والوصفات الطبية.

هدفي هنا هو توثيق تاريخ المعلوماتية في الهند ومناقشة فيما إذا كان من الممكن للهند أن تصبح لاعباً مهماً في الصناعة العالمية للمعلوماتية.

المعلوماتية في الهند ـ الماضي

إن تطـور الهند في استخدام الحواسيب وتطبيقات المعلوماتية كان مقيداً وهنـاك عدة أسباب لذلك، فمهمة الموازنة بين امتصاص أحدث التقنيات

مع الرغبــة بالاكتفاء الذاتي ليست مهمة سهلــة في أفضل الحالات ولدى أذكــى الناس، ولكن عندمــا تضيف سوء فهم مفاهيــم الوطنية والتقنيات المناسبــة إلى هــذه الأهــداف فــإن خلق منــاخ مناسب من الــرأي الداعم لاستخــدام تقنيات جديدة لتحسين الإنتاجية لا بــد أن يصبح مهمة تسير عكس التيــار، فالشعارات المضادة للحاسوب لقــادة الاتحاد الذين نشروا الخــوف من فقدان الوظائف لدى الموظفين في قطاع المصارف وقطاعات الخدمــات الأخــرى خلقت شعــورا معاديا وأخرت تطــور المعلوماتية في المنظمات الهندية، وبالإضافة لذلك فــإن معظم القرارات حول التقنيات العالية اتخذها أكاديميــون أو أشخاص ذوو ميول عقلية أكاديمية، ولسبب ما فــإن هؤلاء الأشخاص الراقــين لم يولوا اهتماماً كبــيراً لمجال العمل ولم يعتقدوا أن الشركات التجارية كانت تستحق حواسيب متطورة، وعموما فــإن قطــاع الشركات هو الــذي يستخــدم أي تقنية علــى مستوى واسع ويجعل السوق جذابــاً للمصنعين المتقدمين، فغياب مثــل هؤلاء المشترين علــى نطاق واسع يعني غياب المنتجــات المعاصرة، إن الرسوم والتعريفات المرتفعة وانخفاض المبيعات جعل هــذه الأنظمة للحواسيب مكلفة للغاية وليســت في متنــاول معظم الشــركات، وأخــيرا إن التأكيد علــى مركزية التخطيــط ركــز صناعة القرار في أيــدي قلة لم تقــدر دور التقنية في زيادة إنتاجية قطاع الشركات.

1959 ـ 1977: سنوات الألم

أول حاسوب في الهند –وكان جهاز IBM 1620– تم تثبيته في مركز الإحصـاءات الهندي في كالكوتـا، وفي الواقع فإن أوائل الحواسيب كلها ثبتـت في مؤسسات تعليمية – معهـد المعلوماتية (في كانبور) وTIFR و NPL. في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين قدمت IBM نسخاً باكرة من آلات الجدولة وهي IBM 407 و IBM 1401 بينمـا قدمت شركة ICT آلـة ICL 1901 وماركتها من آلات الجدولة، ومعظم استخدام الشركات للمعلوماتية كان يتألف من تطبيقات بدائية في قوائم الرواتب والجرود وحسابات الموجودات الثابتة، وطوال هذه الفترة كان الغـرب ومعه بعض الدول الناميـة يحصل على آلات أكثر تطورا مثل IBM 360 وسلسلة 370، هذه الآلات لم تكن تجمّع في الهند، والقليل فقط من الآلات كان يستورد ويثبت في مؤسسات أكاديمية وبحثية معينة، ولم تكـن الحكومة تسمح بتقـديم آلات عصرية من إنتاج IBM ومصنعين آخرين لكي تحمي شركة الهند المحدودة للالكترونيات وهي شركة مصنعة للحواسيب أسستها حكومة الهنـد، وكانت هذه الشركة ECIL ناجحة تمامـا في صناعـة عتـاد لحواسيـب الكومبيوتـر الصغـيرة (TDC 12 و TDC 16 و TDC 312 و TDC 316) ولكنهـا لم تنجـح في تطوير برمجيـات عالية الجـودة لآلاتها، ومن المعروف أن قـوة الحاسوب تحددها

قوة البرمجيات المتوفرة عليه وآلات TDC لم تدم طويلا بقدر ما كان يبدوا من البداية الجيــدة التي بدأتها، بين عامي 1959 و1977 قيدت الحكومة إمكانيــة الحصول على التقنية المستوردة التي تجاوزها الزمن أو تقنية وطنية لم تثبت جدارتها، وفي النهاية فإن المستخدم هو من دفع ثمنا غاليا.

1977 ـ 1989: سنوات التقدم البطيء المبني على الأيديولوجيا

طلبت حكومة جاناتا من IBM مغادرة الهند لأنها لم ترض أن تغير من سياستهــا في امتلاك 100% مــن ملكية فروعها، ورب ضارة نافعة حيث أن الفترة بــين 1977 و1989 شهدت قدوم حواسيــب ميني-كومبيوتر وميكرو-كومبيوتر أصغر وأحدث ولكنها أرخص ثمناً وكان بينها آلات شائعــة من هيوليت باكارد وديجيتال وداتا جنرال وبرايم وأبولو، وإحدى الميزات الجيدة لهذه الفترة هي استخدام النظام UNIX الصاعد آنذاك من بعض هــؤلاء المزودين، واليوم يونيكس يعد من بين أكثر البرامج شعبية في العــالم والمستخدم الهندي لديه ميــزة استخدام UNIX لفترة أطول بكثير من معظم معاصريه في أي مكان آخر.

ومرة ثانية فإن اليد الخفية لسياسة الحماية -التي بدت من خلال الحصول على موافقة من مديرية الإلكترونيات- ظلت تلعب دوراً في تقييد إمكانية حصول قطاع الشركات والقطــاع الأكاديمي على أحدث التقنيات، وفي

أي مـكان آخر في العالم كان من المستحيـل أن تفتقد الكثير من الشركات القدرة على التقرير حول ماهية الحواسيب التي تريد امتلاكها، فالقرارات فيمـا إن كانت شركة ما يجب أن تمتلك حاسوباً أم لا وحول تشكيل ذلك الحاسوب الذي ستمتلكه لم يكن يصنعها مديرو تلك الشركة بل أناس ليس لديهـم الفهم العميق للطريقة استخـدام ذلك الحاسوب في تحسين إنتاجية الشركـة، وكان الأمر يتطلب 10 - 15 زيـارة إلى دلهي ونحو 12 شهراً لتحقيق فرصـة كافية للحصول على موافقة لشـراء حاسوب، وإضافة إلى ذلـك فإن استيراد قطـع الغيار كان يتطلـب عملية مؤلمـة وملتوية، وعلى الرغم من تلك القيود فقد شهدت البلاد تثبيت أنظمة حواسيب حديثة في العديد من الشركات البارزة.

وإذا لم يكن ما ذكرناه كافياً للقضاء على الدافع للحصول على حاسوب فإن الإجراءات المالية قد استخدمـت للحد من استيراد الحواسيب للبلاد، فقد تم وضع رسوم قدرها 100 - 150 % على كافة عمليات الاستيراد، وإحـدى السياسـات الأخرى التي عرقلـت استخـدام المعلوماتية كانت برنامج التصنيع على مراحل (PMP) التي اتبعتها لجنة الإلكترونيات التي فرضت متطلبات توطين زمني لمصنعي معدات الحاسوب، فحيث أن هذه السياسة كانت مقبولة بالنسبة للصناعات التقليدية ذات التقنيات المنخفضة التـي تمتلك الهند فرصة للنجاح فيهـا، إلا أنها كانت محكومة بالفشل منذ

بدايتهـا بالنسبة للصناعات التي تستخدم تقنيات عالية، فأنظمة الحاسوب لهـا نسبـة عالية مـن المكونات التـي لم يكن ممكنـا صناعتها محليـا نتيجة للاستثمـارات العالية المطلوبة أو نتيجة للافتقار إلى قاعدة هندسة دقيقة في البلاد، وللأسف لم تتخذ أية إجراءات للتخلص من هذين العائقين.

وكانـت نتيجة ذلك هي حرمـان قطاع الشركات والقطـاع الأكاديمي والمؤسسـات البحثية من القـوة الحسابية التي تحتاجهـا، وضاعت فرصة كبـيرة لتقوية نوعية وإنتاجيـة المنظمات الهنديـة، وفي الواقع من الممكن القول إن الافتقار لإمكانية الحصول على معدات المعلوماتية يعد أحد أكبر الأسبـاب لخسارة الهنـد فرصة عظيمة لكي تكون علـى قدم المساواة مع اقتصاد الصين ودول جنوب آسيا.

مع ذلك كانت هناك عدة تحديدات في هذه الفترة، فهذه الفترة شهدت تنفيذ بعضـ المشاريع المهمة في البلاد، وهناك إنجازات بإمكاننا جميعا أن نفتخر بها فقد قام مشروع المعلوماتية الوطني (NIC) بتصميم وتنفيذ نظام تخطيط على مستوى المنطقة بالاعتماد على شبكة تدعى (NICNET)، كما تمـت أتمتة عمل العديد من الوزارات في دلهي، وباشرت شركة صيانة الحاسـوب (CMC) وهـي منظمة حكومية هنديـة بأتمتة نظام الحجز في نظام سكك الحديد الهندية، وفي الواقع لقد قدمت شركة CMC خدمات خاصـة للأمة من خلال قيامهـا بالعديد من المشاريـع المهمة وطنياً وذات

منافع بالغـة للشخص العادي، وقامت شركتي أيـر إنديا والخطوط الجوية الهندية بتثبت نظام الحجـز الخاص بهما وانضمتا لشبكة حجز الرحلات الجويـة العالمية، وقامت محطة روركيلا للفولاذ بتطبيق نظام قائم على تقنية الوقـت الحقيقي real–time للتحكم بعمليـة صناعة الفولاذ، وقام كل مـن IISc ومعهد المعلوماتية (في كانبور) والعديـد من مؤسسات التعليم والبحث الأخرى بتثبيت أحدث أنظمة الحاسوب.

كمـا شهـدت هذه الفـترة ظهـور شركتـي ويـبرو Wipro وHCL كشـركات رائدة في صناعة العتاد، ونموذجهم كان تجميع معالجات تعتمد علـى شرائح إنتـل وموتورولا، واستـوردوا برمجيات ومعظـم التطبيقات وبرمجيـات الإنتاج المكتبي كانت من شركات برمجيات مثل تاتا للخدمات الاستشارية (TCS) وإنفوسيس وتاتـا يونيسيس، وطورت شركات مثل ماستـك العديد من حـزم التطبيقات البرمجيـة الموجهة خصيصـاً للسوق المحلي.

وشهـد قطاع التعليم علـى الحاسوب تطورات هائلة أثنـاء هذه الفترة، فمعاهد المعلوماتية وكليات الهندسة الإقليمية والعديد من كليات الهندسة المحليـة قدمت اختصاصـات في علوم الحاسوب وتقانـة المعلومات على مستوى شهـادات خريج جامعي، والتعليم باستخـدام تقنيات الحاسوب علـى مستويـات الماجستـير والدكتوراه ظهـر في معاهـد المعلوماتية منذ

السبعينيــات، ويجــب أن نذكــر أن البروفيســور في راجارامــان وهــو بروفيسور متقاعد في مركز جواهر لال نهرو للبحوث العلمية المتطورة في بانغالور يمكن أن يدعى بأبي تعليم الحاسوب في الهند، فهو من قام بتقديم برامج الماجستير والدكتوراه في معهد المعلوماتية في كانبور، كما أنه وضع مفهوم البرنامج الشائع للماجستير في تطبيقات الحاسوب (MCA) الذي تم تقديمــه في هذه المرحلة، كما تم في هذه المرحلــة تأسيس المعهد الوطني لتقنية المعلومات (NIIT) وأبتيك وهما شركتان رائدتان في هذا المجال.

كمــا كانت هذه هي الفــترة التي بدأت فيها الهنــد رحلتها لتصبح مزود برمجيات بــارزاً في السوق العالمية، وهذه السوق تحتوي ثلاثة فرص: تنمية تطبيقات مخصصة جديدة، وإعادة هندسة التطبيقات الحالية من تقنية قديمة إلى تقنيــة معاصــرة أو مستوى وظيفي إلى مستوى وظيفــي آخر، والصيانة والعمــل علــى إصلاح الأخطاء البرمجيــة وتطوير أنظمــة البرمجيات بشكل عضوي للحفاظ على مجاراتها مع الممارسات المتغيرة للعمل، واليوم السوق العالمية لخدمات المعلوماتية تقدر بنحو 220 بليون دولار أمريكي وهو ينمو بمعدل 14% كل عام، والهند لديها العديد من الميزات التنافسية التي تمكنها من الدخول في هذه السوق الضخمة: فهي ثاني أكبر تجمع للمواهب التقنية في العــالم بعد الولايات المتحدة وبنية الأجور في الهند جذابة إمكانية تقديم يوم عمل مدته 24 ساعة من أجل الزبائن من خلال استغلال فرق التوقيت

الذي يراوح بين 9 و12 ساعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كانـت شركة TCS أول شركـة هندية لتقديم الخدمـات البرمجية تستغل الفرص الهائلة في سوق التصدير، وفي ثمانينيات القرن العشرين انضمت إليهـا في هذا المجال العديد من الشركات مثـل هنديترون وباتني كمبيوتر سيستمز وداتاماتيكس وإنفوسيس وويبرو وتاتا بوروز المحدودة، والخطوة أوليـة في مجال تصديـر البرمجيات كانـت مانتوش سونـدي كوميتي التي سمحـت باستيراد عتاد الحاسوب مقابل الالتـزام بتصدير البرمجيات، وبما أن إجـراءات استيراد قطاع الشركات للحواسيـب كانت ملتوية جدا فإن هذه الفرصة كانت صفقة مكسب مقابل مكسب لكل من عالم الشركات وشـركات تصدير البرمجيات، فقد أتيح للشركات عن طريق الاستئجار من شركات تصديـر البرمجيات أن تستورد حواسيـب، وأصبح لدى شركات تصديـر البرمجيات تدفق ثابتا للسيولة مـن الإيجار واستخدام جزئي لتلك الآلات المستوردة لتطوير برمجيات للتصدير للزبائن، ومثل كل خطة حسنة النيـة تقدمها حكومة الهند فقد أسـيء استخدام هذه الخطة من قبل معظم رجال الأعمال، فالقليـل جدا من رجال الأعمال استخدموا هذه الآلات من أجل تصديـر البرمجيات ولبوا التزاماتهـم، ومعظمهم استخدموا هذه الخطة كمجرد فرصة للحصول على أموال سهلة وسريعة.

شهدت هذه الفترة تركيز شركات تصدير البرمجيات الهندية بشكل أساسي

علــى الخدمات الميدانيــة أو تطوير البرمجيــات في مواقع الزبائــن، وعموماً في هــذه الأوضاع كانت شــركات البرمجيات ترســل المستشارين (مبرمجين ومحللــين) إلى موقع الزبــون وكان الزبون هو المسؤول عــن إنتاجية وجودة عمــل هؤلاء المستشارين، كما كانت مسؤولية إدارة المشروع أيضاً تقع على عاتــق الزبون، وبما أن الدور الأساسي لشركــة البرمجيات الهندية كان بقديم المستشارين فــإن هذا النشاط كان يسمى التســوق للأشخاص وهناك عدة أسباب لتبرير الخدمات الميدانية، أولا الزبائن في الخارج لم يكن لديهم أدراك كاملا لكفاءة محترفي البرمجيات الهنود وأرادوا أن يروهم يعملون في مواقعهم قبل التكليف بمشاريع برمجية كبيرة للتنفيذ في الهند. وثانياً فإن البنية التحتية التي يحتاج إليها تشغيل مراكز تطوير البرمجيات في ما وراء البحار في الهند لم تكــن متوفرة، وثالثا فــإن الآليات المالية –كالديــن والأدوات المساهمة– المطلوبــة لجمــع الأموال لخلق بنية تحتيــة تقنية كبيرة وعلــى مستوى العالم لم تكن موجودة، وأخيراً فإن الخدمات الميدانية كخطوة أولى في سلسلة القيمة لشــركات الخدمات البرمجية كانت مقبولة تماما طالما أن مزود الخدمات كان لديه إستراتيجية واضحة وإطار زمني للانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة.

إن سياســة تصديــر البرمجيات بطريقــة الاستيراد مقابــل البرمجيات لعام 1986 خلقــت وضعاً مكسباً للطرفين: شركات البرمجيات والمستخدمين النهائيين، وهذه السياسة وفرت للمستخدمين النهائيين برمجيات مستوردة

علـى مستوى العـالم والتي كانت حتى ذلك الوقت مـادة محظورة عملياً، حققت شركات تصدير البرمجيات أرباحاً محترمة من بيع هذه المواد المقيدة، وهكـذا كسبـت البلاد فرصـة الحصول علـى برامج إنتاجيـة مكتبية من شركات مثل ميكروسوفت وبورتاند ولوتس.

1989 ـ 1991: البيروقراطيون النشطون يدخلون الميدان

إن الفضل في المرحلة الأولية في تسارع نمو تطبيقات المعلوماتية الوطنية ونشاطـات تصدير البرمجيات تعـود أولاً إلى البيروقراطيـين الاستثنائيين: الدكتور شيشاغيري والسيد إن فيتال، فالدكتور شيشاغيري صمم سياسة الحواسيـب لعام 1984 والتي جعلت استيراد الحواسيب أسهل بكثير لكل مـن المستخدمين النهائيـين ومصدري البرمجيات، لقـد كان أيضاً مهندس العديد من مشاريع المعلوماتية الوطنية، أما السيد إن فيتال فقد كان موظفاً في IAS من دفعة الستينيات وقد قام بمساهمة مؤثرة في صناعة المعلوماتية كأمـين لمديرية الإلكترونيات (DoE) وقد قـام بالعديد من الإصلاحات لتسريـع صناعة القـرار في مديريـة الإلكترونيات، وقـد أدرك في مرحلة مبكرة من خدمته أن منشأة لتوصيل البيانات عبر الأقمار الصناعية بشكل رخيـص وأن الوصـول إلى تقنيـات على مستـوى العـالم وأن التعريفات المنخفضـة أو المعدومـة وأن الزيـادة في تجمـع المواهب الفنيـة وأن خلق

أسهـم لماركة في الخارج كل ذلك كان ضروريا إذا أرادت شركات تصدير البرمجيـات الهندية أن تحقق نسب نمو مرتفعة باستخدام نموذج التنمية وراء البحار، وقد أسس مناطق تقنية المعلومات في الهند (STPI) وهي جمعية تهدف لتقديم منشأة نقل البيانات عـبر الإنترنت بأسعار منافسة، ومناطق تقنيـة المعلومات هـذه أصبحت مركز حضانة جيـدة لشركات البرمجيات الناهضـة، في عـام 1991 عندمـا وضع فيتال هـدف 400 مليون دولار أمريكـي (ليتم تحقيقه على مدى سنتـين) في المؤتمر السنوي للهيئة الوطنية لشركات خدمـات البرمجيات (NASSCOM) (وهي الصوت الحقيقي لصناعة البرمجيات في الهند) كان هناك الكثير من الانتقادات حول أن هذا الهـدف غير قابل للتحقيق، وبدافع من ديناميكيته في خلق ظروف مناسبة لأسواق العوامل لتصدير البرمجيـات نهض قادة الصناعة كرجل واحد إلى مستوى الموقف وتجاوزوا كل الأهداف لعدة سنوات إلى الآن.

شهـدت صناعـة العتاد تقليـلاً تدريجياً مـن الرسوم وإجـراءات أسهل للاستيراد، وهكذا فإن بعض شركات العتاد بدأت ببيع المنتجات المستوردة بالإضافـة لآلاتها المحلية، ولكن البرمجيات لهـذه الآلات كانت مستوردة علـى الأغلب، ديجيتـال إكويبمنـت كوربوراشن (حالياً جـزء من شركة كومباك COMPAQ) وهي المصنع الشهير لحواسيب الميني-كومبيوتر أنشأت مؤسسة مشتركة مع مجموعة هنديترون في نحو هذا الوقت لصناعة

حواسيب فاكس vax المشهورة في الهند، وأقامت شركات العتاد الكبيرة مثل HP وسن أند سيليكون غرافيكس مكاتب دعم وتسويق لها في الهند.

وكانت هذه هي الفترة التي قامت فيها تكساس إنسترومنتس (TI) بإنشاء أول مركز لتطوير البرمجيات لها في بانغالور، أحدثت شركة تكساس إنسترومنتس ثورة للاتصالات في الهند عندما تسلموا أول منشأة في الهند لنقل البيانات عبر الأقمار الصناعية للتوصيل بين بانغالور والشبكة العالمية للبريد الإلكتروني والوصول للحواسيب عن بعد والخطوط الساخنة للمكالمات الصوتية – وهي تستحق الفضل بسبب إصرارها على تركيب المنشأة ضد كل الاحتمالات، إن منشأة لنقل البيانات عبر الأقمار الصناعية ستعد سريعا فيما بعد كشرط أساسي لأي مصدر برمجيات ناجح.

إن تاريخ بانغالور بوصفها هضبة السيليكون بدأ عندما نقلت شركة إنفوسيس مقر شركتها من بيون إلى هناك في عام 1982، وسرعان ما بدأت شركات ويبروا وTI وفيدفون بعملهم في البرمجيات من هناك.

1991 ـ 1998: الكتور مونموهان سينغ يعلن بدء الإصلاحات وصناعة البرمجيات تقلع

الحظ يعطي الأفضلية للعقل المستعد كما يقول العالم الفرنسي الشهير لويس باستور، وقد منح رئيس الوزراء بي في ناراسيمها راو ووزير المالية

الكتـور مانموهـان سينغ الفرصة للنجـاح للعقول المستعـدة لقادة صناعة تصدير البرمجيات في الهند، ومنذ ذلك الحين ووزراء المالية ووزراء التجارة المتعاقبون يقوون عملية الإصلاح.

إن عملية الإصلاح التي بدأت في تموز 1991 ساعدت صناعة البرمجيات الهندية بالطرق التالية:

توفر التمويل عن طريق الأسهم

إحـدى المشكلات الكبرى التـي واجهتها دور البرمجيـات الكبرى في هنـد كانت الافتقار لوسائل تمويل سريعة وجذابة، فالمصارف لم يكن لديها أعـراف لرأسمال العمـل والقروض المرحلية لشـركات البرمجة بما أن هذه الشـركات كان لديهـا القليل فقط لتخسره من حيـث الموجودات المادية، وهكـذا فـإن الدين لم يكن خيـارا قابـلا للتطبيق لتمويـل معظم شركات البرمجيـات، والأسهم لم تكن خياراً أكثر جاذبية ما دمت إجراءات العرض الأولي للعامـة (IPO) لم تسمـح إلا بفـرق قيمة بسيط جـداً، وكان فرق القيمـة يحدد من مدير شؤون رأس المـال (CCI) وهو موظف حكومي هنـدي لم يكـن عادة على تواصل مع أسواق رأس المال ولم يكن يستخدم نسبـة أسعر تعتمـد على المعرفة حول السوق، قرر وزيـر المالية أن السوق هـو أفضل حكم للأسعـار وألغى منصب مدير شـؤون رأس المال وسمح للشركات بتقريـر أسعار IPO بالتشاور مع مصـارف استثمارها، وهذه

الحركـة جعلت مـن المساهمة خيـاراً ممكنـاً للتمويل وسمحـت لرجال الأعمـال المتخوفين من الديـون بالدخول في سوق البرمجيـات من أوسع أبوابه.

اتخاذ القرارات بشكل أسرع

كان تقليل الرسوم على معظم البضائع المطلوبة لتصدير البرمجيات والمزيد من توزيـع السلطة علـى مكاتب المناطـق والولايات والتوجيـه الأفضل للصناعـة بـين البيروقراطيـين من بـين المبـادرات التي شجعـت شركات البرمجيات على اتخاذ قرارات إستراتيجية جريئة في مجالسها.

تنظيم صرف العملة الأجنبية

خفـف بنك الاحتياطي الهندي من القيـود على استئجار خبراء أجانب في التسويـق والجـودة والإنتـاج، وعلـى تأسيـس مكاتـب مبيعات في الخارج، وعلى السفر للخارج، وقد كان الحصول على الإذن من المصرف الاحتياطي الهندي هو العقبة الأكبر في فترة ما قبل التحول الليبرالي.

تسهيل دخول الشركات متعددة القوميات

إن قـرار الحكومة بالسمـاح لملكية 100% من الشـركات الفرعية من قبـل شركاتها الأم المتعددة القوميات جلـب العديد من الشركات المتعددة القوميـات المعروفـة مثـل IBM وأوراكل وSAP وميكروسوفت وسن إلى الهنـد، هـذه الشركات تنافست مـع الشركات الهنديـة ليس فقط في

بيع عتادها ومنتجاتها البرمجية ولكن أيضاً في جذب موظفين محتملين، وقد شعر مصدرو البرمجيات الهنود بحدة في التنافس على الموظفين؛ مما دفعهم لتبني طرق لجذب وإبقاء الموظفين ذوي المستوى العالي، هذه الشركات طورت من بنيتها التحتية المادية والتقنية وراجعت بنية الأجور لديها وخلقت خيارات خطط للموظفين وقوت البنية التحتية الترفيهية من اجلهم.

تقليل وترشيد الضرائب والرسوم والتعريفات

تجارياً مع التوجهات الدولية قام الدكتور مانموهان سينغ بتقليل الرسوم والتعريفات على طول البلاد وترشيد بنية الرسوم المستوجبة على المكونات وجزئيات التجميع والمنتجات، وفي الواقع فإن الرسوم على البرمجيات انخفضت إلى الصفر، هذه التسهيلات بالإضافة إلى سياسة انعدام ضريبة الدخل على أرباح التصدير أثبتت كونها مفيدة لمصدري البرمجيات الصاعدين، وتم تبسيط إجراءات الاستيراد وتم إدخال معظم البضائع ضمن خطة الرخصة العامة المفتوحة التي سهلت استيرادها الحر.

منشآت توفر البيانات الأسهل والأرخص

بدأت شركة فيدش سنتشار نيغام المحدودة (VSNL) بتقديم منشآت نقل البيانات بواسطة الأقمار الصناعية للشركات الهندية، وبدأت STPI بنفس التسهيلات حصرياً لشركات تصدير البرمجيات، وبفضل التنافس

بين هاتين المؤسستين الحكوميتين فإن نوعية وكمية عرض الحزمة المتوافر تحسنت، وقد انخفضت الأسعار ومدة الدورة بعامل 3 إلى 4 لتصل إلى مستوى يمكن مقارنته ببقية العالم.

النتيجة الخالصة هي أن ذلك التحسن في ظروف سوق العوامل ساعد على خلق صناعة برمجيات قوية في الهند، فأحدث المعدات والبرمجيات كانت متوفرة من كافة أرجاء العالم في الهند وبأسعار منافسة، والعديد من المصنعين المعروفين أنشأوا مراكز في الهند، والعديد من الشركات متعددة القوميات أنشأت وحدات لتطوير البرمجيات في الهند، وأصبحت بانغالور إحدى أكثر المناطق جاذبية لوحدات البرمجيات لكي تنشئ قاعدة فيها.

وصناعة التصدير بدأت التحول لتصبح متمركزة في ما وراء البحار (متمركزة في الهند)، والشركات العشرين الأولى لتصدير البرمجيات أنشأت بنى تحتية على مستوى العالم وعمليات عالية الجودة وأدوات وطرق ومنشآت لنقل البيانات، وقد افتتحت مكاتب مبيعات خارج الهند واستخدمت خدمات المستشارين من الخارج لاستخدام أفضل الممارسات من حيث الجودة والتقنية والتسويق.

تمويل المشاريع

إضافة إلى تحسين تطبيق التمويل بالأسهم وخلق مجموعة من الأعراف من أجل التمويل من خلال القروض قدمت عملية الإصلاح خيارات

لتمويل المشاريع من أجل رجال الأعمال، فبعد تحريرهم في المراحل الأولى من شركاتهم ومن المخاوف حول القروض وقوى التوجه نحو المستثمر عند الشركات المسجلة عموما أصبح من الممكن لرجال الأعمال الهنود الآن أن يركزوا على جعل أفكارهم تنجح وأخذها إلى السوق، في الواقع إن تمويل المشاريع كان السبب الأكبر للنمو غير العادي لشركات التقنيات الكبرى في الولايات المتحدة.

الهند والعالم: السيناريو الحالي للمعلوماتية

إن إنفاق الهند على المعلوماتية لعام 1998 كان 2. 7 بليون دولار أمريكي وهو جزء بسيط يبلغ 0. 27 بالمئة من إنفاق العالم على المعلوماتية والذي يبلغ 1. 0 تريليون دولار أمريكي، وفي العام الماضي قامت شركات البرمجيات بتوظيف ما يزيد على 200 ألف محترف لتحقق عائدات قدرها نحو 4. 0 بليون دولار أمريكي (صادرات 2. 7 بليون وعائدات وطنية 1. 3 بليون) وهي مجرد 1. 8 بالمئة من سوق خدمات المعلوماتية التي تبلغ 220 بليون دولار أمريكي، صناعة العتاد حققت عائدات قدرها 1. 6 بليون دولار أمريكي في 1997–98 وصدرت فقط نحو 220 مليون دولار أمريكي ووظفت نحو 100 ألف شخص، وباع مصنعو العتاد الهنود نحو 630 ألف قطعة بينما باع نظراؤهم الأمريكيون نحو 36

مليـون قطعة أثناء 1998، إن إنفـاق العالم على المعلوماتية في العام الفائت بلـغ 3. 4 في المئة من الإجمال الناتج المحلـي له والذي يبلغ 29 تريليون دولار أمريكـي بينمـا أنفقت الهند 0. 7 بالمئة مـن إجمالي دخلها المحلي البالغ 380 بليون دولار أمريكي على المعلوماتية.

إن تحـول الاقتصـاد لليبرالية سرع من وتيرة نمـو المعلوماتية بالإضافة إلى صادرات البرمجيات في الهند، ومع ذلك فإن المراقب الحيادي للمعلوماتية الهنديـة سيستنتج أن الهند مـا تزال جديدة في سـوق المعلوماتية وأمامها طريق طويل لتقطعه قبل أن يصبح من الممكن اعتبارها لاعباً مهماً في الميدان العالمي، أكـثر المجالات الواعدة هي تصدير البرمجيـات حيث نالت الهند اعترافا كبيرا كبلد يمكن اختياره لتطوير البرمجيات المخصصة وصيانتها وقد تكـون في المرتبة الثانية بفـارق كبير بعد الولايات المتحدة في هذا المجال، نحو 25% من شركات فورتشن 500 تقوم بالتعامل مع شركات البرمجيات الهندية، والعديد من الشركات متعددة القوميات في مجال التقنيات العالية أقامـت مراكز تطويـر برمجيات في الهنـد، والأمر المشجع هـو أنه نتيجةَ لعمليـة الإصلاح فإن كلاً من صناعتي العتـاد والبرمجيات الوطنيتين كانتا تنموان بمقدار 30 و50 في المئة طوال السنوات الثلاثين الأخيرة.

أحـد الأهداف التي تشكل تحدياً في هذه الألفية هو رؤية الهند كلاعب مهـم في السوق العالمي للمعلوماتية، وهناك عـدة أطر لتقييم إذا ما كانت

البــلاد من بين اللاعبين المهمين في مجال المعلوماتية في العالم، وهي تتضمن كون البلاد من بين:

البلدان العشرة الأولى في الإنفاق على المعلوماتية.

البلدان العشرة الأولى في كسب العائدات من البرمجيات الوطنية.

البلدان العشرة الأولى في عدد الحواسيب مقابل كل فرد.

البلدان العشرة الأولى من حيث عدد خبراء المعلوماتية مقابل كل فرد.

المصدرين العشرة الأوائل للبرمجيات.

في رأيــي فــإن كل هذه العوامل، ربمــا ما عدا العامــل الخامس، مرتبطة بعضهــا ببعض، ومن المستبعد أن يكــون بلد ما مرتفعاً جداً في أحد الأطر ومنخفضاً في الأطر الأخرى.

السيناريو المستقبلي للمعلوماتية في الهند

مــن الصعب جداً التنبؤ في هــذه المرحلة فيما إذا كانــت الهند ستصبح لاعبــاً مهماً في السوق العالمية للمعلوماتية، وبالنظر إلى الظروف في سوق العوامــل فإننــا نحتاج إلى العمل بجد وذكاء من أجــل تحقيق هذا الوضع، وسأصف أولاً السيناريو المحتمــل لاستخدام المعلوماتية في الهند في هذه الألفية ومن ثم سأناقش سيناريو صادرات البرمجيات.

علــى مدى العقــود الماضية حدثت تحسينات كبــيرة في التقنيات وأدت

لتقوية قدرات الحواسيب بعامل 10000 وقدرات التخزين بعامل 100000 وعرض الحزمة لخطوط التواصل بعامل مليون وخفضت التكاليف 1000 مرة. وقد حدثت عدة انقطاعات كبرى في السنوات الخمس الأخيرة وهي ستؤثر ولا بد على طريقة حياتنا وإنجازنا لأعمالنا في هذه الألفية، وهذه التغيرات الكبيرة في الأطر تتضمن:

الإنترنت والشبكة العنكبوتية (الويب) قدمت إطار أي وقت وأي مكان للمستهلكين؛ مما سمح لهم بالقيام بتعاملاتهم على راحتهم، وهذه التقنيات جعلت من الممكن الحصول على خبرات ومعارف بعيدة على مدار الساعة، وهذا أمر مهم للعديد من البلدان المتعطشة للمصادر مثل الهند.

إن نموذج المعالجة الموزعة الذي يعتمد على شبكات حواسيب ليست مرتفعة الثمن ولكنها قوية يمكنه أن يجلب الطاقة الحسابية إلى البلدان الكبيرة الشحيحة المصادر، وهكذا ستنعم كل قرية ومدرسة وشركة صغيرة ومنظمة خدمات عامة (مثل المشافي) والمكاتب العامة بالوصول إلى معلومات ومعارف متوفرة في كافة أرجاء البلاد.

التطورات في الوسائط المتعددة (كالصور والصوت والبيانات في صيغة رقمية) قد تغير الطريقة التي نقضي فيها أوقات فراغنا وأنماط تسليتنا وتعلمنا وسفرنا وإنتاجيتنا.

شبكات المحمول والشبكات اللاسلكية ستحدث ثورة في طريقة قيام الشركات والأفراد بالعمل والتعامل.

ستسعى الشركات لاستخدام طاقة الحساب والتواصل لزيادة رضا الزبائن من خلال تحسن نوعية وإنتاجية وزمن الاستجابة مع تقليص من مدة دورات الإنتاج. وسيكون لها الفرصة لقياس نفسها بالمقارنة مع المقاييس الدولية في هذه الأطر.

ماذا سيكون تأثير المعلوماتية على طريقة حياتنا في الهند في هذه الألفية؟ هناك عدة تأثيرات، فالإنترنت ستسبب تغيرات ثورية في الناس الذين يتواصلون على طول البلاد بأسرها. ، فمثلا قامت ناسكوم بتجربة رائدة للجمع بين سائقي تكسي في مومباي من أزامغار وأوتار براديش وأسرهم باستخدام الوسائط المتعددة على الإنترنت، وقد دهش السائقون من أنهم يستطيعون رؤية أحبائهم والتكلم معهم في أي وقت مناسب لكلا الطرفين ومقابل أجر صغير، وستخطو الإنترنت خطوة بعد التلفزة عبر الأقمار الصناعية وتسمح بتبادل المعرفة في تفاعل ثنائي الاتجاه بين العامة وقادتهم السياسيين، وإضافة إلى ذلك ستقود الإنترنت إلى غرس عملية تفكير العلمي لدى الجماهير الريفية مما سيقدم دعماً كبيراً للجهود التنموية التي تجري على يد العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ولكن المفتاح لتحقيق هذه الفوائد يكمن في زيادة نسبة محو الأمية وتطوير مواقع

الكترونيــة باللغات المحلية مما سيساعد على الوصول إلى المناطق النائية من البلاد.

هناك نقص في الخبرات الفنية والعلمية في هذه البلاد والطريقة الوحيدة لإيصال الخبرات للمستخدمين الذين يحتاجون إليها على امتداد الهند هي زيادة عدم التزامن في التعاملات، وذلك يعني أن الخبراء يجب أن يتمكنوا مــن توجيه كلامهم والرد على الأسئلــة في زمن ومكان مناسب لهم بينما يجب أن يتمكن المستخدم من الوصول إلى هذه المصادر وفقا لما يناسبهم، الشبكــة العنكبوتية ستجعل من هذا ممكناً، وهكــذا ستتمكن كل مدرسة وكلية في البلاد من الاستماع إلى أفضل المعلمين والأساتذة في الرياضيات والفيزيــاء واللغة الهندية وما إلى ذلك، والوسائــط المتعددة ونقل البيانات وتقنيــات التحكم بالأعمال عن بعــد ستجعل من الممكن لنخبة الجراحين القيــام بالعمليات أو مساعدة الجراحين المحليين في القيام بعمليات معقدة أو يمكن الأطباء من تقديم خدمات الاستشارة للمرضى في مناطق بعيدة.

وعلى مستــوى المستخدم فإن حجوزات المطاعم والمسارح والبطاقات للقطــارات وحافــلات السفــر والكتب والموسيقــى والرياضــة والتسلية والخدمــات المصرفيــة وحجــوزات الفنادق وخدمــات إيجــاد العرائس والعرســان وشــراء البضائــع الثمينــة ودفع فواتــير الخدمــات والضرائب للشركات ستتوفر كلها على الإنترنت.

علـى صعيد العمل فإن الإنترنت ستغير حـدود الشركة، فالوظائف مثل خدمـة الزبائن والشـراء ستنتقل إلى الإنترنـت وسيصبح بإمـكان الزبائن الدخـول إلى الشبكـة الخارجيـة للشركة مـن حواسيبهـم، ولأن الزبائن سيزدادون قرباً من الشركات فإنهم سيصبحون نشطين ومتطلبين، وعندها ستحتاج الشـركات إلى تحسين إنتاجيتها ومـن استجابتها عند التعامل مع زبائنهـا، وبمـا أن الإنترنت ستكـون عامل كبير لتسويـة الفروق في خلق أسهـم الماركة من قبل الشـركات فإن التنافس والتركيـز على رضا الزبون سيزداد، ومعظم الوسطاء سيختفون ومهن مثل الوساطة العقارية والتوزيع ستختفي ببطء.

ستحتـاج الحكومات لتحسـين مستويات الشفافيـة والمسؤولية بفضل الإنترنـت، والأوساط العامـة ستطلب من كل مركـز مسؤولية كبرى في الحكومـة أن يقـدم آخر المستجـدات للمواطنين حـول التقدم في مختلف المشاريـع، وهكذا فـإن المعلومات حول كافة القـرارات المقبلة للحكومة ستتوفر على الشبكة العنكبوتيـة، والمناقشات حول التشريعات في الدولة وعلـى المستوى المركـزي ستكون متوفـرة على الشبكـة العنكبوتية كما ستكون أحـكام المحاكم في الشـؤون القانونية، وعلى شـركات القطاع العام أن تحسن من وضعها وإلا فإنها لن تتمكن من مواجهة المنافسة القوية وتصـاب بالكسـاد وستحتاج المصـارف للعمل بكفاءة وإلا فـإن زبائنها

سيبحثون عن أسهم عالمية وقنوات الحصول على قروض ويتركونها لتقدم خدماتها للبطيئين مما يزيد من موجوداتها غير الفاعلة (NPA).

لهـذا من المحتمل أن تصبح الإنترنت متوفـرة خلال السنوات الخمس المقبلـة لعدد كبير مـن الأسر والشـركات الصغيرة في المناطـق المدنية عبر مـزودي الخدمـات التقليديـين (ISP) ومشغلـي شبـكات الكابل، في المناطـق الريفيـة ونصف المدنية فـإن الوصول إلى الإنترنـت سيكون عبر أكشـاك مشابهة لقمرات الـ STD/ISD المنتشرة هذه الأيام، الشركات الكبيرة والمتوسطة ستستخـدم حزم عريضة من مزودي الخدمات لتثبيت البنـى التحتيـة مـن أجل الإنترنـت والإنترانـت والإكسترانـت التجارة الالكترونيـة، مكاتب الفـروع والبائعين والزبائن للشـركات سيكونون متصلين عبر هذه البنية التحتية، التقارير بآخر المستجدات المتعلقة بكل من هـذه الأطراف ستكون متوفرة على أجهزتهم، كل الأنظمة ستعتمد على الشبكـة العنكبوتية وستكون الفكرة هي تقـديم إمكانية الوصول في أي زمان ومكان إلى المعلومات الضروريـة لإضافة القيمة وصياغة القرارات من أجل المتلقين.

الهـدف من أي ابتـكار أو تقنية هو تقديم إنتاجيـة أفضل وأوقات فراغ وراحة للبشـر، البلدان المتقدمة والبلدان التـي خضعت للتحول الصناعي مؤخـرا والبلـدان النامية مثل الصـين أظهرت بيسـر إمكانيـة المعلوماتية

واستخداماتهـا في الحياة اليومية لمواطنيها، وحان دور الهند لتدرك أهمية هـذه التقنية ولتقوم بنفس الشيء، وفي سياق العالم المتوجه نحو المعلوماتية بشكل متزايد، تحتاج الهند لانجاز ما يلي مع حلول عام 2010.

وصول محـو الأمية المعلوماتية إلى 50% على الأقـل في المدارس المدنية و20% في المدارس الريفية.

وصول الحواسيب إلى 1 على الأقل لكل 50 شخص.

تأثير الإنترنت المباشر على 200 مليون شخص في البلاد.

الأنفاق الوطني على المعلوماتية يجب أن يصل إلى 3% من إجمالي الناتج الوطني.

يجب حوسبة القطاعات المركزية للاقتصاد.

يجب أن تصل صـادرات البرمجيات إلى 50 بليون دولار أمريكي وهذا القطاع سيؤمن فرص عمل لـ 1. 5 مليون محترف.

لأقم الآن بوصف سيناريو صادرات البرمجيات في الألفية الجديدة.

لقـد حصلـت الهند على قـدر كبير من الاعـتراف بكونهـا بلدا يمكن اختيـاره من أجل خدمات البرمجيات، فنحـو 25% من شركات فورتشن 500 تقوم بالتعامل مع شركات البرمجيات الهندية، والعديد من الشركات متعددة القوميـات أقامت مراكز لتطوير البرمجيـات في الهند، التطبيقات الرئيسيـة التـي تتخصـص فيها الشـركات الهنديـة هي الخطـوط الجوية

والتصنيع والتأمينات والمصارف والخدمات المالية وتجارة المفرق والتوزيع والاتصالات عن بعد وأنظمة البرمجيات.

كانت استراتيجية الهند هي:

التنافس على الجودة والإنتاجية وليس فقط على التكلفة.

أن تصبح مقدمة حلول في مجالات الثغرات في سوق التطبيقات.

إقامـة معامل برمجيات مركزهـا الهند من أجل النمـو العالي والهوامش المرتفعة.

الانتقال إلى موقع أعلى في سلسلة القيمة من خلال التركيز على الخدمات ذات الماركة والمنتجات والاستشارات في مجال المعلوماتية.

سلسة القيمة لصادرات البرمجيات الهندية هي:

المرحلة 1: النشاطات (خدمات ميدانية).

المرحلة 2: نشاطات (نشاطات مركزها الهند).

مشاريع تطوير برمجيات بسعر ثابت.

إعـادة هندسة أنظمة حالية لتحقيق تقنيات معاصرة أو مستوى أعلى من أداء الوظائف.

صيانة أنظمة البرمجيات.

خدمات ذات ماركة لفرص تحدث مرة واحدة مثل مشكلة عام 2000 (Y2K) ومشكلة عملة اليورو.

المرحلة 3: نشاطات:

تكامل أنظمة.

منتجات.

استشارات معلوماتية.

واليوم ما عدا بعض الاستثناءات فإن أغلبية مصدري البرمجيات الهنود في المرحلة الثانية بينما هناك شركات قليلة لا تزال في المرحلة الأولى، وهناك شركات أقل تحصل على قسم جيد من عائداتها من المرحلة 3.

في هذه الألفية متطلبات العمل التي يواجهها مزودو الخدمات ستؤدي إلى الإطار التالي في صناعة البرمجيات الهندية.

تقليل استراتيجيات وقت التسويق

مدة مشاريع البرمجيات التي يبلغ معدلها حالياً 8 إلى 12 شهر ستنقص إلى 2–3 أشهر وسيكون هناك توازٍ عالٍ مع تطوير البرمجيات، وبالإضافة لذلك فإن الزبائن سيتوقعون رؤية أشياء قابلة للتسليم على المدى القريب وتجلب منافع أسرع للعمل، وستتطور أنواع جديدة من تعاريف المتطلبات كما سيزداد التفاعل مع الزبائن.

استراتيجيات العولمة لتقليل التكلفة

ستصبح الصين ومصر وإسرائيل وآيرلندا والفلبين والمكسيك منافسات للهند، وسيشتري الزبائن ما سيحقق أفضل قيمة لأموالهم والعديد من

الشركات العالمية ستنشئ وحدات تطوير في هذه البلدان.

استجابة أسرع من خدمات الصيانة ومكاتب المساعدة

ستتم الاستفادة من فروق التوقيت في تشغيل مستمر لأعمال حل المشكلات بشكل موزع، وسيصبح العمل طوال اليوم هو المتعارف عليه، والصيانة التعاونية وحل المشكلات بالاعتماد على فرق خبراء موزعة سيقدمان استجابة أسرع لاحتياجات الزبائن، مكاتب المساعدة والدعم ستتوضع في اقتصادات أدنى.

مساهمة أكبر للخدمات المدعمة بالمعلوماتية في الصادرات

أحد الأجزاء التي ستلقى اهتماماً هائلاً هو تقديم خدمات دعم مع المعلوماتية في مجالات مثل الفنادق وحجوزات الخطوط الجوية والوصفات الطبية وخدمات التسويق عن بعد والتصميم وخدمات تشكيل المسودات والتحويل الرقمي على سبيل المثال وحسب، إن النمو في هذا القطاع مدفوع بالتكلفة المتزايدة للمصادر البشرية وخاصة في الورديتين الثانية والثالثة في بلدان مثل الولايات المتحدة، وهذه الخدمات يمكن الحصول عليها مقابل جزء بسيط من هذه التكلفة وذلك من البلدان المنخفضة التكلفة مثل الهند التي تقع في وضع استراتيجي يختلف توقيته من 9 إلى 12 ساعة عن الولايات المتحدة، وهكذا سيتم في الساعة 5:30

مساءً تحويل مكالمات الزبائن أوتوماتيكياً إلى الهند وسيتسلم موظفون محليون العمل من زملائهم الأمريكيين، وهذه الفرصة يمكنها إنتاج فرص عمل لـ2–3 ملايين موظف برواتب قدرها 10000 روبية في الشهر، ولكن الشرط الأساسي للنجاح هو إمكانية الوصل بين الشبكات الخاصة والشبكات العامة في الهند والولايات المتحدة وهو إجراء لا يزال قسم الاتصال عن بعد في الهند يرفضه.

استخدام نماذج تطوير برمجيات متزامنة وموزعة

فرق تطوير البرمجيات ستقسم إلى عدة فرق تعمل بشكل متزامن على طول الكوكب للاستفادة من توافر المهارات، والتنمية التعاونية الموزعة ستصبح شائعة، تشكيل المفاهيم في كندا والهندسة المعمارية في فرنسا والتصميم والبرمجة في الهند وصناعة العتاد في تايوان سيكون نمطاً مقبولاً للعمل، والهند ستصبح عقدة ارتباط مهمة في إستراتيجية تطوير البرمجيات العالمية لأرقى الشركات متعددة الجنسيات من حيث التقنية، المهندسون من الهند سيصبحون مبتكرين نشيطين المقابلات المرئية من الحاسوب والحسابات من خلال مجموعات عمل ونقل البيانات عبر حزم بيانات عريضة سيسمح للمهندسين الهنود بالمشاركة في مناقشات مع مكاتبهم وبيوتهم.

القوة العاملة العالمية ذات التقنية العالية

كما في صناعة الأحذية اليوم فإن بلدان مثل الهند ستصبح مزودة للعمالة في مجال التقنيات العالية بأعداد كبيرة.

تموج الصناعة

سيكـون هناك تموج ما دامـت الصناعة أصبحت أكـبر من حيث رأس المـال؛ فالعديد من الشركات الهندية ستكون قـد أسست أسهم ماركة في الولايات المتحدة على قدم المساواة مع أبرز الشركات المحلية.

هل يمكن للهند أن تصبح لاعباً مهماً في سوق المعلوماتية العالمي؟

قبـل مناقشة أي قضايا على صعيـد الصناعة أود أن أطرح مسألة فلسفية مهمـة، وهي أننا في الهند يجـب أن نصل إلى إجمـاع ثابت حول كوننا لاعبـاً مهماً في الاقتصاد العالمي ومن ثم نبـدأ بالمشاركة في هذه الممارسة بجهـد مـن كل قلبنا بدلاً من موقـف اللامبالاة الذي نبديـه اليوم، وعلى السياسيـين والبيروقراطيـين والصناعيـين والناسـ بشكل عـام أن يصلوا إلى هذا الإجمـاع، هناك نوعان من الهند: الهنـد المدنية (القابلة للتحول الصناعـي) والهند الريفيـة، والطموحات والعمليـات والأساليب والبنية التحتيـة للارتقـاء هاتان الهندان مختلفتـان تمامـاً، وأرى أن في هذه الفترة

الحاليـة من التحول الصناعـي فإن الأمل الوحيد لمسـح دموع الفقراء هو في تشجيـع الهند المدنية علـى خلق ثروات أكبر مما تنتجه الآن ودعم ثروة لتحسـين الهنـد الريفية، ولذا فـإن ما نحتـاج إليه الآن هـو الوصول إلى الإجماع بسرعة ومن دون جدال لا ينتهي كما هي عادتنا.

بعد ما قلته دعوني أنتقل إلى القضايا الأصغر، هناك العديد من المبادرات المهمـة على مستـوى الصناعة وعلى مستوى المستخـدم وهذه المبادرات يجـب تبنيها مباشرة إذا أردنا تحقيق أملنا في أن نصبح لاعباً مهماً في سوق المعلوماتيـة العالمي، والأمر يستحق النظر بشـكل منفصل في قضايا مهمة لصناعاتنا المحلية والتصديرية، والأسئلة التي علينا طرحها هي:

ماذا يجب أن تفعل الحكومة لمساعدة الصناعة على النمو؟

ماذا علينا نحن العاملين في صناعة المعلوماتية أن نفعل من أجل المستخدم؟

مـاذا يستطيع المستخـدم أن يفعل لمساعدة شـركات المعلوماتية على أن تقدم لهم خدمات أفضل؟

ماذا يمكن للأكاديميين أن يفعلوا من أجل مستخدمي المعلوماتية وصناعة المعلوماتية؟

ماذا يجب أن تفعل الحكومة لمساعدة الصناعة على النمو؟

في الاقتصادات النامية والمختلطة مثـل الاقتصاد الهندي تظل الحكومة

تمارس درجة كبيرة من التحكم في وتيرة تطور البلاد، وما نحتاج إليه اليوم هـو كما أشرنا سابقاً الوصول إلى إجماع بين كل من يخصهم الأمر حول هذه المسألـة. والمبادرات التي تحتاج الحكومـة إلى تبنيها من أجل تأسيس بيئة للنمو السريع تتضمن ما يلي:

تبنـي المنافسـة: في نهاية المطاف فإن البيئة التنافسيـة أمر لا بد منه لدفع الشـركات للعمل نحو تطوير ميزات تنافسيـة تساعدها كي تبقى متقدمة في ميـدان المنافسـة، ولا يمكـن تحقيق ذلـك إلا إذا أزالـت الحكومة كل الاحتكارات وخلقت ميدان منافسة متساوي الفرص.

زيادة سرعة العمل: إن روح المنافسة والرغبة في تحسين الأداء تتطلب بيئة حيث تكون القرارات المهمة لنجاح شركة ما تصنع في مجلس إدارتها؛ ومن ثم تنفذ بسرعة بدلاً من صناعة القرارات في نيودلهي (أو عاصمة الدولة) وانتظـار الموافقات من السلطات الحكوميـة، وهكذا ما لم تتخذ الحكومة قـرارات واعية لزيادة سرعة العمل فمن غير المحتمـل أن تصبح الشركات الهنديـة منافسة وتضع قيمـة زائدة على المعلوماتيـة. إن عدم القدرة على أخـذ قرارات سريعة والعمل وفقاً لها نتيجة للقيود الموضوعة من الحكومة قلل كثـيرا من الاحتمالات المواتية لشـركات التصدير لكي تصبح لاعبين مهمين على مستوى العالم، نحتاج إلى تغيرات جوهرية في الإجراءات التي تحكم الجمارك والضرائب وضرائب الدخل وصرف العملات الأجنبية في

عمـل البنك الاحتياطي للهند والهيئـات الأخرى لجعل الشركات الهندية منافسة على مستوى العالم.

تقويـة فرص العمل في القطاع العـام: في الهند يأتي قسم مهم من الناتج الإجمـالي المحلي من وحدات القطاع العام وهنـاك فرصة هائلة لتحسن كفـاءة عملها، تحتاج الحكومـة للتركيز على تحسينـات الإنتاجية في هذه المنظمـات، وهذا سيضيـف منافع من خلال خلق فرصـ عمل لشركات المعلوماتية التي تركز على السوق المحلي.

تحقيق الشفافيـة في عمليات اتخاذ القرارات المهمة وصيغة السياسات، تماشياً مع التطور المهم الذي حققته الحكومة في جهودها من أجل التحول الليبرالي من الضروري وجـود الشفافية في إعطاء عقود كبيرة وفي صياغة السياسـة، وهذا أمر ضروري إذا أردنا الاستفادة من مشاركة شركات على مستوى العالم في بناء أمتنا وفي جعل صناعة المعلوماتية لدينا قوية بما يكفي لنكون منافسين على مستوى العالمي.

خلـق ظروف مناسبة لزيادة نشاط رجال الأعمال، أحد عوامل النجاح الأساسيـة لتشجيع نشاط رجال الأعمال هو وجود بيئة تسهل توافر رأس المـال للمشاريع، ويجب السماح لرجال الأعمال بإيجاد أسهم جهد أثناء التفاوض على الأسعار من نشر الأسهم من خلال تمويل رأسمال المشروع، كما أن القدرة علـى إنشاء خطط عروض أسهم لموظفين (ESOPs) يعد

من المتطلبات الأساسية لتشجيع رجال الأعمال وللإبقاء على المحترفين المهرة في البلاد.

ترشيد بنية الرسوم: إن صناعة العتاد لدينا تتطلب ترشيد بنية الرسوم؛ مما يدعم إضافة قيمة من خلال التصنيع.

قوانين ليبرالية للإنترنت ونقل البيانات والصوت: ستكون الإنترنت عربة أساسية لنمو الاقتصاد العالمي، والقيود في الهند على الاتصال عبر عنوان IP والتي لا تسمح بربط PTSN مع شبكات خاصة من أجل الصوت والبيانات يجب أن تلغى، التعريفات على الصوت والحزم الفضائية يجب أن تخفض لما دون المستويات العالمية، وإذا لم يحدث ذلك فإن الهند ستضيع ميزتها في تصدير البرمجيات لصالح بلد مثل الصين.

تقديم دفع للتعليم، والمحترفون المدربون هم مفتاح الهند للوصول إلى هدف تحقيق صادرات برمجيات قدرها 50 بليون دولار أمريكي في السنوات العشر المقبلة، علينا أن نزيد من عدد المقبولين في معاهد المعلوماتية والمؤسسات التعليمية الأخرى ونشجع خلق جامعات خاصة، ونقدم الدوافع لمؤسسات تدريب هندية وأجنبية معروفة لزيادة سنوية وعدد المحترفين المدربين ونشجع الارتباطات بين معاهد المعلوماتية و IIM والجامعات العريقة في الولايات المتحدة.

تسهيل المشاركة في البورصات الخارجية: لقد خلقت الشركات الهندية

مستوى ما من الوعي في الولايات المتحدة، وقد أصبح من الممكن لها الآن التسجيل في البورصات الأمريكية ولكن ظروف الشركة العامة في الهند ليست مواتية جدا لتسجيل الشركة في بورصة أمريكية وخاصة في مجال سيولة الضمانات المسجلة، لذا يجب القيام بالمزيد من التحويل ليبرالي للقوانين المتعلقة بالتسجيل فيما وراء البحار.

خلق إطار تنظيمي يمكن الشركات الهندية من أن تصبح على مستوى العالم: إن اجتذاب زبائن ومستثمرين عالميين يتطلب من دعم مستويات الراحة من خلال تشكيل مقاييس عالمية للحكم المشترك، وكذلك يجب تقليل الإجراءات البيروقراطية لإنشاء مكاتب تجارية إلى الحد الأدنى.

تشجيع دعم رؤوس أموال المشاريع: مع أن تمويل رؤوس أموال المشاريع قد بدأ في الهند إلا أن الصناعة بحاجة إلى رعاية والدعم، ويجب وضع إطار للسياسات من أجل جذب عدد كبير من رأسماليي المشاريع على المستوى العالمي.

ماذا علينا نحن العاملين في صناعة المعلوماتية أن نفعل من أجل المستخدم

إن الوعي حول منافع المعلوماتية منخفض في الهند، وخصوصاً في القطاع العام والحكومة وقطاع الأعمال الصغيرة النطاق، وعلى العموم هناك حماس كبير تجاه المعلوماتية لدى مستخدمين محتملين ولكن لديهم

شكوك تجاه دورهــا في مجال عملهم نتيجة للعديد من قصص الرعب التي قد يكونون سمعوها من زملائهم في تلك الصناعات، إن العبء يقع علينا من أجل إزالة مثل هذه المفاهيم وإلهام الثقة في قدرتنا على تقديم منتجات جيــدة بأسعار مناسبــة للميزانية وزمــن مناسب، إننا نحتــاج للعمل على القضايا التالية:

الأسعــار: هــذه المسألــة ليســت سهلة الحــل؛ لأن معظم العتــاد وحزم البرمجيــات المباعة في الهند مستوردة، فبفضــل جهود ناسكوم تم تخفيض الرسوم من عقوبة قدرها 110% منذ بضعة سنوات مضت إلى قيمة مقبولة تبلغ 10% في العام الفائت، ومع ذلك فنحن بحاجة لأن نستمر في الحوار مــع الحكومة حول كيفية تقليل رسوم العتاد بطريقة مرشدة تحقق المكسب لــكل الأطراف المعنيــة، إذا أردنا أن نخفض الأسعــار بشكل ثوري فعلينا زيــادة الكميات بشكل ملحوظ، يجب مناقشــة هذه المهمة بجدية اتخاذ الخطــوات المناسبة بسرعة، من جهتنا على الشــركات أن تساوم للحصول على حسومات أفضل مع مديريها.

علــى صعيد البرمجيــات المحلية، فإن أكبر شكوى مــن المستخدمين هي أن مزودي البرمجيــات لا يقومون بتقييم كافٍ للأسعــار ويقدمون أسعاراً منخفضة فقط من أجل الدخول ثم ينجزون المشروع بشكل سيئ، إن ميل الشركات الهندية لطلب أسعار منخفضة لمجرد كســب الدخول هو أمر

ذائع الصيت، وقد سبب لنا أضراراً لا تنكر، سواء على الصعيد المحلي أو في الأسواق الدولية. في الواقع معظم الزبائن المحتملين من وراء البحار يصابون بالحيرة حول كيفية تمكن الشركات الهندية من العمل بهذه الأسعار المنخفضة، بالطبع بعض الزبائن القصيري النظر يقعون في هذه المصيدة وهم على عجل ومن ثم يندمون كما يحلو لهم، نحن العاملين في صناعة البرمجيات أمامنا مسؤولية تقديم الموثوقية والوفرة والاستمرارية مع ضمان كون الحلول عصرية من حيث التقنية وأن استثمارات الزبائن محمية، ومثل هذه المهمة تستدعي استثماراً كافياً في البنية التحتية والتقنيات والعمليات والأساليب والأدوات، كما تستدعي وضع أسعار مناسبة لخدماتنا، إن من مسؤولية شركات البرمجيات وشركات أنظمة التكامل القيام بتقدير دقيق للمصادر مسبقاً، وألا تخذل زبائنها لاحقاً.

الجودة العالمية للخدمات: حسب رأي معظم المستخدمين فإن مستوى الخدمات لمعظم شركات المعلوماتية الهندية هو سبب القلق، وهناك شعور عام بأن معظم الشركات الهندية التي تبيع عتاداً أو برمجيات مستوردة لم تبن بنية تحتية كافية لتقديم مستوى مقبول من الدعم اللاحق للمبيعات، لقد سمعت عن عدة حالات حيث يرى موظفي خدمات الدعم البرنامج يعمل لأول مرة فقط في موقع الزبون ويصبح من واجب الزبون ليس فقط أن ينصب البرنامج بنفسه بل أيضاً أن يدرب موظفي الخدمات لدى

البائع علـى استخدام البرنامج! في حالات احتـكار القطاع الخاص لمنتج ما مـن العتاد أو البرمجيات فـإن خبرات المستخدمين تقـول إن مستويات الخدمة ليست أفضل من القطاع العام، هذه المشاكل في مستويات الخدمة قـد تكون بسبـب العديد من الأسبـاب - الهامش المنخفضـ، والافتقار لشبـكات الدعم الـكافي، والاعتماد على شركات دعـم أصغر والشعور بالرضـا وما إلى ذلك، ولكـن الخلاصة هي أن صناعـة البرمجيات الهندية تحتاج إلى حركة واعية نحو تقديم خدمات لاحقة للبيع بشكل أفضل؟

تقـديم منتجات عصرية للمستخدمين الهنود: هـذه الأيام الفرق الزمني بين إطلاق منتج ما في الولايات المتحدة والإعلان عن نفس المنتج في الهند بالـكاد يكون بضعة أسابيع، أما سجل إنجازات شركات المعلوماتية الهندية في تسليـم هذه المنتجات في وقتهـا فليس سجلا لامعـا، بالإضافة لذلك فهناك مسائل تدريب ودعـم بخصوص هذه المنتجات، وبالإجمال فهذا مجال أظهر فيه الباعة الهنود أداءً أفضل نسبياً.

العمليات المركزة: عموماً كان لدى شركات العتاد الهندية بعض التركيز في مجالات عملها ولكن لا يمكننا قول نفس الشيء عن شركات البرمجيات، وفي الواقـع أن إحدى الشكاوى الشائعة لـدى الزبائن في الخارج هي أن معظم شركات البرمجيات الهندية تدعي أن كل مجال تحت الشمس هو مجال اختصاصهـم! ومع أن هذا السلوك قد يكون له مـن الأسباب ما يبرره بما

في ذلك قلة العمل في مجالات معينة إلا أن هذا العمل غير المركز يؤدي إلى تلاشي المصداقية وعدم القدرة على الصعود في سلسلة القيمة وانخفاض جودة خدمات الزبائن.

ماذا يستطيع المستخدم أن يفعل لمساعدة شركات المعلوماتية على أن تقدم لهم خدمات أفضل؟

العديد من أسباب فشل شركات المعلوماتية قد تعود للمستخدم نفسه، وما لم يفهم المستخدم ذلك ويقوم بتصرف مناسب فمن غير المحتمل أن يتغير الوضع، من بعض المبادرات التي يمكن القيام بها ما يلي:

خلق تقدير جيد للمعلوماتية ودفع سعر منصف لشركات المعلوماتية: السبب الرئيسي لعدم تحول المعلوماتية إلى حمى لدى المستخدمين الهنود هو افتقارهم إلى الوعي بأن رضا الزبون هو مفتاح النجاة والنجاح في سوق الغد القائم على التنافس، كما أن المعلوماتية لها دور كبير تلعبه في تقوية رضا الزبون، وهذا التقدير يترجم إلى فهم المهارات المطلوبة والعمليات المتبعة والجهود المطلوبة من المستخدم والبائع وبالتالي تكاليف تثبيت ودعم نظام معلوماتية، وعلى المستخدمين أن يتعلموا تخصيص الوقت والمال الكافيين لضمان نجاح مشاريعهم المعلوماتية، فإضعاف شركات المعلوماتية من خلال الموقف التفاوضي الصلب سيؤدي على

المـدى الطويـل إلى انقراضـ هذه الصناعـة، وقد استخدم بعضـ الزبائن الكبار في الخارج هذا التكتيك في الماضي، والعديد من شركات البرمجيات الهنديـة المعروفة تقبل بنسب منخفضة جـدا من الزبائن في الخارج مقابل العمـل وراء البحـار حيـث أن إستراتيجيتهم هي تسليم معظـم إضافات القيمـة في الخارج في موقع الزبون، ومن الضروري أن نتذكر أن النموذج الوحيـد الذي يمكن مـن خلاله الصعود في صناعـة البرمجيات هو تأسيس معامـل برمجيات كبـيرة متمركزة في الهند مع استثمـار كافي في التقنيات والبنـى التحتيـة والعمليات والتدريـب والأدوات، وما أطلبـه من زبائننا الهنـود والأجانب هو القيـام بدراسة مفصلة للتكاليـف المطلوبة واختيار أفضل شريك (شركاء) بالاعتماد على الجودة والإنتاجية والتناسق التنظيمي بدلا من النظر إلى السعر فحسب.

ضمان مشاركـة أفضل من المشتري؛ لأن المنافع الملموسة من المعلوماتية لا تأتـي بسرعـة فإن أحد المكونـات الأساسية لنجـاح أي معلوماتية على المـدى الطويل يكمن في المشاركة المستمرة مـن المستخدم ودوره الفاعل في المشـروع لفـترة طويلة من الزمـن، فالتقديـر البالغ مـن الإدارة لقيمة المعلوماتيـة والتزامها بتحقيق منافعهـا والحس العالي بالملكيـة والمشاركة الفاعلة للمستخدمين على كل المستويات في متطلبات تعريف العملية هي العوامل التـي تضمن نجاح أي مشروع معلوماتية، لا بد من خطة مشروع

مصممة جيدا وتقدير دقيق للمصـادر المطلوبة وتحديد الأولويات الكافية لتنفيـذ الخطـة إذا أرادت المنظمات المستخدمـة أن تستفيد حقا من كامل فوائد المعلوماتية.

ماذا يمكـن للأكاديمييـن أن يفعلوا من أجل مسـتخدمي المعلوماتية و صناعة المعلوماتية؟

في أي اقتصـاد متقـدم يلعـب الأكاديميـون دوراً أساسيـاً في تطويـر المعلوماتية، وكذلـك أكاديميونا فقد لعبوا دوراً كبـيراً في تطوير استخدام المعلوماتية في الهند، لكن ومثل أي شخص آخر فهم أيضاً كان عليهم فعل المزيد، وبعض المجالات التي تتطلب مشاركة فاعلة تتضمن:

تطويـر تجمـع للمواهب المسلحـة بالمهارات التـي تحتاج إليهـا صناعة المعلوماتية.

لعب دور أساسي في تطوير مهارات مستخدم المعلومات.

مشكلات صناعة وعي أفضل تجاه المعلوماتية بين المنظمات المستخدمة وخاصة لدى الإدارات العليا.

لعب دور الجسر بين الحكومة والصناعة من خلال نقل مشكلات صناعة المعلوماتية إلى البيروقراطيين.

المشاركة في مبادرات R&D من شركات المعلوماتية.

التحديات الكبرى

بعـد مناقشة ما علينا توقعه في صناعة المعلوماتية من المناصرين المختلفين دعونـا نفكر أكثر فيما علينـا فعله لنجعل من الهند لاعبـاً أساسياً في مجال المعلوماتية. وفي رأيي أنه يمكن تلخيص تحدياتنا فيما يلي:

إيجاد عقلية على مستوى العالم.

أن نصبح أكثر توجهاً نحو الزبون ونحو الخدمة.

الانتقـال من نموذج الخدمة بالساعـة إلى نموذج المنتج أو النموذج القائم على IPR

قبول المنافسة والتنافس بحرية.

التعاون أثناء التنافس.

أن يكون لنا توجه طويل الأمد.

تقوية استثماراتنا في مجال R&D

المساواة على الجودة والنوعية بدلاً من التنافس على السعر فقط.

اجتذاب أفضل وألمع المحترفين وتقويتهم والحفاظ عليهم.

العمل نحو تفاعل أكبر مع الأكاديميين.

بث روح الوطنية والنظام بين شبابنا.

القيام بعملنا بشكل قانوني وأخلاقي.

الخلاصة

في السنوات الأخيرة وبعد أن فتحت الهند اقتصادها استجابة لتحدي العولمة فإنها اكتسبت احتراماً كبيراً في المجتمع الدولي وبرزت كوجهة مهمة للتجارة الدولية ونشاط الاستثمارات، وبخاصة في صناعة المعلوماتية، ولكن هل نستطيع نحن الهنود أن نستجمع الإرادة والتصميم لجعل الهند لاعباً مهماً في السوق العالمي للمعلوماتية؟ أنا دائماً متفائل، وأعتقد بصدق أن الجواب هو من دون شك: نعم.

الفصل الرابع عشر

سوق الإعلام الهندي العظيم


@Ahmedyassin90

ظهور أنماط وقضايا جديدة للمستقبل

إن. رام

نهج الإعلام

ثمة مساران أساسيان للإعلام في الهند الحديثة؛ المسار الأقدم خاص بالصحافة المتنوعة والمتعدّدة والمستقلة نسبياً، أما المسار الأحدث فهو خاص بالإعلام الإذاعي المعالَج والمُساء استخدامه، وبالإذاعة والتلفزيون المراقب من قبل الحكومة. فيبلغ عمر الصحافة الهندية القرنين وتكمن قوتها بشكل كبير في تجربتها التاريخية وباشتراكها في الكفاح من أجل الحرية والحركات المؤيدة للتحرّر والإصلاح والتحسين الاجتماعي. وبدأ نهج الإعلام الإذاعي مع ظهور المذياع كداعم للاستعمار البريطاني الذي كشف عن أهميتها كوسيلة للإعلان خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد مرور نصفِ قرنٍ على الاستقلال لم يعدْ هذا النهج قادراً على التهرّب من الإطار والأهداف الموضوعة من قبل السلطة العليا البريطانية. وأما التلفاز فقد وصل إلى الهند المستقلة في وقتٍ متأخر، وعندما حصل ذلك، فكان ملحقاً به من قبل النهج المسيطر بدون أي اعتراض وذلك كجزءٍ من نطاقها الطبيعي.

هذان التقليدان متناقضان للغاية، فتاريخهما ومهامهما وأدوارهما في المجتمع والسياسة متشعبة جداً، وشروط المنافسة تبعاً لهما مختلفة جذرياً،

وللحديث بشكل عام عن أية محاولة للإعلام في الهند فقد ظهرت بعيدة الاحتمال تاريخياً، إنْ لم تكن عقيمة. وعلى الأرجح فإنّ معظم المراقبين الموضوعيين مجمعون على أنّ النهج الأول، على الرغم من كل أخطائه، جدير بالاهتمام، بينما الثاني تقليد سخيف وخاطئ في الإنفاق بشكل كبير؛ إذ يمثل تشتتاً لفرصة ديمقراطية وتقدمية كبيرة.

ومع دخول القناة الفضائية بدون أي إطار تنظيمي في الميدان، فقد سبّبت اختلافاً كبيراً للمشهد الإعلامي ولكن الأهداف الضمنية لهذا التطور من أجل مستقبل التلفزيون في الهند لم يعد واضحاً بعدْ.

نقاط قوة التاريخ

تمثّل قوى ومحاسن الصحافة بشكل رئيسي وبدون نقاش في الهند المعاصرة نقاط قوة تاريخها، وهي معروفة بحيويتها اليوم وذلك بسبب بنائها على مسار الإعلام الأقدم. وكل هذا أصبح مهماً للغاية في ميدان الإعلام الهندي المُدار بحسب السوق وشبه المعولم، وذلك عندما أتت الصفات الأساسية والقيم الجوهرية للصحافة تحت التهديد من قِبل أطرافٍ مختلفة، وعندما سيطرت الفوضى على الصحافة والإعلام وذلك بالمقابلة مع المجتمع.

لقد أسّست الصحافة جذوراً ثابتة لها وذلك إلى حدّ ما في وقتٍ مبكر

مــن الحكم الاستعماري البريطاني. فـإنّ تاريخها يعود بشكل ملحوظ إلى أبعد من تاريخ الصحافة القومية الذي ممكن أنْ نقول إنها بدأت مع تأسيس (أمريتـا بازار باتريكا) في عام 68. وإنّ الكفـاح الطويل من أجل التحرّر الوطني والمناظرات والمعارك من أجل الإصلاح الاجتماعي والطموحات والحـركات المتطرّفة والثورية، والتنافس الطويل بـين رؤى الخدمة الذاتية والخدمة العامة في الإعلام، كلها وجدت انعكاساً لأسلوب وأداء الصحافة الهندية كمؤسسة تاريخية.

هنالـك استنتاجات عامة محـددة مقترحة عن طريق التجربـة التاريخية والتـي لا تـزال تتم دراستهـا بشـكل كافٍ. وإن قصص التاريخ المحلية للصحافـة باللغات الهندية المختلفة ربما وهبـت قصصاً مختلفة نوعاً ما عن الكتـب الملخصة أو المحكية التي تظهر عـدم تجانسها مع تاريخ الصحافة المكتوبة باللغة الإنكليزية.

أولاً، هنـاك ارتباط وثيق غـير عادي بين كفاح الهنـد المعاصر من أجل التحـرّر السياسي والاجتماعـي وأصول وتطوّر الصحافـة الهندية. كما وهـذا الارتباط يقـوم بشكل كبـير على الجدّيـة والموضوعيـة ودور بناء الأجنـدة والتوجّه المفعم بـروح العامة لأفضل ما ملكـه المسار الإعلامي القديم. وأيضاً إلى حـدّ ملحوظ، منذ البداية، حارب القوميون الهجمات الحكومية على حريات الصحافة والتعبير والارتباط، كما وجعلوا الكفاح

لهذه الحريات جزءاً مكملاً للحركة القومية (تشاندرا 5:89).

فجزءٌ من هـذا الترابط التاريخي الوثيق كان تقويـة الصحافة في معارك ضـد الإجراءات القانونية القمعية والمناوئـة للصحافة، فنحو خمسة عشر منها بدأت بقوانـين ويليسلي لعام 1799 وفي النهاية مع قوانين دفاع الهند لعـام 1940 والأعمـال الاستعماريـة الهمجية ضد حرية الـكلام والتعبير مثـل تجارب التحريض على الفتن لبـال غانغادهار تيلاك عام 1887 و1908 ومهندس كارامتشاند غاندي عام 1922.

لقد فشلتُ الصحافة كمؤسسة في بناءِ أي نوع من المقاومة الشجاعة ضد نظام الطوارئ الفاشي بين عامي 1975 و1977، هذا النظام الذي جلب رقابة الصحافـة وإجراءات قمعيـة أخرى ونشاطات مناهضـة للإعلام المستقل والمعارضـ. وعلى أية حال فقد يبدو على الإعلام بأنه تعلم دروسه بشكل جيـد جرّاء هذا العمل المزعج. ففي عـام 1988، عندما أعلن نظام راجيف غانـدي القائد للأزمة عن الفاتورة الوحشيـة المناهضة للافتراء وذلك بغية إرعـاب الأقسام المسؤولة عن التحقيـق في الصحافة، وأشباح الإجراءات الفاشية المناهضة للإعـلام بدت أن خرجت معاً. فحركة المعارضة الملهمة التي خرجت في مختلف أرجاء البلاد بشكل افتراضي فجأة أعطت الفاتورة فـترة قصيرة بين الإدانة والعقاب. فكان علـى الحكومة الحالية أن تندهش ولكن ليس أي شخص لديه وعي أساسي بتاريخ الإعلام الهندي. فالحلقة

أرسلت إشارة قوية بأنه كان من المقرر على الصحافة كمؤسسة أن تحميَ الموروث التاريخي.

ثانياً، يعدّ جزءٌ من الموروث التاريخي مجموعة مثيرة من الرأي المتنوع والاهتمامات وحتى الفكر، وذلك من خلال المنافسة من أجل وجود فضاء في الخطاب العام للمراحل الزمنية (جاغاناثان،30:1999)؛ فهذه المجموعة تتوسع لتنوع بارز في نماذج الملكية والأشكال التنظيمية للصحف وذلك كمشاريع تجارية. ويمكن القول إن التنوع والتعدّد في الصحافة الهندية يعكس التباين الإقليمي واللغوي والاجتماعي- الاقتصادي والثقافي الواسع لشبه القارة. ولكن في حال إمكانية المرور بتجربة بعض المجتمعات الكبيرة والمتباينة الأخرى وبتاريخها المختلف، فليس ثمة شيء حتمي حول هذه المنفعة الإعلامية. فضمن نهج الصحف الهندية، كان هناك وعي لفترة طويلة حول الحاجة إلى تنوع وتعدد أكبر. ففي تقريرها القيّم الذي نُشِر عام 1954، سألت مفوضية الصحافة الأولى بشكل أساسي فيما إذا كان العدد الإجمالي للصحف في الهند مناسب للتعبير عن وجهات النظر المختلفة؛ وبعد مقارنة الوضع في الهند مع ما يسود في الولايات المتحدة وإنكلترا واليابان، ختمت قولها بأن عدد الصحف في هذا البلد منخفض جداً وارتفاع في ذلك العدد قد يكون مرغوباً بالتأكيد. وأكثر من ذلك فإذا ما وضعنا في عين الاعتبار مثل هكذا

عوامـل مثل البعد والاتصالات الضعيفة، فإننـا بحاجة إلى زيادة كبيرة في عدد الصحـف. (مفوضية الصحافـة،1954:25–26.) وحدث الارتفاع المرغوب عبر العقود الأربعة القادمة.

ثالثـاً، كان يوجد هناك دائمـاً انقسامات فكريـة وسياسية حادّة داخل نهـج الصحافة الهنديـة. فهناك اختـلاف معاصر بين الصحـف المكتوبة بلغـاتٍ مختلفة، التي تأخذ منحى علمانيـاً – ديمقراطياً وبين الصحف التي قدمت بشكل متزايـد لدعم الفكر والسياسـة والسياسات الخاصة بالحق الهنـدي الـذي يمكن أن يقال بأنـه مماثل للانقسام الموجـود بين الصحافة (القوميـة) و(المواليـة) خـلال الكفاح من أجـل الحريـة. وتاريخياً، وفي طريق مستمر بارز فقد وضعـت الصحافة الهندية السياسة تحت السيطرة وذلك إما للأفضـل أو للأسوأ؛ فالاشتراك في حملات سياسية واجتماعية ضخمـة أو في أحـداث مثيرة أخرى خلال الكفاح مـن أجل الحرية أدى إلى نمـو وإصدار الصحـف وبناء المصداقية والصـورة لإصدارات محدّدة. ويشـير روبين جيفري إلى أن التواصل المعرفي والتكنولوجيا المناسبة أمران أساسيان في تطـوّر ثقافة الصحف اليومية. ولكـن الأحداث المهمة تقدّم الرابط بـين التطوّرات والسياسة –الرابط الذي يبدو بأن يرسل إصدارات وذلك بإطلاقهـا إلى مسافات عالية. كما أن الناس يحتاجون إلى محرّض الأوقـات المثيرة وذلـك لاقتناص أعـداد كبيرة منها في سلـوك الصحيفة

اليومية (جيفري، 1989:608).

تعدّ كـيرالا الحالة الهندية التقليدية في نشر التسييس بين أقسام كبيرة من السـكان وفي خلق ثقافة قراءة الصحف؛ فالعديد من القوى قد تأثرت من هذه العملية؛ التي تتضمن وبشكل مهـم نضال الشعوب العاملة والحركة الاجتماعيـة للطوائـف المضطهدة وسياسـة اليسار. كما هـو معلوم فيما يخصـ بالمؤشرات الاجتماعية الرئيسية كارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل وفيـات الأطفال وبلوغ ثقافة شبه كاملة والصحة والتربية بين المرأة والفتيـات إلى معدل شبه كامل والوصـول إلى رعاية صحية –وكونها في الطليعة، فتعدّ كيرالا الولاية الهندية الأكثر تقدّماً اجتماعياً (راماتشاندران، 1996). ومن خلال إصلاح المنطقة بشكل مؤثر ووجود نظام توزيع واسع وعام وظيفي فقد حصلت على حقوق ديمقراطية وتطويرية عظيمة بالرغم مـن أن كيرالا تصنف مـن بين الولايات الهندية الفقـيرة نوعاً ما في دخل كل فرد.

وفي مثـل هذا السياق فـإنّ القيود المفروضة علـى التطوير ومن ضمنها تطوير الإعلام واضحة وشرح سبب التشتت الاجتماعي للصحف اليومية في ولايـة كـيرالا قد تبلغ الأوج. ومـع الاحتفال بالمنجـزات الاجتماعية لولايـة الهند الجنوبية على مسار النمـو (المدعّم)، التي لا تنتظر ارتفاعات مثـيرة في مستويات الدخـل الحقيقي لكل فرد، ولكنهـا تعمل من خلال

إعطـاء أولوية لدعم الخدمات الاجتماعية... التي تقلل من معدل الوفيات وتعـزز نوعية الحيـاة – ويذكرنا أمارتيا سن بأن السـؤال يبقى مع اكتمال نجاحها بشكل كبير لمـاذا لم تستطع كيرالا بناء نجاحاتها في تطوير الإنسان لرفـع مستويات دخلها أيضاً، إذنْ فبالـكاد نستطيع أن نخدم هذه القضية كـ(نمـوذج)، كما حـاول أن يزعم البعضـ (سـن،46:1999–48). وعلى الرغـم من ذلك فقد أظهـرت ولاية كيرالا عدم وجود حاجـة إلى انتظار الازدهار الاقتصادي قبل دعم الشعب بالتعليم الأساسي والرعاية الصحية وذلـك من خلال برنامج ذكي خاص بالخدمـات الاجتماعية، ويعدّ ضم هذه الإستراتيجية الديمقراطية والمتقدمـة للصحافة والرأي العام في مجتمع نامي لشيء فعّال.

كانـت الصحافة في ولاية كيرالا من ناحية قادرة على دفع أفضلية تطوّر البشرية للولايـة كآلة داعمة مفروضة عليها القيود الموضوعية. ومن ناحية أخـرى، فقد ساهمت الصحف بشكل بارز كثيراً أثناء القرن العشرين، في تشكيل رأي عام فعّال يقيْ ويقـوّي المنجزات الاجتماعية للولاية ضد أية تقلبـات في السياسة وفي إعطاء بروز عظيـم للصحافة. إنّ الرأي العام في الوسط الاجتماعي كان فيه الرأي النخبوي هو الوزن المسيطر وبينما كانت وجهـات النظر وشعـور وطموح الشعب معرقلة من قبـل الأمية والجوع والفقـر والحِرمان التـي تعد فقط رأياً عامـاً زائفاً. فجـزء كامل من تجربة

التطوّر الحديث لولاية كيرالا هو تشكل رأي عام موثوق. والعلاقة بين الجمهور المشكل لعادة قراءة الصحف ووجود مثل هكذا رأي عام ذكرها راماتشاندران (1996) قائلاً: بسبب المستويات المنتشرة للثقافة، فإن نشر المعلومات من خلال وسيلة الكلمة المكتوبة يتعمق في كيرالا أكثر من أية منطقة أخرى في الهند. فهذا الشيء كان له تأثيرات مهمة للنوعية وعمق الرأي العام والديمقراطية التوافقية في الولاية (راماتشاندران،260:1996)؛ فهذا التأثير مهم بالنسبة إلى بقية ولايات الهند؛ فتشكيل رأي عام له مصداقية سوف تكون مستحيلة مع غياب ثقافة قراءة الصحف؛ فعادة الشعب في المدن والقرى لقراءة الصحف اليومية والدورية وملاحقة الأحداث البارزة تكون عبر ذلك.

يعدّ التوسّع المثير للصحافة اليومية المكتوبة باللغة الهندية على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية، جزءاً ما كرد على التصعيد السياسي والاجتماعي الذي تشكل عبر الحشد الشعبي لأيودهيا من أجل الحق الهندي، قضية مختلفة بوضوح، والتي تؤكد على نقطة جيفري حول العلاقة بين الإثارة السياسية وإصدار الصحف؛ فبالإمكان رؤية نمو الصحف المسيطرة من قبل السياسة التي قد تكون للأحسن أو للأسوأ. ولكن يجب أن تعدّ متابعة العامة للأحداث البارزة من خلال وسائل الإعلام تطوراً إيجابياً، حتى ولو تصادم وسط الحركة الاجتماعية والسياسية المشؤومة.

وهـذا لأنه لا يمكن أن نعـدّ المجادلة الحساسة حول إبعـاد الأنباء البارزة، مهما كانت طبيعتها، عن الناس في مسار إذاعة الهند الحكومية هو الطريق الذي يجب أن تخوضه.

أخيراً، ولأكثر من قرن هناك الوظائف الإيجابية المنفذة من قبل الصحافة الهندية أو عبر قسم مؤثـر بداخلها حول قضايا اجتماعية وسياسية كبيرة. فقد صنفت القضايا التي أخذتها الصحف الهندية من خلال تغطية متعددة فعّالة على مدار فـترة طويلة، من كفاح الهند من أجل الاستقلال من قيود الحكـم الاستعماري إلى الإصلاح الاجتماعـي إلى مشكلات أساسية مثل الجوع والحرمان العام في الهند المستقلة، وبالتأكيد فقد قدّمت الهند خدمة إلى المجتمـع وذلـك من خلال المتابعـة والتحقيق حول الفسـاد السياسي وأيضـاً في خلق الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا. صحيح أن مقياس المسار الصحفي حول هكذا قضايا كان غير مستقر ولكن وبشكل عام فهو جاد وموضوعـي قادر على حمل القضية ضـد أي نهج صحفي بارز ومستقل نسبياً.

لقـد كان لدي من خلال دراسة أجريـت لصالح المعهد العالمي لأبحاث اقتصاد التطوّر (دبليو آي دي إي آر) ونُـشرت عام 1990، الفرصة للنظر إلى دور الصحافة المستقلة نسبياً الذي يمكن أن تلعبه في إستراتيجيات مناهضة الجوع في بلد نامي ولوصف وتحليل التجربة الهندية في السياق التاريخي

(رام، 1990). فهذه كانت في طبيعة متابعة بعض المشاهدات النظرية المثيرة للاهتمام حول دور الصحافة المستقلة، ومعالجتها في توافق مع المؤسسات الديمقراطيـة الأخرى (مثل الأحـزاب السياسية المعارضة)، المقامة من قبل سِن في نقاشاته حول المجاعة والفقر والحرمان والمعلومات وقضايا مرتبطة أخـرى. دراستي ارتبطت بشكل أساسي بنـوع الاختلاف التي يصنعونه كل من الصحافة المستقلـة والمتعدّدة للمواقف العامة حول نوعين مختلفين من الجوع –والجوع كأزمـة، وكوجودها في المجاعة والجفاف والشغب من أجل الغـذاء والجوع المستمر والمزمن الذي يتـم الفشل في النقل عنه. والتجربـة الهندية تسلـط الضوء على الحقيقة وسط بلد نـامٍ بأن الصحافة المستقلة نسبيـاً والمتعددة بإمكانها أنْ تؤدي وظائـف أو أدواراً ديمقراطية تقدمية قيّمة، وسنحاول في تحليلها لاحقاً في هذه المقالة.

في بيئـة ما قبل الاستقلال، كانت المفاجأة البارزة للصحافة أنها تعلمت بأن تعمل بشكل كبير كلاعـب في التحالف الرئيسي للوسط الاجتماعي الاقتصـادي والسياسـي، وذلك على الرغـم من حدودهـا المعروفة فيما يتعلق بالوصـول إلى المجتمع واستمرار البقاء المـالي والتدريب الاحترافي وإمكانـات الإدارة والتعهّد. ولوصف الصحافة في الهند المغتصبة بشكل جيـد لأكثر من عقد إلى الاستقلال، فكانت وسائل الإعلام تعمل بالإذن. وليـس ثمة تقديرات جـادّة بخصوص إصدار الصحـف العادية واليومية

منهـا لعام 1947. ولكـن تبعاً لمفوضية الصحافـة الأولى فقد حصلت على حسابـات الناشرين التي كشفت بأنـه في عام 1947 لم يكن لأكثر الصحف اليوميـة المكتوبـة بالإنكليزية إصداراً كـ(ذا ستيتسمـان وذي تايمز أوف إنديا وذي هيندو وذي هيندوستـان تايمز) يقارب الـ70000 ولم يكن لأكثر الصحف اليومية المكتوبة بالهندية انتشاراً حتى الـ35000 نسخة. (مفوضية الصحافـة، 1954:15–24) وعقب عملية جمـع البيانات الجديدة الدقيقة، قدمـت المفوضية بالنتيجـة، في الأول من شهر كانون الثـاني (يونيو) عام 1953، بـأن مجمـل إصدارات صحف الهنـد الـ330 اليوميـة كانت 2.53 مليون (ومن بينها 41 صحيفة يومية مكتوبة باللغة الإنكليزية والتي شكلت نسبـة 28 في المئـة و76 صحيفة يوميـة هندية وذلك فقـط بنسبة 15بالمئة)، وبغية الوصول في المجتمع، كانت النتيجة المتواضعة بأن إصدار الصحف اليومية لكل 1000 شخص يتضح تراجع مستوى الثقافة في كل أنحاء الهند. وانطلاقـاً بأساس منخفض، ارتفع إصدار الصحـف اليومية للهند بشكل بطـيء، ويمكن أنْ تأخذ الصحافة مدة ثلاثـة عقود بعد نيل الاستقلال إلى عبـور الإصدار رقـم عشرة ملايـين وبالأسلوب الحديـث والاشتراك في التصنيفات الخاصة بوسائل الإعلام.

تمّ إدخـال الراديو في شهر آب (أغسطس) مـن عام1921 وذلك بطريقة متمرّسـة؛ ففـي عـام 1926عمل على انطلاقـة خاطئة كالمشـروع الخاص المدعوم من قبل حكومة الاستعمار وذلك ضمن هيئة الإذاعة الهندية التي باءت بالفشل بسرعة؛ فتم تغطيتها باحتكار مملوك ومُدار من قبل الحكومة في ثلاثينيـات القرن العشريـن، وتمّ تمريرها من قسـم بيروقراطي إلى آخر حتـى أن وصلت تحت الوصاية الدائمة من قبل قسم الإعلام والإذاعة عام 1941؛ ومعهـا تمّ توسيعهـا واستغلالها بشكل قاسٍ كوسيلة إعلان خلال الحرب العالمية الثانية. وهكذا فنهج الإعلام الإذاعي بدأ في الهند قبل سبعة عقود والذي يبدو عليه بأنه يمثل نقيض نهج الصحافة القديم.

وفي خِضـم التوسّع المحموم والنمـو السريع في العقدين الأخيرين لقرن العشريـن، بدا من المدهش أن قام التلفزيون بظهوره الأول في وقت متأخر مثل ما حصل في الهند. كما وتم إبعاده بأطول وقت ممكن وذلك من خلال اعتبارات فلسفية وأيضاً باعتبـاراتٍ مرتبطة بالسياسة والمصادر. الاعتقاد الرسمـي بكون التلفزيون رفاهية غير عادلـة في بلد فقير وغير متقدّم مثّل حاجـزاً كبيراً بوجه دخـول التلفزيـون إلى الهند. كما وكان هنـاك أيضاً قيـد مصـدر حقيقي ناتج في أو معـزز لتجارة الإعلام: مـع توسُّع الإذاعة الحكومية المعطاة لها أولوية عظيمة ودعم مصدري، فلم تكن هناك نية في أخـذ العبء الإضافي في تمويل توسّع القناة التجريبية والتعليمية المقدّمة في

دلهي بطريقة صغيرة إلى شبكة وطنية عالية التكلفة عام 1959.

تعدّ فكـرة كون التلفزيـون عامل التغيـير الاجتماعي ووسيلـة تعليمية وموجّهة نحـو التطوّر مناسبة بصعوبة ضمن إطـار معالج تأسس من قبل نهج الإعلام الإذاعي الهنـدي. ومن جهة أخرى كانت التجارب المبكرة مـع (نوادي التلفزيون)، حيث تمت الإشـادة بمراكز المشاهدة في المجتمع المـدني وتلفزيون المدرسة في دلهي من خلال أولئـك الذين آمنوا بإمكانية التلفزيـون في التطويـر في هيئة كبيرة للتربية العامـة عبر بناء جمهور رزين ومتعطشـ للمعرفة. فقد أعقبـت بالخدمة التعليميـة الانطلاقة عام 1967، وذلـك في خدمة مميزة موجّهة إلى المزارعين (كريشـي دارشان). وبعدها أتـى مركز تلفزيوني ثـانٍ لدوردارشان في مومباي وعقب ذلك ظهر بضع مراكز أخرى.

ففـي عام 1975، كان إطلاق تجربة القنـاة التعليمية الفضائية (إس آي تي إي) تشمـل كل من منظمة أبحاث الفضاء الهنديـة (آي إس آر أو) وأيضاً دوردارشان التي كانت سوف تبعث بإشارات تلفزيونية لمدة أربع ساعات باليوم لـ 2400 مستقبِل تلفزيوني في سبع ولايات مختارة مع أربع مجموعات لغويـة الذي تم الاقتراب إليها كتحدٍ مثير. كما كانت البرمجة جادة: مزيجاً من البرامج التعليمية التي تبُث بشكل عام أثناء الفترات الصباحية ونشرات الأخبـار ونماذج مـن الاهتمام العام وبرامـج ثقافية وذلـك أثناء الفترات

المسائيـة. إلا أنـه في غضـون أشهر تبخـرت الحماسة الرسميـة من أجل المشـروع. وتم فحص الإمكانيـات الحاسوبية من خـلال برامج (سايت: إسـ آي تـي إي) التي باءت بالنجـاح، ولكن ليس هو تأثـير سايت على التطويـر والتعليم. ومع انتهاء عام على التجريب، قرّرت الحكومة الهندية باستمرارية مشروع سايت في إنشاء أجهزة إرسال منخفضة الطاقة في ستة مراكز ريفية، وذلك بتغطية نحو 40 في المئة من قرى سايت الأصلية.

هـذه العمليـة وضعت مرحلـة للتخلـي الافتراضي عن فكـرة إدخال التلفزيـون بمضمـون تعليمـي وفكـري جاد علـى مقياس وطنـي ولفتح الأبـواب، في أواخر سبعينيات القرن العشريـن، إلى فائض من البرامج... مثل تشيتراهار والتجاريات والأشيـاء السريعة والرياضة في تقليد ضعيف لقوالـب التلفزيون الغربـي. وأيضاً رمت السلطـات في الشيء الحقيقي: برامج مثل (ذا لوسي شـو) الذي أثبت نجاحه الباهر مع المشاهدين الهنود المدنيـين. كما أصبحـت البرامج التي تعالج المشـاكل الاجتماعية رائجة، وهكـذا فكان عصر التسلية الذي تم ظهوره في التلفزيون الهندي. فقانون غريشـام كان واضحاً حيث تم معالجته في الميدان الإعلامي أيضاً: فقادت البرمجة التجارية بقيادة البرامج السطحية والمعالجة للمشكلات الاجتماعية وأغنية فيلم الجاد والجدير بالاهتمام خارج السوق وذلك من خلال إعطاء ضربة قاضية لأية فكرة حول إذاعة الخدمة العامة في الهند.

في عــام 1982 وصلت دوردارشان من خلال إن ســات–1 أي بالألوان علـى المستوى القومــي؛ فصنعت علامــة من خلال بث خطــاب رئيسة الوزراء أنديــرا غاندي إلى الأمة من رد فورد، وعلامة أكبر من خلال أخذ حق بث الألعاب الآسيوية في دلهي مباشرة عبر البلاد. وكما زادت برامج الشبكــة اليومية إلى أربع عشرة ساعة. وعقبهــا جاء توسّع التلفزيون الذي كان من النادر القيام به في العالم النامي. وفي عقد واحد زاد عدد بناء أجهزة الإرســال التلفزيونيــة مــن 41 إلى 425، والكثير من مراكــز إنتاج البرنامج وعشرة كينــدرا ذات مكانة عالية. وبناء من ثلاثة صفوف في برمجة وطنية وإقليمية ومحلية وبث قنوات جديــدة وأكثر من ألف جهاز إرسال وأنواع جديــدة من الشبكة ومركز الإنتاج المركزي الذي ادعى كونه في المستوى العالمــي في منشأة قرية آسياد في نيودلهي، وبــدا التلفزيون الفضائي الذي تم إدخالــه بشكل سريع كردّ متسم بالذعــر على الغزو الأجنبي من السماء وأبحــاث المشاهديــن، والمتاجرة الغزيرة، ونمو الإيــرادات (زيادة من 820 مليون روبيــة إلى 5720 مليون روبية في عامــي 1996و1997)، وبانخفاض الإنتــاج المحلــي وارتفــاع الاعتماد على البرامــج الخاصة الراعيــة تجارياً والموجّهة للتسلية فكان هذا طريق النمو غير المدبّر والنفعي والهائج.

لقد قام التحرير الاقتصادي والانطلاقة الأولى وبعدها عام1991، بإطلاق برنامج ذي مكانة عالية ومزودة ببيئة وفرصة جديدتين بالكامل وذلك بغية

ملاحقة مثل هذا الطريق؛ فقد تشكلت أيضاً هذه البيئة الجديدة من خلال تصعيد سياسة الحشد الشيوعي الذي حقق مكاسب مهمة في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين. ويضع راجاغوبال (1999أ،1999سي) بعض الملاحظات المهمة على إشراك وسائل الإعلام والسياسة في الوضع الجديد. ومع عام 1992 فقد كان وصول التلفزيون الفضائي وإزالة الأشياء التي تحكمها الحكومة، هما الشيئان اللذان جمعا بين قوى السوق وقوة التلفزيون معاً، فكما حصل أن كان الوقت للاستغلالية السياسية بجلب برامج دينية إلى التلفزيون الحكومي وخلق نوع براجحي هندي متميز، بتسميتها، المسلسلات الأسطورية التي تعالج المشكلات الاجتماعية، خليفة تجربة الحكومة الفاشلة في البرامج التطويرية المعالجة للمشكلات الاجتماعية. (راجاغوبال، 1999)، وأبعد من ذلك وعلى مستوى واحد، خلق التلفزيون الوطني لأول مرة نظاماً مرئياً مباشراً عبر البلاد وذلك بتقديم فرصة سياسية بانتظار استخدامها؛ وبمستوى آخر بالرغم من أن حزب الكونغرس سعى إلى إحكام قبضتها على هذه الميزة من خلال لعب البطاقة الهندية، فقد كان الحق الهندي وحزبه السياسي (بي جاي بي) التي نجحت في تغيير مصطلحات المناظرة السياسية بافتتاحها في عصر الشعبية المتسلطة المناسبة أكثر من العالم الشجاع الجديد من التحرير الاقتصادي. (راجاغوبال، 1999سي.) إنّ ادخار الفائدة السياسية من خلال الحق

الهندي من مبادرة الكونغرس الاستغلالية والخرقاء، المسلسل الاجتماعي (رامايانــا) علــى دوردارشان من كانــون الثاني (ديسمــبر) 1987إلى أيلول (سبتمبر) 1990، وذلك بمناشدات على تغيير المجموعات الاجتماعية تحت عنــوان رمزي ممكن ارتباطه بشعار الإصــرار الهندي (راجاغوبال 1999أ) والذي كان مؤشراً على قدوم أشياء.

وبعكــس طريــق النمو المدار من قبــل السوق والاستغــلالي أخذت من قبــل وسيلة حكومية ومعالجة. فالاعتبــارات بالنسبة للبرامج الجادة فكرياً وبالمضمــون الاجتماعــي لم يكن لديها الفرصة. إنــه من الملاحظ بين هذه الاعتبــارات بــأن خطة وضع البرامــج تطورت من خــلال مجموعة عاملة برئاسة الدكتور بي. سي. جوشي لتفعيل عمل التلفزيون في مد المعلومات والتعليــم والتسليــة وذلــك بتوجــه إذاعي للخدمــة العامة. فقــد شهدت تسعينيــات القرن العشرين مناظرة مثــيرة للاهتمام حول التحكم والمعالجة الحكومية لدوردارشان، وشيئاً ما للرد على غزو التلفزيون الهندي البيوت مــن خلال قناة فضائيــة غير محكمة عليها من بعض الــدول وجزءاً ما للرد على تصعيــد الانتقاد السياســي والإعلامي لاستخدام المعالجــة السياسية لدوردارشــان؛ فقد هدف إطــار قانوني جديد إلى إعطــاء (الصفة الذاتية) لــكل من دوردارشــان وأوول إنديــا راديو، الــذي يدعى بإطــار براسار بهاراتــي الــذي تم سنه عــام 1990 والإشارة إليه بشــكل نهائي عام 1997.

ولكن بسبب ظروف الاضطراب السياسي، فكانت هناك فجوة تقنية في القانون وعدم رغبة بارزة على جانب توالي الحكومة للتخلي عن السيطرة على الإعـلام المعالج تاريخياً والخاطئة في الاستعمال، إذن فالطابع الذاتي عـرف بشكل واسـع على كونـه خياليـاً. في 1998–1999 توصّل كل من النظـام بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا وقسـم المعالجة السياسية لدوردارشان وإلى حـد أقل من أوول إنديا راديـو إلى مستويات عدم الاستفادة من هذه الوسائـل الإعلامية من قبـل إدارات إنديرا غانـدي وراجيف غاندي في ثمانينيات القرن العشرين.

المشـهد الإعلامي 1999

بمـا أنه مـن الواضح دخول الهنـد في الألفية الجديـدة، فلعبة الكرة هي لإعـلام الهند الإخباري –الصحافة والتلفزيـون والراديو– الذي يختلف بشـكل مثـير عمـا كان عليه قبـل نصف قرن. ومـن الممكـن أنْ نرى أنَّ المنهجَـين الإعلاميـين المؤسسين مرتبطان بـكل من الصحافـة والإعلام الإذاعـي على التوالي، ولم يعدّا إلى حد بعيد المتعارف عليهما بشكل واسع في أغلب القرن العشرين.

وكما بالنسبة للإعلام المطبوع فـإن الأنباء متضاربة؛ فلا تزال الصحافة الهندية تعد بشكل واسـع بأنها الأكثر تعددية والأقل تقييداً والأكثر حزماً

واستقلاليــة من بــين كل الدول الأقل تقدّماً. وفيمــا يخصّ عدد الصحف المنشورة وأيضاً إصدارات مجمــل الصحف، فإنها تعدّ من بين أفضل أربع دول في العــالم (الآخرون هم اليابان والولايــات المتحدة والصين)؛ فكان مجمل إصدارات الصحف الهندية عام 1997 استناداً إلى الإحصاءات المنقولة مــن قبل نحو 5200 صحيفة عاملــة، ادعت أن تكون في المنطقة 105مليون مــع الإصدار المفترض للصحف اليومية قرابــة 46 مليوناً؛ فصحيفة ذا تايمز أوف إنديــا بإصدارها الــذي قارب ربع مليون والتــي ظهرت من خلال شركة بينيّيت كولمان وشركاءه المحدودة، التي تعدّ أكبر شركة نشر في البلاد والمتعددة في الإنتاج والأكثر قوة والتي أعلنت بكل فخر عن مرتبتها الثانية عالميــاً؛ كونها الصحيفة اليومية المكتوبة باللغــة الإنكليزية (بعد يو إس أي تــوداي)، التي نقلت عبر الدليــل الإعلامي الدولي، عام 1998. والصحيفة التي ترافقها دائماً هي (ذي إكونوميك تايمز) التي دعت نفسها (الصحيفة اليومية المالية الأكبر والثانية في العالم) (بعد صحيفة وول ستريت جورنال).

لقــد أتى استطلاعَا قرّاء الهند اللذان أجريا عام 1999بتقديرات كبيرة بأن الصحافة بشكل عــام وصلت شيئاً ما بين 200 مليون و240 مليون شخص في المناطق المدنية والريفية للهند؛ فاستطلاع من أحد الاستطلاعين كشف أن الوصــول المفترضــ للصحف اليومية كان على مقربة مــن 187 مليوناً؛ فأعداد الوصول المفترضة قد تظهر أنها مغالية في التقديرات بشكل جدي

ففيها الأعداد مستندة إلى المراسلين الذي ينقلون أنهم قرؤوا بعض الأنواع من الصحف على مدار الأسبوع الماضي.

وبما أن التقديرات المبالغة فيها كانت كبيرة ضمن أسس مطلقة، فهي كانت لا تزال تمثل فقط أقلية من السكان البالغين. وبالنسبة للوصول للسكان فالمستوى المفترض الحالي لـ45 نسخة من الصحف اليومية لكل 1000شخص فهي بالتأكيد نتيجة مبالغ فيها وهي مستندة إلى إدعاءات الإصدار المتضخم المنقولة إلى سجل الصحف في الهند، ولكن حتى لو تم الإقرار بالنتيجة، فهي تعدّ ضعيفة بالمقارنة مع التوزيع الاجتماعي للصحافة في الدول المتقدمة وأيضاً في العديد من الدول الأقل تقدماً التي يجب أن تعدّ بالمتخلفة.

وكانت لا تزال الصحافة هي الوسيلة البارزة للإعلان في الهند؛ فكان لديها نسبة 56 في المئة من إجمالي إنفاق المال على الإعلان عام 8199 وذلك بالمقارنة مع حصة التلفزيون 36 بالمئة (لينتاس، 1999). فإذا ما تم تمثيل هذه الحركة اليمينية من خلال التحرير الاقتصادي التي صنعت الفائزين والخاسرين، وعبر أفق واسع فالصحف الهندية كانت فائزة بارزة. ومع التدفق المؤثر في نمو تصنيفات الصحف (بخصوص الإصدار والمجلد الإعلاني والإيراد) في تسعينيات القرن العشرين، كنمط قيد من قبل ظروف الشبه فرصة في الصناعة والإعلان الهندي خلال عامي 7199–1999، تظهر

الصحافـة كلاعب أكبر ممـا كان عليـه في المشهد الاجتماعـي والسياسي الهنـدي حتى ولـو أنها تصل إلى أقل من نصـف البالغين؛ ففي صيغ نوعية أيضاً تبـدو أهميتها واسعة الصيـت، ووظائفها وأدوارهـا مناقشة بشكل متزايد والقيم الإعلامية وقيم الإنتاج لمندوبيها أكثر تقدماً في التصنيفات.

تقوم المنحة القيّمة لجيفري حول الصحافة المكتوبة باللغة الهندية (جيفري 1987 و9931 و7991) بضـم كل طرق النمـو الخاصة بالصحف الناجحة في عشـرات اللغات الهندية وتمثل العمل الوحيـد لنوعها حول موضوع مهم، وذلـك تسلط الضوء على حالة مبهجة وفعّالـة حيث برزت بشكل أساسي خمسة عوامل على مدار العقدين الماضيين. فهذه العوامل هي: التكنولوجيا المتطـورة (التي تفعّـل إنتاج وتوزيع أعـداد أكبر للصحـف الأكثر جاذبية) والثقافـة المتوسعة باستقـرار والطاقة الأكثر شراءً والانتشـار الكثيف(الربح والقـوة والباقيـة..) الـذي يسعـى إلى التوسـع والإثـارة السياسية. يشرح جيفري قائلاً: إن منطق الرأسمالية قاد توسع الصحف بقوة تماثل قوة القرّاء المتعطشـين الأساسيين. (جيفري، 3199: 072). كما يدعم هذا التعميم عدد من دراسات التعهد الرأسمالي الناجح بقيادة الربح والقوة في عمل الصحف المكتوبة باللغة الهندية؛ لاقتباس شاهد من دراسات القضية لجيفري:

إنّ نجـاح بنجـاب كيساري كعمـل يعرض نمطاً مـا دام إعادته من خلال الهنـد؛ فأوقعت الصحافـة نفسها في فخ محليتها وقرّائهـا؛ فقد استخدمت

التكنولوجيا لجلبها لحلقات القرّاء المتوسعة صورة معروفة ومصنوعة حولهم لم يروها من قبل قط. للعديد منهم كأنهم أعطيت لهم مرآة للمرة الأولى.

وقد جاءت إن آر إس 99 بالأخبار التي كانت موسيقى لأذن الصحافة المكتوبة بالهندية. وذلك على أساس القرّاء، فكان أفضل عشرة صحف يومية في الهند المدنية والريفية الصحف اليومية المكتوبة باللغة الهندية مع قرّائها مع صحيفة دينا تانثي (التي تترجم بـ ذا ديلي تيليغراف) المكتوبة بلغة التاميل التي تتصدر القائمة؛ تلك الصحيفة التي تحتل المرتبة الثانية في العالم كصحيفة يومية مكتوبة باللغة الإنكليزية التي لم تكن موجودة في القائمة وذلك من نقطة ارتكاز الإصدار. حتى للهند المدنية فذا تايمز أوف إنديا صُنفت فقط في المرتبة الخامسة من بين أفضل عناوين للصحف اليومية الهندية العشرة وذلك مع العدد المقدّر للقرّاء.

ومن جانبها استمرت الصحف المكتوبة باللغة الإنكليزية في نيل الحصة الكبرى لإيرادات الإعلان في صناعة الصحف. ففي عام 8991 ومن بين الصحف التي كانت لها العضوية والدخل من الإعلان ألا وهي صحيفة مجتمع الصحف الهندية (آي إن إس). فإصدارات الصحف الإنكليزية أخذت قرابة 36 بالمئة من حصة الإعلانات الإجمالية 05122 مليون روبية التي استلمتها من وكالات الإعلان المعروفة من مجتمع الصحف الهندية.

وليس من المدهش بوجود اختلافات هائلة للهند، فنمو الإصدارات في

قلب الصحافة المكتوبة باللغة الهندية قد تنوعت بشكل كبير عبر اللغات والولايات. ويميّز جيفري بين (المطوّرين الهائجين) و(المطوّرين الهادئين) و(المتردّدين) وتقدّم رؤى استنتاجية)؛ فأخذت مدة 23 عاماً من الاستقلال للإصدار الإجمالي للصحف اليومية المكتوبة باللغة الهندية لتتجاوز الإصدار الإجمالي للصحف اليومية المكتوبة بالإنكليزية، ولكن في عام 7991 تميزت الصحف اليومية الهندية بسيطرتها وذلك بنسبة 43 بالمئة في الهند (بالمقارنة مع نسبة 41 بالمئة من الصحف المكتوبة بالإنكليزية). وانطلاقاً من الأسس المنخفضة فقد حققت الصحف المكتوبة باللغات الأخرى مثل تيلوغو وأسّاميز والبنجابية والأوردو فئات نمو فعّالة. ولكن ثمة مطوّرين هائجين وأيضاً هادئين من بين قطاعات اللغة، ومن أهمهم غوجاراتي ومالايالام التي كانت لهما مستوى إصدار يومي عالٍ وتنوّع في المجتمع لعقود مبكّرة. وبالنسبة للصحافة المكتوبة باللغة الإنكليزية فلا تزال القطاع الأكثر إعطاء للمصدر ضمن الصحافة الهندية، ويعدّ التحدّي واحداً من المكاسب القوية وتحمل مكانها ضد ازدياد عدد المتحدّين في اللغة الهندية وأشكال جديدة للمنافسة في وسَط إعلامي وسياسي متغيّر.

وبالارتباط بالتنوع والتعدّدية للصحافة الهندية في ظاهرة (التطوّر المتفاوت)، يعني من بين الأشياء الأخرى أن هناك تنوعاً متبايناً متسعاً بين المناطق والولاية وبين الهند المدنية والريفية وبين الرجال والنساء،

وبـين الطبقات الاجتماعية؛ فمثلاً بالنسبـة لـ(آي آر إس 99) فإنّ الوصول المفترض للصحافة كانت نسبة 58 بالمئة في الهند المدنية وذلك بالمقارنة مع نسبة 32 بالمئة في الهند الريفية؛ و45 بالمئة بين الرجال بالمقارنة مع نسبة 02 بالمئـة بين النساء؛ و53 بالمئـة بين الرجال الريفيين بالمقارنـة بنسبة 11 بالمئة بين الريفيـات. وقد انحرف وصول الصحافة بشـكل كبير بين الطبقات الاجتماعية–الاقتصاديـة. وبالاختـلاف الرقمي بين المناطـق والولايات في وصـول الصحافـة المفترض في ولايتـي كيرالا وأوتـار براديش المثيرة اجتماعياً وسياسياً، تقولان. (انظر إلى الجدول)

فئات السكان الوصول المفترض	
في كيرالا	في أوتار براديش
كل الأشخاص 71. 0	8 .21
كل الرجال 80. 7	4 .32
كل النساء 2. 62	6 .9
القاطنون في المناطق المدنية 5. 81	9 .48
القاطنون في المناطق الريفية 2. 67	4 .14

المصدر: آي آر إس 99

ولكن ثمة مشـكلات أكثر جدّية من التفاوت والتغير المدمجين في مسار التطـور في الصحافـة الهندية. ومع زيـادة تركيز المُلكيـة في بعض أقسام

اللغـة للصحافة الهنديـة، كانت هناك مستويات أعلـى للأخبار والتحليل ومعلومـات الشؤون العامة لتناسب مع مصالح المالكين المالية والسياسية؛ ومـع انحدار مكانـة وقيمـة الوظائف والمضمـون التحريـري في بعض منظمات الصحف الرائدة، وتنامي النية بداخل الصحف في تفصيل المنتج التحريـري وذلـك لتأييد أهداف الإعـلان والتسويـق الموضوعة من قبل المالكـين وشخصيات رفيعة في الإدارة؛ فإنّ أسلوب (مردوخ) يحدّد ثمن الحروب والأعمال العدوانية في القواعد المحلية للصحف الأخرى وذلك بغية غمـر وقتل المنافسة، من خلال رفع وتـيرة المخاوف حول الاحتكار الإعلامي والفساد الهائج بأنها غايات مقلقة بعمق. بعض من هذه النزعات نمتْ بشكل سيء نوعياً وذلـك في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، والتـي خلفت القلق لكلتا مفوضتـي الصحافة. مجلس الهند الصحافي من وقـت إلى آخر، إلى صناعـة الصحف بشكل كبير، وجمهـرة من مُزاولي المهـن في الميدان؛ فهم يشيرون إلى مستقبل طويـل الأمد شيئاً ما الذي فيه تصاعدت القضايا من خلال انتقادين قويين من الإعلام الأمريكي، فواحد منهما كان من قبل (بن إتش. باغديكيان) وأما الآخر كان من قبل (إدوارد إسـ. هيرمان) و(نعوم تشومسكي) أولئـك الذين سيكونون أساسيين في أي نقاش له معنى للشخصيات والوظائف الخاصة بالصحافة الهندية.

وبالنسبة للتنـوّع الاجتماعي فقد رأينا مسبقاً أن هناك مؤشراً موضوعياً

واحداً حول مستوى تطوّر الأداة، وبشكل واضح فإنّ الصحافة في الهند غير متقدمة، فهيكلة الملكية العامة في الصناعة لا تزال تشير إلى الوضع الأقل تقدّماً؛ فشكل الملكية البارز للصحف هو فردي وأنّ الشركات المساهمة تحسب بشكل نزيه انخفاض قائمة اللاعبين. وتبعاً لآخر تقرير متوفر من قبل سجل الصحف في الهند في عام 1997، فإن 75.82 بالمئة من إجمالي الصحف و79.80 بالمئة من الصحف اليومية كان تملكها أفراد، فقد كانت تملك الشركات المساهمة 4.45 بالمئة من الصحف و10.70 بالمئة من الصحف اليومية، وتم امتلاك الصحف الصادرة من قبل أفراد وشركات مساهمة، وفي صناعة الصحف الهندية فئات مندمجة بشكل عال ولكن الشكل التنظيمي البارز للملكية بالكاد تقترح (الرأسمالية المطبوعة) على غرار مستوى التطورّ الأكثر تقدّماً.

إنّ الوضع الغير المتقدم لصناعة الصحف الهندية، بالنسبة للتنوع الاجتماعي وللشكل التنظيمي وبنية الملكية، يعرض بأنّ (الاحتكار الإعلامي) في معنى باغديان لم ينتشر بعدْ. إلا أنه ومع تركيز الملكية وانهيار المستوى في التنوّع والتعدد اللذين يبدوان كصفة خاصة بالصحافة المتقدّمة، قد يكون جزءاً محتوماً لمستقبل الصحافة الطويل الأمد، وإلا فالسياسة القومية تحت الضغط من، أو في اتحاد مع، النشاط العام من المستوى الأدنى، يمكن أن يتدخّل بشكل خلاق ليمنع ما قد حصل مسبقاً

في الولايات المتحدة وبعض المجتمعات الغربية الأخرى.

وكونها الوسيلة الإعلامية الأولى فقد ظهر التلفزيون من خلال طريق طويل، حيث وُضع بشكل جيد ليوسّع فجوة التفاوت بين نفسها وبين وسائل الإعلام الأخرى وأيضاً لترأب الفجوة مع الصحافة وذلك بشأن مشاطرتها العائد الإعلاني والهيمنة المالية؛ ففي منتصف عام 1999، دوردارشان الحكومية، المعالجة على أساس قوي من تسع عشرة محطة وشبكة تتألف من أكثر من 1050 جهاز إرسال والعارضة أسبوعياً لأكثر من 1400 ساعة برامج، افترضت وصولاً قومياً بنسبة 87 بالمئة من معدل سكان الهند القوي جداً ووصول فعلي إلى نحو 65 مليون جهاز تلفزيون، التي كانت تعني جمهور مفترض بنحو 330 مليون شخص لـ د د 1 ونحو 125 مليون لـ د د 2. فتشمل القنوات، د د 1، القناة الرائدة في تقديم برامج وطنية وإقليمية ومحلية وتعليمية وذلك على أساس تقسيم الوقت؛ وأما د د 2 فهي قناة التسلية الرئيسية الموجّهة إلى المدن، وخصوصاً المشاهدين الشباب، كما وهناك عشر قنوات منفصلة ناطقة باللغة (الإقليمية)، وشبكة خاصة بالخدمات الإقليمية لأربع ولايات ناطقة باللغة الهندية، والخدمة الإقليمية لولاية البنجاب وقناة دولية وقناة رياضية.

وكما ذكرت (آي آر إس 99 ') بأنّه قارب عدد المحطات الأرضية إلى 270 مليون وعدد المحطات الفضائية إلى أكثر من 75 مليون. وقد جاءت

(آي آر إس 99 ') بالنتيجة المهمة وغير المفاجئة بأن التلفزيون أصبح المصدر الرئيســي للإعلا

الأيــام العادية، (الشخص العادي) المعرّضــ لوسائل الإعلام يستغرق 119 دقيقــة في مشاهدة التلفزيون وذلــك بالمقارنة مع مــدة 23 دقيقة في قراءة الصحف و32 دقيقة في قراءة المجلات.

وإلى جانــب هذه المكاسب، فــإنّ حصة التلفزيــون في الإنفاق الوطني على الإعلانات كانت علــى تزايد مستقر، ومن ضمنها، فإن دوردارشان وبقنواتهــا التسع عشــرة معاً يأخذون الحصــة الكبرى، إلا أنــه ومع غزو ملايــين القنــوات الهندية البيــوت من خلال تعــدّد القنــوات التلفزيونية الخاصة وغير المسيطرة من قبل الحكومة بشكل كبير، في جزء دولي، ولكن أيضاً القنوات الفضائية الإقليمية تعمل على نقل الأخبار والعروض ولكن علاوة على كل التسليــة أو (المعلومة مع التسلية)، البنية والصفة ووظائف التلفزيون وقواعد اللعبة التي تميل إليها، قد عملت على تغيير مهم.

لقــد ازداد كل من الكابــل والقمر الاصطناعي بشــكل جنوني، وذلك برؤيــة خيــاراتٍ في الهند المدنية وبدون أية ضــرورة في تقديم خيار أفضل وأغنــى لمضمون التلفزيون؛ فقــد صعدوا من تبديد مشاهــدي التلفزيون المتزايــدة؛ ومع المجيء ببعض مــن الأخبار والعروضــ والبرامج الرياضية والتعليمية المثيرة للاهتمام والممتــازة بين حين وآخر إلى القنوات الفضائية

والسلكيـة، فهم يساهمـون في (التحدي الفكري) بـأنّ التلفزيون الذي يمـر بأدنى حاكم وتصنيفـات منتشرة متمرّسة في العمـل بذلك. وبشكل حصـري فالقناة الأرضيـة في الهند هـي دوردارشان. ومـن جانب آخر فالقناة الفضائية هي بشكل كبير ليست دوردارشان ولكن احتكار الدولة كانت حصة مهمة في العمل هنا أيضاً.

وتعرضُ أبحاث الإعلام بأن القنوات الفضائية والأرضية في الهند تميل بشـكل متبـادل في الوصول إلى مشاهدين حصريـين، إلا أنه ومع أن عدد المشاهديـن للقنـوات الأرضية أكثر بثـلاث مرات من حجـم المشاهدين للقنوات الفضائية؛ فالمعلنون الكبار الذين يفضلون تقسيم وصول الإعلام يميلون بشكل متزايد إلى القنوات الفضائية الخاصة الرائدة التي يبدو عليها أنها معـدّة بشكل أفضل لإعطائهم ما يريـدون. وبشكل أولي فقد كانت شبكـة قناة ستـار المدارة من قبل روبـرت مردوخ التي بـدا عليها أن تمثل تحدياً فعّـالاً للأجنـدة السياسيـة والاجتماعية لقنـاة دوردارشان. ولكن بخصوص العائد فإنّ قنوات ستار لم تنفـذ أعمالها بشكل رائع؛ فالمنافسة التجاريـة الحقيقيـة لدوردارشان أتت من شبكة قنـوات زي الهندية وقناة سـوني انترتينمنت والقنوات الإقليميـة القوية وبشكل ملحوظ سَن تي في وإينادو تي في وآسيانت.

حصـل انهيارٌ عميـق في حصة إيرادات الإعلانـات، بأنه احتمال يقلق

دوردارشـان بشكل كبير، ويستفزهـا للقدوم ببعض من الـردود الداعية للهلـع ومن بينها تسويـق الأحكام غير العادلة مثل: انتشـار قنوات الفيل الأبيض الفضائية المفتتحة بشكل سريع. وبالنسبة لتقارير التجارة فإنّ عوائد دوردارشـان الإقليمية التي تصل إلى نسبة 40 بالمئة من عوائدها الإجمالي، قـد أتت تحت ضغط غـير ثابت وعلى وجه الخصوصـ من الجنوب. فقد تمت عوائد دوردارشـان المملوكة من قبل تشيناي كيندرا تقاسمها بشكل افتراضي بين 1997و1998 و1998 و1999. وعلى الجانب الآخر فقد تزايدت القنوات الفضائيـة الخاصة بشكل فعّال، آخذة حصة كبيرة في الإعلانات التلفزيونيـة المنفقة في تاميـل نادو وحصة متزايـدة في كارناتاكا وكيرالا؛ وظهـرت لقناة سَن الفضائية الهامشيـة الربح الأكبر في الهند؛ والاختراق السلكـي كان بنسبة 50 بالمئة أو أكثر بين القنوات المحلية في كل من تاميل نـادو وأندهرا براديش (آسيا السلكيـة والفضائية، 8–9 / 1999: 30–32). كمـا نقل بأن كل زعماء السـوق في القنوات الفضائيـة يخططون بإنشاء قنوات جديـدة خاصة للغات والولايات الهنديـة الأخرى، وبدت اللعبة ذاهبة عكس المشروع التجاري المسيطر من قبل الحكومة.

ومـن اللافت فإن الردّ الهندي إزاء التحديـات والفرص المتاحة من قبل العولمـة قد تنوعـت بشكل حاد وذلك عـبر قطاعات الإعـلام الرئيسية. وبالنسبـة لقطـا ع الصحافـة فإنه كان مـن غير المتوقـع بأن تؤثـر العولمة

الإعلاميـة علـى الهند في وقـت يتزامن مـع النمو غير المسبـوق في قسم الصحافـة المكتوبـة باللغة المحلية مـع تغيير كيان السياسـة الوطنية وذلك بإعطـاء الأطـراف الإقليميـة بـروزاً ودوراً جديديـن في سبيـل ازدهـار إصـدارات الصحـف الهندية (ثوسـو 1998: 277)؛ ففـي النصف الأول مـن تسعينيـات القـرن العشرين طـُرح سؤال مثـير للجدل عـن إمكانية الأجانب أو القطاعات المشتركـة بإصدار صحف في الهند أو الولوج في ميـدان عمل مشـترك أو التحالف مع أطراف هندية. فمـن جهتها قامت مجموعـة الإعـلام الأجنبية الكـبرى بقيادة هيئـة بردوك للأنبـاء مع نخبة من أصحـاب مؤسسات صحفية هندية ووزارة الماليـة باستخدام نفوذها في السمـاح بدخـول شركاء أجانـب في الحقل الإعلامي. ومـع استمرار مسـيرة العولمة فقد طرحت تلك المجموعة سـؤالاً جوهرياً ألا وهو: لماذا تمّ إعفاء الإعلام وحده من القيود والانفتاح اللذين طرآ على كافة قطاعات الاقتصـاد؟ ولإقنـاع المرتابـين بشأن هذا الأمـر ذكرول إجابـة تبدو أنها منطقيـة إلى حد ما عن هذا السـؤال: هل ضعفُ الإعـلام الهندي وعدم ذخـره بالخبرات يـؤدي إلى الشعور بالخوف من الشراكة مـع الرأس المال الأجنبـي والتكنولوجيا والمصادر الصحفية؟ ففي نقطة من النقاط بدا كأن مناصـري التغيير سيحققون انتصاراً. وحول هذه القضية قامت المجموعة الوزاريـة المؤلفة من خمسة أشخاص والتابعـة لحكومة (بي في ناراسيمها

راو) بتسليم نتائج دراستها التي بينت بتأييد الأغلبية للسماح في شراكة الأجانب؛ ففي صورة مبهمة وغير واضحة شكلت المعارضة السياسية والإعلامية التي تتخذ من الخارج مركزاً لها كياناً قوياً مما حال للحكومة بالتخلي عن فكرة تغيير السياسة الوطنية الموضوعة وذلك بحظر ملكية الأجانب في قطاع الإعلام (رام، 1994:278790).

وبشكلٍ واضح كانت التجربة مع والردّ على جبهة المحطة الفضائية مختلفة؛ فبين عامي 1992 و1999 كانت محطة زي الخاصة الناطقة باللغة الهندية رائدة في الهند، وذات شعبية كبيرة، حيث كانت لها قفزتها من حالة المخاطرة لوقت قصير إلى مرتبة الآمر كالمتعة الناجحة المثيرة للإعجاب وذلك من خلال عرض المعلومات بصورة ممتعة ومعالجة الأخبار؛ ففي الواقع فإن هذه المحطة هي المنافس الوطني الرئيسي لدووردارشان، وهي مثال توجيهي في العالم الأقل تطوراً حول استطاعة الإعلام المحلي الذي يوجّه المنتجات العالمية من خلال تنمية مشتقات البرامج التي تُبث على المحطات الدولية، وكيف يستطيع تحقيق حضور مهم في سوق الإعلام العالمي المسيطر من قبل الولايات المتحدة، إذن ومعها يتم تعقيد مسيرة العولمة (ثوسّو 273،1998 و291).

وفي أواخر عام 1999 بدا صاحب محطة زي رجل الأعمال سوبهاش تشاندرا غير المقيم في الهند بحالة جيدة وذلك في طريقه إلى بناء إمبراطورية

إعلاميــة مع وجود ميزات هندية محدّدة وطموحات ضمن وسائل الإعلام كلها وخارج البلاد؛ فهو لم يقاوم محاولة مردوخ في زيادة أسهمه فحسب؛ ففي صفقة كلفته 300 مليون دولار للحصول على موافقة البنك الاحتياطي الهنــدي، بدا كأنه حرّر هيئة ستار للأنباء المملوكة من قبل شركة فرعية من 50 في المئة من الأسهم العادية في ثلاث شركات هندية مشتركة والموجهة مــن قبل تشاندرا، ومن ضمنها إذاعة محطــة زي، زي سينما وزي أخبار، التي قامت بوظيفــة اليد الموزعة والبرامج المــزودة الثالثة لزي سينما؛ فقد افتتح ورفع النقاب عن خطط للنمو السريع والاندماج والتنويع لمجموعته في الميدان الإعلامي، جامعة بين طياتها بالبدء بقنوات (ألفا) الناطقة بعشر لغــات هندية، ناهيك عــن (اللغة الرسميــة)، والدخــول في منطقة النمو الكبير لمحطة تلفزيونية بالاشتراك، وذلك من خلال إطلاق محطات تسلية وأفــلام ورياضة ناطقة باللغة الإنكليزيــة وشراء وإنتاج أفلام بطريقة سريعة وتوسيع وتطوير خدمات الكابــل (التلفزيون) والدخول في إذاعة الموجة إف إم والأعمــال المــزودة بخدمة الإنترنــت. فقد أعلن عــن نيته بتقسيم القيمــة الاسمية للأسهــم العادية لشركتــه (الأم) زي تيليفيلم المحدودة (ز ت ل)، فبالتــالي يُستطاع أن يؤخذ إلى قــرى صغيرة ومناطق ريفية وحتى تحركت إلى تقديم 10 بالمئة من الحصة إلى شريك استراتيجي أجنبي. مع هذه الأعمــال تباهى تشانــدرا بـ(ز ت ل) على أنها أصبحــت أكبر هيئة هندية

متعـددة الجنسيات وأكبر مجموعة إعلاميـة متكاملة هندية. وفقط بامتلاك (مجموعة) من صحف بدت عليها خارج نطاق الرؤية في هذه المرحلة.

ومـن جهة أخرى ظهرَ مردوخ قادراً بنفسه على الدور الجديد في سوق الإعـلام الهندي، وحتـى هذه اللحظة كونـه دخيلاً، وجد هـذا السوق الوحيد يمرّ بمشـكلاتٍ وذلك بإعطاء المقومات المتغـيرة النظامية وقرصنة واسعـة للفيديو وتثبيـت أسلاك التلفزيـون من خلال الأشجـار. شراكته مع تشانـدرا كانت جزءاً من الطرق أو التكتيـكات للحصول على بطاقة دخـول في سوق كبير مضمون وذلك لوضـع برامج لمحطة فضائية ناطقة باللغـة الهنديـة. ومن خـلال مقايضته مصالحـه الهندية المشتركـة بالدفع النقـدي وبالأسهم القليلة في (ز ت ل) فواحد من أول المنتجين والمزوّدين للمنتجـات إلى واحدة من أكبر صناعـات الأفلام في العالم (بوليوود) فقد حُكم على مردوخ من قِبل البعض بامتلاكه لعبة مسلية وذكية. والأهم من ذلـك فقد حرّر نفسه من الاتفاقية المقيدة مع تشاندرا التي وقف في طريق البرامج الناطقة بالهندية لمحطات (ستار).

وقد تنوع رأي الخبراء حول الشخص الذي فاز. فالبعض قالوا بأن يكون تشانـدرا لعبة موضوعة والمباراة ضـد إمبراطور الإعلام العالمي المتوقع منه أن يكـون مليونيراً هندياً منتصـراً، بالرغم من قيمته الضئيلة، فقد صرّح في اجتمـاع للمساهمين بأن مساعي محطة ستـار الرامية إلى تهديد زي باءت

بالفشـل. وقـد رأى مراقبون آخرون هذا الأمر بشـكل مختلف وذلك من خـلال التوقـع أنّ محطة ستار الناطقـة باللغة الهندية وربمـا أيضاً باللغات الهندية الأخرى قامت ببـث البرامج العدوانية وذلك بُغية أخذ حصة زي الموجـودة في السوق. وانتقاماً على تشاندرا أعلنت محطة ستار عن قرارها فـوراً لإغراء الأطفال الهنود في برامج في محطـة فوكس كيدز (للأطفال) مسماة باللغة الهندية إلى بعض من قنوات ستار الموجودة والأكثر من ذلك فقـد كانت نيتهـا هادفة إلى إطـلاق محطة فوكس كيدز الرائـدة في تسلية الأطفـال في الولايـات المتحدة على مدار عام في ثـلاث محطات منفصلة وناطقـة باللغـات الهندية والإنكليزيـة والماندرين. كما نقلـت الصحافة الاقتصاديـة أن محطة ستار المحرّرة مـن العبارات غير المنافسة في اتفاق مع مجموعة زي، فالآن محطة ستار مستعدة لإطلاق جملة من الأعمال المسلية ومن ضمنها مشاريع الإعلام الجديدة المعتمدة على الإنترنت. وعلاوة على ذلك فقد أضافـت الصحافة الاقتصادية بأن مـردوخ يفكر بقيام مشاريع استثمارية مهمّة في إنتـاج وتسويق الأفلام الهندية من سوق بوليوود كما وأيضاً مصدر من برامج محطات ستار وممثليه كانوا يراقبون الأفلام الهندية في الأسـواق الموجودة في بريطانيا والولايـات المتحدة والدول الأوروبية مـع عدد كبير من اللاجئـين القادمين من جنوب آسيـا. ومع كل هذا فقد يستحيل أن ينتهي بشكل محدد على أن مجموعة مردوخ لعالم الإعلام المعولم

يمنع الاقتراب أو افتقدت المتعة في سوق الإعلام الهندي الكبير.

وبصـرفِ النظـر عـن ملحمـة زي التلفزيونيـة المعالجـة للمشـكلات الاجتماعيـة، وفيمـا يتعلق بالمضمـون فربما يكـون التطوّر الأكـثر إثارة للاهتمـام على الجانب الإعلامي هـو ظهور محطاتٍ فضائيـة هندية محلية وخاصة في الجزء الجنوبي المؤثر. فمحطة سَن وإنادو وآسيانت كانت لهم هويـة وأسلوب ودور مختلف بالنسبة للغـات الجنوبية الرئيسية والذي بدا عليهـم أكثر شعبية من زي وذات نوعيـة محلية منافسة في الأسواق. وعلى مـدار هذا التطور حول الاستخدام السياسي المؤثر لمصادر وسائل الإعلام المهيمنـة، فلم يتقلص دور كل من دووردداشـان وإذاعة أوول إنديا وذلك علـى الرغم من التبني الرسمي لإطـار مستقل. ومن نتائج الإنترنت ابتعاد الهنـد عن التجربة الإذاعية للخدمات العامـة الأصلية أكثر مما كانت عليه قبل العقود العديدة الماضية.

التطـوّر المفاجئ الذي طرأ على المشهـد الإعلامي هو الانهيار الواضح للإذاعـة واعتبار أن وسائل الإعـلام بمضمونها الكبير يصل إلى كل فئة من السكان من الهند الريفية كما المدنية التي تدر فوائد منقطعة النظير. وعلى النقيضـ من التلفزيون، فإن الإذاعة في نهاية عام 1999 بقيت بشكل كامل في حالـة الاحتكار في الهند. إلا أنه كان هنـاك العديد من المؤشرات على أن خصخصة أعمال إذاعة إف إم الموجهة من قبل الأسواق الملائمة كانت

على مقربة من سحبها منها.

وفيما يخص بانتشارها الإقليمي ووصول فكرتها إلى الناس تعدّ إذاعة أوول إنديا (أي آي آر) واحدة من أفضل الشبكات الإذاعية في العالم. عبر تغطيتها 90 في المئة من مساحة الهند و97 بالمئة من السكان وذلك من خلال 300 جهاز إرسال و290 محطة وبرامج ناطقة بـ24 لغة و146 لهجة، فقد بدا في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بامتلاكها لإمكانية افتراضية غير محدودة في بلد حيث كان فيه الفقر المدقع والأمية حواجز صعبة في تشتت إعلام الأخبار الحديثة. ولكن خلال عقد من الزمن وعندما كان كلاً من التلفزيون والصحافة رائجين بشكل مؤثر، انحدرتْ نسبة وصول الإذاعة المقدرة من قبل آي آر إس 99 وذلك دون أي سبب بنسبة فاقت 60 بالمئة بين البالغين المدنيين عام 1986 إلى 19 بالمئة عام 1999 وبنسبة 35 بالمئة للبالغين الريفيين عام 1986 إلى نسبة 18 بالمئة عام 1999. وعلى آية حال فإنّ شبكة (إن آر إس) وجدت منفذاً كاملاً للإذاعة في المناطق الريفية والمدنية للهند الذي دعا إلى نتيجة مشجّعة وذلك بنسبة 28 بالمئة مع وصولها المزعوم (29 بالمئة) في الحد الذي كان أمام نظيره في المناطق المدنية للهند بنسبة (26 بالمئة).

قد يكون هناك شك ضئيل بأن الإذاعة تبقى هي الوسيلة الإعلامية مع وجود الصبغة الأكثر ديمقراطية للانتشار في المجتمع الهندي: وتبعاً لـ(آي

آر إس 99) لم يكن هناك اختلاف كبير في الوصول المزعوم بين المناطق المدنية للهند والمناطق الريفية أو بين الرجال والنساء. وفيما يخص الأمر للوصول المزعوم بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية للهند كان هناك تشويه بارز. إنّ انهيار الإذاعة لم ينعكس بالإيجاب على عملية التطوير في الهند في عصر التحرر والعولمة، وعلى الفرد أن يأمل أنّ الاتجاه السلبي الملحوظ على طول العقد الماضي سيُحافظ عليه بطريقة ما.

الوسائل الإعلامية الجديدة

في محاولةٍ للتطويق والمخاطرة في استغلال وسيلة الإعلام القديمة -وعلى وجه الخصوص الصحافة - فإن وسائل الإعلام الجديدة تتكاثر مرة أخرى من خلال الكيمياء الثورية للحواسيب الشخصية والتكنولوجيا الرقمية والإنترنت؛ فالتعريف العملي لوسائل الإعلام الجديدة هو أنها (رقمية وتفاعلية ومتعددة الوسائط).

ثمة وجهتا نظر حول التأثير المحتمل للإنترنت والإعلام الجديد على الإعلام الإخباري القديم. الذي تكون فيه الصحافة معنية إلى حدٍ ما، فالمنظور الأول هو أنه في المسيرة الطويلة لإصدار الصحف والمجلات على الإنترنت، والانتشار المستقر للمواقع الالكترونية المزودة بالأنباء التفاعلية والتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت ستضع ضغطاً مضطرباً على

الصحف التقليدية وعلى صلاحية بقاءها ودورها ومكاسبها. وأما المنظور الثاني فهو وجود مشكلة كبيرة للمعلومات الكثيرة المحمّلة على الإنترنت، الصفـات الأساسية والقيم العميقة لمهنة الصحافـة، وعلى سبيل المثال فإنّ هـذه المعلومات ستبرهن عدم قيمتها، وهذا يعني فإنّ القدرة على الاختيار والتمييـز بين المهم وغير المهم، الجدّي والمبتذل والترجمة ووضع المواضيع في سياق الأنبـاء ومعلومات الشؤون العامة، إذن فالعمل على كل هذا في وقـتٍ محدّد ودقيق سـوف تكلل بالفوز في الإعلام الجديـد. وأيضاً يمكن الإشـارة إلى أنّ الإنترنت لا يميل إلى تقويضـ دور الكتابة الممتازة، وذلك عكس الإعلام الإذاعي الذي يكون تحت ظروفٍ نموذجية.

وفي أواخـر عـام 1999 في الهنـد، بدا وجـود وسيلة الإعـلام الجديدة بشـكل مضلل اجتماعياً: التي تضمنت فيهـا نحو أربعين صحيفة هندية، من بينها الصحف المكتوبة باللغة الهندية والمتوفرة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) علـى هذا الرابط (http://www. samachar. com)، إلا أنّ الأعـداد المقـدّرة لاتصـالات الإنترنت في البلاد فقـط وصلت إلى مـا يعادل 300 ألف، حيث يقـود بالصحف المكتوبة بلغـات مختلفة (التي تكـون في وضع سـار) إلى القدرة على الوصـول، للمرة الأولى، لجمهور القـرّاء الموجوديـن خارج البلاد، والذي يصل عددهـم إلى مئات الآلاف مـن الهنود القاطنـين في الخارج من دون الحصول علـى هذه النسخ على

الإنترنــت بغية تقليل إنتاج النسخ المطبوعــة في الأسواق المحلية (مورالي، 1999بــي: 8.)، ولكن التحذيرات بدتّ في حلقــاتٍ احترافية بأن الوضع قــد لا يستمــر مدة طويلة. وإنه من المتوقع أن ينقلــب هذا (الوضع السار) ولــن يعد هنــاك أية فائدة من الجيل على الصحافــة، وقبل خمس وعشرين سنة بدت التفضيلات والعادات الإعلامية الخاصة بالجيل الجديد تقود إلى (تقليل إنتــاج النسخ المطبوعة للصحف من خــلال وضع نسخ الكترونية على الإنترنت، أنواع جديدة من المواقع الالكترونية ومنتجات أخرى من التكنولوجيا التفاعلية والرقمية والمتعددة الوسائط.

لقــد جذبــت زاوية ديف بــاري المعنونــة بـ(كن مليونــير الإنترنت وقد نحبك) الصفة الخاصة بثورة الإنترنت المحيرة في عالم الإعلام المطبوع:

هنــا في سوق أعمال الصحــف، أصِبنا بالتأكيد بحمــى الإنترنت؛ ففي الأيــام الماضيــة، اعتدنا على دفع المال من أجــل صحفنا. ها! ها! كم كان مفهوماً قديمــاً وقليلاً من التكنولوجيا وغير رقمياً. وفي الوقت الراهن كل الصحف حديثة العهــد تنفق ملايين الدولارات في إنشاء مواقع الكترونية حيــث نقدم كل الصحيفــة بالمجّان. وأحياناً نضــع إعلانات في الصحيفة التقليديــة بغية تحفيز زبائننا المتبقين للتوجّــه إلى مواقعنا الإلكترونية عوضاً عــن ذلك، فعبارة توقفــوا عن إعطائنا المال! تعدّ الدفعــة التسويقية الذكية لهذه الإعلانات. لماذا نقوم بهذا الأمر؟ لأن جميع الصحف الأخرى تقوم

بالأمـر ذاته! فإذا ما توقفت الصحف الأخرى عـن الكتابة فسنفعل ذلك أيضاً! وهذا يسمى بـ(اختراق السوق) (ذي ميامي هيرالد، 99/8/11. على الإنترنـت)، وإلى حدّ ما فقد يطبق هذا على صناعة الصحف الهندية التي لا تريد أن تُترك في موقع الظهير.

بغض النظر عمـا يخلف على الإعلام المطبوع من تأثيرات، في أي طريق سيعـود التأثير الاجتماعي للإنترنت وللوسائـل الإعلامية الجديدة الأخرى للهند في المدى البعيد؛ ففي أواخر عام 1999 مثل مستخدمي الإنترنت الهنود المقدّريـن بالمليـون والنصف مليـون نسبة نحو 1% من نسبـة المستخدمين المقدّريـن في العالم. بما أن طريقة النفاذ إلى وسيلة الإعلام الجديدة تنامت من أساس منخفض وبما أن التطورات الإلكترونية الجديدة تعطي طاقة للوصول للإنترنـت بكلفة منخفضة، فهل المجال سيُفتح؟ وهل سيكون أكثر صرامة؟ هـل الاهتمام بالملكيـة سيـزداد أم أنه سيقـل؟ هل سيرقـي الإنترنت تنوع وتعدديـة روح المهندسين والعلماء الذين ابتكـروه واستثمروه مع الانفتاح بـأنّ قوة الإنترنت العظيمة ومصدر قوتها على غـرار بقائها العالمي (نوتون 1999: 264–273.) أم أن الإنترنت سيخطو خُطى الإعلام القديم؟

إنّ التطورات المناقضة الأخرى قد تحمل جزءاً من الجواب؛ ففي الولايات المتحدة مثـلاً، واحد من أكثر الاختراعات التكنولوجيـة الأخيرة الواعدة، كان وصـول الإنترنـت بسرعة فائقة من خـلال خطوط التلفزيـون الملونة

المطوّرة، الذي رفع سقـف التوقعات بالتنوع غير المحدود المقارب للبرامج التلفزيونية والأفلام والموسيقى وهواتف الوجه لوجه (المباشرة) والتعاملات التجاريـة والخدمات التفاعليـة الأخرى (النيويورك تايمـز، 99/9/6). ومن جانـب آخر بـدأت نواقيس الخطـر بالدقّ علـى أرجحية كـون الإنترنت في حقـلٍ احتـكاري مـلازم، فشـركات مثـل (آت آند تي) و(تـايم ورنر) سيحكمـون قبضتهـم على كل من الأسـلاك والسبل المؤديـة إلى الإنترنت ويُملون علـى المستخدمين أمكنة يستطيعون الذهـاب إليها وماذا يتمكنون من الشراء. إنّ ظهور الوسائل التكنولوجية البديلة البالغة السرعة للكابل مثل (خطـوط الاشتراك الرقمية (دي إس إل) والاتصال الفضائي واللاسلكي، يـؤدي لاقتراح احتمالات مثيرة للاهتمام بتزويـد المشتركين بطرق جديدة في الوصـول إلى الإنترنت. ومع القدرة السياسيـة للسلطات النظامية على منع الاحتكار، تؤكـد أنّ المنافسة والوصول الديمقراطي الاحترازي تشوّها بشكل كبير؛ لذا فمستقبل تأثير الإعلام الجديد على المجتمع يبقى مُبهماً.

وظائف أو أدوار الإعلام المستقل نسبياً

تعـدّ فكـرة الإعـلام، وبالتحديـد الإعلام الجديـد، الـذي يستطيع أن يلعب دوراً جوهرياً وحتـى حاسماً في تشكيل الرأي العام للمجتمع وفي تشكيل السياسة العامة والنشاط العام بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية

والاقتصاديــة الكبيرة لشيء مهــم وجذاب، وإن اكتشــاف أنه في الأمور المحوريــة مثــل الفقر العــام والحرمان والانهيــار المفاجــئ للاستحقاقات والمعلومــات المتزامنــة، والتي لها صلــة تشكل اختلافاً نوعيــاً في الطريق الــذي يكون فيه الرأي العــام. وتوضع السياسة الرسميــة للإيجاب وهي أيضــاً مجمّل للصــورة الذاتية للإعلام الاحترافي. وفيمــا إذا كان في الواقع الإعلام الإخباري يلعب مثل هذا الدور في بلد ما فهذا يعوّل على جواب ســؤال أطول، ويعتمد على الدور المستقــل أو المستقل نسبياً الذي يسمح للصحف والتلفزيون والإذاعة أن تلعب في المجتمع؛ وبدورها تعتمد على النظام السياسي والعمل الذي يسود في البلاد من خلال سؤال.

وفي مقالتهــا على الصورة الفوتوغرافية، تطرح سوزان سونتاغ (1978) هــذا السؤال حول تأثــير الإعلام والبيئة الاجتماعيــة السياسية والفكرية؛ فمثلاً: إنّ صورة ما تنقل الأخبار عن مناطق غير متجاوزة للبؤس، ولكنها لا تستطيــع أن تصنــع صَدعاً في الــرأي العام ما لم تكن هنــاك بيئة مناسبة للشعــور والموقف... الصــور الفوتوغرافية لا تستطيــع أن تخلق موضعاً أخلاقيــاً، ولكنها تستطيع أن تعــززه، وأن تبني موضعــاً ناشئاً (سونتاغ، 1978: 17.) ومن وجهة نظر فكرية، فهي تضع منظوراً بأنه يجب أن يكون هناك فضاءٌ في صنع التأثير، وأيضاً لوجود الوعي السياسي المتصل؛ وبالتالي يكون التأثير الأخلاقي محتملاً (المرجع ذاته، 18–19). وقد تُرفع معارضة

ضـد هذا النهج القائم على قضية التأثير الفوتوغرافي أو الإعلامي، ويظهر هذا للتقليـل من قيمة المبادرة أو إثارتها بأن الصـورة أو التغطية الإعلامية تستطيـع من خلالها التأثير في الرأي العام أو المزاج العام خصوصاً. وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل سونتاغ يساعدنا على تجنّب الأفكار المبالغة فيها حـول تأثير التغطيـة الإعلامية وحدها على تطور ظواهـر المقياس المتعدد مثـل المجاعة أو المجاعة المهددة، وبخاصـة في دول مثل الهند حيث كان التوزيـع أو الوصول المباشر للصحافـة في المجتمع قُبيل الاستقلال ضعيفاً جـداً. ونظرياً قد يكون هناك نـزاعٌ صغير بأنـه في أي مجتمع وبالتحديد في أي بلـد غير متقـدّم، وإن تكن التغطيـة الإعلاميـة للمواضيع العاجلة والحساسـة فعّالة، يجـب أن تشكل جزءاً من بيئة فكريـة وسياسية متعلقة بالموقف، والشعور والقيم الديمقراطية الحاسمة والتطبيق.

وفي العالم الأقل تقدّماً يكون فيه الإعلام كحقيبة تحوي أشياء متشعبة. وعلى نقيضـ أمريكا الشمالية وأوروبا، فهنا يأتي الإعـلام بأشكال وألوان متعددة وبتجارب تاريخية وبخلفيـات اجتماعية–ثقافية وتعليمية وبنيوية واحترافية وأيضـاً بمعتقـدات فكريـة وسياسية تأتي مستحيلـة افتراضيـاً لتميّز تاريخها المؤخـر وعملها ومستقبلها كفئة لها معنى من الخبرة. وإلى حدّ أوضح، تحمل كل من ميزة الصحافة وأيضاً دورها طابع التنويع وبيئات مختلفة ومتغيرة.

ولكن مـن خلال العبور بالاضطرابـات والاختلافات، نجد هناك حالة

غير نامية نموذجياً ووحشية إزاء حرية التعبير وذلك كجزء من إطارٍ سياسي أوسع في العالم النامي، وهذا يعطي عنصراً لزجاً من المجانسة ومثبطاً للمعنويات، وربما حتى مبدأ منظماً، للأنظمة الحاكمة أو الأنظمة التي يفترض عليها بالشعور بعدم الأمان بصورةٍ أخرى. كما يمكن الانفراد بعامل حرية التعبير وذلك لخلق قدرٍ كبير من الاختلاف لنوعية المجتمع وتطوّرها وتجربتها الأخلاقية، وذلك في الحد الذي يتوجّه إليه الأنظمة في نفي حرية التعبير على شعبهم كنوع من ضريبة معاكسة على وزن ومركزية هذا العامل. فهو يعدّ موضوع احتفال عندما يحدث فاصل في تجربة الدولة الأقل تقدماً في التجربة التاريخية الطويلة، في سبيل توحيد واستقرار القوانين المتوافقة مع اللعبة أو كنتيجة للتغيير السياسي الكبير.

تلقي التجربة الصحافية الهندية الكاملة الضوء على نقاط القوة والآثار النوعية للفاصل في النموذج وأيضاً تشاطر بعضاً من نقاط الضعف وعجز التجربة الخاصة بالدول الأقل تقدّماً. ومن دون مفاجأة، فقد أظهرت المتغيرات الإقليمية والاجتماعية–الاقتصادية والتعليمية والثقافية الواسعة للهند وتجربة التطور غير المستقر ونمو الإعلام، أنه مضطرب بشكل واضح. كما أننا رأينا مسبقاً، بأنه هناك اختلافاً كبيراً في التوزيع بين الصحيفة (والإعلام) في المناطق المدنية والريفية للهند، بين الطبقات الاجتماعية وبين الرجال والنساء؛ فتوزع الصحف اليومية بين السكان أيضاً تتنوع بشكل

كبير في الولايات واللغات. وقد نوّه نوه كيتاكي غوبتي رئيس اللجنة التقنية لـ(إن آر إس 99) قائلاً: كأنه هناك تقريباً دول عديدة داخل الدولة، وذلك أثناء مشاركته في نقاش عام حول النتائج والعناوين الرئيسية الأولى لاستبيان التنوع كبير (سوامي، الجبهة الأمامية (فرونتلاين). 8، 10، 99: 106.) ولكن ما هو واضح بشكل مساو هو أن التاريخ يمدّ خيطاً رابطاً: أصبحت الوظائف أو الأدوار الإيجابية للصحافة الهندية المتنوعة والمتعدّدة قادرة على الجذب الطويل الذي يعكس بشكل كبير نقاط قوة التاريخ ما قبل الاستقلال.

وتقترح تجربة الصحافة الهندية الموجودة في إطارٍ أوسع مجموعة من وظائفٍ وأدواراً يجب تعلمها من خلال كافة وسائل الإعلام التي تفترض أو تتخيل مستقبلاً مستقلاً نسبياً ومتعدداً وهادفاً اجتماعياً لهم. ومنذ السنوات العشرين الماضية، وعلى الرغم من الإصدار المحدود والوصول إلى المراحل الأقل تطوراً، فقد حثّت الصحافة على الحيادية وفي الواقع في مكان محترم في المشهد الإعلامي بالتحديد لأنها أخذت تتأصل وأصبحت محصنة تاريخياً في هذا المجتمع، الذي قدرتها، ولم تكن كشتلة ضحلة من بيئة تاريخية واجتماعية أخرى. ففي عام 1999، كان بالإمكان في وضع نقطة مرفقة بقوة أكبر حول صحافة بحقل واسع مؤثر.

وبشكل تحليلي فقد عُدّت الوظيفتان الإيجابيتان الأساسيتان للصحافة المستقلة نسبياً والمتعدّدة- الوظيفة المعلوماتية المصدّقة والوظيفة النقدية

المناقضــة الاستقصائية (وبعدها الوظيفة أو الدور النقدي المناقض) بشكل أفضل وذلك لسببين؛ حيث يمكن رؤية الوظيفة الأولى على أنها شرط مسبق للثانيــة. فكان لدى الوظيفــة المعلوماتية المصدّقة في الهنــد شيء ما للعمل مــع نظام نهج القانون بــأن استعماراً ما بكل بربريتــه وتأثيراته الوحشية، كان قــادراً على التأصل في بلدٍ محدد (بالاختــلاف عن أشكال الاستعمار الأخــرى في البلاد الأخرى). ولكن يجب عــدم الاستفادة كثيراً جداً من هذه النتيجة الخاصة بتأثير الاستعمار البريطاني في الهند. وبشكل مفترض فإنّ هذه الوظيفة قادرة أيضاً على اكتسابها أو تعلمها في بيئة غير استعمارية أو بيئــة تعقب الاستعمار. ثانياً، هي الوظيفة الانتقادية المناقضة التي تعطي الوظيفة المعلوماتية التي لها مصداقية محتوى جديد وأساسي في العلاقة مع المجتمــع. الدور الثاني الأكثر تقدماً هــو أن الصحافة قد تكون قادرة على اللعب مع مراعاة قول السياسة العامة فيما يرتبط بالطعام والجوع والدفاع عن الاستحقاقات العامة وتوسعها يحتاج إلى قوت فكري وسياسي أقوى بكثير مــن الدور المعلوماتي الذي له مصداقية؛ ففــي الواقع إذا ما تضعف الوظيفة النقدية أو تتشتت لأي سبب كان، فإن الوظيفة المعلوماتية المصدّقة قد تضمحل من خلال عدم الاستخدام المطلق.

كما أن هنــاك نقطة أخرى تحتاج إلى أن توضع حول الوظيفة الثانية التي يمكــن عدّ دورها أيضاً (بالمراقب)، ويمكن القول إنها تستطيع الاشتراك من

خلال التعاون البنّاء أو المعاداة في المصلحة العامة. وتحت ظروف مثالية، قد يكون الهدف والميل في النقــل الصحفي والنقد والتقصي وحتى (المراقبة) لتطويــر الحكومة أو إصلاح النظام؛ وهذا قــد يتميّز كرؤية والتر ليبمان في اليوم الأخير لصحافة حرة متطلعــة ومتنورة تتدخل بشكل مستمر لتطوير الإدارة في المجتمــع. ولكن تحت ظروف أخرى قد تتحوّل الوظيفة الأكثر أساسيــة وتقدمــاً قانونيــاً إلى دور غــير مستقــر في الحالة التــي تكون فيها المُشادّات الصحفية بشكل مؤثر ضد ما يبدأ باكتسابه شعبياً وسياسياً وذلك كسياســة حكومة غير عادلة ومرفوضة. وفي سياق هذا الموضوع فقط فإنّ الصحيفة المستقلة ومن خلال عرض الحقائق على أرض الواقع بشكل قاسٍ ومــن خلال عرض خطاب متعلق بالجوع ومع تورّط الحكومة، فقد تكون قادرة علــى منع حكومة ما من متابعة سياسات كارثية وهكذا بالتعاون مع مؤسسات ديمقراطية تستطيع أن (تضمــنَ... الابتعاد عن التجويع القاسي والمجاعــة) (سِن، 1985أ، 77)، وهكذا وفي معنى أعمق فإنّ الدور المناقض أو المضطرب يتجه إلى الاستقــرار النسبي للسياسات المجنبة للا

إذا مــا عملت القوانــين الديمقراطية للعبة بشكل معقــول. وبصورة نظرية يمكــن أن يُرى كونها حكومــة أو نظاماً معنياً إلى حد مــا، بأنّ الدور الثاني قد يساعد في إصلاح عملها أو ربما في تقويضها، وهذا يعتمد بشكل كبير علــى طبيعة الحكومة أو النظام، وموقفها تجاه المعارضة الديمقراطية والنقد،

وصفة السياسات التي تلاحقها، وذلك مواجهة مع الاستحقاقات أو التحديات أو القضايا الاجتماعية الكبيرة الأخرى.

إنّ النقاش حول نقاط القوة المستقلة للصحافة فيما يتعلق بهذين الدورين لا يقود إلى إبطال صفة ذاتية محددة لتطور الصحافة الاحترافية وذلك في جانب توفر وسائل إعلام محلية ومصادر فكرية، وهو تمرين مستقر وذلك مع قيمها الاحترافية الحاسمة، ومقاييس وقدراتٍ تكنولوجية وتوكيلات ودعم إعلاني (قيم غير غائدية بشكل كامل) وذلك بغية التأمين على مقياس الاستقلال من الحكومة والتعقيد لقيم الإنتاج، الخ.. وهذه قد تكون موجودة في بلد متخلف وليست في أخرى وهذا العامل يقوم بتغيير كبير في قدرة الصحافة، وذلك بتخويلها في تشكيل وظائفها القيّمة اجتماعياً بشكل أفضل. وفي الوضع الهندية، فقد تطوّرت مجموعة حاسمة من ظروف في التطوّر الذاتي للإعلام المحترف بشكل جيد وذلك قبيل نيل الاستقلال.

ولكن وظائف المعلوماتية التي لها مصداقية والتقصي النقدية ليستا الدورين الإيجابيين فقط اللذين يريدهما الإعلام أن يلعبا في مجتمع ما بصورة دستورية. الصحافة والتلفزيون والراديو والوسيلة الإعلامية الجديدة وعلى وجه الخصوص الإنترنت لديها الإمكانية للعب ما قد تتميز به كوظيفة تعليمية في العلاقة مع المجتمع بشكل عام. وبمستوى خاص، فلا يزال الإعلام الهندي المطبوع والمذاع يقومان بهذه الوظيفة، وعلى الأقل في

مناطق محددة مثل السياسة والشؤون العامة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والآداب (خاصة الموسيقى الكلاسيكية الهندية) والرياضة. ولكن في مكان آخر، ومن ضمنها العالم المتقدّم، فالوظيفة التعليمية للإعلام تطبق بشكل ضعيف جداً وغير مؤثر في الهند بغية وضعها على نفس المستوى مع الوظائف المعلوماتية التي لها مصداقية والانتقادية المناقضة.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا يمكن تناول هذا الموضوع بشكل مفيد ومُبصر عبر فحص الانقسام المعروف والمعروض من خلال سِن (1982) في تحليله للتجارب الأساسية للهند والصين في معالجة الجوع والحرمان على مقياس كبير. من جانب فإنّ الهند لم تصَب بمجاعة منذ الاستقلال وليس في مقياس صغير مدين إلى الدور الذي لُعِب من قبل الصحف والأحزاب السياسية المعارضة في وضع الحقائق المعروفة ودفع التحدّي لمواجهته؛ ومن جانب آخر فقد مرّت الصين، وبشكل مأساوي، بمجاعة غير مسبوقة وكارثية لا أكثر ولا أقل خلال القفزة الكبيرة المتقدمة (الخطة الاقتصادية الصينية) بين عامي 1959–1961.

يُعدّ تسجيل الهند في تخلصها من المرض الساري والجوع غير القاسي سيئاً إلى حدّ بعيد ويتناقض سلبياً مع مقاييس في دول أخرى مثل سريلانكا والصين... وإنّ التحمّل المدهش للجوع المستمر في الهند تم مساعدته بشكل كبير من خلال ميلنا إلى أخذ فكرة معتدلة لهذه النزاعات المميتة.

إنــه في الواقــع لأمر رائع بأنه في بلد حيث الكثير مــن التسييس التي لديها مثل الهند، موضوع الجــوع المستمر لثلث من السكان الريفيين قد تكون كقضية غير ممتعة (مروضة)... التجويع غير القاسي والنظامي... لا تجذب الكثــير من الاهتمام في الصحف. هذه الأحــداث القياسية في الهند يبدو عليها بأنها لا تستحق بأن تكون مادة إخبارية.

وبشكلٍ أساسي فقد بدا على الإعلام الإخباري الهندي قبل عشرين عاماً أخــذِ منظور متدنٍ حول الجوع المستمر وســوء التغذية ونقصها والحرمان الكبــير وذلك أكثر مما قاموا بــه. على أية حال فإنّ الميــل العام للإعلام في الاستمرار بمعالجة الجوع المُزمن والحرمان كقضية مروّضة (في مقارنة أزمة الجوع والحرمان). وقد تمــرّ العقلانية الإعلامية لهذا الأمر كما يلي؛ فمنذ انتشار الفقر والجوع في المنطقــة لوقتٍ طويل ومنذ وجودها على مقياس كبير وبشكل محظور في هــذا المجتمع، فإن التغطية الإعلامية عليها يجب أنْ تحمل بعض عناصر الحداثة، وبعض جوانب غريبة، وبعض اليقظة لكي يتــم تأهيلها أكثر من أن تكــون قضية (مروّضة) أو (ناعمة)؛ ففي الخطاب الإعلامي فأنتَ بحاجة إلى بعض من كلاب إخباري ونموذجي لتعلق عليه موضوعك حول الجوع والفقر إذا ما تهدف إلى إقناع محررك الإخباري أو المحــرر أو المنتج على أحقيتها بأن تكون مادة إخبارية. ببطء وتقطع، فهذا المفهــوم حول الإعلام قد بدأ يتغيّر، ولكن في الواقع تم انتقاد واتهام النهج

القديم من قبل سن الذي تمّ دعمه من خلال القيم الإخبارية والتحريرية والانطباع بأن الفراغ والوقت مقيدان، وافترضت مصلحة القارئ أو المستمع بألا يجعل أي شيء أكثر من جعل النهج الحالي واقعياً.

وهناك مشكلة مهنية أخرى معروفة بشكل واسع من قبل النقّاد ألا وهي الهواية الأساسية للإعلام. ففي الوقت الراهن صحيح بأن التغييرات في الطبيعة ومجال التغطية الإخبارية والاهتمام البالغ في العلوم والتكنولوجيا وأهمية الإعلام المالي والاقتصادي وإلى آخره دفعت المراسلين إلى اختصاصات أكثر كصحفيين مما اعتدنا عليهم. على الأقل في المنظمات الإخبارية الأكثر جدية في الهند؛ فالبحث مستمر للتزايد المعقد لمراسلي الشؤون السياسية والاجتماعية ومراسلين مختصين بالعلوم ومراسلين ومحللين اقتصاديين بمهارات في مجالات مختصة ومراسلي العلاقات القانونية والصناعية وكتّاب مختصين بالطاقة والدفاع والأمن القومي وما شابه. وحتى ذلك فهناك بعض من الألفة مع المضمون الخاص بالصحف الهندية والتلفزيون والإذاعة تقترح بأنه ليس هناك أي دليل مقنع بأن الإعلام الاقتصادي، الفرع الاختصاصي المفترض في الإعلام الهندي، تعمل أي غوص أو تحقيق مدعّم في حالة الجوع المستمر والحرمان لدرجة كبيرة وقضايا اجتماعية–اقتصادية أساسية أخرى أو الانشغال في أي تحليل مميّز للبيانات الوافرة التي تكاثرت من خلال الاقتصاديين وعلماء الاجتماع

الآخرين حول هذه المواضيع.

ثمة مشكلــة أساسية أخرى كامنة في عمل الإعــلام، سواءً أكان في بلد أقــلَ تقدّماً مثل الهند أو بلدٍ متقدم بشــكل كبير كالولايات المتحدة. بكل فوائدها وفاعليتها، فالإعلام كمهنة تحملُ بشكلٍ مستحقٍ صفة السطحية، وإلى حــدّ ما فــإنّ استخدام كلمة (صِحافيّ) في اللغــة الإنكليزية يعني بأنْ تحصــل على نوع محدّدٍ من التنازل أو الــردّ السلبي من المفكرين والباحثين والخبراء والكتّاب الجادين وإلى ما هنالك. فيشير النقاد إلى انشغال الإعلام في العمــل والحســ والشخصيات كما تحــدد نوعيها ودورهــا وتأثيرها. فبالنسبة لهــم وللمراقبين السطحيين الخارجين عن هــذه المهنة، فقد يبدو علــى الإعلاميين أنهم يشاركون بشكل متواصل في صنع التاريخ ولكنهم بشكل واضح يفتقدون- كمجموعة احترافية- إلى الحساسية وإلى الفروق البسيطــة وإلى الفرص الراسخة للمراقبــين المشاركين الحقيقيين. قد يكون الكاريكاتــير الخاص بالإعلامــي الناجح كالمراقب القــادر على أن يسرع الركض حيث يأتي ويرى ويكتب على عجالة الملاحظات أو يلفظ خطاباً موجزاً، ويحتل الفضــاء الإخباري أو ساعة الاستماع القصوى- وبالتالي يتحرك إلى شيء آخر.

كل هــذا النضال ضد وظيفــة تعليمية صحيحة للإعــلام الإخباري في الهنــد تحت ظروف معظمها بالتأكيد نموذجيــة؛ فمثلاً دراسة الانتخابات

واستطـلاع الرأي العام المعدّ والمُدار والمقـدّم بشكل مناسب يعملان على إعلام وتعليم الأقلية من القراء والمشاهدين الجادّين حول السياسة والمجتمع وقضايا تتعلق بأقسام مختلفة من جمهور الناخبين، فعادات الإعلام المتأصلة تعمـل عكس الوظيفة التعليمية من خلال اللجوء إلى توفير الوقت ومعالجة الموضوعـات المثيرة وفكرة مفرطة مـن التبسيط وتدريبات قاسية حتى في حقـل حيث المصداقية أكثر أو أقـل، في خطر فوراً. وعلى الجانب الآخر، فـإنّ سبب زوال عـادة (صحيفة الرقم القياسـي) في الصحافة الهندية هو تشعّـب الأسباب التي تبدو عرضية للانهيار العام في الدور التعليمي الذي لعبته الصحافة إلى حد ما من خلال هذا التقليد القيّم. إنّ الغياب الافتراضي لـ(صحافـة طويلة الشكل) في الإعلام المطبوع والاحتياج الكبير لوسائل الإعـلام وذلك لمبتكرات جادة لعددٍ من صانعـي الأفلام الوثائقية الهنود الموهوبين الذين أيضاً يشيرون إلى تجاهل الوظيفة التعليمية للإعلام.

هنـاك نزعـة ممتعة ممثَلـة من خلال التحـرّك وراء الصحافـة وذلك عبر عددٍ من الصحفيين الهنود (والجنـوب آسيويين) الذين هجروا على طول السنوات العشرين الماضية الصحافة التقليدية، والذي تحوّل منهم إلى باحثٍ ومعلّـق، كمـا أخذوا على عاتقهم تقـديم بصيرة أعمـق ومستوى أفضل من التحليل وتقاريـرَ أكثر معنى حول المواضيـع السياسية والاجتماعية- الاقتصاديـة والثقافية والعلمية وذلك أكثر من الزملاء العاديين. وإلى درجةٍ

فـإنّ هذه الحركة التي وضع عليها أولئك بصمة في ميدان عملهم خرجت من ضجة مع سطحية وقدم الإعلام التقليدي، وهذا يبدو بأنها تحملُ بعضاً مـن الوعود. ولكن هذه الحركـة الصغيرة التي تدعـى (وراء الإعلام) في الهند لم تكن قادرة حتى الآن على إعطاء كتلة حرجة من الوظيفة التعليمية.

وفيمـا يتعلقُ الأمر بمهمّة تقوية الإمكانيـات لتأدية الوظيفتين الأساسيتين، وبمـا أنه مهـم، فبالنسبة للتحـدي في لعب دور تعليمـي في المجتمع بشكل كامل، فثمة خطٌ بارزٌ من التقدّم للإعلام الهندي الذي يكون موجهاً لجلب تفاعـل هادف وحاسـم وبالأخص المستهـدف وذلك بـين الإعلام الذكي والميـزات المختصـة المتعلقة في العلـوم الاجتماعية وفي مجـالات أخرى. وبوضـع فاصل حاسم مع النزعـات المذكورة في هـذه المقالة، فيجب على عددٍ كاف من الصحفيـين أن يعرضوا الرغبة بالبحث عن مساعدة الباحثين والمختصـين لهـم في طريق أكـبر بكثـير في المعرفة حيث يكـون (الاعتماد علـى النفس) في هذه المهنة مضمونة لدفع الإعـلام بعيداً في اتجاه السطحية والتحليل المضلل والافتقاد الاعتيادي للصفة. ومن جانب آخر شارك علماء الاقتصـاد والسياسـة والاجتمـاع والإنسـان والأخلاق في دراسـة العلوم والتكنولوجيا وأشياء أخرى متنوعة ومرتبطة بالأشياء المهمة للإعلام الواسع المجـال التي يجب أن تعرضـ رغبتها في الانتفاع من القنـوات المتوفرة في الإعـلام المستقـل نسبياً لنشر المعرفـة والتبصر الذي حصلـوا عليه من المنحة

والبحث والاختصاص الجاد. هذا ويجب عليهم أن يقتربوا إلى روح الخدمة العامة وبالخصوص إذا ما التزموا بعمل تقدمي عام وكانوا معنيين بتأثير السياسة العامة في الاتجاهات التي يعتبرونها مرغوبة.

إلى درجة قامت صحيفة إيكونوميك آند بوليتيكال ويكلي (إب و) الصحيفة الفريدة في العالم النامي برفع مثل هذا التفاعل على مدار العقود، بأخذ نوع من موقع التحكم الأفضل بين الإعلام والعالم المثقف، حيث تم رسمها من الاثنين، إلى ذلك الحد الذي أثر فيه قسم صغير من الصحافة الهندية وأيضاً قدمت الباحث الأكاديمي إلى بعض من المتطلبات ونقاط القوة للصحافة الجادة. ولسوء الحظ على أية حال لم يعد لها الدور الواضع لسلوك الإعلام المطبوع ولم تعد قادرة على إلهام أي نوع من العرض النظير على التلفزيون والراديو أو على وسيلة الإعلام الجديدة في الهند.

ما هو محدد هو التالي: عندما يتم أخذ الوظيفة التعليمية بشكل نظامي وتخيلي من خلال الإعلام الهندي، فسيكون هناك تغير نوعي فيما يعنيه الإعلام للمجتمع وما تليه من النتائج المثيرة.

إنّ إمكانية الصحافة والإعلام على تأدية الوظائف الثلاث الإيجابية المشروحة آنفاً قد تقوى نوعاً ما إذا ما تحقق التقدّم في منطقة متروكة لفترة طويلة: الثقافة الإعلامية والتدريب والبحث. تاريخياً فتشبه التجربة

الصحفيــة الهندية بشكل كبــير للبريطانية وتناقض بشــكل كبير الصحافة الأمريكيــة، حيــث انبثقت من خــلال الافتراض بــأن الصحافة هي شيء يتم تعلمهــا على المهنة، وليس في الصحــف أو في المختبر التربوي. وعلى الرغــم من أن عدداً من أقسام الجامعة والمؤسسات الأخرى في الهند تقدم درجــات ما بعد التخــرّج أو درجات الدبلــوم في الصحافة والاتصالات وحتى برامج قبيل التخرج. هناك أولوية تحتاج إليها برنامج النوعية للتربية الصحفية والتدريب والبحث والمراقبة الإعلامية والنقد. ويجب أن يوضع الاختلاف بين التعليم والتدريب بعين الاعتبار؛ فالتعليم الإعلامي الموجود في المستــوى يلي التخرّج، يجب أن تهدف إلى تحدي الإمكانات الفكرية للإعلاميين الطموحــين، مقدمين إليهم مفاهيم وأفكار وتثقيفهم في القيم العميقــة والفضائل الأساسية للمهنة، ومعطــين لهم مقاييس نقدية جديدة ورؤية حول الصحافة وبالتأكيد إلى تقوية الإمكانات المهنية.

إنّ الحاجــة إلى الإبــداع في ميادیــن اختصاصية للإعــلام أيضاً أخذت بالــبروز؛ فللصحافة المتقصية مقياس مسار طويل وموثوق في الهند ولكن إمكانياتهــا تستطــاع أن تعــزز من خــلال اكتساب وعي أفضــل للنظرية والأخلاقيــات المطبقة في هذا الميــدان من خلال تقدير صفتهــا الأساسية كـ(صحافــة الغضــب)؛ (حيث يحاول الإعلاميــون إلى تبديل الأجندات الاجتماعيــة من خــلال اجتثاث العمــل الخاطئ وجلــب المشكلات إلى

الانتباه العام) (بروتيس وآخرين، 1991: 3–28) وذلك من خلال الحصول علـى المعرفة النظامية للطرائق الاختصاصيـة والتقنيات ومن خلال تطوير مناطق جديدة مثل نقل الخبر بمساعدة الحاسوب.

مـن هنا، نستطيـع أن نمضي إلى دور رابـع ألا وهي الصحافـة المستقلة نسبيـاً والمتعددة، فمن خـلال أداء عملهـا بشكل جيـد، يستطيع اللعب في المجتمـع: وهذا ربما أن يصطلح بوظيفة (وضـع الأجندة)؛ ففي مطلع سبعينيات القرن العشريـن، ادعى باحثون في وسائل الإعلام في الولايات المتحـدة أنهم عرضوا بشكل تجريبي أن وسيلة الإعلام الجديدة تلعب دور (وضع الأجندة) وبمعنى آخر التأثير المباشر للأولويات العامة، ولكن التركيز اليـوم على وظيفة (وضـع الأجندة) الأكثر تواضعـاً بشكل كامل. وعلى وجـه الخصوص للإعلام المتقصي للغضب (بروتيس وآخرون، 1991: 6). وبالمجـيء إلى التقييم الدقيق لهذه الوظيفة، نواجه المشكلة المعروفة بقياس تأثـير الصحافة ووسائل الا

الهندية، فتاريخيـاً، كان التوزيع الصحـافي في المجتمع ضعيفاً وحتى في يومنا هذا لا توجـد لفئات واسعة من الشعب وسيلة للوصول إلى الإعلام والمعلوماتيـة المنظمة والأخبـار، والإغراء على المبالغـة للاختلاف المباشر الذي صنعـه الإعلام في المجتمع من خلال افتراضـ شيء كبير كبر وضع الأجنـدة، التي يجب مقاومتها. قد تكـون أكثر دقة للحديث عن الإعلام

الواعـي اجتماعياً يعمل بجد ليظهر عمليات وضع الأجندة للمساعدة في إنتـاج نتائج ديمقراطية ومتقدمة. وهذا يستطيـع الإعلام بالعمل ما بوسعه عندمـا يوجد الرأي العام الموثوق والبيئـة المتجانسة من المواقف والشعور والقيم الديمقراطية الحاسمة والعمل، كما في ولاية كيرالا.

وفي درجـة من الدرجات تعدّ وظيفة وضع الأجندة مشتقة من وظائف المصداقية المعلوماتية والانتقادية المناقضة والوظائف التعليمية؛ فمن السهل رؤية ذلك بأنه إذا ما لعبت هذه الوظائف بطريقة جيدة، فيكتسب الإعلام تأثـيراً أقـوى وإمكانية في صناعـة تغيير في الأجندة العامـة، ولكن إذا ما حصل على كتلة حرجة لوظيفة وضع الأجندة، فسيصبح لها دور مستقل ووقائـي وجهاً لوجه مع المجتمع. كما يحتاج إلى إدخال تحذير هنا، ولقد افترضنـا بشكل بعيـد في التحليل أن وظيفـة وضع الأجنـدة تعد وظيفة تقدمية-ديمقراطية وهذا ليس من الضرورة أن يكون صحيحاً.

من وقـت إلى آخر، في الهند كما في دول أخـرى، الصحافة والوسائل الإعلاميـة الإخباريـة الأخرى تشـارك في وضع أجنـدات رجعية وغير ديمقراطية ومسببة بالضرر اجتماعيـاً. وعندما يحدث ذلك فدور الإعلام في وضع الأجندة يتحوّل إلى مسؤولية قانونية ومشكلة للمجتمع المشتّت.

ولأن هنـاك وظيفـة أخرى للإعـلام فإنها تحتاج إلى بحـث جاد، وهو دور (صناعـة الموافقة) المقترحة من قبـل (نموذج الإعلان) المقترح من قبل

تشومسكي وهيرمان (1988)، بشـكل مشترك ومنفصل وحيث عرضت في تنويـر الدراسات الخاصة بأداء الإعـلام الأمريكي بالعلاقة مع السياسة الخارجيـة. ففـي تعريـف تشومسكي: (نمـوذج الإعـلان) يعرض كيفية خدمة الإعلام مصالح البلاد والقوى المشتركة والمرتبطين ببعضهم بشكل مقترب، وذلك بتأطير خبرهم وتحليلهم في طريقة داعمة للامتياز الموضوع وتحديد مناظرة ونقاش بشكل متوافق (تشومسكي، 1989: 10.)؛ ففي بيئة متطـورة بشكل كبير يمكن أيضاً رؤية الإعلام الرئيسي أن تكون (هيئات: بائعـة) جمهـوراً ذا امتياز إلى أعمال أخرى وصـورة العالم التي يقدمونها تنزع إلى انعكاس وجهات النظـر ومصالح البائعين والمشترين والمنتجات (المرجع ذاته 8.). إنّ تركيز الملكية وبنية الإدارة على الإعلام ستشكل مثل هذا الدور بشكل فعّال.

والسؤال المثير للاهتمام هو إذا ما كان سيطبق نموذج الإعلان في الإعلام الهندي؟ والجـواب هو بالتأكيد. يعـد دور الإعلان والدعايـة للتلفزيون والراديـو الرسمي معروفة بشكل واسع ومبتذلـة في المشهد الهندي العام ولكن الصحافة أيضاً يمكن رؤيتها تعمل وظيفة (صناعة الموافقة) من وقت لآخـر وذلـك في العلاقة مع القضايـا الحساسة والجدليـة؛ فهناك قضيتان أساسيتـان في نقطة وهما الدور المشترك للأقسام المتأثرة لكل من الصحافة المكتوبـة بالهندية وبالإنكليزية أثنـاء تجنيد أيودهيـا الشعبي الوحشي من

خلال الحق الهندي بين عامي 1990 و1993، فكما لعبت الدعاية والإعلان دوراً مـن خلال الكثير مـن وسائل الإعـلام في القضايـا والقضايا المثيرة للجدل والمعلن عنها بعد تجربة التحرير الاقتصادي بعد عام 1991.

لقد لعـب دور كار سيفاك من خلال فئة كبيرة من الصحافة الهندية عبر أزمـة كار سيفاك التي حصلـت في شهري تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمـبر) من عام 1990 والتي وثقت وحجـزت في دراسة مفوضة مـن خلال المجلسـ الصحافي للهند (المجلس الصحـافي الهندي، 1991: 52)؛ فاللـوم العـام للإعـلام الهندي في تبنـي موقف احتفـالي تجاه الحق الهنـدي حركـة رام جانمبهوومي وفي خلـق الانطباع بـأن الحشد الذي قـاد إلى انهيـار مسجد بابـري كان حركة كبيرة بـدون أي صوت منشق قد لوحظت من خلال المحكمـة المدنية لأيودهيا (1993:73). ففي دراسة عكسيـة أصلية، راجاغوبال (1999ب) يقدّم فيها وجهة نظر مقارنة حول أداء الصحافـة الإنكليزيـة والهندية خلال حملـة رام جانمبهوومي ويقول بأن الابتعاد الاجتماعي بين الصحافة المكتوبة باللغتين الإنكليزية والهندية وحـده أصبح مصدراً استراتيجياً للقوميـين الهندوس بوجود الصدع بين تغطية قطاعي الصحافة من خـلال تزويدها بـ(تمويه حاسم) للحشد؛ فهو يقـدم توقعات حول البيئـة الجديدة المبتكرة من خـلال التلفزيون ضد أية اختلافات قبيـل التواجد المؤسساتي واختلافـات ثقافية يأخذ على أهمية

جديـدة وتعرضُ كيف التلفزيـون الرسمي ظهر كوسيلـة جماهيرية التي هيأت وأضافت القوة إلى الحملة بشكل حقيقي.

وبالنسبـة إلى التحـرّر الاقتصـادي الذي حصـل بُعيد عـام 1991، فقد نزعت التغطية الإعلامية المكتوبة والمسموعة إلى تبني نبرة مدح بالتخلص أو القضـاء علـى الانتقـادات والمعارضـات، رقابـة التأثـيرات السياسية والاجتماعية-الاقتصاديـة السلبيـة وبالأخص بين الفقـراء وتزويد فضاء صغـير إلى أصـوات المعارضة التي تضـم تلك التي ارتفعـت من مرتبات علمـاء الاقتصاد المحترفـين. وهـذا إذا كان الأداء أكثر مـن واع ومنتظم لصناعة وظيفة الإقرار.

علامات ختامية

مـن خلال النظـر إلى التاريخ والحفـاظ على عين ناقـدة على خصائص ومميزات ونزعات المشهـد الإعلامي الحالي. ماذا يجب علينا القول حول مستقبل وسائل الإعلام في الهند؟

التحدي الأول هو واحد من البناء على نقاط القوة والسيطرة على أعباء التاريخ. فهذا العمل يحتاج أداؤه بصورة واعية ومنتظمة إذا كانت النتائج جوهريـة وأساسية. فقد يكون بأن العادتين الإعلاميتين الرئيسيتين بشكل كامـل أكـثر من ذلك ما كانت معروفة بشكل واسـع لأن تكون حتى قبل

عشرين عاماً. على أية حــال، فإن صفة الإعلام المتنوع تاريخياً (الصحافة على الجانــب الأول والإذاعة والتلفزيون على الجانــب الآخر) والقوانين المميــزة للعبــة المطبقة عليهم يحمل طابع النشــوء التاريخي في طريق، بأنه مــدرك على نحو غير ملائــم من مزاولي مهنة الإعلام الشبــان، إضافة إلى المنافسين الجدد الداخلين في الميدان.

فبالنسبــة للصحافة الهنديــة فالتحدّي هو أن إعادة إحيــاء وإضافة قيمة للوظائــف الديمقراطية–التقدميــة الإيجابية التي عُرّفــت وحُللت في هذه المقالــة. وهــذه الوظائف هــي الوظيفــة الموضوعية المعلوماتيــة والوظيفة الحاسمة الانتقادية والوظيفة التعليمية ومع الانتباه، إلى دور وضع الأجندة. تمتلك الصحافة الهندية المستقلة نسبياً والتعددية إلى مقياس مسار موضوعي بالانتبــاه إلى الوظيفتين الأساسيتــين ولكن كما رأينا في هذه المقالة بأن آلية عمــل الوظيفة الثالثة كانت متقطعــة وضعيفة بغية عمل تغيير في المجتمع. فــإذا كان الدور التعليمي متقدماً ومتطوراً بطريقــة منتظمة وخيالية أكثر، فــإن السنوات الخمســ والعشرين القادمة، ستأتي بنتائــج مذهلة نوعاً ما. وبما أن وظيفة وضع الأجندة تبدو متوقفة على الموضوعية والتأثير للأدوار الثلاثــة الأخرى، فثمة مجال كبــير لتقوية وتطوير الإمكانيــة هنا. كل هذا العمــل يستطيع التحقق دون صنع أي طلبات ضيقة ومقيدة على أي نوع مــن الدور التعليمي للصحافة الذي يجب لعبه وعلى أي نوع من الأجندة

التي يجب أن تساعد في البناء.

ولكن يجب على الصحافة أيضاً أن تناضل -مع ضعفها الرئيسي المشوه- دور (صناعة الموافقة) الذي هو مفهوم الآن بشكل واسع لتبنى بداخل صفتها. كما وليس هناك حاجة للوهم بأن الوظيفة السلبية يمكن إبعادها من ميدان الإعلام التعددي. وبعد ذلك: يعكس الإعلام، أو بأية درجة لا يمكن توقعها بشكل كامل لأن تفر من الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية والثقافية في المجتمع بشكل كامل. ومن ناحية أخرى كما يشير إليه تشومسكي بأن ازدياد تركيز الملكية في الإعلام وأعمال الإدارة المعاصرة تنزع إلى تعزيز دور الدعاية من خلال إرسال الإشارة للخارج عبر منظمات الإعلام وفي السوق التجارية بأنّ الإعلاميين الذين يدخلون النظام لا يبدو عليهم يصنعون طريقهم بدون التكيّف لهذه الضغوطات الفكرية، وبشكل عام من خلال إضافة صفة ذاتية للقيم (تشومسكي 1989: 8). ما المراد في بيئة الإعلام الهندي هو البحث عن كيفية وسبب لعب دور صناعة الموافقة وما تأثيراتها وعرض نتائج هذا البحث؟ هذا يجب أن يشكل قاعدة من المقاومة والمعارضة التي يجب أن تتطوّر بشكل نشط لبقاء الوظيفة السلبية المشوهة تحت الامتحان. إنّ التحقيق وعرض أعمال الإعلام المشوّهة وغير الآمنة ومراقبة الإعلام والنقد والتربية الإعلامية وبحث النوعية كل ذلك يستطيع أن يخدم وظيفة

المحافظة على دور (صناعة الموافقة) في الوضع الدفاعي وتحت الضغط.

بالنسبة للإعلام الإذاعة والتلفزيون والراديو، التحدي هو تعلم الوظائف الإيجابيـة الأربع بطريقة جادة أو في تلـك المقاطع الخاصة بالبرامج حيث تنفـذ فيها بعض من هذه الأدوار مسبقاً، وذلـك لتقوية الإمكانات للعب كل هـذه الأدوار الإيجابيـة. وبما أنـه الوسيلة الإعلاميـة الأساسية، فعلى التلفزيـون القضاء على النزعـة المعروفة عالمياً ألا وهـي تبسيط المعلومات المعقدة؛ فإذا كان لا يستطيع القيام بتبسيط المعلومات المعقدة، فعليه تدارك فشله في الدخول في مستوى أعلى. الاهتمام البالغ بتصنيفات كبيرة غالباً يعني أنه تم الموافقة على قانون غريشام للمعالجة في وضع برامج للتلفزيون والتمرين على التلفـزة وتهميش الموهوبين والمتصورين الذين يعتقدون أن التلفزيون يهدف إلى الارتقاء فكرياً فيجدون الجمهور على مقياس معقول للبرامـج النوعية التي تقدم مضمونـاً معلوماتياً ومتعة وتعليم. وأما بالنسبة للراديـو فهناك عالم كبير للفوز به، في المناطق المدنية كما في المناطق الريفية للهنـد. إن الانهيـار أو التجاهل الذي طرأ إليه الراديـو في الوقت الحالي، يجـب أن يعكس والطريق للبدء بذلك هو بنـاء رأي عام على الإمكانات المعلوماتيـة والتعليميـة والمتعة الكبيرة للراديـو كوسيلة إعلاميـة تستطيع الوصول إلى كافة الفئات كما الجمهور المناسب في مجتمع نام.

وبالنقيضـ مع موعد الاستقـلال وحتى بعد بضعة عقـود من الحصول

عليه، يمتلك الإعلام الهنـدي المعاصر طابع (وسائل الإعلام) وذلك بمعنى كونـه قادراً على الوصـول إلى عشرات الملايين من الناسـ؛ فهم يأخذون الأمـر بأهمية أكثر مما قامـوا به، حتى ولو أنه هناك حـدود على منطقتهم والوظائـف التـي يستطيعون القيـام بها. تعـد مسؤولياتهـم الاجتماعية والفوائد التي يلحقونها والمشكلات التي يستطيعون خلقها والرضا حول الأدوار الإيجابيـة المؤدى بطريقة جيدة والشعور باليأس وخيبة الأمل التي يمكـن أن ترافق عدم اكتمال إنجاز إمكانيتهـم أو الضلال في إمكاناتهم أو الجنـوح الواضح، يمكـن كلها أن ترى على مقياس أكـبر بكثير من القبل. على أية حال، بما أننا رأينا في هذه المقالة بأنه هناك تفاوتاً خطيراً في وصول وسائل الإعلام وعلى وجـه الخصوص الصحافة بين المدنية والريفية للهند وبين الرجـال والنساء وبين الطبقات الاجتماعيـة. وحول هذا الموضوع فهذا التباين في الوصول والتأثـير الاجتماعي لا يبدو عليه بأن استراتيجية الإعـلام قد تكـون قادرة علـى أكثر من ذلـك. إنها إستراتيجيـة التطوير الخاصة بالهند وذلك لمعالجة هذا التباين والتشويهات الداعية للمشكلات، عوّضـ عـن حجبها أو فهم مستقبـل تطور وسائل الإعـلام (مثلاً: القمر الاصطناعي والتلفزيون السلكي)؛ لتصبح عملاً في إيجاد وتطوير أسواق ملائمة مربحة.

يجـب أن يُعرف هـذا التنوع والتعدد كفائدة حية تعـود إلى كل وسائل

الإعــلام. وعلى الــرأي العام أن يكون محترساً لعمليــة التعرية التي قد تطرأ علــى التنــوع والتعدد الخاصــ بالصحافــة الهندية التي قــد تخضع تحت ضغــط إذا ما تم زيادة تركيز الملكيــة وبناء إمبراطوريات وسائل الإعلام في المستقبل. وبالنسبة للتلفزيون والراديو أيضاً فيجب أن يعدّ التعدد الأصلي كضــرورة اجتماعية ملحّــة. يجب ألا يضطرب التنــوع الأصلي وتعددية المضمــون مع توفر المشاهدين الهنود للمحطــات الستين أو أكثر، فالعديد مــن هذه المحطات تقدّم ثمناً أساسياً للبرامج المعالجة للمشاكل الاجتماعية وأفلام ماســالا وأغاني الفيلم وبرامج تلفزيونيــة (دردشة) مبتذلة وبشكل عــام كل من هذه المحطات لهم مضمون واحد ألا وهو تبسيط المعلومات المعقدة في البحث التنافسي للتصنيفات.

ثمة طريــقٌ واحد لبناء مستقبلٍ جدير بالاهتمــام للإعلام الإذاعي الذي هــو سوف يكــون من خلال الاستغــلال المصادر الواسعــة والبنية التحتية الخاصــة بدوورداشان وأوول إنديا راديو، وكتابتها على دفتر النجاحات علــى طول العقود في إنشــاء وإشاعة الموسيقى الكلاسيكيــة أو الأدب أو التلفزيــون والراديو المعالجــة التربوية أو بث برامــج معلوماتية للمزارعين لبنــاء ثقافة إذاعة الخدمة العامة التي لم تكن موجودة في الهند. ومن خلال معالجــة بيئــة البلد المتقدم حيث قــام به الراديو والتلفزيــون أكثر بكثير من الهند، غاراهــام وديفيس (1997) يصرّحان بــأن التكنولوجيا الرقمية التي

تقـوم بثورة في الإذاعـة، تعمل علـى إمكانية تعدّد القنـوات والتلفزيون التفاعلـي والتلفزيـون الاشتراكـي وخدمـة الدفـع للقنـوات وكما تقوم التكنولوجيـا الجديدة بخلق ضغوط قوية تجـاه صناعة الإذاعة التي ليست تنافسيـة وإنما يكون فيه الجمهـور منقسم ويتم حتـى التركيز على الملكية (غاراهـام وديفيس، 1997: 1–4). لقد طرأ علـى الاحتياج الطيفي الذي هـو مصدر مـن مصادر الاحتـكار التعويض عنـه بـ(الاحتـكار الطبيعي للاقتصاديـات المقياس والمجال بجهـة أولى بالإضافة إلى الحرمان الطبيعي للموهبـة من جهة أخرى؛ فالسياسة العامة المعـدّة بشكل متقدّم يجب أن توضـع للعمل كوزن مقابل للتركيز الخاص بالملكية... إلقاء تغطية وطنية وذلك لتناقض انقسام وتنوع الجمهور... تزويد مركز من الامتياز واللذان كلاهما يقومان بصناعة وبث البرامج... لتكون كبيرة بشكل كاف لتؤثر في السـوق؛ وبالتـالي تلعب دور الكفيـل بالنوعيـة... (و) توسيع الخيار الآن وفي المستقبل من خلال تكملة السوق من خلال السعي وراء غايات الخدمـة العامة. فينصح كل من غراهام وديفيس (1997) بأنّ الطريق الأمثل لتوفـير الخدمة الإيجابية فهي من خـلال إذاعة الخدمة العامة وليس كبديل للقطـاع التجاري وإنما كمكمـل لها ويجب أن يكون هنـاك أيضاً مورد مـالي قوي وغير متموج لإذاعة الخدمة العامـة وبشكل أساسي من خلال تقويـة وتوسيع رقعة نظام الرسوم المالية. وإذا ما قدّرت الإجراءات المميزة

بضرورتهـا في وقاية وترقية وتمويـل دور إذاعة الخدمـة العامة في المملكة المتحـدة، فحيث هنـاك مزيج ذكي بين العام والخاص التي خلفت للبلاد فائدة مقارنة في الإذاعة، التي هي أهم بكثير من الهند حيث ليس هناك أية فائدة، أن نضعها باعتدال.

ويجـب أيضاً استثمـار الأمل في وسائـل الإعلام الحديثـة، وبالأخص الإنترنـت الـذي يجب أن يبقـى مفتوحاً وغير محظـور، ويعمل على رفع مضمون التنوع والتعدّد كما الوصول بحرية إلى مصادر البيانات والمعرفة في روح أولئك الذين ابتكروا الإنترنت. ولكن هنا أيضاً، هناك اهتمامات بأن التكنولوجيا ستخلق ضغوطـاً تجاه صناعة توفير المضمون التي ليست تنافسيـة وبأن الإعلام المحلي والدولي يحتكر قدرة أكبر بكثير من الآجل، ويأتي للتحكم في اللعبة.

سـوف يستند مستقبـل وسائل الإعـلام في الهند بشـكل أساسي على الأجوبة الخاصة بهذه الأسئلة الضمنية.

ملاحظات:

1. هكـذا انتظر كل من دووردارشان وأوول إنديا راديو ساعات عديدة قبيل اتخاذ قرار واضـح بأمن إعلان الأخبار المأساوية حول اغتيال رئيسة الوزراء إنديرا غاندي في الواحد والثلاثين من شهر تشرين الأول (أكتوبر)

من عام 1984. وفي غضون ذلك أعلم ابنها راجيف غاندي بخبر الاغتيال من خلال استماعه لإذاعة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) وكما قامت العديـد من الصحف بنشر ملحقات صباحيـة خاصة في عرض للاغتيال. وعندمـا اغتيل رئيـس الكونغرس الأول ورئيس الـوزراء السابق راجيف غانـدي في الواحد والعشرين مـن شهر أيار (مايو) من عـام 1991، فكان كل مـن دووردارشـان وأوول إنديا راديو متأخرين مـرة أخرى بساعات من الأخبار.

2. كل الأرقام التي تخصّ بإصدار الصحافة بعد عام 1953 تم استشهادها في هذه المقالة من خلال التقارير السنوية لأمين سجل الصحف في الهند.

3. تقريـر صـادر مـن منظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلـوم والثقافة (اليونسكو) والذي تم استشهاده من قبل ساكسينا (1996) صفحة: 4–5.

4. المصدر نفسه.

5. الاستبيانان هما استبيان القرّاء الهنود 1999 (أي آر إس 99') والمفوّض مـن قبل مجلـس مستخدمي البحث الإعلامي (إم آر يـو سي) والموجّه من قبـل أورج مـارغ. وأما استبيـان جمهور القرّاء الوطنـي 1999 (إن آر إس 99') فوّضـ من قبل مجلس دراسات جمهور القرّاء الوطنية التي تمثل ثلاث هيئـات صناعية رائدة والموجه بشكل مشترك من قبل أي سي نيلسن وآي إم آر بي ومؤسسة تيلور نيلسون لاستطلاعات الرأي. وتأتي تقدير اتساع

الصحف اليومية من آي آر إس 99'.

6. لأخـذ أمثلة من العالم الأقـل تقدماً والعالم المتقدّم: ففي عام 1996 كان عدد إصـدارات الصحيفة اليومية لكل 1000 نسمـة فكان 82 و163 و206 للفلبين وماليزيا وفنزويلا و212 و312 و464 للولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد.

المصـدر: قائمة نخبة مـن المسجلين مـن الكتاب السنـوي الإحصائي لليونسكو (1998).

7. هنـدي: الانقياد إلى خط البنجاب كيساري، قضية إي بي دبليو 18. 1. 1997 صفحة 78، في جيفري (1997).

8. مثـلاً، التركيـز عال جـداً علـى الصحافـة المكتوبة بلغـات تيلوغو ومالايـلام والبنغالية. ففي عـام 1997 ووفقاً لـ(آر إن آي) (1999) بأن لدى زعيم سـوق الصحافـة المكتوبة بلغة تيلوغـو (إينادو) حصـة تقدر بـ61. 03 بالمئـة من إصدار كافـة الصحف اليومية المكتوبة بلغـة تيلوغو؛ وأكثر صحيفتين يوميتين مكتوبتين بلغـة مالايلام إصداراً، هما صحيفة مالايالا مانورامـا وماثروبهومي اللتان يمثلان نسبـة 66. 55 بالمئة من إصدار كافة الصحف المكتوبـة بلغة مالايلام؛ وأما أكثر صحيفتـين يوميتين مكتوبتين باللغـة البنغالية إصداراً فهما صحيفة آناندا بازار باتريكا وبارثامان وأيضاً كلاهمـا يمثلان نسبـة 46. 05 بالمئـة من إصـدار كافة الصحـف اليومية

المكتوبـة باللغة البنغالية. ومن ضمن الصحافـة المكتوبة باللغة الإنكليزية، فأكثر أربع صحف إصداراً مع انتشارات متعددة، هم (ذا تايمز أوف إنديا) و(ذي إنديـان إكسبرس) و(ذي هينـدو) و(ذي هيندوستـان تايمز) التي لهـم نسبة 47. 97 بالمئة من حصة إصدار كافـة الصحف اليومية المكتوبة باللغـة الإنكليزية. وأما التركيز علـى الملكية فكان أقل بكثير، وأما بالنسبة لإصـدارات الصحف اليومية المكتوبة باللغـة الهندية فكان انتشارها أكثر بكثير.

9. ومـن خلال سعي مجموعـة (ذا تايمز أوف إنديـا) وراء مسار التوسع والنمـو منذ عام 1994، وبشـكلٍ واسع تم رؤية صناعـة الصحف الهندية كاحتـكار ناشئ وحتى كالقوة الماحقة وخاصـة في المدن الرئيسية. فكان لدى هذا الزخـم التوسعي (مناصري التوسع) الهـدف في خنق المنافسين الأقل قـوة والأصغر حجمـاً في أوساطهم ومواقعهـم التقليدية وفي رفع الحواجـز المقيدة وبشـكل رئيسي من خلال قيادة أسعـار سوق الصحف إلى دون الربح وحتى دون هوامش الحيوية ضد الصحف المنافسة المكتوبة باللغة الإنكليزية وبشكل غير مباشـر ضد الصحافة المكتوبة باللغة الهندية في المنطقة المستهدفة.

10. لقـد تمّ الاعتقاد بشكل واسع ومتزايد حـدود الفساد في الصحافة وخاصـة في الصحافـة الاقتصاديـة. فثمـة دليـل يشـير إلى أن الشركات

تشـتري التغطية الإخبارية وذلك على وتـيرة واحدة من خلال الدفع نقداً ومنح قسائم هدايا وهدايـا باهظة الثمن إلى الإعلاميين المختصين بشؤون الإعمـال. وهنـاك دليل مُسبـق عن فسـاد الإعلاميـين السياسيين بطرق متنوعـة؛ وبالتالي فالفساد في قطاع الصحافة يبقى غير محقق فيه من خلال الإعلاميين وآخرين ومساع مجلسـ صحافة الهند في التحقيق عن الفساد والرعايـة البغيضة للإعلاميـين التي ضُربت عرض حائـط الكتمان وعدم التعاون.

11. في عـام 1979 كشفت دراسة من قبل غويـال وراو (1982) وبرعاية مفوضية الصحافة الثانية، بأن ثماني هيئات تحكمت بنسبة تعدت 30 بالمئة مـن إصـدار الصحف المكتوبة باللغـة الهندية وقرابة 62 بالمئـة من إصدار الصحف المكتوبة باللغة الإنكليزية.

12. باغديكيـان (1997)، عندما صدرت الطبعة الأولى لكتاب (احتكار الإعـلام) عام 1983، سعى النقـاد من الولايات المتحـدة إلى صرفِ النظرْ عـن تحذيـرات هذا الكتـاب حـول التأثير السخيـف والعميـق المناهض لديمقراطية الملكية المشتركة والإعلان العام على الأخبار والتعليق والتحليل المثـير للمخاوف. ومنذ ذلك الحين ومع وجود عدد من اللاعبين البارزين في المشهـد الإعلامـي الأمريكي، فأن نسبة الهيئـات العملاقة التي تحكم العديـد من الصحف الأمريكية والمجـلات والإذاعة والتلفزيون والكتب

والأفلام، تهبط من خمسين تقريباً إلى عشرة، وتحليل باغديكيان برّر كثيراً (احتكار الإعلام) الذي مرّ بإصدارات جديدة ناجحة والذي أصبح مرجعاً للإعلاميين الأمريكيين وطلاب الإعلام ولكل الأشخاص المهتمين بتنوع وتعدد واستقلالية وتكامل الإعلام أياً كان. فمقدمة الطبعة الخامسة كتبت تحت عنوان (وحدة الاتصالات الجديدة)، والتي تبدأ بملاحظة: منذ السنوات الخمس الماضية، لقد اكتسب عدد صغير من الهيئات الصناعية الكبيرة للبلاد قوة اتصالات عامة أكبر – ومن ضمنها ملكية الأخبار – أكبر من الأعمال الخاصة التي ملكت في التاريخ من قبل.

13. يقدّم كل من هيرمان وتشومسكي (1988) في كتابهما (صناعة الموافقة) صورة الصحافة ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة، بأنها وبشكل افتراضي عكس الصورة الاعتيادية المقدمة لإعلام مستقل وعنيد وباحث عن الحقيقة وحر. ومن خلال تصوير كيف أن (الإجماع النخبوي الأساسي) يشكل بشكل كبير كل وجوه الأخبار والتعليق والتحليل من خلال تقسيم قوى سوق العمل وشكل الاقتصاد وهيكل الأخبار عبر كشف كيفية صياغة القضايا وكيف أن المواضيع مختارة من خلال عرض المقاييس المزدوجة المتكرّرة التي يوظفها الإعلام الأمريكي وخاصة في ميدان السياسة الدولية والأمن القومي، فتشومسكي وهيرمان يقدمان فكرة نموذج الدعاية التي تساعدنا في قراءة وسائل الإعلام وفهم

وظائفهم أو أدوارهم في طريق متطرّف جديد.

14. دوورردارشـان (1999) آي آر إس 99' قـدّرت وصول التلفزيون في الهند إلى 309 مليون والتلفزيون الكابل والفضائي إلى 188 مليون.

15. وفي أواخـر عـام 1999، كانـت تبث نحو 60 قنـاة فضائية تلفزيون مجموعـة من البرامج الترفيهيـة والأخبار والإعلان والبرامـج التعليمية في البيوت الهندية.

16. لتقارير مفصلة حول التماسك المعقد والتحرّكات الواسعة لتشاندرا، انظر الخط الاقتصادي والأوقات الاقتصادية المؤرخة 25–28–1999/9/29 وبيزنيس ستاندراد في 1999/9/27.

17. اقتبس المُحلل الإعلامي كريس ديكسـون في كلمة في رويترز من نيويـورك الصـادرة في ذي إيكونوميك تايمـز في 26–9–1999، الصفحة الرابعة.

18. كشفت آي آر إس 99' بأن الفجوة الواصلة بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية أو إي في المناطق المدنية للهند كان تحت نسبة 8 نقاط والفجوة بين الطبقات آر1 وآر4 في المناطق الريفية الهندية كانت أكثر بنسبة 20 نقطة. وبالنسبة للمناطق المدنية الهندية فإنّ التصنيف الاجتماعي الاقتصادي مبني عـبر الاستبيان المعتمد بشكل رئيسي على الاحتلال والتعليم لرب البيت. وأما بالنسبـة للمناطق الريفية الهندية فقد تم تحديـد التصنيف الاجتماعي

الاقتصادي من خلال دمج نوع البيت ومستوى تعليم رب البيت.

19. الحديث مع آندرو ليه مدير التكنولوجيا في مركز الإعلام الجديد، في مدرسة التعليم العالي للإعلام، في جامعة كولومبيا، نيويورك، في 9 أيلول (سبتمبر) 1999.

20. الحديث مع جون نوتون، مدير برنامج المنحة الجامعية للصحافة في كلية ولفسون، كامبردج، 2 أيلول (سبتمبر) 1999.

21. تقدّم (إن آر إس 99) تقديراً بأنه هناك نحو 1. 4 مليون بالغ مستخدم للإنترنت في الهند، وذلك بالارتكاز بشكل أساسي في ثمان مدن رئيسية ريادية. وهذا التقدير يشير إلى أن هناك 130 مليون مستخدم للإنترنت حول العالم الذي تمّ نقله عبر صحيفة النيويورك تايمز (إن واي تي) في 1999/9/6 في عددها تحت عنوان (حروب الإنترنت)، صفحة: أي 16.

22. كتاب نوتون يقدم أهمية ممتازة وخبيرة تقنياً وقابلة للوصول ومكتوبة بشكل جيد عن السؤال بأن الإنترنت قد يتشكل بفعل الناس والأفكار والقيم تاريخياً.

23. لعرض قوي ونظري أنيق لصفة التطور الاقتصادي المعاصر من منظور حرية كل الأفراد، انظر سن (1999).

24. في عام 1979، تخطى إصدار الصحف اليومية في الهند الثلاثة عشر مليون. كما وتخطى في العام ذاته إصدار الصحف اليومية المكتوبة باللغة

الهنديــة الصحف اليومية المكتوبة بالإنكليزيــة، وذلك لأسباب واضحة، وهذا يمكن أن يعدّ حدثاً خارقاً للصحافة الهندية. فبين عامي 1979 و1997، ارتفع إصدار الصحــف اليومية في الهند بنسبة 250 بالمئة. والتطوّر المتعلق لثقافة الصحف اليومية في لغات الهند المتعددة فهذا يقر بأن لدى الصحافة فترة متميزة بفاعلية مستمرة.

25. قــدّم ليبمــان البالغ من عمــر السبعين رؤية في خطــابٍ له إلى نادي الصحافــة القومــي في واشنطن في 23 أيلــول (سبتمــبر) 1959 والتي تمت استشهادهــا في ستيل (1980)، في صفحات 513–515: ما إنْ تحكمُ الدولة بموافقــة المحكوم عليه، فبالتالي المحكومُ عليه يجب أن يصل إلى آراءٍ حول مــا يريده حكامهم منهم للموافقة على أمــر ما. حيث يقوم المحكوم عليه بهــذا العمل من خلال الاستمــا ع على الإذاعة وقــراءة الصحف ما ينقله المراسلون من أحداث تجري في واشنطن وفي البلاد بشكل عام وفي العالم. في بعض من ميادين الاهتمام يعمل الصحفيون من هذه الأحداث شأناً لنا لإيجاد ما يحصل تحت السطح ووراء الأفق لاستنتاج ولتخيل ولاستدلال ولتكهــن ما يجري في داخل معنى ما حدث في الأمس وما يمكن أن يعني في الغد. إذن فالصحفيون يؤدون خدمة جوهرية من خلال ما يفترض على كل مواطن مستقل للعمل به ولكن لم يكن لديه الوقت ولا المصلحة للعمل مــن أجله. وبشكل ملفت فقد كان ليبمــان الأصغر في عمله الكلاسيكي

(الـرأي العام) (1922) أقل تفاؤلاً حول دور الصحافة المستقلة الذي يمكن أن يلعـب في مجتمـع ديمقراطي. لم يكـن محتمل التمديـد للاعتقاد، حيث كتب، في المذهب الأصلي للديمقراطية: بأن المعرفة احتاجت لإدارة شؤون الناس والتي تأتـي بطريقة عفوية من قلب الشخص. المرض الذي سيمر للحديـث عنه كان أساسياً والصحافـة كانت ضعيفة لإعطاء الجواب. فلم يكـن بالإمكان في معالجة خلل الديمقراطية من خلال تقرير أفضل (أخبار جديـرة بالثقة وبيانات صرفة). وعندما أدت الصحافة عملها بشكل جيد فـكان مثل شعاع الأضـواء الكشافة التي تنتقل بشـكل مضطرب حول، وذلك بإخـراج حلقة تلو الأخرى من الظلام إلى الرؤية فالصحافة لم تكن قادرة علـى تصحيح أخطاء النظرية الديمقراطيـة لأن الرجل ليس بإمكانه حكم مجتمع بحلقات وأحداث وانفجارات، انظر إلى ستيل (1980: 180-185).

26. فهـذا المعلوم يعد مثل منهـج متقدم من قبل ستيف روس في مدرسة المتخرجـين للصحافة، في جامعة كولومبيا، نيويـورك. فيقول في وصف المنهج بأن الطـلاب يستخدمون الأدوات الأكثر تحليـلاً وتطوراً في العالم لنقـل القصص التي اختاروهـا. كما وهـذه الأدوات تستخـدم من قبل الصحف لشرح الأمـن الاجتماعي ولإيجـاد كل مساهم في الانتخابات الرئاسية عـام 1992 مع العلاقات بجنرال موتـورز ولاكتشاف العديد من

القضايا الأخرى. فتمّ تغطية المواضيع من قبل البروفيسور روس شاملاً استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (بيانات معتمدة على الخريطة)، فأدوات الإصدار المتقدمة مبنية من خلال نظام الإكسل، وذلك باستيراد وتنظيف وتجميع أساسات البيانات الكبيرة. فالنتائج المعروضة مشجعة للغاية.

27. استناداً إلى نتائج اللجنة الثانوية، فمجلس الصحافة أدان عاج ودينيك جاغران وسواتانترا جيتنا وسواتانترا بهارات؛ حيث كشفت أن الصحف مذنبة بالاستهتار والإهمال الفادحين، بإهانة شرائع الأخلاق الصحفية عبر دفع الجنون الحاشد على قاعدة الإشاعات والتخمين.

28. اقتباس قول لورد براغ، الكاتب البريطاني والمقدّم التلفزيوني والمدافع عن الآداب في التقرير، كن على انتباه، براغ يخبر التلفزيون (صحيفة الغارديان 2. 9. 1999: 3). الذي قام لحضور الجامعة العليا وطوّر صدور الصحيفة في صفحة كبيرة مطبوعة من وجه واحد، وقام على ازدحام المهرجانات الأدبية وزاد في الاستماع إلى السلسلة الثقافية على الإذاعة الرابعة في المملكة المتحدة، هاجم لورد براغ التلفزيون لمنعه من اللحاق واعترف بأنه احتار من خلال نقص الطموح الفكري.

المراجع

Bagdikian, Ben H. 1997. The Media Monopoly, Fifth Edition, Boston: Beacon Press.

Barns, Margarita. 1940. The Indian Press: A History of the Growth of Public Opinion in India, London: George Allen & Unwin Ltd.

Chandra, Bipan, Mridula Mukherjee, Aditya Mukherjee, K. N. Panikkar and Sucheta Mahajan. 1988. India's Struggle for Independence, Delhi: Viking India.

Chomsky, Noam. 1989. Necessary Illusions: Thought Control in Democratic Societies, London: Pluto Press.

Citizens' Tribunal on Ayodhya. 1993. Judgment and Recommendations, Justices O. Chinappa Reddy, D. A. Desai, and D. S. Tewatia. New Delhi.

Doordarshan. 1999. 'Doordarshan 1999- At A Glance,' information provided at HYPERLINK http://www. ddindia. com/

Goyal, S. K. , and Chalapathi Rao. 1982. 'Ownership and Control Structure of the Indian Press,' Appendix X. 2, Second Press Commission, Report of the Second Press Commission, v. 2, ch. 3.

Delhi: Controller of Publications.

Graham, Andrew and Gavyn Davies. 1997. Broadcasting Society and Policy in the Multimedia Age, Luton: University of Luton Press.

Herman, Edward S. and Noam Chomsky. 1988. Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media, New York: Pantheon Books.

IRS '99 (Indian Readership Survey, 1999) CD-ROM, New Delhi: Media Research Users Council.

Jagannathan, N. S. 1999. Independence And The Indian Press: Heirs to a Great Tradition, Delhi: Konark Publishers Pvt. Ltd.

Jeffrey, Robin. 1987. 'Culture of Daily Newspapers in India: How It's Grown, What It Means,' Economic and Political Weekly, 22(14), 4 April.

-- 1993, 'Indian-Language Newspapers in India And Why They Grow,' Economic and Political Weekly, 28 (38), 18 September.

-- 1997, Indian Language Newspapers, eleven articles covering the Malayalam, Hindi, Bengali, Telugu, Tamil, Gujarati, Marathi,

Punjabi, Oriya, Kannada, and Urdu press, Economic and Political Weekly, 4Jan. to 29 March.

Lintas. 1999. Media Guide: India, Mumbai: Ammirati Puris Lintas.

Murali, N. 1999a. 'Core Values and High Quality Standard -the Competitive Edge. Paper presented at the 52nd World Newspaper Congress, Zurich, convened by the World Association of Newspapers, 13-16 June.

-1999b. 'Positioning Print Media In Online World. ' Paper presented at the Eighth Annual Conference of the Asian Media Information and Communication Centre (AMIC), Chennai, 2July.

NRS '99 (National Readership Survey, 1999), 'Topline Findings', presented in a press release and briefing on 17. 9. 1999, Mumbai: National Readership Studies Council.

Naughton, John. 1999. A Brief History of the Future: The Origins of the Internet, London, Weidenfeld and Nicolson.

Press Commission. 1954. Report of the Press Commission, Part I, Delhi: Manager of Publications, Government of India Press.

Press Council of India. 1991. Press Council of India Review, vol.

12, no. 1. , Jan. . New Delhi: Press Council of India.

RNI (successive reports). Press in India, Annual Report of the Registrar of Newspapers For India under the Press and Registration of Books Act, 1867, 42 vols. , New Delhi: Government of India.

RNI. 1999. Press in India 1998. Annual Report of the Registrar of Newspapers in India, New Delhi: Government of India.

Protess, David L. , Fay Lomax Cook, Jack C. Doppelt, James S. Ettema, Margaret T. Gordo, Donna R. Leff, and Peter Miller. 1991. The Journalism of Outrage: Investigative Reporting and Agenda Building in America, New York: The Guilford Press.

Rajagopal, Arvin. 1999a. 'Introduction' in Politics After Television: Religious Nationalism and the Reshaping of the Indian Public, Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming.

-1999b. 'A Split Public in the Making and Unmaking of Ram Janmabhumi Campaign,' Ch. 4, Politics After Television: Religious Nationalism and the Reshaping of the Indian Public, Cambridge: Cambridge University Press, forthcoming.

-1999c. 'Advertising, Politics and the Sentimental Education of

the Indian Consumer,' Visual Anthropology Reviews, 4(2): 14-31.

Ram, N. 1990. 'An Independent Press and Anti-hunger Strategies: The Indian Experience,' in Jean Dreze and Amartya Sen (ed.), The Political Economy of Hunger: Volume I: Entitlement and Well-Being, Oxford: Clarendon Press.

-1994. 'Foreign media entry into the press -issues and implications,' Economics and Political Weekly, vol. xxix, no. 43, 22 Oct.

Ramachandran, V. K. 1996. 'On Kerala's Development Achievements,' in Jean Dreze and Amartya Sen (ed.), Indian Development: Selected Regional Perspectives, Oxford: Clarendon Press.


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس عشر

مستقبل البيئة


@Ahmedyassin90

ما وراء المدينة الفاضلة ويوم القيامة

تخمين ما يمكن أن يحمله المستقبل لسُبْع (واحد إلى سبعة) المجتمع الإنساني فيه من الصعوبة ما يكفي؛ فقد شهدت جنوب آسيا تغيرات كبيرة على الصعيد الحضاري، الاقتصادي، والسياسي، عبر القرنين الماضيين، حتى أن محاولة افتراض ما سيحدث للبيئة التي نعيش فيها هو أمر شاق ومرعب؛ فالأنظمة البيولوجية والمجتمعات البشرية هي أمور في غاية التعقيد، والتفاعل بينهما قد أخذ أبعاداً جديدة في الماضي القريب نسبياً، غير أن افتراضات واثقة حول مستقبل البيئة أصبحت شائعة ومألوفة، والتنبؤات حول البيئة أصبح فيها لون من اليقين والحقيقة.

ويستدعي السؤال البيئي في أي يوم أو عمر نوعين من الردود الشائعة. أحد الردود هي الرؤيا التنبؤية، والتي تعتبر تشاؤمية إلى حد كبير أحياناً. أما الرد الآخر فهو الرد المثالي، والذي يعتبر أقل شيوعاً في يومنا هذا، ولكنه يظهر واضحاً غالباً في الاتجاهات الرسمية والسياسات. وجذور هذا الرد تتمثل في الاعتقاد بأنه بشكل عام أصبحت الأشياء في تحسن، والاختراعات التكنولوجية أصبح بإمكانها أن تحل كل الأشياء، كالتلوث أو نضوب الموارد. ويمكن اعتبار ما ذكر الطرفان الطردان للمسألة، من الممكن إيجاد أنواع مختلفة من الأوضاع في المنتصف. ولكن ما يهمنا هي الافتراضات الجوهرية: فأما أنها تستخدم التخويف أو أنها تستقر على

الآمـال. ومن المهم تجاوزها لنذهب إلى أبعد مـن ذلك ونرى صورة أكبر توضـح لنا أين نسير ولماذا. وتستتبـع هذه الخطوة 3 خطوات كبيرة: أخذ تـركات الماضي بعين الاعتبار، تقييم الحاضـر، والتحضير للمستقبل. ولا يمكن للأخيرة أن تكون عقلانية إلا إذا أوضحنا وجهة نظرنا عن أين نحن، وكيف أصبحنا هنا. هذه مسألة أكبر من مجرد إسقاط الضوء على اتجاهات مستقبليـة للسكان، أزمات الموارد، ومستويات التلوث. إنها أكثر صعوبة ولكنهـا بنفس أهمية السؤال حول كيف ستتعامـل المؤسسات والمنشآت الاجتماعية مع التحديات الجديدة.

ميراث التاريخ

حجم وعدم تجانس الهند جعل من الصعب أن نعمم بخصوص أي شيء يتعلـق بالسجلات البيئية لها. فمـا يقارب مليار نسمة يقطنون في مساحة تساوي تقريبا مساحة غرب أوروبا. ما أصبح يتغير في حاضرنا هي طبيعة الحـدود بين الأراضـي الزراعية والغابات. تعتبر أحواضـ نهر الإندوس، الغانغـا، وبراهمابوتـرا كلها مواقع للاستقرار البشـري والزراعة منذ عدة قـرون، وبالرغم أن أحواض نهر يانغتزي كيانغ وهوانغ-هو في الصين قد تغطي مساحة أكبر، إلا أن الهند تختلف بشكل كبير كون مجتمعها يشرب الحليب. وتتم تربية الماشية ليس فقط من أجل لحومها، مساحيقها المجففة،

سمادهــا، ولكن أيضاً من أجل حليبها ومنتجاته. حتى في العصور القديمة جــدا، كان لهذه الأسباب مضموناً في علاقة البشـر بالحيوانات البرية، أو علاقة الزراعة بالأراضي غير المزروعة. خلف أحواض الأنهار العظيمة في الشمال تمتد الهضاب العظيمة والسلاسل الجبلية إلى الشمال وإلى الجنوب أيضــاً. وكانــت الأراضي المنبسطة التي تجري بهــا الأنهار في شبه الجزيرة الهندية، مثل كفــاري وكريشنا، غودافاري ومهانــادي، أصغر بكثير من سهل جانغيتيك. في المناطــق النائية، كانت لا تزال هناك اختلافات كبيرة في أنواع الحياة غير المتعلقة بالزراعة: فالناس يعيشون من تربية المواشي أو اصطياد الطيور، أو نقل الزراعــة. والزراعة بالنسبة لهم تعني دائرة مؤلفة مــن مزرعة، أرض، وغابة. وقد اعتبر مد وجزر الغابة والقرية إحدى أكبر خصائص التاريخ الهندي. أما المساحات غير المزروعة فقد كانت لأولئك الذين يعيشــون على الإنتاج الزراعي. وعلى امتــداد أكثر من 3000 سنة ينظــر الحكام إلى الغابــة ليؤمنوا أروع الآلات الحربيــة: الفيل. حتى وقبل قرن واحد فقط، كان مخزون ثابت من الفيلة سيكون حافزاً قوياً للبريطانيين ليحمــوا شعوبهم من البارود وتجارة العاج. ومــا هو ملحوظ بشكل أكبر الأراضــي والمراعــي التي كانت بيوتــاً لقطعان كبيرة من الخيــل والماشية. ونــادراً ما كانت الهنــد تستورد الفيلــة، غير أنها كانــت مستوردة كبيرة للأنواع الجيدة من سلالات الخيل عبر القرون، وكانت الخيل المحلية ترعى

في مناطـق من هضبة ديكان. وبعكس الصـورة التي يمكن أن تكون لدى الشخصـ من خلال نظرتـه الضيقة للمجتمعات القرويـة المستقرة لسهل جانغيتيـك، فقـد كان جزء كبير من الهند مجتمعاً متنقـلاً ومتغيراً، وكانت عدم ثبات الحدود بين الغابات والقرى هي أحد أهم أسباب ذلك. وتعرف رانثامبـور في يومنا هذا بكونها مسكنـاً للحياة البرية، ولكنها كانت على امتـداد القرون، بعد بناء الحصن في عام 1000 بعد الميلاد، مركزاً مزدهراً للاستقـرار البشري. وكانت الأمراض، الحروب، والبحث عن دخل أكبر غالبـاً ما تؤدي إلى تصويـت أهل الريف بكل ما لديهـم لينقلوا الأراضي الخصبة إلى الغابات ليوسعوا من المناطق السكنية، حيث كانوا يحتفلون في الأساطـير والتقاليد بإزالة مناطق البرية، كما كانوا يعتبرون إيجاد مدينة ما أمراً سحرياً أو علامة مقدسة. ومن الحكمة أن نذكر أن هذا كله كان جزءاً فقط من هذا التأرجح بين الطبيعة والحضارة في الماضي.

ومنـذ قرنـين ماضيين رجـح الكف ضـد الغابـات؛ فقـد أدت توسع النشاطـات الصناعية ونمو الأعداد البشريـة إلى تراجع المساحات الخضراء والغابـات بشكل لم يكن يتخيله الكثير حتـى قبل قرون قليلة سابقة؛ فعلى سبيـل المثال، بعد الاستقـلال فقط تمكنت مبيدات الحشـرات الحديثة من السيطـرة على البراغيث في أراضي تراي شمال الهند، وتحولت الأراضي الخضـراء المبللة في سافانا إلى حقول لزراعـة الأرز وقصب السكر. وفيما

يخصص الصراع القديم بين المحراث والغابات، فقد تراجعت الغابات أخيراً. وتعتبر هذه علامة قوية فاصلة مع الماضي، حين كانت بإمكان الأشجار أن تعيد استعمار الحضارات المهجورة. حتى أولئك الذين شهدوا العديد من هذه التغيرات لم يلاحظوا مدى أهميتهم. في نهاية العشرينات من القرن العشرين، كانت بومباي تضم ما يكفي من الغابات لترعى إقامة مهرجانات اصطياد النمور. فكانت الحيوانات ببساطة تسبح عبر جداول المياه التي كانت تفصل الجزيرة عن البر الرئيسي لتقع فريسة لرصاصات الصيادين من المدينة. وقد شتت التوسع الزراعي ونمو البلدات التي تؤوي الآن نحو ربع سكان الهند ما كان يوما من الأيام مساحات متجاورة من المناطق النباتية الطبيعية. وحتى قبل ذلك، كان لدخول السكك الحديدية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر عواقب بعيدة المدى؛ فقطار البضائع النموذجي كان يستطيع حمل أكثر مما تحمله عربة مؤلفة من 10000 ثور بالإضافة إلى توفيره للوقت أيضاً. وبالتأكيد فإن وسائل النقل المعتمدة على الوقود الحجري تعني حركة أكبر، حيث إن قطع الأشجار من أجل السكك وحفر الدعم من أجل المناجم تحت الأرض خلقت ضغوط جديدة على الغابات. وقد ازدادت هذه الغارات والانتهاكات في القرن العشرين، وساعد على ذلك محاولة توجيه الهند نحو الصناعة بعد الاستقلال. ولا تعتبر المزارع أو المدن شيئاً

جديـداً في التاريخ الهنـدي، حيث إن كليهما سبق فـترة الاستعمار، غير أن التغيـيرات التي ظهـرت في تلك الفترة رسمت خطوطـاً أكثر ثباتاً من قبـل، تفصل كل منطقة طبيعية عن الأخـرى. وسمحت الأشكال الحديثة للتكنولوجيـا، سـواء الأسلحـة أو وسائـل المواصـلات، ببراعة في مجال الزراعـة لم تكن معروفة من قبل. وقد غيرت الأعـداد البشرية منذ 1920 المعـادلات بشكل كبـير، وأصبحت الأرض، وليس العمـل، مورداً نادراً في الكثـير من المناطق لأول مرة. الجغرافيـا قدمت الفرص، ولنكمل قول فرنانـد برودل الشهير عـن أن التاريخ انتفع منها. ولقـد كانت الهند منذ زمن بعيد موقعاً لعدة مستويات من الصراعات بين أنواع المشاهد الطبيعية المختلفـة؛ حيث إن سيطرة الطبيعة واستعبادهـا كان من الميزات المستمرة في هـذه البقعة من العالم، غـير أن الآية تحولت في القرون الأخيرة، بشكل واضح؛ فالحصان والبغل تم استبدالهما بقطار السكك الحديدية والباخرة، وتبع ذلك بفـترة قصيرة ظهور السيارات على الطرقـات الترابية أولاً، ثم على الطرقات المعبدة بالزفت. هذا التوسع في أساس الإنتاج أعاد تشكيل الأرض التـي نعيش عليها. وبطريقة أخرى نستطيـع أن نقول إن الطريقة التـي يعيش بها الناس تغير طبيعة الأرض ومجتمعاتها البيئية المتنوعة. ورغم أن معظم مجتمع الهنـد يعتبر زراعياً، فإن الهند تحوي قطاعاً صناعياً حديثاً كبيراً. ومـن المنطقي أن القلق والمخاوف البيئية حـول المستقبل يجب أن

تضـم تلك النابعة من البيئـة ذات التقنية العالية وصـولاً إلى أنواع التطور الأخرى؛ فالمزارع لا يزال يحتاج إلى هطول الأمطار على أراضيه، ولكن أكبر مشكلة يهتم بها سكان المدينة هي البقاء على قيد الحياة داخل كل هذا التلوث داخل ازدحام السير.

عبء الزمن الحاضر

حدثـت تغيرات كبـيرة في طبيعـة ونوعية البيئـة الإنسانيـة خلال مدة قصـيرة، ومن أبرز الأشياء التي يمكن أن نذكرها أن التغير أصبح أسرع على مدى نصف القرن الماضي. وتبع النهضة الصناعية ارتفاع مستوى المصادر واستخدامها أكثر من أي نوع إنتاج سابق. وقد جلبت هذه الصحوة معها مشـكلات إضافة إلى فرص لمستوى معيشـي أفضل لم يسبق لها مثيل. كما تبع ظهـور البتروكيميائيـات ونتائجهـا العكسية، تغـيرات عميقة، مثلما جلبت المواصلات المسيرة على الفحم أيضاً تغيرات في الماضي. وقد غيرت سدود المياه الكهربائية، مثل سد تنغابادرا، نمط استخدام الأراضي والتوزيع الحيـواني في المناطق الرئيسيـة. وسمحت الأسمـدة الكيماوية المستخدمة في أراضـي زراعة القمـح التي يتم ريها بواسطة القنـوات بتقليل الاعتماد علـى الرياح الموسمية منذ الستينيات من القـرن العشرين. وبالعكس، فقد لفتـت العواقب الاجتماعيـة والبيئية الانتباه عبر العقـود القليلة التالية، من

ناحية تدميرها المواطن الطبيعية القيمة، وإزاحة السكان المقيمين، نتيجة انغمار أراضيهم وبيوتهم بالمياه. وبمحاذاة ذلك كان هناك التسويق المستمر للمنتجات المختلفة من مصايد الأسماك، الغابات، والمراعي. وإذا كان زمن الاحتلال البريطاني قد فتح أبواب هذا الطوفان، فقد كانت الهند المستقلة مسؤولة عن استعمار الأراضي وتصفية الزراعة، التي قضت على غابات الأشجار القصيرة والمراعي في الأراضي المنخفضة. ومنذ ثلاثة عقود فقط كانت تقام الحفلات باعتبار هذه العملية سمة مميزة للتطوير، بدلاً من رؤية أنها تتسبب أيضاً في تآكل ثروات الكائنات الطبيعية في البلد.

في زمن الاستقلال، كانت هناك وجهات نظر متباينة حول كيف سيتم تشكيل المستقبل. وقد حذر بعض العلماء ورجال الدولة من أن إزالة الغابات ستؤدي إلى تقدم صحراء الهند العظيمة، صحراء تار، وتدمير الزراعة في حوض جانغيتيك الهندي. وقام عالم الأشجار م. رنداوا بالكتابة عن جفاف الهند على المدى البعيد، كما نادى ك. مونشي بحملة تشجير. وعلى الرغم من نبرتهما التنبيهية، فقد كانا مشككين بالادعاءات حول مستقبل مضيء. وقد صرحت مادلين سليد في الهمالايا عن قلقها بتجرد التلال من غطاء الأشجار، وإفساح شجر البلوط الطريق لزراعات الصنوبر الأحادية، ولكن هذه كانت استثناءات، حيث كان التفاؤل المتعلق بالتكنولوجيا مسيطرا وقويا لبعض من أكثر العقول المنفتحة في

ذلك العصر. كان كتاب راهول سانكريتيايان التاريخي من فولغا إلى غانغا يحتوي على فصل خاص حول المستقبل، حيث نشر لأول مرة في الأربعينيات من القرن العشرين، وتم تنقيحه ليضم تقريرا لطالب من جامعة باناراس هندو، الذي يستيقظ بعد نوم طويل في آخر القرن العشرين ليجد حوض جانغيتيك، أرض للبساتين الخصبة والمثمرة، والتكنولوجيا المتطورة جدا، التي تغلبت على الطبيعة، وقد تمكنت الآلة من السيطرة على الطبيعة واستعمارها.

ولكن الموجة انقلبت بالفعل، وكثير من النقد المبكر ضد التطوير لأنه أعمى تجاه توزيع الأراضي، أو لأنه يخرب مراحل التجدد الطبيعية، قد وجد صداه في الاحتجاجات التي أصبحت مألوفة في الهند اليوم، ولكن جزء من الرد كان بأن تجنيب الطبيعة يسمح بالحفاظ على المخلوقات المهددة بالانقراض. وحاول نظام وسطي أن يفعل أكثر من ذلك بوضع بنود قانونية لتبطئ أو حتى توقف تحويل أراضي الغابات لاستخدامها في أغراض أخرى. وقد نجحت بعض المبادرات على المستوى المحلي لإعادة إحياء بعض أنظمة الري الزراعي أو لتجديد التشجير. وساعدت هذه الاحتجاجات على لفت الانتباه إلى أن الغابات هي أكثر من مجرد مصدر للمواد الخام، وأن وديان الأنهار ليست مجرد أماكن محتملة لإقامة السدود. وهناك أفراد آخرون ممن يملكون أحلاما مختلفة ينظرون إلى الأراضي بطرق

مختلفة جدا، إلا أن الصورة العامة هي تلك بضغوط متعددة لمجتمع منشق، منقسم حول ماذا سيفعل حيال أمراضه البيئية. وقد ازدادت المخاوف وأصبحت أكثر عمقاً، ولكن لا يزال مسار المستقبل غير واضح؛ فالحاضر يؤثر كثيراً في أي منظور متعلق بالمستقبل. في الوقت الحالي، هناك اتجاهان يعيدان تشكيل محيطنا بطرق معقدة ولكن مؤثرة، أحدهما ارتفاع أعداد السكان، والآخر طبيعة النمو الاقتصادي. وعلى الصعيدين سيكون هناك قريباً فروقات كبيرة بين المناطق الكبيرة، ليس فقط من ناحية نوعية الحياة، ولكن أيضاً فعالية الأدوات المستخدمة في حل أو معالجة أمراض البيئة. ولا شك في أن الروابط بين عدد السكان، المصادر، والبيئة هي معقدة، ولكن الاتجاهات الرئيسية واضحة.

في نحو سنة 1600 كان عدد سكان الهند تقريبا أقل من 150 مليوناً، ولكن اليوم هم تقريبا مليار نسمة، وهذا الارتفاع ليس مقسماً بالتساوي عبر المناطق. وتشير تقديرات موثوقة إلى أن كل المناطق الجنوبية والغربية والشرقية في الهند ستصل إلى مستويات التبديل الشبكي بحلول عام 2020، وقد أدت بعض التغيرات بما فيها قوة المرأة، ازدياد المعرفة، تحسن أنظمة الشؤون الاجتماعية، وتبني التخطيط العائلي إلى بدء التغيرات المذكورة في أقصى الجنوب، في كيرالا وتاميل نادو. والتقديرات الحالية لا يمكن أن تخمن التغيرات الكبيرة التي قد تحدث في الفترة الحالية، إلا

أنـه على ما يبدو لن تخضع بهـار وأوتار براديش لمثل هـذا التحول حتى النصـف الأخير من القرن الحادي والعشرين. وحتـى اليوم، تعد السهول الشماليـة الأكثر كثافة سكانية، ولكنها ليسـت الأكثر ازدحاماً. وسترتفع نسبـة السكان فيها خلال القرن الآتي، مع أن النمو السكاني سيصبح شيئاً مـن الماضي بالنسبة لمعظم أنحاء الهند الأخرى. ويعتبر توزيع الدخل على أساس نظام الأفراد دليلاً سيئاً حول وضع مجتمع؛ حيث إن الفروقات يمكن أن تفعـل الكثير لتشـوه الصورة، إلا أنه بالتحديد مـن هذا المنطلق تعرف شمـال الهند بفروقـات كبيرة في المسـاواة فيما يتعلـق بالفرص والدخل بين الطوائف، والطبقـات الاجتماعية، والتقسيمـات بين الجنسين. وقد حققت العديد من المبادرات الكبرى المتعلقة بتطوير البيئة المحلية نجاحات أكـبر في المجتمعات التي يوجـد فيها أعضاء شعبية قويـة، إضافة إلى دعم واسـع من مشاركة الطبقـات الأقل، والمثال على ذلـك: مجتمعات التلال من غـرب الهمالايا، غابـات السل في غرب البنغـال، ومناطق كبيرة من غابات الشوك الجافة في ديكان. كثافة السكان في جميع هذه المناطق أقل بكثير من تلك في سهول شمال الهند. ولكن بخطورة متساوية، لم توقف الانقسامـات بين الناس، علـى الرغم من وجودها الدائـم، من المبادرات ذات السنـد الواسع، وسيكون التوسع الديموغـرافي أكبر في المناطق ذات الترتيبات الاجتماعية الأكثر ظلماً.

بالنسبة إلى التحول الثاني الكبير (التحول الاقتصادي) فهو مرتبط كثيراً بالأول؛ فالنمو الاقتصادي عرضة ليكون مكثفاً في المناطق التي تحوي: مستوى أعلى من المهارات والثقافة البشرية، بنية تحتية ومواصلات أفضل، ونظاماً إدارياً أكثر فعالية وكفاءة. وستكشف رؤية أقرب لمناطق الساحل الغربي عن العقبات التي يمكن أن تجلبها هذه التغيرات عند صحوتها.

إن توسع نظام الموانئ والصناعات البتروكيميائية في غوجارات يسبب التآكل السريع للبقايا القليلة للغابات الطبيعية في الداخل وعلى الساحل. ويعتبر ممر بومباي–بارودا، وهو استثمار كبير لوجهة الصناعة اليوم، منطقة أثبتت التنظيمات والقوانين القائمة طريقها في الحفاظ على جودة المياه أو الهواء. وتوجد حالة شبيهة بذلك في العديد من مناطق جنوب وغرب الهند. وإذا كان الشمال غير قادر على جذب الاستثمارات الصناعية، مع عدم بعد النمو الاقتصادي كثيراً عن ارتفاع الأرقام، فإن شبه الجزيرة تتجه نحو اتجاه معاكس. هنا الأمر ليس عبارة عن قيود مفروضة بسبب ازدياد التعداد السكاني، وسيكون مشكلة قصوى في الشمال، ولكن على العكس، ستتطلب سرعة التغير الاقتصادي الكثير من المؤسسات العامة الصلبة: مجالس المدن والقرى، هيئات علمية مستقلة، شفافية في العملية التطويرية وتوازن في المطالب المتنافسة للأقسام المختلفة للمصادر الشحيحة.

على سبيل المثال، الأرض الزراعية الخصبة هي مصدر حرج لا يمكن

تجديـده في أي سيـاق كان. في شبه الجزيرة الهندية، والتـي تهيمن عليها التـلال، تعتبر الأرضـ الخصبة الصالحـة للزراعة هي أكثر قيمـة وأهمية. وحمايتهـا من التمدن الهائج والعواقب غير المخطط لها بسبب النمو، مثل تسـرب المياه المالحة من مصايـد الجمبري، هو أمر في غايـة الأهمية. وفي غيـاب الأنهار المعمرة التي تتغذى على ذوبـان الثلوج، كما في الشمال، يعتبر مجتمـع شبه الجزيرة متمزق بسبب الصراعـات العميقة حول حقوق مدن الأنهـار في الحصول على مياههـا. في العقود القليلـة المقبلة. عملياً ستكون كل السدود الملائمة والعملية قد بنيت. التحدي الحقيقي سيكون في تعزيز إمكانية حماية، إعادة تعبئة، واستخدام المدخرات المائية الأرضية بشكل مستمـر. وبشكل مماثل، فإن المناطق الواسعـة المحمية من الطبيعة في جبـال شبه الجزيرة ووسط الهند تواجه ضغوطاً متزايدة نظراً إلى توسع المتطلبـات الصناعية والزراعية المتعلقـة بتغلغل قوى الأسواق، وإلى درجة أكبر بكثير من الشمال، فـإن نمو بلدة صغيرة من الطبقة الوسطى قد يرون في الطبيعة مصدراً للاستمتاع بالجمال ورمزاً للوطنية المحلية، وقد يجعلهم هـذا محرضين ضد الطبقات الفقـيرة في الغابة الذين يرون الأرض مساحة للعيش وليست حديقة طبيعية. وسيتسبب هذا في إعادة الخلافات الحالية بين المدخرات الطبيعية والسكان المحليين، لكن بشكل جزئي.

وغنـي على القول إن الصراعات بين الشمال والجنوب لها حدود، فهي

مناطق غير متجانسة سواء من المفهوم البيئي أو الاقتصادي الاجتماعي. الشمال يشمل مناطق الثورة الخضراء مثل بنجاب، هريانا، وغرب أوتار برادش، حيث النمو الصناعي يسبب ارتفاعاً في أنواع المشاكل البيئية الشبيهة في المناطق الأخرى المماثلة. وبالعكس، فكثير من مقاطعات ديكان الجافة، مثل مهارشترا أو كرناتاكا، اكتسبت القليل من الاستثمار في بعض المقاطعات على الساحل أو بالقرب من إحدى عواصم الولايات. القضايا هنا، كتآكل التربة وانحلالها، تراجع المراعي، أو تقلبات الرياح الموسمية، تشترك كثيراً مع الزراعة التقليدية في أي مكان في هذا البلاد. ولكن تجب الإشارة إلى التناقضات والتباينات؛ لأنها تساعد على توضيح الأمور، كما أنها مفيدة لأنها تحذر من تعميمات شاملة في بلد فيه الكثير من الانقسامات الواسعة، على الصعيدين البيئي والاجتماعي. ولقد كان توسع السكان بنسبة 1.5–2% في السنة عاملاً أساسياً في ماضي الهند البيئي الحديث، ولكنه غير موزع بشكل متساو، ويجب أخذ أهمية ذلك بعين الاعتبار. وإضافة إلى ذلك، فإن أنماط التغير الاقتصادي ستخلق مكاناً ضيقاً في بعض المناطق، حتى في إحداثها لتهديدات بيئية جديدة.

يوجد أيضاً مستوى ثالث للتنوع الإقليمي يستدعي الانتباه، وبالتحديد الأقاليم التي تقطنها القبائل (الأديفاسي) التي تشغل منطقتين كبيرتين، إحداهما عبر وسط الهند والأخرى في شمال الهند. وهناك عدم تجانس

كبير بين الناس الموجوديـن في تلك الأراضي، وليسوا جميعاً من القبائل، غير أنهم بشكل عام لديهم مستوى أدنى من التصنيع، ما عدا وجود تنوع ولديهم مساحة غابات لكل فرد أكثر من باقي الهند. ويتركز الأديفاسيون الذين يؤلفـون 8% من السكان، بكثرة في التـلال، الغابات، والأراضي الزراعيـة التي تعتمد علـى الأمطار وتزرع محصولاً واحـداً، ضمن حزام يمتد من شوتاناغبور إلى غوجارات، وإلى الجنوب نحو جبال شبه الجزيرة. فتـح الأراضي من أجل استخـراج خامات المعادن مثـل البوكسيت، بناء سـدود جديدة، وإنشاء احتياطـات الغابات سواء للمـواد الخام الصناعية أو المحميـات الطبيعيـة، كل هذا جعلهم خاسريـن في غالبية الأحيان. في الماضـي، مثل هذه الخسارة في الاستحقاق تمثلت بشكل كبير في الثورات القبليـة أو الصراعـات الخفيفة التي لم يكن من السهـل إخمادها. وبشكل أكبر بكثير من السابق، هذه المجموعات هي منظمة، جازمة، وقادرة على التخطيط لمجموعـات من الاستراتيجيات من شبكات أوسع تسحبهم في أوقـات الانتخابـات. عدم تمركز القـوة في مؤسسات محليـة سيمنح هذه الشعوب قولاً أقـوى في عملية اتخاذ القرار، ولكن ذلك لن يجعلها تمس المشكلـة الأكـبر في كيفية ابتكار شـكل من التطوير لـن يتسبب في إفقار مستهلكي المصادر المحليين أو تدمير بنية الطبيعة. ويتضح ذلك بكل معنى الكلمـة في الشمال الشرقي، وهـو إقليم له انتمـاءات حضارية وبيئية مع

قاطني جزر جنوب شرق آسيا. إن تسويق موارد الغابات، بما فيها الخشب والخيزران، قد دمجت الشمال الشرقي بشكل أفضل مع بقية الهند مما استطاعت أن تفعله الحكومة. ولكن مع الأسف، وكما هو الحال في بقية البلاد، فقد تم استخراج هذه الموارد فعلياً دون أي تفكير في الغد. وأكثر من ذلك، زيادة معدلات التعداد السكاني في ولايات الهضاب أعلى بكثير من المعدل الوطني، حتى الأنظمة السابقة المحتملة للزراعة قد لا تكون مجدية في المستقبل.

الحاضر في حد ذاته معقد، بوجود اختلافات كبيرة داخل المناطق. وهذا أمر متوقع فقط في بلد يوجد فيه أكثر من 800 منطقة مناخية–زراعية. وفيما أصبحت المناطق البعيدة عن الأقاليم الأساسية للاستقرار أكثر أهمية للعملية الإنتاجية، أصبح بالتالي تدهور واضمحلال بيئتها أيضاً نقطة للنقاش والاهتمام؛ فالتقسيمات والفوارق بين المناطق الأقل والأكثر تطوراً، سواء كان المحور بين الشمال والجنوب، أو بين المناطق الأساسية والمناطق النائية قد تنمو وتتعمق. كثير مما يطلق عليه بأنه أمر بيئي هو في الحقيقة ظواهر سياسية. إن مجموعة الأفكار البديلة من التكنولوجيا المناسبة إلى تقنيات الحصاد التقليدي، من السيطرة اللامركزية على المصادر إلى الحدائق العامة الفنية، ما هي إلا أوجه لمشكلة أكبر. إن مسألة تحرير الهند سيطرت على النصف الأول من القرن، وأما مسألة كيف ستحكم بطريقة أفضل، سيطرت

على السنوات الخمسـين الماضية بشكل كبير. كثير من الأسئلة التي نعتبرها بيئيـة ستظهـر بشكل كبير في جـدال عام في القرن المقبـل وما بعد. وحتى مـع اتساع المساحـات الزراعية، فالطريقة التي يتم بهـا استخدام الغابات، المراعي ومصايد الأسماك أو تملكها أصبح أمراً أكثر مثيراً للنزاع.

لا يـزال الأمر يحتاج إلى شخصـ شجاع للتنبـؤ بالمستقبل. على مدى مئات السنين المقبلة فإن الاتجاهات المتوسطة الأجل هي أسهل من تلك التي من الطباشير في القرون اللاحقة. في المدى القصير، فإن قدرة الماضي على معالجـة الشواغـل واستيعابها لإعطاء شكل فعال لبدائـل ستكون حاسمة ولكنها محدودة. قوى السوق التي كانت على درجة مربوطة قدمت النظام الاقتصـادي للرقابة وكثيراً ما توفر حوافز قوية للسلوك المدمر أيكولوجيا. لم يتـم تصميم آلية تنظيمية للتعامل مع مثل هذه الضغوط. وعلى أية حال، فإنـه نادراً ما تتناول قضايـا العدالة وعلم البيئة بطريقة شاملة، ولكن هناك خيـط الاستمرارية من الماضـي: إدارة المياه والموارد الحيـة ستظل حيوية، وإن كانـت هناك طرق جديـدة وغير متوقعة في كثير مـن الأحيان. ومن المفارقـات، ان المناظر الطبيعيـة غير المزروعة تصبح أكـثر أهمية كمصدر فقط عندما توسعت آفاق الزراعة.

وسيكـون استخـدام وسـوء استخدام الميـاه محل نزاع شديـد، خلافاً للتوقعـات لمجتمع مـا بعـد الصناعي القائـم على المعلومـات التي هي

مشتركة اليوم، ستكون المياه في جنوب آسيا أكثر أهمية في الفترة المقبلة. سيكثر الاهتمام بالمياه الجوفية والحفاظ على مياه الأمطار وستكون كقضية مركزية في القرن المقبل. كما هو الحال مع الحق في المنتجات الزراعية، فإن مسألة حقوق المياه ستكون أحد أهم أسباب النزاعات في المستقبل. لكن هذا، بشكل ما، لن يكون جديداً. الأنهار في جنوب آسيا خصبت وسقت السهول على مدى فترة طويلة من الزمن. تم خوض معارك مهمة والانتصار فيها للسيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية العالية، خصوصاً تلك القريبة من مصادر المياه السطحية. الآن هناك منافسة شديدة للسيطرة على المياه التي تحولت إلى سبب للصراعات. حقوق المشاطأة هي قضية خلافية بين بنجلاديش والهند وبين عدة ولايات في الهند تشترك في مياه نهر ولكنهم يختلفون على كمية تقسيم المياه فيما بينهم. هذه الصراعات ستنمو مع التوسع في شبكات الري السطحية التي أعطت أكثر من 40 في المئة في خدمات الأراضي الصالحة للزراعة المزروعة.

الصناعة تستهلك كميات كبيرة من المياه؛ فصنع الطن الواحد من الورق يتطلب أكثر بكثير مما تحتاج إليه زراعة طن من القمح. الصناعة تولد النفايات التي تضر بشدة النظام البيئي البحري. الضرر أكثر بكثير في وسط الهند وشبه الجزيرة الهندية بسبب جفاف أنظمة المياه جزئياً أو كلياً

في فصـل الصيـف. علاوة على ذلك، يتم نهب المـاء عن طريق المخلفات الصناعية، على مدى ربع القرن الماضي، أدى ذلك إلى حركات الاحتجاج الكبرى ولا سيما من قبل المزارعين أو الصيادين الأصحاء، وأصبحت سبل العيشـ في خطر. هذه الاحتـكاكات على مستوى بين الـدول هي نوع مـن الحروب الصغيرة الأيكولوجية التي لا تقل أهمية عن المواجهات التي تغطيها أجهزة الإعلام بشكل واسع. وربما تتصاعد هذه الاحتكاكات مع مرور الوقـت. على مستوى آخر فـإن مسألة نوعية وكميـة المياه الجوفية تكـون محيرة، وقد أدى تسرب النفايات السامـة بالفعل ومضخات يدوية إلى وجود مصدر غير آمن في كثير من المجالات.

علـى الرغم من هذه الطبيعة المعقدة لهـذه المشاكل فإن التفاؤل الساذج القائم على التكنولوجيا منتشر بين صناع القرار وقطاعات وسائل الإعلام. إذا كان هنـاك شيء واحد سيتم عملـه في الفترة المقبلة، فسيكون لتذكيرنا مراراً وتكراراً بتعقيد النظـم الطبيعية؛ لنتصور أن التقدم التقني كان كبيراً فلـن يكون كافيـاً، وهو في حد ذاته تجاهل لتجربـة نصف القرن الماضي. وسيستخـدم لمواءمـة النهاية المختلفة لحاجة المـوارد إلى تغييرات كبيرة في الناحية الاجتماعية. يجب تحقيق هذه الأهداف لتطور الصكوك القانونية والإدارية اللازمة وسيتطلب ذلك الخيال والبصيرة والشجاعة. وسينطوي هـذا على قـدر أكبر من المشاركة من أولئك الذيـن هم عادة الخاسرون في

عملية التنميــة في صنع القرار؛ فعلى سبيل المثال ستحصل الهند قريباً على أكــبر المناطق الحضرية في العالم من حيث القيمــة المطلقة، وسيكون التوفير آمناً، والميــاه الصالحة للشرب لجميع سكان المدينة ستكون مسألة حاسمة. ما سيكون على المحك ليس مجرد قدراتنا التقنية، ولكن إلى أي مدى يتواءم المجتمع بأسره مع هذا التحدي؟!

قضية رئيسية أخرى تكون علاقة جديدة مع أشكال الحياة غير البشرية التــي تتقاسم العيش معنا. عواقب انقراض الأنواع في المجتمع الهندي قد لا يكون واضحا بشكل صارخ كما مصادر المياه ولكن هذه مسألة ذات أهميــة كبيرة. الثروة البيولوجيــة للأرض لا يمكن إنكارها: فهناك 15000 نــوع مــن النباتات المزهــرة وما يقارب مــن 1000 نوع من الطيــور تسكن الهنــد. لم يعثر على الكثير منهــا في أي مكان آخر على وجــه الأرض. في الماضــي كانت أنواع مهمة مثــل الأرز، وحيوانات مثــل الفيل وجاموس الماء التي تم ترويضها منزليــا للمرة الأولى هنا في جنوب آسيا. ولكن هناك تحولات حصلت في المشهد في القرن الماضي لعــدد من هذه الأنواع والنظم الطبيعية التي أصبحت تتعرض إلى خطر كبــير. الفقاريات الكبيرة مثل وحيد القرن والأسد عليها البقاء على قيد الحيــاة فقط في جزء بسيــط من المساحة التي كانــت تعيش فيها. كامل الايكولوجيــات مثل تلك التي في الغابــات المطيرة وغابات المانغروف

يفوائدها المباشـرة أو غير المباشرة مهددة اليـوم. فانه يجب الإبقاء على النظـم الايكولوجيـة سليمة نسبياً في جزء منها علـى الأقل في مساحة اليابســة وتوفير مخزون كبير من المعرفة حول كيفية عمل النظم الطبيعية. بالفعل فـان السباق لتأمين بـراءات الاختراع والحيوانـات من المناطق المدارية سيكون له تأثير كبير على مستقبل منطقتنا. الموارد الجينية، سواء البريـة أو المروضة تحت الخطر في هذا الوقـت بالضبط عندما أصبحت أكـثر قيمة؛ للحفاظ على حصة كبيرة من هـذا التنوع بشكل سليم هو بالفعل أكثر من قضية الأخلاق أو علم الجمال، وهي واحدة من الشاقة المصلحة الذاتية. الأدوية الجديـدة والمحاصيل ستكمن مجهولة، قبل أن تدمر وتستكشف بالكامل.

بطبيعة الحال فـإن القوى الاقتصادية التي تقـوي عملية الإبادة هذه عميقة الجذور. ستوازن الطموحـات أو المصالح المتضاربة مع الحاجة لحماية تكون أكثر صعوبة حتى في الوقت الذي هو أكثر إلحاحاً. وبالمثل فقـد يكون هناك منافس يستخدمـه أصحاب المطالبات من مساحات الأراضــي اللازمة للحفظ الجزئي أو الكلي، وسيثبت على نحو متزايد أن هيـاكل الرقابـة الشعبية قـد لا تكون في المـكان في الوقت المحدد وربمـا ليس في متناول اليد ما يكفـي لهذه المهمة، ولكنه ليس من قبيل المصادفة أن مسألـة الانقراض ترتبط ارتباطاً وثيقاً من أجل إبقاء البلاد

نفسها صالحة للعيش بالنسبة للبشر.

قـد يكـون المستقبل مرئيـاً فقـط ضمن الخطـوط العريضـة، لكن التوجهـات واضحة في نقطة واحدة. سيتشكل القرن الجديد والألفية الجديـدة مـن الناحية البيئيـة، إلى حد كبـير، بحسب القـرارات التي سيتخذهـا هؤلاء الذين على قيد الحياة اليـوم. الماضي يوفر القرائن من ناحيتين. أولاً، وتيرة التغيير كانت سريعة بكل معنى الكلمة على مدى القرنين الماضيين. وأضـاف الاقتصاد والتوسع السكاني بعداً مقلقاً إلى الواجهة القديمة بين الناس والعالم الطبيعي. ويرتبط ذلك أيضاً بالتفاوت الكبير بين الفرص الاقتصادية والجودة البيئية بين المناطق المختلفة داخل جنـوب آسيا. ثانياً، نما الوعي لهـذه التغييرات، ولكن الردود ما زالت أقل بكثير مما قد يكون مطلوباً. وكانت عناصر من بدائل واضحة على نحـو متقطع علـى مدى ربع القـرن الماضي إذا لم يكن قبـل ذلك. إن الأراضي والمياه والموارد الحية في مخاطر أكبر مما كانت عليه في الماضي، وتكاليـف التقاعس عن العمـل الجاد ستكون مكلفة جـداً. المستقبل سيعتمـد على مدى قدرتنـا على الاستفادة من هـذه الأفكار وصياغة رؤيـة جديدة للمجتمع ليستطيـع أن يعيش بسلام مع الطبيعة مع توفير الحاجـات بشكل منصـف لجميع الناس على هـذه الأرض. ستتشكل الألفيـة الجديدة بمدى قدرتنا على تشرب الـرؤى والأفكار من الألفية

الماضية والاستجابة للتحديات الجديدة.

لوصـول المفترض للصحافة بـين فئاتٍ مختلفة من البالغـين، في كلّ من كيرالا وأوتار براديش، 9199 (بالمئة)




@Ahmedyassin90

تدخل الهند الألفية الثالثة وهي الدولة الثانية في العالم من حيث عدد السكان، وتواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة. إضافة إلى أن هناك نهضة علمية وتقنية كبيرة قد تقفز بالهند إلى مصاف الدول المتقدمة.
يناقش أحد عشر عالماً ومفكراً هندياً في هذا الكتاب التحديات التي تواجه الهند في الألفية الثالثة.
ويقول أحد هؤلاء المفكرين: «التحول إلى دولة غنية ليس هدفاً في حد ذاته جديراً بالاهتمام، فهناك أشياء أفضل يمكن استهدافها... في أن يؤدي ذلك إلى إيجاد فرص لتحسين ظروف أكثر الناس فقراً وحرماناً في المجتمع».
يشكل الكتاب رؤية مستقبلية للهند وجعلها لاعباً أساسياً في شتى مجالات الاقتصاد والتقنية.

